الجـــمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد
كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
تخصص تحليل إقتصادي

الموضوع:

محـــاولة قياس كفاءة البنوك التجـــارية بإستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)

- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد الطالب:
عبد الكريم منصوري

تحت إشراف الدكتور:
خير الدين تشوار

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الدكتور بغداد شعيب	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور خير الدين تشوار	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
الدكتور مصطفى طاولي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور عبد الله بن منصور	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
الدكتور علي بوهنة	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2009-2010

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إهـــــــــداء

إلى من أُوصيت بِهما وأُمرت بِطاعتهما وأبغي رضاهما

إلى من تعلمت منهما الصبر والإيمان والقيم النبيلة

إلى أبي و أمي أطال الله بقائهما

إلى من يرجع لهم الفضل ، بعد الله سبحانه وتعالى ،

إلى من غرسوا، زرعوا، فكانت هذه المذكرة حصاد عملهم

الأستاذ الدكتور / خير الدين تشوار

الأستاذ الدكتور / يوسف صوار

إلى كل أساتذتي، في جميع مراحلي التعليمية

الطالب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد الحمد والشكر لله تعالى على غزير نعمه وعطاياه وتوفيقه للطالب حتى تمت هـذه الدراسـة، يتوجه الطالب بعظيم الشكر والتقدير والامتنان والعرفان بالجميل للأستاذ العظيم في تواضعه، العـالم في فكره والكبير في ترفعه الأستاذ الدكتور / خير الدين تشوار، والذي غمر الطالب بفضله وأكرمـه بشرف الإشراف على هذا البحث وإثراءه بأفكاره وتوجيهاته القيمة، داعياً الله عز وجـل أن يجعلـه للعلم ذخراً وللباحثين سنداً ويجزيه أعظم جزاء.

كما يتقدم الطالب إلى أستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور / يوسـف صـوار أسـتاذ بكليـة العلـوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة سعيدة بعظيم الشكر والامتنـان علـى جهـده وتوجيهاته المستمرة منذ البدء بإعداد المشروع البحثي لهذه الدراسة وحتى تمامه.

كما يتشرف الطالب بموافقة كل من الأساتذة الكرام:

الأستاذ الدكتور / بغداد شعيب على ترأس لجنة المناقشة والحكم، مقدراً له وقتـه وجهـده فـي قراءة وتحكيم هذا البحث، فله جزيل الشكر وعظيم التقدير.

و الأستاذ الدكتور / مصطفى طاولي على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هـذا البحـث، و على تفضله بتقويم البحث و إغناءه، فله أصدق الدعوات بالموفقية والسلامة.

و الأستاذ الدكتور / عبد الله بن منصور على الاشتراك في لجنة المناقشـة والحكـم علـى هـذا البحث، رغم ضيق وقته الثمين وجسامة مسئولياته فَلَهُ بالغ الشكر ووافر الامتنان.

و الأستاذ الدكتور / علي بوهنة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث، وعلى تفضله بتحمل عناء قراءة البحث و مناقشته و إثراءه بملاحظاته البناءة، فجزاه الله عز وجـل خيـر الجزاء.

كما لا يفوت الطالب أن يتوجه بعميق شكره وتقديره، إلى كل من ساعده، في إتمام هذه الدراسـة من السيدة ولد سعيد مسئولة قسم الدراسات لفرع بنك الجزائر بمدينة سعيدة، و مـوظفي مـا بعـد التدرج بكلية تلمسان، فللجميع كل الشكر والتقدير.

الطالب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطـــــــة البحـــــــث

المحـــــــتويـــات	الصفحة
المقـــــدمة العامة.	أ-خ
الفصـــــل الأول: البنـــــوك التجـــــارية و قيـــــاس الكـــــــــفاءة.	01
المبحث الأول: البنـــــــــــوك التجـــــــــارية.	02
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.	04
المطلب الثاني: الودائع و إستراتيجيات جذبها.	20
المطلب الثالث: إستخدامات الأموال و إستراتيجياتها.	26
المطلب الرابع: المنافسة البنكية.	40
المطلب الخامس: الممارسة البنكية في الدول المتخلفة	46
المبحث الثاني: قيـــــــــــــاس الكفـــــــــاءة.	60
المطلب الأول: ماهية تقويم الأداء.	62
المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة و عملية قياسها.	71
المطلب الثالث: المنظور الحديث للكفاءة.	80
المطلب الرابع: قياس الكفاءة في البنوك.	87
المطلب الخامس: القياس و أساليب قياس الكفاءة.	100
الفصل الثاني: ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و تطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية.	109
المبحث الأول: أسلوب التحليـــــل التطويقي للبيـــــانات.	112
المطلب الأول: مدخل إلى أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.	114
المطلب الثاني: النموذج الأساسي لأسلوب DEA (نموذج CCR).	122
المطلب الثالث: نموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (نموذج BCC).	131
المطلب الرابع: النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات.	139
المطلب الخامس: حدود و إمتدادات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.	147
المبحث الثاني: تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية.	158
المطلب الأول: مسيرة أداء البنوك التجارية الجزائرية.	160
المطلب الثاني: التعريف بالعينة و المتغيرات المدروسة.	176
المطلب الثالث: محاولة صياغة نموذج DEA كأسلوب رياضي مساعد لتقدير كفاءة البنوك التجارية الجزائرية.	189
المطلب الرابع: عرض و تحليـــــل نتائـــج الدراسة.	196
المطلب الخامس: تحسين وضعية البنوك غير الكفؤة.	208
الخـــــــاتمة العامة.	219

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الملاحق.	223
قائمة المراجع.	238
قائمة الجداول.	245
قائمة الأشكال.	248
فهرس المحتويات.	251

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقـــــدمة العامـــــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. تمهيد:

لقد أصبحت مشكلة تطوير وتحسين جودة الأداء من أهم القضايا التي تلقى المزيد من الاهتمام والخصوصية في غالبية دول العالم، إستنادا إلى أن تطوير وتحسين كفاءة الأداء يمثل أهم عناصر الفاعلية التنظيمية، وبالتالي فاعلية منظمات المجتمع ومؤسساته بشكل عام، و بالتالي صارت عملية تطوير الأداء النغمة الأساسية السائدة في عالم الأعمال المعاصر لمواجه التحديات و التهديدات المصاحبة لحركة المتغيرات التي أصابت نظام الأعمال في العالم، و تسارعت عبر السنوات القليلة الماضية مجموعة من المتغيرات العاتية إقتلعت أسس النظام العالمي القديم و بدأت في ترسيخ كيان عالمي جديد سمته التغيير المستمر في كل مجالات الحياة، و تمثلت التطورات العلمية و التقنية الجارفة هي المظهر الأساسي لتلك المتغيرات بما انعكس على منظمات الأعمال بل و المنظمات العاملة في حقول البحث العلمي و القطاعات الحكومية و الخدمات التطوعية، إذ في جميع تلك الحالات إستشعرت إدارة المنظمة خطورة الإستمرار في نفس الأساليب و إتباع ذات الطرق التي إعتادتها في ممارسة أعمالها، إذ إتضح بجلاء أن الظروف الجديدة تتطلب مفاهيم و أساليب جديدة حتى تتمكن المنظمة من مجرد البقاء في الحلبة ناهيك عن أن تتقدم و تنمو و تحقق التقدم المنشود، و أصبحت الكلمة السحرية في نظام الأعمال الجديد هي المنافسة بكل ما تعنيه ضراوة و هجومية، لذا لم يعد أمام المنظمات من بديل سوى الإقدام لقبول التحدي، و السعي الجاد لإكتساب الميزات التنافسية التي تمكنها ليس فقط من مواجهة المنافسين، بل و التفوق و التميز، لإحتلال الشريحة الأكبر من السوق و الوصول إلى رضا العملاء، و لتحقيق هذا التميز إكتشفت إدارة المنظمات ضرورة مراجعة كل شيء و تجديد عناصر المنظمة و تطويرها إبتداءا من تطوير الفكر و المفاهيم و الفلسفات الإدارية، مرورا بكل عناصر العمل المادية و البشرية و التنظيمية، و المطلوب الآن من منظمات الأعمال ليس فقط الإصلاح الجزئي أو الترميم في الهياكل و النظم فذلك أمر لم يعد يجدي في مواجهة الأعاصير الناشئة من التقنيات الجديدة و المنافسة الهادرة، بل الضروري أن تتم إعادة البناء و التجديد الكلي بداية من الجذور حتى القمة، إن الحاجة إلى البقاء والنمو – في مواجهة هذه المتغيرات العالمية– أمور كلها تتطلب أن تكون الكفاءة بمعناها الواسع هي المطلب الأساسي للمنظمات، فلم تعد الكفاءة عبارة عن مقارنة تاريخية أو معيارية بل أصبحت عملية حيوية متداركة لكل ما يطرأ من جديد في أداء المنظمات، و بلا شك تعتبر المقارنة المرجعية أداة مهمة سواء للمشاريع أو المسيرين لتأسيس أهدافهم، و توفر المقارنة المرجعية الطرق لإنجاز الأهداف و قياس أداء الأنظمة، لذا فالتقييم الجيد للأداء المرجعي بالنسبة للمؤسسات يمكن بطريقة دقيقة من المساهمة في الإدارة الفعالة للشركة.

و إن كان هذا التغيير لابد منه في مختلف منظمات المجتمع، فهو أكثر من ضرورة للجهاز البنكي و البنوك التجارية خاصة التي تشكل الدعامة الأساسية من دعائم الحياة الإقتصادية، من خلال الخدمات التي تقدمها و التي تهدف إلى التأثير على خلق الإئتمان و توزيعه بما يحقق أهداف السياسة النقدية للدولة، و المساهمة في التنمية الإقتصادية من خلال زيادة المدخرات و توجيهها نحو الإنتاج و دعم الصناعات بما تحتاجه إليه من رأس مال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما البنوك الجزائرية فقد تحولت من وضع كانت مجبرة فيه على تمويل الشركات العمومية حتى و إن كانت فرص إسترداد القروض معدومة، في ظل تولي الخزينة العمومية لمركز الريادة على المستوى النظام المالي، و في مرحلة لم يكن تقييم البنوك فيها سوى إعطاء نظرة عن الحالة المالية للبنك لا أكثر و لا أقل ما دامت خدمة الهدف المخطط هي الغاية التي تم إنشاء البنوك من أجلها، فلم يكن لهامش الربح أهمية ناهيك عن مؤشر الكفاءة، أما بالوضع الحالي و بعد فتح المجال لبعض البنوك الأجنبية و الخاصة وتبدل نظرة الدولة إتجاه البنوك حيث يجب عليها السعي وراء تحقيق الأهداف الإقتصادية الكبرى بتوجيه من السلطات النقدية، دون أن يؤثر ذلك على نشاطها كمؤسسة تهدف إلى الربح، و هي مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى إستثمار العوائد النفطية في الإستثمارت المنتجة التي تبني صرح الإقتصاد الحديث القائم على تنويع مصادر الدخل الوطني في بيئة سريعة التغير، حيث تتلاحق المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والتشريعية سواء علي المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، ومع إبرام اتفاقيات الشراكة الأوروبية – الجزائرية، ستتزايد حدة المنافسة التي تواجهها البنوك الجزائرية، وتتطلب هذه المنافسة تخطيط وتنفيذ سياسات إدارية أساسها مستوى متميز من الأداء، لذلك فإن الكفاءة تعتبر سبيلا للتميز والتأهيل التنافسي، و تدخل ضمن إستراتيجية جعل المسار الإنتاجي في البنوك يتبع صيرورة الإنتاج في المجال الصناعي (Industrialisation Du Processus De la Production Bancaire)، و هي كإحدى الإستراتيجيات المتبناة حاليا من طرف البنوك في العالم نظرا للضغوط النظامية و الإقتصادية التي أصبحت تعيشها البنوك حاليا، و إن قياس كفاءة المؤسسات الخدمية كان و لا يزال من أهم المشكلات التي تواجه الإدارة في الوقت الحالي، ويرجع السبب في ذلك لكون مفهوم الكفاءة في مجال الخدمات هو مفهوم يصعب تعريفه وإخضاعه للقياس، وحتى يتسنى لتلك البنوك العمل بمستوى جيد من كفاءة الأداء، لابد من أن يتوافر مقياسا كميا لقياس كفاءة الخدمة المصرفية يتسم بالموضوعية والدقة، و يراعي الأمور الآتية: حجم و ظروف كل بنك، شمولية عملية التقويم للنشاط العام للبنك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه، تعدد المتغيرات الداخلة في عملية التقييم، عدم التأثر بإختلاف وحدات القياس، إستقاء المقارنة من حالات واقعية و ليست نظرية، عدم الإلمام العميق بمسار الإنتاج في البنوك المدروسة.

و يبرز أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) كأداة تستخدم البرمجة الرياضية لقياس الوحدات المتماثلة بمقياس الكفاءة، و يعتبر هذا الأسلوب من الطرق الكمية التي تطور إستعمالها كالبديل الناجع في إطار ترشيد لأي عملية إتخاذ قرار يجب أن تتم على أساس علمي مدروس بعيدا عن العشوائية و الحدس في إتخاذ القرار، و التي لم تعد مناسبة بسبب التطورات الإقتصادية و التكنولوجية السريعة التي حدثت في العالم و ما ترتب على ذلك من تعقيد و صعوبات في إتخاذ القرار، و لهذا السبب كان لابد من إعتماد هذا المنهج العلمي الواضح و القـــائم على أساس الإستعانة بتطبيق الأساليب الكمية في ترشيد عملية إتخاذ القرارات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. الإشكالية:

إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث في سؤال أساسي و هو:

- ما مدى إستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية ؟

و يشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور و تتمحور الدراسة شكلا و مضمونا و تحليلا في الإجابة عليها، و هي كما يلي:

- ما هو أسلوب التحليل التطويقي للبيانات ؟
- كيف يمكن تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما هي البنوك الكفؤة من ناحية تخفيض المدخلات الفنية ؟
- ما هي البنوك الكفؤة من ناحية الكفاءة الإنتاجية ؟
- ما هي البنوك الكفؤة من ناحية الكفاءة التكلفية ؟
- ما هي البنوك الكفؤة من ناحية الكفاءة الدخلية (الإيرادية) ؟
- ما هي الكميات الفائضة في جانب الكفاءة الفنية المدخلية و الكفاءة التكلفية ؟
- ما هي كمية المخرجات الفنية و الدخلية الناقصة للبنوك غير الكفؤة ؟

3. فرضيات الدراسة:

بعد جمع المراجع و المطالعات المختلفة المتعلقة بالموضوع، إستطعنا صياغة ثلاث فرضيات للإجابة على الأسئلة و توجيه مسار البحث و هي:

- ليس هناك تقارب بين بنوك العينة في تحقيق درجات الكفاءة الإنتاجية.
- تتباعد البنوك المدروسة في العينة من حيث درجة كفاءتها التكلفية.
- هناك تباين واضح في تحقيق بنوك العينة لدرجات كفاءة دخلية.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأسلوب يستعمل لقياس الكفاءة.
- تحديد متوسط درجة الكفاءة الفنية المدخلية أو المخرجية (الإنتاجية) لستة بنوك تجارية جزائرية.
- تحديد متوسط درجة الكفاءة التكلفية أو الدخلية لستة بنوك تجارية جزائرية.
- تحديد البنوك التجارية الكفؤة ودرجة الكفاءة لكل بنك.
- تحديد البنوك التجارية غير الكفؤة ودرجة الكفاءة لكل بنك.
- تحديد الكمية الفائضة والتي يجب تخفيضها من المدخلات الفنية أو التكلفية للبنوك غير الكفؤة حتى تحقق الكفاءة الكاملة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تحديد الكمية الراكدة والواجب زيادتها من المخرجات الفنية أو الدخلية للبنوك غير الكفؤة حتى تحقق الكفاءة الكاملة.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تعتبر هذه الدراسة على حد علم الطالب الدراسة الوحيدة إلى حد الآن التي تطبق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لقياس كفاءة المؤسسات المالية في الجزائر على وجه العموم و البنوك التجارية على وجه الخصوص.
- النقص الواضح في الجزائر و العالم العربي في إستخدام بحوث العمليات و تحليل النظم و الطرق الحديثة في قياس أداء المنظمات.
- كفاءة الوحدات الإدارية تعتبر أحد أهم عناصر نجاح المنظمات.
- التحول من الطرق التقليدية في قياس الكفاءة إلى الطرق الحديثة و من ضمنها أسلوب DEA.
- أهمية دراسة كل بنك على حدى، و عدم إلقاء أحكام عامة تشمل البنوك الجيدة و غير الجيدة.
- تشجيع القيادات البنكية في الجزائر على إستعمال مثل هذا النوع من القياسات و تدريب المدراء على كيفية تطبيقه.
- تقديم خلفية نظرية عن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات حتى يكون مرجعا في المكتبة الجزائرية و العربية، و التعرف على أنواعه و طريقة إستخدامه في قياس كفاءة الوحدات الإدارية.

6. منهج الدراسة:

إستخدمنا المناهج المعتمدة في الدراسات الإقتصادية عموما، فسيكون وصفيا في بعض أجزائه المتعلقة بإظهار ماهية البنوك التجارية و الحديث عن قياس الكفاءة و أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، ثم يكون تحليليا و ذلك لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، كما إعتمدنا على منهج دراسة الحالة في الفصل التطبيقي، و الذي يتناول البنوك التجارية الجزائرية الستة المدروسة.

7. حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاثة مجموعات من الحدود المكانية و الزمنية وأيضاً الفنية، وفيما يلي إستعراض موجز لتلك الحدود:

- الحدود المكانية: سوف يتم التحديد من طرف الطالب للقطاع الذي سوف يتم فيه تطبيق الدراسة، وهو القطاع البنكي الجزائري، وبالأخص البنوك التجارية العامة و الخاصة المنتشرة وكالاتها عبر التراب الوطني، وبناءً على ذلك فمكان تطبيق الدراسة هو جميع فروع البنوك التجارية الستة، و سوف يتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في المطلبين الأول و الثاني للمبحث الرابع.

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث في الفترة الزمنية الممتدة من أول سنة 2005 وحتى نهاية سنة 2007.

- الحدود الفنية: هناك إتجاهات متعددة في قياس الكفاءة، فبعض الكتابات إتجهت لقياس الكفاءة من منظور تقليل التكلفة، وغيرهم إعتمدوا على قياس الكفاءة من منظور المداخيل، و منهم من إكتفى بحساب الجانب الفني للكفاءة و بالأخص الكفاءة الإنتاجية، و أخيراً فقد حاول البعض قياس الكفاءة من منظور الفرق بين التكاليف و المداخيل –أي الكفاءة الربحية-، وعموماً فإن الطالب إعتمد في دراسته على قياس الكفاءة من منظور التكاليف و أيضا المداخيل.

8. أسباب إختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي دعتنا إلى إختيار الموضوع من بينها:

- حيوية القطاع بالنسبة للإقتصاد الوطني.
- الإهتمام الذي توليه الدولة بالقطاع دون تحقيق المبتغى.
- تطبيق الأساليب الكمية في المجال المالي.
- الإستفادة من نماذج البنوك الناجحة.

9. الدراسات السابقة:

الدراسات التي تتعلق بتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك هي كثيرة لكن حسب علمنا فلم يحصل أن جرت دراسة من قبل على البنوك الجزائرية، و عليه سوف نأخذ ثلاث دراسات، منها دراستين عن البنوك المغربية، و دراسة عن البنوك التونسية.

1. عثمان جمادي، فعالية و إنتاجية البنوك في المغرب في مرحلة التحرير المالي: 1990-1996، تدخل ضمن مشاركة في الملتقى الدولي السابع عشر حول الإقتصاد النقدي و البنكي، في العاصمة البرتغالية لزبون بتاريخ 7-9 جوان 2000، و تحتوي الورقة البحثية على 25 صفحة تم الإطلاع عليها عبر الرابط الإلكتروني التالي:

www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/colloquedugdr2000/pdf/a5-1.pdf

و الإشكالية التي يدور حولها الموضوع هي أثار التحرير المالي على البنوك، فدرس الباحث تحديدا الكفاءة الفنية، و أضاف مؤشر أخر للتميز بين الكفاءة الفنية و التطور التكنولوجي للبنوك، و إهتمت هذه الدراسة بجانب زيادة المخرجات و تحديدا جانبه الفني، أما النتائج التي خرج بها هي أن الأداء الطيب التي حققته البنوك المغربية كانت نتاج تطور تكنولوجي و ليس نتاج كفاءة فنية.

2. توهامي عبد الخالق، و سناء صلحي، كفاءة و إنتاجية البنوك التجارية المغربية: أسلوب لامعلمي، تدخل ضمن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشاركة في الملتقى الدولي الخامس عشر حول العدالة و التنمية الإقتصادية، في العاصمة المصرية القاهرة بتـــــاريخ 23-25 نوفمبر 2008، و تحتوي الورقة البحثية على 31 صفحة تم الإطلاع عليها عبر الرابط الإلكتروني التالي:

www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1282

و كانت الإشكالية في التساؤل عن كفاءة البنوك التجارية المغربية خلال الفترة المدروسة من 1993 إلى 2006، فحققت بعض البنوك نمو في كفاءتها بينما البعض الأخر حقق تراجع في مؤشرات الكفاءة.

3- يونس بوجلبان، زغلة عبد السلام، تقدير الكفاءة الإنتاجية للبنوك التجارية التونسية، بدون فرضية مسبقة حول توزيع عدم الكفاءة، مقالة تحتوي على 24 صفحة تم الإطلاع عليها عبر العنوان الإلكتروني التـــــــــالي:

www.mpra.ub.uni-muenchen.de/12437/1/article.pdf

حاول صاحبي المقالة الإجابة عن الإشكال المتمثل في تقدير مؤشرات الكفاءة الإنتاجية للبنوك التجارية التونسية، بتطبيقها على 11 بنك تجاري عمومي و خاص خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2005، و إستعملت الدراسة الأسلوب البرمتري في تقدير مؤشرات الكفاءة الإنتاجية (SFA)، و بدون فرضية مسبقة لتوزيع نسب عدم الكفاءة (الخطأ)، و وجد الباحثان أن البنوك التجارية الخاصة تميزت بكفاءة إنتاجية عالية بالمقارنة بالبنوك التجارية العمومية، و أن مؤشر الكفاءة بالنسبة للبنوك المدروسة لم يكن ثابتا طيلة فترة الدراسة.

10. محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية أعلاه و إختبار الفرضيات موضوع الدراسة تم تناول الموضوع في فصلين، إذ يبدأ كل فصل بمقدمة و ينتهي بخلاصة، و في كل فصل مبحثين و كل مبحث يحتوي على خمسة مطالب، حيث يبدأ كل مبحث بتمهيد و ينتهي بخلاصة.

تناولنا في الفصل الأول البنوك التجارية و عملية قياس الكفاءة، فتم تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول لصورة البنك التجاري بما و كيف يتعامل، فأوردنا في المطلب الأول لماهية و دور البنك كوسيط مالي، ثم تناولنا في المطلب الثاني إلى المورد الرئيسي للبنك التجاري المتمثل في الودائع، بعد ذلك تم توضيح أسس و الأساليب المنتهجة من طرف البنك لتوظيف أمواله في المطلب الثالث، ليتم إبراز عامل المنافسة في المطلب الرابع، و نختم المبحث بواقع الصيرفة في الدول المتخلفة، و تناولنا في المبحث الثاني التوجه الأساسي للبحث ألا و هو قياس الكفاءة، فتمت تجزئة المبحث إلى مطلب أول يحتوي تقويم الأداء كمجال تنتمي إليه قياس الكفاءة، ثم تطرقنا في المطلب الثاني إلى مفهوم الكفاءة، و إشتمل المطلب الثالث على المنظور الحديث للكفاءة، ثم قصدنا في المطلب الرابع النظر إلى كفاءة البنوك بالوجهة الحديثة، و ختمنا المبحث بالطرق المختلفة المستخدمة لقياس الكفاءة.

و تناولنا في الفصل الثاني أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و محاولة تطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية، فتم تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الأسلوب المستعمل في الدراسة أي أسلوب التحليل التطويقي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للبيانات، فجزأنا هذا المبحث إلى مطلب أول يضم مفاهيم أولية حول الأسلوب، و تناول المطلب الثاني أول أسلوب أستعمل في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، أي الأسلوب الذي يفترض إنعدام وجود إقتصاديات الحجم، و حوى المطلب الثالث على النموذج الذي يأخذ في الحسبان إقتصاديات الحجم، ثم عرجنا إلى بعض الأنواع الأخرى من نماذج أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، و أنهينا المبحث بحدود و إمتدادات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، و تناولنا في المبحث الثاني تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية، فدرس المطلب الأول نظرة سريعة عن البنوك التجارية الجزائرية و تاريخها، أما المطلب الثاني فتطرق إلى التعريف ببنوك العينة، و متغيراتها المأخوذة لتقييم كفاءتها، و تناول المطلب الثالث الصيغ الرياضية لمختلف الكفاءات المدروسة، و إشتمل المطلب الرابع على عرض و تحليل نتائج الدراسة، و ختمنا المطلب الرابع بالتحسينات التي يقترحها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و التعليق عليها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

البنوك التجارية
وقياس الكفاءة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول
البنـــوك التجـــارية و قياس الكـفاءة

مقدمة الفصل:

لاشك في أن البنوك التجارية تعتبر من المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا رياديا و إستراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية، و تساهم بشكل جوهري في تصعيد وثائر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

لكن ليست كل البنوك التجارية الموجودة داخل حدود الوطن تعمل بمستوى أداء واحد، رغم سعي هذه البنوك تحقيق أهدافها و إستراتيجيتها و برامجها و غاياتها، ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية، عن طريق بناء مركز استراتيجي متميز معتمد على المنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية، و أسعار الخدمات المقدمة لمختلف الزبائن، حيث يبقى على البنك ملاحظة أداءه من خلال أداء البنوك العاملة معه في نفس السوق، و لكي يتسنى للبنوك التجارية تقييم كفاءتها في السوق فقد شيع مقارنة النسب المالية للبنوك مع مثيلاتها من البنوك الأخرى المتماثلة الحجم، أو مع معايير الصناعة، لكن هذه المؤشرات أبرزت عدم جدواها في تصحيح مسار الأداء في مجال خدماتي معقد كالمجال البنكي، و لهذا تم الركون إلى التعامل بالمؤشرات الكلية، و يظهر أسلوب الكفاءة المرجعية المبني على التحليل الحدودي، و الذي ظهر سنة 1957 كتوجه جديد لقياس كفاءة المنظمات، حيث يتم على إثر هذه الكفاءة النسبية قياس نوعية الإدارة الداخلية و كيف تتخذ إختياراتها الإستراتيجية، كوسيلة تمكن البنوك غير الكفؤة للإستفادة من البنوك الأكثر كفاءة أو ذات الأداء الجيد.

و مما سبق يتضح أن مفهوم الكفاءة النسبية أصبح يلقى رواجا و تطبيقا واسعين، نظرا لدقته و فاعليته في تحسين أداء البنوك التجارية، ومن هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي:

ما هو مفهوم و واقع الكفاءة الحديثة في البنوك التجارية؟، و هذا ما سنحاول البحث فيه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: قيـــاس الكفاءة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول

البنـــوك التجـــارية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول
البنـــــوك التجـــــارية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشئات المالية المكونة للنظام المالي محليا و عالميا، و يرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تمثل أحد الوسائل المهمة و اللازمة لإتمام الأنشطة الإقتصادية، و نظرا لدورها المحوري و الفعال التي تلعبه في تحريك الأموال و التقليل من ظاهرة الإكتناز، كأهم خاصية تمتاز بها البنوك التجارية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الإقتصادي.

و البنوك التجارية كأهم الوسطاء الماليين في الإقتصاد بالمقارنة ببقية البنوك و المؤسسات المالية، و هي التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، و التي تحولت خلال العشرين سنة الماضية من مجرد القيام بعمليات الإقراض و الإيداع داخل حدود الدولة المعنية إلى القيام بالإستثمارات و تملكها لمشروعات صناعية و تجارية و خدمية، و كذلك قيامها بتصدير خدماتها البنكية خارج حدود الدولة، و أدى هذا إلى ظهور الفروع الكثيرة للبنك الواحد داخليا و خارجيا، و ظهور البنوك المتعددة الجنسيات.

و الودائع كمصدر أساسي و مهم في قائمة موارد البنوك التجارية فإنها تسعى لإستقطابه بشتى الوسائل و الإستراتيجيات مستفيدة منها كمؤسسة ربحية، و المساهمة في الإقتصاد الوطني بتقليل الأموال الراكدة.

و لا تبدو عملية توظيف الأموال عملية سهلة إطلاقا، لأن هذه العملية تقوم على عدة معايير أهمها الربحية و السيولة، و هي المعايير التي لا تقبل المساومة أو المفاضلة.

و مما يضفى على العمل البنكي خصوصيات أكثر هو عامل المنافسة البنكية، و الذي أصبح يهدد البنوك التجارية من مختلف الجوانب، و يجعل هذه النوع من البنوك يعيد حساباته في ظل بيئة ألفية ثالثة أكثر شراسة.

و الحديث عن الممارسة البنكية في الدول المتخلفة متعدد الجوانب، سواء الداخلية الخاصة بالبنوك أو المحيط المحلي أو العالمي و أيضا إلى دورها عموما للنهوض بهذه الإقتصاديات، و هذا ما يجعلها تقوم بمجهودات مضاعفة للتتكيف مع البيئة الإقتصادية الجديدة.

لهذا فإن الطالب سوف يتطرق للبنوك التجارية من خلال خمسة مطالب على النحو: ماهية البنوك التجارية - الودائع و إستراتيجيات جذبها- إستخدامات الأموال و إستراتيجياتها- المنافسة البنكية و أخيرا الممارسة البنكية في الدول المتخلفة فخلاصة المبحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول

ماهـــــية البنوك التجـــارية

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط، نفتتحه بمفهوم البنوك التجارية و النظريات التي تفسر وجودها (الفرع الأول)، ثم نبرز خصائص و مميزات البنوك التجارية (الفرع الثاني)، و نستعرض بعدها أهمية و دور البنوك و الوساطة المالية في الإقتصاد (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بتبيان أهداف البنوك التجارية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للبنوك التجارية.

من المهم تحديد الإطار المفاهيمي و النظري للبنوك كي ندرك بدقة العناصر التي سوف نتطرق لها بعد ذلك.

أولا - نشأة البنوك و أنواعها:

1- نشأة البنك و تعريفه:

1-1- نشأة البنوك:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم) بلاد ما بين الرافدين في الألف الرابع قبل الميلاد، و عرف الإغريق في القرن الرابع قبل الميلاد العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات و حفظ الودائع و منح القروض.

أما فكرة الإتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف، و أما البنوك بشكلها المالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى تحديدا منذ القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر (ق 13و 14) بعد إزدهار المدن الإيطالية خاصة جنوه و فلورنسا على إثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة، و ترتب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات و نمو متزايد في العمليات المصرفية.

كان التاجر و المصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير و قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات إسمية ثم بدأ تحويل الودائع من إسم إلى إسم أي إنتقل الحق في قيمتها إلى حضور الطرفين و فيما بعد بمجرد التظهير و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحاملها "بدون تعيين إسم المستفيد" والتي إنبثق منها الشيك و كذلك البنكنوت "النقود الورقية" بشكله الحديث، بحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على إستثمار أموالهم الخاصة بإقراضها بغير مقابل للغير مقابل فوائد التي يحصلون عليها منهم و في مرحلة لاحقة على إستثمار الودائع التي لديهم أي مال المودعين عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فائدة و قد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة.[1]

[1] شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم و هذا هو السحب على المكشوف، وفي أواخر القرن السادس عشر (16ق) أنشئت بيوت صرافة حكومية تقوم بحفظ الودائع و السهر على سلامتها، و هكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك، يصعب تاريخيا أن نحدد متى ظهر أول مصرف لكن المتفق عليه أن أول مصرف هو مصرف البندقية الذي أنشئ حوالي 1150-1157 وبنك أمستردام حوالي 1600، و قد إزدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات و المعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر (16و17ق)، و منذ بداية القرن الثامن عشر (18ق) زاد عدد البنوك في أوروبا و قد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت في الإقراض و التسهيلات الإئتمائية و خلق النقود، وبمجيء الثورة الصناعية (الإقتصادية) و الدخول في عصر الإنتاج الكبير و الذي يحتاج تسييره أموال كبيرة أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى، و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إزداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط و الطويل الأجل، و هو ضروري لتكوين رأس المال الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا و من تلك الثمار يفترض تسديد قيمة الدين، و في أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الإندماج أو عن طريق الشركة القابضة "أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى"،[1]وقد صاحب ذلك إزدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك و إقتصر إصدار الأوراق النقدية (البنكنوت) على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين قلت البنوك التجارية و بذلك قلت عملية خلق نقود الودائع.

بينما البنوك المركزية فتأخر ظهورها نسبيا ففي السويد سنة 1694، و قد تضمن نشاطها في البداية على إصدار النقود و تولي الأعمال المصرفية الحكومية و بدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الإئتمان و إستخدام سعر الخصم كأداة لتحديد الإئتمان، و في القرن 20 إستقرت مهمتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها.[2]

1-2- تعريف البنك:

كلمة بنك أصلها إيطالي (*Banco*) **بانكو**، و تعني المصطبة، و كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.

أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود سواها، و الصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها، و المصرف و جمعها المصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض و الإقراض.

فمعظم التعريفات للبنك هي تعاريف وظيفية تركز على وظائف البنك و تهمل هيكلته أو تنظيمه و أهدافه و طريقة عمله.

فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي: يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم (و بذلك يكون مدين لهم بقيمتها) و يعيد تقديمها لآخرين ليستفيدوا منها (و بذلك يكون دائن لهم بقيمتها)،

[1] شاكر القزويني، المرجع السابق، ص. 26-27.

[2] شاكر القزويني، المرجع السابق، ص. 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبعبارة أخرى فإن الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس التي أودعوها لديه (ديون الناس بذمته)، و هو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها، وهكذا فإن البنك في الحقيقة و بإختصار يسلم و يستلم الأموال و يستفيد من ذلك، إذن:

- § البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة بغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية محددة.
- § تلك المؤسسات المتخصصة في توفير الائتمان في المجتمع.
- § و بتعبير أخر فالمصارف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان و تتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل النقود الحاضرة بوعد ردها في المستقبل.[1]
- § " البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض و تلعب دور الوسيط في العمليات المالية."
- § "البنك هو المؤسسة أو الهيئة التي تمتهن، إستقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لإستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية."
- § "البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل لقاء ربح مناسب."[2]

أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل و المتعلق بالقرض و النّقد في مادته 114.

- v "البنك هو شخصية إعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كلّ وظائف البنوك من إستقبال الودائع، منح القروض و توفير وسائل الدّفع و تسييرها."[3]

2- أنواع البنوك:

إن تطور البنوك قد أدى بها إلى أن تنقسم إلى أنواع مختلفة تتخصص كل منها في أداء أعمال معينة، و يرجع ذلك إلى ما للتخصص من مزايا تظهر في صورة أرباح أكبر نتيجة إكتساب الخبرات المتخصصة، و نتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها، و يمكن حصر أنواع البنوك فيما يلي:

2-1- البنوك المركزية (بنوك الإصدار):

2-1-1- تعريف البنك المركزي :

هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي و يشرف على جميع البنوك، بالشكل الذي يساعدها على القيام بوظائفها على أفضل وجه، و يعينها عند الحاجة، ويتولى كذلك وظائف أخرى مثل: خدمة الحكومة

[1] شاكر القزويني، المرجع السابق، ص. 24.

[2] جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر، (السنة لا توجد)، ص. 70.

[3] ميروك حسين، المدونة البنكية الجزائرية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص. 100.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والإشراف على سياسة الائتمان و السياسة النّقدية في الدولة، كما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار الذي يتمتع بحق إصدار العملة .بمقتضى القانون و هو الذي يقبل الودائع من البنوك و يقوم بإقراضها.

2-1-2- خصائص البنك المركزي :

تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص و السمات الفريدة و التي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية و المصرفية و من هذه الخصائص ما يلي: تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة، و من جهة أخرى لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي، بل أنها تتحمل مسؤولية إجتماعية و إقتصادية في إتجاه القطاعات و نشاطات المجتمع، و لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية و المتخصصة، إذ تمتلك السلطة النقدية أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة و فعالية هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة، لذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي و النقدي للدولة ضروري، و ذلك للسببين التاليين:

- تحقيق سياسة نقدية رشيدة يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.
- أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية الدولية.

3-1-2- نشأة البنك المركزي:

هو وليد الأنظمة المصرفية التي نشأت في الدول الغربية، و قد نشأ أولا كبنك تجاري كبير، و توسعت معاملاته لتشمل كثيرا معاملات السوق المصرفي فأصبح يمكنه التأثير على السوق بعملياته المختلفة، و حيث أن المعاملات البنكية في أول نشأة البنوك هي عمليات قبول الودائع و الخصم، فإن هذا البنك التجاري الهام كان يتعامل في جزء كبير من هذه المعاملات و كان يعطي إيصالات بالودائع التي كان يقبلها، تطورت فيما بعد كما تبين من قبل إلى نقود ورقية، و أصبح مثل هذا البنك يقوم بإصدار الجزء الأكبر من النقود الورقية و زيادة للثقة فيها.

4-1-2- وظائف البنك المركزي:

تتجلى وظائف البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك و تنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية، و لكن تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى و ذلك وفقا لإختلاف الأوضاع و السياسات الإقتصادية الموجودة في تلك الدولة و من أبرز هذه الوظائف:

- **بنك الإصدار:** فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، و له حق إصدار النقود المساعدة -المعدنية-، و يقوم بوضع خطة الإصدار، و حجم النقد المتداول، و يشرف على تنفيذ الخطة، و هو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب و العملات الصعبة.[1]
- **بنك الحكومة:** فهو مصرفها و مستشارها المالي، و تحتفظ لديه بودائعها، و هو يقدم لها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال، و هو يمسك حسابات الحكومة، و تنظم عن طريقه مدفوعاتها، و يتولى خدمة الدين

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص. 32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العام حيث يصدر الشيكات و الحوالات و ينظم تصريفها، و يشرف على الإيفاء بالدين و دفع الفوائد، و هو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، و ذلك عن طريق الرقابة على الائتمان و توجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة و سعر الخصم.

- **بنك البنوك:** فهو يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة و الفائضة عن الحاجة، و هذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق و ديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقاصة.[1]

- **وظائف أخرى:** بالإضافة إلى الوظائف السابقة هناك وظائف لا تقل أهمية هي:

- مراقبة المصارف و ضمان تطبيق الشروط، و مدى إلتزامها بالتشريعات المصرفية، تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها.

- يقوم البنك المركزي بالمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية.

- وظيفته كمؤسسة للتنمية الإقتصادية ضمن إطار الدولة.

2-2- البنوك المتخصصة:

هي بنوك تتخصص في تمويل مجالات معينة، و يعتمد تخص البنوك على الفلسفة المصرفية و الإقتصادية للبلاد و السياسات التي تنتهجها، و هي:

2-2-1 البنوك الزراعية: يمكن تعريفها بأنّها تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة، إذ تتولى تقديم القروض القصيرة، المتوسطة و الطويلة الأجل، و التسهيلات الإئتمانية للمزارعين و يكون هدفها الأساسي تطوير و تنمية القطاع الزراعي.

2-2-2 البنوك الصناعية: هي تلك التي تتخصص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض الطويلة و المتوسطة الأجل، اللازمة لشراء المعدات و الآلات الإنتاجية، وهي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تقدمها البنوك التجارية، وتحمل وظائفها في المساعدة في تنفيذ و إعداد خطط التنمية، و حل مشاكل القطاع الصناعي، إضافة إلى تمويل و جذب المستثمرين في القطاع الصناعي.

2-2-3 البنوك العقارية: تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء و التشييد و المساهمة و تقدم هذه المصارف قروضا و تسهيلات للمواطنين بهدف إنشاء المساكن، و غالبا ما تقدم قروض لآجال طويلة تتجاوز العشر سنوات، و لهذا تتضح وظائفها في تقديم القروض للأفراد و الهيئات و الشركات و التعاونيات و المقاولون و المجالس البلدية بغرض بتمويل عملية إنشاء السكنات و المدارس و الفنادق و المستشفيات و المدن السياحية، بضمان الرهون العقارية، تقديم القروض لغرض التنمية الزراعية من خلال إستصلاح الأراضي البور، و سداد

[2] مصطفى رشدي شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،1999، ص. 188.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الديون العقارية و تحسين إستغلال المزارع و حفر الآبار الجوفية، و كذلك الأراضي الزراعية المتوقع إستصلاحها، و القيام بالإستثمارات و خاصة العقارية لصالح البنك و لصالح زبائنه.

1-2-2 بنوك الاستثمار أو بنوك الأعمال: هي التي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات الصناعية و التجارية طويلة الأجل، إما بنفسها أو عن طريق إقراض الشركات أو الدولة.

1-2-2 البنوك الإسلامية: هي منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية و الاقتصادية، و تختلف في فلسفتها و ممارستها عن المصارف الأخرى التي تتعامل بأسعار الفائدة.

ثانيا: البنوك التجارية:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الإقتصاد، وهذا بفضل الخصائص التي سندرسها في هذه النقطة والتي ينفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى، وسنتطرق أيضا إلى مختلف النظريات التي تعرضت لتفسير نشـــــاط البنك التجاري.

1- تعريف البنك التجاري:

يمكن تعريف البنك التجاري كما يلي:

"هي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه و تقوم بمنح القروض القصيرة الأجل".[1]

و يعرف كذلك على أنه: "المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات) بقصد الربح.[2]

لقد إستمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها (فهي أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق)، ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل، خاصة في ميدان الإستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية.

كما يطلق على البنوك التجارية أحيانا إسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية إسم خلق الودائع أو خلق النقود.

ذلك أن للبنوك التجارية وظيفتان هما:

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص. 150.

[2] سلمان أبو دياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص. 110.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- وظيفة الوساطة: أي التوسط بين المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والفوائض المالية ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الاقتراض، ولا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية وعن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الائتماني بالوطن، والتي تسمى بالوسطاء الماليين.

2- وظيفة خلق النقود: وهي وظيفة أكثر أهمية وتأثيرا من الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى و عن سائر الوسطاء الماليين، ومعنى خلق النقود هو إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، وبذلك يخلق البنك وسائل دفع-تقوم مقام النقود- تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل -وهي في شكل كتـــابي مثل الشيك- يقبلـــــها الآخرون في المعاملات.[1]

2- النظريات المفسرة لعمل البنوك التجارية:

إجمالا هناك العديد من النظريات التي إهتمت بهذا الموضوع وأهمها: نظرية القرض التجاري وهي النظرية الكلاسيكية في الموضوع، النوع الثاني هو النظريات الحديثة مثل: نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية إدارة الخصوم، وسنتطرق من خلال الفقرات الآتية إلى هذه النظريات:

2-1- النظرية الكلاسيكية:

وهي نظرية القرض التجاري (Commercial Loan Theory)، وتعتبر هذه النظرية تاريخيا أول نظرية تعرضت لهذا الموضوع، وقد نشأت من خلال ممارسات البنوك التجارية الإنجليزية المتأثرة بالفكر التقليدي، ويقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة مادام أن أمواله يتم إستغلالها في قروض قصيرة الأجل، وحسب بعضهم فإن القروض القصيرة الأجل يجب ألا يتجاوز أجلها مدة سنة وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة و لا يجب أن تنصرف إلى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات، أي أن تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضاعة، وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل: الكمبيالة أو السند الإدني أو الإعتمادات المستندية، و لذلك تسمى قروضا تجارية.[2]

وفقا للتيار التقليدي يمكن القول بأن القروض التي يقدمها البنك التجاري يجب أن تتم بخاصيتين أساسيتين هما:

1- خاصية التصفية الذاتية (Self-Liquidation):

إذ يجب توجيه هذه القروض إلى سلع حقيقية -كالمحاصيل الزراعية- تتحول قبل تاريخ الإستحقاق إلى نقود لسداد القرض، أي أن تسديد القروض يتحقق من الموارد التي يولدها إستعمال القرض في الإنتاج والتسويق.

2- قروض آلية (Self-Regulation):

أي لا توجد مشكلة بشأنها حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض، و يشيـــر مؤيدوا

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص. 26.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص. 131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النظرية إلى أن الموارد المالية للبنوك التجارية هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، ولذا فمن المنطقي أن توجه هذه الموارد إلى قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، كما أن الودائع هي ملك الغير فمن الواجب أن توجه إستخداماتها إلى تمويل سلع حقيقية مما يضمن إسترداد قيمة القروض.

إلا أن لهذه النظرية معارضين كثر، ومن أهم الإنتقادات التي وجهت لها :

- فشلها في سد إحتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية فالتقيد التام بها يمنع البنوك التجارية من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية.[1]
- تحتاج التنمية الاقتصادية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل مما وضع البنك التجاري في موقف صعب فإما أن تختار التمسك بالقروض قصيرة الأجل دون غيرها مما يدفع المقترضين إلى اللجوء إلى أسواق رأس المال لتغطية إحتياجاتهم وهو ما يؤدي إلى نزع صفة الوساطة المالية عن النظام الاقتصادي (Désintermédiation) مما يؤدي إلى تسرب الودائع من البنوك التجارية أو أن تقوم المصارف بتقديم قروض متوسطة و طويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل.
- تعتبر التصفية الذاتية للقروض المصرفية ظاهرية فقط، وذلك بسبب وجود سلسلة الإئتمان المترابط، وتحويل القروض من سلسلة إلى أخرى بدلا من تصفيتها نهائيا،[2] كما أن وجود الرقابة الحكومية و إنتشار البنوك المركزية التي تضمن سلامة إجراءات وقرارات الإقراض، وتدخلها بالمساعدة إذا لزم الأمر يوحي بالطمأنينة وبالتالي يشجع على عدم إقتصار البنك التجاري على قروض تسدد نفسها.
- لم تأخذ هذه النظرية بعين الإعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ففي الحالة الإعتيادية يكون السحب والإيداع في البنك بشكل مستمر، كما أن الودائع الجارية لا يتم سحبها كلها في وقت واحد (إلا في حالة الأزمات البنكية)، و بالنسبة لودائع التوفير فإن كثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها (المتناسبة في الحالة الإعتيادية) تجعلها تتمتع بصفة الثبات النسبي، أما بالنسبة للودائع لأجل فإن تواريخ إستحقاقها معروفة للبنك التجاري، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

2-2- النظريات الحديثة:

نظرا للإنتقادات الشديدة التي واجهت النظرية الكلاسيكية فقد ظهرت عدة نظريات تحاول سد الثغرات، منها:

2-2-1- نظرية إمكانية التحويل: *

تهتم هذه النظرية بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، لذلك يمكن أن تعتبر هذه النظرية صورة متطورة للنظرية السابقة وأكثر عمومية، ويرى مؤيدوا هذه النظرية أن لا تقتصر عمليات البنك

[1] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1993، ص. 193.

[2] فلاح الحسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص. 128.

* تسمى هذه النظرية بالنجليزية (The Shiftability Theory).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التجاري على نوع واحد من الأصول (القروض التجارية) بل عليها أن تشمل الإستثمارات في السوق المفتوحة وتدعيم محفظة الأوراق المالية، وفي حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم (وهي المشكلة الأساسية التي يحاول البنك التجاري تجنبها) فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل و التبديل، وقدرته على بيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزته، أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيد وتدعيم مركزه المالي، إذن فإن أساس هذه النظرية هو أن سيولة البنك التجاري تعتبر جيدة طالما أن لديه أصولا يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة، هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم وتنوع الأصول و العمليات التي يقوم بها البنك.

2-2-2- نظرية الدخل المتوقع*:

ظهرت هذه النظرية في الأربعينيات، وتختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها لتقديم القروض الطويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، و هو توجه ما يسمى بالمدرسة الألمانية، تقوم هذه النظرية على إنتقاد فكرة إستمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد إذ يرى أنه لا يوجد ما يضمن أن كل القروض تحقق إمكانية السداد في موعد إستحقاقها، خاصة القروض المتعلقة بتجارة السلع لأن توجيه القروض إلى هذا النشاط (أي شراء السلع من أجل بيعها فيما بعد) لا يمثل حماية مؤكدة للبنك فقد يفشل المقترض في تصريف هذه السلع بسبب التقادم أو الفساد، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى صعوبة إسترداد البنك لمستحقاته، بالإضافة إلى هذا العامل هناك مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار، ومخاطر التضخم، وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على إمكانية السداد و إسترداد قيمة القرض،[1] ويرى أن العبرة ليست بكون القرض موجها إلى تمويل سلعة تباع قبل تاريخ إستحقاق القرض (التصفية الذاتية) فالسلعة لا تبيع نفسها وليس هناك ما يضمن أن السلعة التي عليها الطلب اليوم سوف يكون عليها الطلب غدا، ومن ثمة ينبغي تركيز الإهتمام على الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدمه في تمويله لا على النشاط ذاته،[2]فإذا كان هناك إحتمال كبير من توليد دخل من النشاط يكفي لخدمة الدين حينئذ ينبغي الموافقة على القرض وهذا ما يسمى بنظرية الدخل المتوقع.

إذن فهذه النظرية تركز على دراسة البنك لمدى جدية العملية المطلوب تمويلها ومقدار الدخل المتوقع منها بصرف النظر عن كون القرض لمدة قصيرة أو طويلة، ومنه فليس هناك أي سبب يجعل منح القروض مقتصرا على القروض التجارية، لذلك يمكن للبنوك أن تمنح قروضا إستثمارية، إستهلاكية، عقارية وغيرها.

2-2-3- نظرية إدارة الخصوم:

وتدعى نظرية إدارة الخصوم (Theory Liability Management) هي أحدث النظريات التي سنتطرق إليها، وتختلف عن النظريات الثلاث الأولى في أن هذه الأخيرة ركزت إهتمامها على جانب الأصول أو العمليات

* وتسمى نظرية الدخل المتوقع بالانجليزية The Anticipated Income Theory.

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، مرجع سابق، ص. 132.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2000، ص. 17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري، وتقتضي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة إستحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية كما رأينا في نظرية إمكانية التبديل، بل تعتمد أيضا على إمكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية، مثل إصدار السندات، فأساس هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم (كالودائع ورأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها البنك) تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل إستثماراته، أي في تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة) وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض.

بعد التطرق لماهية البنوك التجارية سوف نتكلم عن مميزاتها من بين المؤسسات المالية في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: خصائص و مميزات البنوك التجارية.

أولا- خصائص البنوك التجارية:

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك،...الخ.[1]

و سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية:[2]

1- الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2- الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الإئتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الإحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3- الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية غير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة"بصرف النظر عن إختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات أما النقود المصرفية فتخاطب القطاع الاقتصادي.

[1] محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992 ص. 87 و 94.

[2] سلمان أبو دياب، مرجع سابق، ص. 114– 115.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي و المتمثلة في الإشراف، والرقابة، والتوجيه، وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

ثانيا- مميزات البنوك التجارية:

تتميز البنوك التجارية عن بقية الوسطاء الماليين الموجودين في الساحة الإقتصادية بعدة فروق سنورد فيما يلي أهمها بالمقارنة مع نوعين من الوسطاء الماليين هما:

1- التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال:

يتركز نشاط بنوك الأعمال على منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في المشروعات، لذلك فإن بعض الدول تحرم على البنوك التجارية الحصول على أنصبة في المشروعات التجارية والمالية والصناعية، لتجنب منافسة بنوك الأعمال وتشابك مجالات النشاط (مثل نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية[1]) وعلى العكس من ذلك تشجع بلدان أخرى البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

2- التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

إن التفرقة الأولى (تاريخيا) تتعلق بطبيعة العمليات التي تقوم بها كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فالمؤسسات المالية تقوم بعملية الإستثمار بينما تركزت العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في الإئتمان قصير الأجل، وتوشك هذه التفرقة أن تزول في العصر الحديث بسبب توسع نشاط البنوك التجارية.

يرى بعض المختصين في هذا المجال أن فكرة الوديعة المصرفية تقع في "قلب" التمييز بين البنوك والمؤسسات المالية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكنها فتح حسابات (جارية أو لأجل) وبالتالي لا يمكنها الحصول على أموال من الجمهور عكس المؤسسات البنكية، و في المقابل يمكن للمؤسسات المالية القيام بعمليات الإقراض وتسيير وسائل الدفع (مثال عن وسائل الدفع: بطاقات القرض، شيكات السفر...الخ)، إذن فالمؤسسات المالية هي شبه بنوك أعمال غير أنه لا يمكن أن تقوم بتعبئة مواردها بالقرب من مودعين أو مدخرين لتسلفها فيما بعد.[2]

بعد إيضاح مميزات البنوك التجارية سوف نبرز أهميتها و دورها الإقتصادي في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: أهمية و دور البنوك و الوساطة المالية في الإقتصاد.

أولا- أهمية الوساطة المالية:

هناك نوعين من الأنظمة المالية في العالم، الأول نظام يرتكز على التوجه المالي القائم على تمويل النشاط الإقتصادي بالإعتماد على البورصة، أو ما يسمى بالسوق المالي و هو ما تتميز به الأنظمة الأنجلوسكسونية خاصة

[1] مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، مرجع سابق، ص. 130.

[2] Saïd Dib, *Les Intérêts Pratiques De La Distinction Entre Banques Et Etablissements Financiers Dans La Loi Sur La Monnaie Et Le Crédit*, Media Bank, №41, Avril- Mai, Alger, 1999,p. 20-24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، أما النوع الثاني فيرتكز أساسا على النظام البنكي، أي أن البنوك تمول غالبية النشاط الإقتصادي و هو ما نراه بالتحديد في اليابان و ألمانيا، و يرجع للنظام البنكي فضل نجاح الثورة الصناعية، و يعتبر توجه الوساطة (التوجه البنكي) العامل الموضح لمعدلات النمو السريع التي حققتها ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين إضافة إلى وضوح تمويل البنوك الألمانية للمجال الصناعي أكثر من البنوك البريطانية، مما يعطينا فكرة بأن الأنظمة المالية القائمة على الوساطة المالية تمكن من التخصيص الأمثل لرأس المال و الرقابة عليه بالمقارنة مع الأنظمة المالية القائمة على السوق المالي، إضافة إلى القضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات نظرا للعلاقة الوطيدة بين البنك و العميل.[1]

كل الأنشطة التي تسعى إلى التطور و النماء تحتاج إلى التمويل النقدي حين تتم دوراتها الإنتاجية و التسويقية، و تحتاج العمليات الإستهلاكية إلى توافر قدرة شرائية سائلة، و بسبب عدم كفاية وسائل الدفع السائلة و نذرتها، و حتى يتم الأفراد و المشروعات أنشطتهم يلجئون إلى البنوك طالبين إمدادهم بأدوات الدفع اللازمة لمباشرة أنشطتهم و تدعى هذه العملية بعملية الإئتمان، و يعبر الإئتمان عن الثقة التي تنشأ بين المقرض و المقترض و التي تدل على توافق في الرغبة و الحاجة بين من تتوفر لديهم الأموال و من يحتاج إليها، فزيادة الإئتمان تقتضي زيادة في حجم الموارد و نمو حجم الموارد تتطلب بحثا عن فرص جديدة للإئتمان تكون مضمونة و ذات عائد مقبول.[2]

ثانيا- مهمة البنك التجاري كوسيط مالي:

إن الوظيفة الأساسية لأي مؤسسة بنكية أن تكون الوكيل المعتمد للمودعين أو المدخرين، و هذه الصلاحية تمد البنك حق إستثمار هذه الموارد في أصول مالية وخاصة منها القروض، وهذا عوضا عن الإلتقاء المباشر بين صاحب الفائض المالي و صاحب العجز المالي، خاصة إذا كان المقترض "المستثمر" في حاجة إلى مبلغ كبير لا يفي به مدخر واحد، فيتحتم عليه التفاوض مع العديد من المدخرين مع خصوصيات كل تفاوض، أما بالنسبة لصاحب الفائض المالي فإنه يتحمل تكاليف زائدة نتيجة لنفقات نوجزها فيما يلي:

- **ü** البحث و إختيار المقترض.
- **ü** جمع المعلومات الملائمة عن المقترض.
- **ü** رسوم الصفقة.
- **ü** المراقبة الدائمة و المستمرة للمقترض.
- **ü** في حالة عدم رد الدين أو الإفلاس يتطلب رجوع الحق لصاحبه وقت و مال.

أما في حالة الوساطة المالية فسيتسنى لكلى من المقرض و المقترض الإستفادة من إقتصاديات الحجم و إيجابيات توزيع المخاطر، و هذه الحالة تساهم في تخفيض التكلفة بالنسبة للمقترض مع حصول البنك على هامش معقول

[1] Sylvie Diatkine, *Les Fondements De La Théorie Bancaire*, Ed Dunod, Colle «Théories Economiques», Paris, France, 2002, p. 53.

[2] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص. 38-39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من الربح، و الشكل التالي يوضح تماما دور الوساطة في تخفيض التكلفة و زيادة الإقراض و بالتالي الاستثمار، والذي يبقى أهم تكاليفه سعر الفائدة:

الشكل رقم 1- 1: دور الوساطة المالية في الاقتصاد.

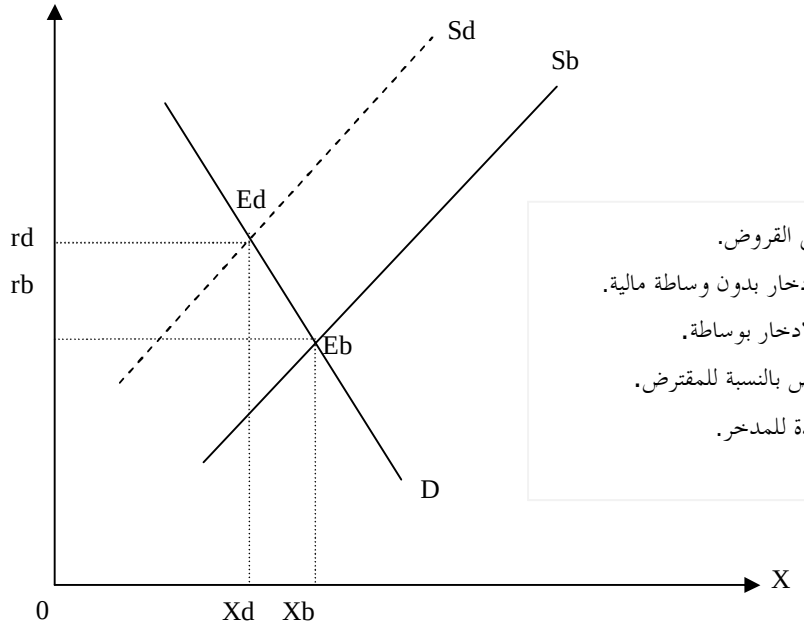

Source: Zuhayr Mikdashi, *Les Banques a L'ère De La Mondialisation*, Ed. Economica, Paris, France, 1998, p.14.

يتضح من الشكل أعلاه أن سعر الفائدة (i,r) يرتبط مع حجم الطلب على القروض (D) بعلاقة عكسية ومع عرض الادخار (S) بعلاقة طردية، بحيث أن نقطة التوازن (Ed) في حالة عدم وجود وساطة مالية و التي تفترض (rd) من معدل الفائدة و (Xd) من القروض، لتغير من إحداثياتها في حالة وجود وساطة مالية بحيث يتجلى إنخفاض تكلفة الاستثمار من (rd) إلى (rb) وتزايد حجم القروض الموجهة للمجتمع من (Xd) إلى (Xb)، وهكذا يبدو بوضوح دور الوساطة في الإقتصاد في خدمة مختلف الأعوان الاقتصاديين.

بعد إيضاح دور البنوك التجارية كوسيط مالي سوف نحدد أهم أهداف نشاط البنوك التجارية في الفرع القادم.

الفرع الرابع: أهداف البنوك التجارية.

سنوضح في هذا الفرع جملة الأهداف التي تصبو و تعمل لأجلها البنوك التجارية رغم ما يشوب هذه الأهداف من "تناقض".

أولا - الأهداف العامة للبنوك التجارية:

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف هي:

1- الربحية: تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الفوائد المدفوعة على التسهيلات الإئتمانية (وهي الفوائد الدائنة).
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- الأتعاب المتقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك، وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم إستشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى و تشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك، مثل: عوائد الإستثمار في الأوراق المالية، و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، و أي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

- الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (وهي الفوائد المدينة).
- العمولات المدينة المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.
- المصاريف الإدارية...الخ.

نلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف البنك يتكون من تكاليف ثابتة لهذا يرى البعض أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثرا بالتغييرات في إيراداتها بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى.

معنى ذلك أنه إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا إنخفضت الإيرادات بنسبة معينة إنخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول إيرادات البنك إلى خسائر، لهذا على إدارة البنك التجاري أن تسعى إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث إنخفاض فيها، و تجدر الإشارة إلى أنه ليس للبنك الحرية المطلقة في التصرف بأرباحه.

2- السيولة: تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، و في القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

وتتكون سيولة البنك التجاري من مجموعتين:

- السيولة الحاضرة.
- السيولة شبه النقدية.

تتكون السيولة الحاضرة (الأرصدة الحاضرة) للبنك التجاري من نقود حاضرة في خزائن البنك التجاري، و أرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي والبنوك الأخرى، كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة و الأوراق التجاريـــة المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنـــــك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المركزي،[1] و يعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل لعل أهمها:

2-1- مدى استقرار الودائع: نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي، نظرا لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام، مما يطمئن المصرفي من ناحيتها، وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل، إذن يمكن القول بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالإرتياح بدرجة أكبر، و دليلا على توفر السيولة.

2-2- قصر مدة التسهيلات الإئتمانية: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض الطويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالإطمئنان لأن الظروف الإقتصادية قد تتغير على المدى الطويل.

إن هدف السيولة هو هدف مهم و أساسي خاصة في حالة البنوك التجارية، ففي حين يمكن لبنوك الأعمال مثلا أن تؤجل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الآخرين به ويدفعهم فجأة إلى المطالبة بإسترجاع أموالهم مما قد يعرض البنك للإفلاس، وقد يتأثر النظام المصرفي كله ما لم يتدخل البنك المركزي لتدارك الوضع، وفي معظم البلدان تضع السلطات النقدية نسبا قانونية للسيولة.

3- الأمان: نقصد بالأمان ذلك المتوفر لطرفين هما: المودعون، و البنك، فبخصوص أمان المودعين، فعلى إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري، فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك صغير نسبيا ولا يمثل عموما سوى 10% من إجمال الأصول، لذلك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين، أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ إستحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن، من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة.[2] (و هي المفصل فيها في المطلب الثالث).

ثانيا: التعارض بين أهداف البنك التجاري.

عند التمعن في أهداف البنك التجاري: الربحية، السيولة، الأمان نلاحظ التعارض الواضح فيما بينها لذلك يعتبر التوفيق بينها مهمة صعبة لإدارة البنك التجاري، فمثلا يمكن للبنك أن يعظم ربحيته بالتركيز على إستثمار موارده في إعطاء قروض تذر عائدا مرتفع غير أن مثل هذه الإستثمارات عادة ما تكون ذات مخاطر كبيرة (لتبرير الفائدة المتعاقد عليها) وبالتالي قد ينجر عنها خسائر ضخمة لا يستطيع البنك تحملها ومنه المساس بمبدأ الأمان، ويمكن أيضا أن يحاول البنك تحقيق أقصى درجة من السيولة و هذا بالإحتفاظ بالجانب الأكبر من موارده المالية في صورة

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص. 93- 99.

[2] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص. 200-201.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نقدية، غير أن هذا يؤثر سلبا على الربحية لأن النقدية لا تذر عوائد، و يرى بعض المفكرين الإقتصاديين أن هذا التعارض بين الأهداف الثلاثة يرجع إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسين من الأطراف المعنية بشؤون البنك وهما: الملاك والمودعون،[1] فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعون فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده الحالية إلى إستثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر، وهو ما يترك أثرا عكسيا على الربحية.

يمكن تقسيم المشاكل التي تواجه المصرفي عند محاولة التوفيق بين إعتبارات السيولة، الربحية والأمان إلى ثلاث مجموعات من المشاكل:

1- مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم للإحتفاظ به كإحتياطي إضافي (خاص) لمقابلة إلتزامات المصرف نحو عملائه.

2- مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة إستخدامات المصرف، منها ما يتعلق ببعض القروض خاصة في ظروف الضيق الإقتصادي حيث لا يمكن تحديد -بدقة- ما إذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا، وكذلك عندما تكون الضمانات المرافقة لطلب القرض متخصصة، حيث يندر الطلب عليها في السوق في حالة ما إذا أراد المصرفي تصفيتها.

3- مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال و إستخداماتها وذلك لأن درجة سيولة الإستخدامات تتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة، كما يصعب تقدير الإلتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي لوحدها.[2]

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 23.

[2] منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص. 32-34.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني

جذب الودائع: السياسات و الإستراتيجيات

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بتعداد المصادر الثانوية التي يعتمد عليها البنك التجاري لمزاولة نشاطه (الفرع الأول)، ثم نوضح الودائع و هي المورد الأساسي للبنك التجاري و دور الدولة في حمايتها (الفرع الثاني)، و نستعرض العوامل المؤثرة في عدم إستقرار الودائع (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بالإستراتيجيات المتبعة في إستقطاب الودائع (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مصادر التمويل الثانوية.

أولا - القروض الدائنة:

تعتبر القروض الدائنة من المصادر المالية التي لا تستطيع كثير من البنوك التجارية الإستغناء عنها حتى في الظروف العادية، و تنقسم هذه القروض إلى ثلاثة أقسام هي:

- قروض من البنك المركزي: تلجأ البنوك إلى البنك المركزي لطلب القروض لمواجهة متطلبات السيولة، و هي قصيرة الأجل و فوائدها مرتفعة.
- قروض من البنوك المحلية: تتحصل البنوك من بعضها البعض على قروض تحت إشراف البنك المركزي، و تتميز بأنها قروض قصيرة جدا ليوم أو ليلة و فوائدها مرتفعة نسبيا.
- قروض خارجية: يحصل عليها البنك من بنوك و مؤسسات خارجية له علاقة بها ويتم هذا الإجراء تحت علم البنك المركزي و هو غير ملزم برد الدين في حالة تعذر البنك المحلي عن رده.

ثانيا - حقوق الملكية:

لا يجب نسيان العنصر الذي أضحى مهم حديثا ألا و هو الأموال الخاصة للبنك و التي تتكون من:

- رأس المال المدفوع: و هو عبارة عن عدد أو قيمة الأسهم التي تم دفعها من قبل المساهمين الذين يشاركون في القرارات الإدارية المتخذة داخل البنك، و تعتمد ربحية الأسهم على نتائج أعمال البنك.
- الإحتياطات: يتشكل هذا العنصر من الإحتياطي الإجباري حيث أن البنك مجبر على تخصيص جزء من الأموال المودعة لديه، إضافة إلى تكوينه إحتياطي إختياري يتم بمحض إرادة البنك، آخذا في الإعتبار أن هذا الإحتياطي يزيد من ثقة الجمهور في البنك و يقوي مركزه المالي، كما يعتبر أنه مساعد له في حالة الخسارة.
- الأرباح المحتجزة: و هي نسبة الأرباح التي لم يتم توزيعها على المساهمين، و تعتبر مصدر تمويل داخلي. و يمكن إضافة المؤونات المسترجعة و الإهتلاكات، و مخصص الضريبة كمصادر للتمويل.[1]

بعد الحديث عن الموارد الثانوية للبنك التجاري سوف نتكلم عن الودائع كمصدر رئيسي في الفرع القادم.

[1] جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي, المنظور العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص. 123 و 124.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: الودائع و دور الدولة في حمايتها.

بإعتبار الودائع المورد الأساسي للبنك التجاري، سارع هذا الأخير إلى إستقطابها بشتى الوسائل و الطرق مستفيدا منها كمؤسسة تتاجر بالأموال و مساهما في إطار السياسة الكلية بإدخالها في الدورة الإقتصادية و التقليل من ظاهرة الإكتناز.

أولا: تعريف الوديعة.

هي المبلغ المصرح به بأي عملية كانت و المودعة لدى المنشئات المالية و المصرفية، و الواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ إستحقاق معين، و هناك بعض المبالغ التي يتم إيداعها في البنوك لكن لا تدخل في مفهوم الوديعة و هي:

- § المبالغ المودعة بالعملة المحلية لغرض فتح الإعتمادات المستندية.
- § المبالغ المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية.
- § المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية لقاء الإعتمادات المفتوحة.
- § مبالغ أحد فروع بنك معين لدى فرع آخر من نفس البنك.

و تعتبر عملية تلقي الودائع لب النشاط المصرفي عموما، فلولا الودائع لما إستطاعت البنوك التجارية من تقديم القروض للمستثمرين، بل و لما وجدت البنوك بفكرتها الحديثة، إذ أن الوظيفة الرئيسية للبنوك هي تعبئة المدخرات بتجميع رؤوس الأموال النقدية الفردية القليلة إلى بعضها البعض، ليتكون منها تمويل ضخم يمكن توجيهه بالوسائل الحديثة إلى ميادين الإنتاج، و يحدث ذلك بقيام البنوك بإقراض رأس المال الضخم هذا بمعدلات منخفضة من الفائدة و بكميات تتناسب و ظروف المشروعات المختلفة و أحوال المقرضين، و ذلك دون الإخلال بحق الفرد في سحب ودائعه في الوقت الذي يشاء و بالكمية التي يريدها، و من هنا تظهر أهمية الودائع كشريان لحياة المشروعات التجارية و الصناعية.[1]

ثانيا: أنواع الودائع. تنقسم الودائع البنكية إلى أنواع مختلفة و حسب المعايير التالية:

1- حسب الملكية:

1- ودائع الجمهور و الشركات الخاصة.

2- ودائع حكومية: حيث تعود ملكيتها إلى المنشئات و الدوائر و المؤسسات الحكومية المختلفة.

3- الودائع المختلطة: و تعود ملكيتها إلى منشئات القطاعات المختلطة.

2- حسب المصدر:

1- ودائع أولية: هي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من أي متعامل إقتصادي كان.

2- ودائع مشتقة: هي تلك الودائع التي تخلق من الوديعة الأولية بعد منح جزء منها على شكل قروض.[2]

[1] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 142.

[2] فلاح حسن الحسيني, مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 106.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- حسب آجال الإستحقاق:

1- الودائع الجارية (تحت الطلب): و هي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك و يحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت و بدون إنذار مسبق.

2- الودائع لأجل (الثابتة): حيث يتفق المودع مع البنك على موعد محدد لا يحق للزبون سحب جزء منها أو كلها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، و تمنح البنوك على هذه الودائع فوائد تفوق الفوائد الممنوحة على ودائع التوفير، و في بعض الأحيان يسمح البنك لزبونه بسحب جزء منها أو كلها لكن من دون فائدة على الفترة المنقضية، و تعتبر من الموارد المكلفة للبنك لذى يسعى هذا الأخير لإستثمارها في الموضع الذي يراه مناسبا لتحقيق الأرباح.

3- ودائع التوفير (الودائع الإدخارية): و هي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص، و تمنح المصارف فوائد محددة على هذا النوع من الودائع، و عادة ما يلجأ إلى هذا الحساب ذوي الدخل المحدود.[1]

ثالثا: دور الدولة في حماية الودائع.

بغرض الحفاظ على سمعة النظام البنكي و حماية أموال المودعين و التي تعتبر أموال المجتمع و تشجيع المبادرة على الإيداع فإن البنك المركزي يعكف على توفير الضمانات اللازمة بسنه للتشريعات و وضعه للأساليب التي منها:

أ- مراقبة البنوك بالإطلاع على السجلات و تدقيقها موازاة مع التشريعات و القواعد المصرفية.

ب- تقديم الدعم و التسهيلات في الحصول على القروض، خصم الأوراق التجارية، تخفيض نسبة الإحتياطي الإجباري، و هذا لغرض تجاوز الأوقات الصعبة التي تمر بها البنوك.

ج- التأمين على الودائع حيث تتولى العديد من شركات التأمين مسؤولية التأمين على الودائع المصرفية، و تدعم هذه الشركات من قبل الدولة.[2]

بعد توضيح ماهية الودائع سوف نسرد المؤثرات التي تساهم في عدم مكوث الوديعة في البنك في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في عدم إستقرار الودائع.

نخص بالذكر العوامل المؤثرة في إستقرار الوديعة بالسحب و الإيداع قبل التصفية النهائية لها من قبل المودع، و يمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلي:

أولا: المنافسة بين البنوك للحصول على الودائع.

تؤثر المنافسة البنكية في جذب الأموال التي هي خارج الجهاز المصرفي من خلال تطوير البنوك لخدماتها في السرعة، الدقة و التكلفة و هذا أمر جيد إلا أنها تضرب إستقرار الودائع في بقية البنوك، و النظام البنكي عامـــة،

[1] أنظر: جميل الزيدانين، مرجع سابق، ص. 130- 140.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 108.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خصوصا إذا كان ترتيب النظام البنكي غير مستقر.

ثانيا: التقلبات الموسمية.

تؤثر هذه التقلبات في عدم إستقرار الودائع، و خاصة بالنسبة للبنوك التي تتركز فروعها في مناطق جغرافية ذات نشاط إقتصادي موسمي مثل القطاع الزراعي و غيره.

ثالثا: فترات الدورة الإقتصادية.

حيث لكل فترة من فترات الدورة الإقتصادية تأثيرها على إستقرار الودائع خاصة في فترة الركود و الإنتعاش الإقتصادي، حيث تزداد عمليات السحب و الإيداع خلال فترات الإنتعاش لغرض تمويل الأنشطة و تتصف بالسحب الكلي المفاجئ في فترات الركود.

رابعا: التقلبات الطويلة المدى.

يكون سبب هذه التقلبات التغيرات السكانية كإزدياد حجم السكان و مستوى نموهم و مستوى ثرواتهم و الدخل المتحقق لهم، إضافة إلى عامل الهجرة من منطقة لأخرى إذ أن الأموال تنتقل مع مالكيها حيث يسكنون و يستقرون في أعمالهم و أنشطتهم.

خامسا: الأنشطة الحكومية.

تؤثر الفعاليات الحكومية بشكل أو بآخر في عدم إستقرار الودائع سحبا و إيداعا في المنطقة التي يوجد فيها البنك و التي يزداد فيها حجم الإنفاق من دفع رواتب و أجور و مشتريات حكومية.[1]

بعد الحديث عن العوامل المؤثرة في إستقرار الودائع سوف نبين السبل المتنوعة لإستقطابها في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: إستراتيجيات البنوك التجارية في جذب الودائع.

أولا: إستراتجية المنافسة السعرية.

و هي الإستراتيجية التي تستند إلى دفع فوائد على الودائع المختلفة، فبالرغم من أن عنصر المنافسة السعرية يكون فعالا و مؤثرا في معظم مجالات النشاط الإقتصادي إلا أنه يتعرض إلى بعض المحددات في مجال العمل المصرفي من خلال التشريعات المصرفية، و كمثال بارز لا يسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، مما يقلل من أهمية هذه الإستراتيجيات في جذب الودائع و من الأسباب التي تؤدي إلى منع دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي:

1- الحد من إرتفاع تكلفة الأموال.

تتحمل البنوك التجارية عند إدارتها للحسابات الجارية مصاريف أكبر بالمقارنة مع مسك حسابات الودائع الأخرى، فعند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن كلفة الأموال التي يتعامل بها البنك تكون كبيرة فلذلك تلجأ البنوك للبحث عن فرص إستثمارية ذات مخاطرة عالية لكي تحقق عوائد معتبرة و هذا قد يهدد

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، المرجع السابق، ص. 107-108.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مستقبل العمل المصرفي، و تثبت الدراسات بأنه لولا القيود المفروضة على منح الفوائد على تلك الودائع لإرتفعت تلك الأموال بالنسبة للبنوك إلى حد كبير، لذى يكون منع دفع فوائد على هذه الودائع فيه مصلحة كبيرة.

2- الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك.

إن الإحجام عن دفع الفوائد على الودائع الجارية سيقلل من المنافسة بين البنوك، و التي قد تسعى إلى إعتماد سعر الفائدة كأساس منطقي للتنافس في جذب الودائع، و عندها تتنافس هذه البنوك لزيادة سعر الفائدة من جهة و البحث عن فرص إستثمارية تدر فوائد عالية لتغطية هذه النفقات، مما يهدد مستقبل هذه البنوك و تصبح المنافسة مؤذية و هدامة.

3- الحد من إرتفاع الفوائد على القروض.

إن عدم منح فوائد على الودائع الجارية سيقلل من تكلفة القروض الممنوحة لأن جزء من الموارد غير مكلف، في حين أن دفع الفوائد على الودائع الجارية سيرفع من أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء لغرض تغطية التكاليف و سيكون لهذا تأثير سلبي على التنمية الإقتصادية.

4- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة و النائية إلى المدن الكبيرة.

المتعارف عليه أن البنوك التي تعمل في المناطق الكبيرة ذات الأنشطة التجارية و الإقتصادية المختلفة ستتمكن من دفع فوائد أعلى من الأموال المتاحة لديها بسبب الفوائد الضخمة التي تحصل عليها، و لذلك فعند السماح بدفع فوائد على الودائع الجارية ستنتقل هذه الأموال من البنوك العاملة بالمناطق الصغيرة ذات الأرباح القليلة إلى البنوك العاملة في المناطق الكبيرة و عندها ستتعرض المدن الصغيرة إلى أزمات مالية و آثار عكسية على عمليات التنمية الإقتصادية فيها، و بالتالي تصبح المدن الكبيرة مناطق جذب للودائع، بينما تصبح المدن الكبيرة مناطق طرد لها.[1]

ثانيا: إستراتيجية المنافسة غير السعرية.

و هي الإستراتيجية التي لا تستند على دفع فوائد على الودائع و إنما تسعى إلى تقديم خدمات بأسعار تنافسية، أي الخدمات الملحقة التي تساعد في جذب ودائع العميل و تحفيزه على إيداع أمواله لدى البنوك، و يكون حجر الزاوية في هذه الخدمات السرعة، الدقة و تخفيض التكاليف، وتتشكل هذه الخدمات مما يلي:

1- تحصيل مستحقات العميل: و فيها تعتبر عملية التحصيل من أهم أهداف النظام البنكي، إذ يتم تحصيل الصكوك و إتمام عملية تسوية الحسابات بدون الحاجة إلى تداول النقود، كما يمكن أن تتم عملية التحصيل عن طريق الحوالات الداخلية و الكمبيالات، و تتمثل إستراتيجية المنافسة من خلال هذه الخدمة فيما يلي:

1- السرعة في تحصيل مستحقات العميل.

2- نسبة المصروفات المترتبة بذمة العميل.

[1] أنظر: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 153-154.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- سداد المدفوعات نيابة عن العميل: فالبنوك تقدم الخدمات للعملاء عن طريق الإتفاق بتسديد ما بذمة العملاء عند مطالبة الدائنين بها مثل سداد فواتير الهاتف و الماء، الكهرباء، الإيجارات و الضرائب، و تتمثل إستراتيجية المنافسة في:

1- مدى إستعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة.

2- مدى إستعداد البنك للموافقة على تحرير الصكوك بدون رصيد.

3- نسبة العمولة (المصاريف) التي يتقاضاه البنك من خلال تقديمه لهذه الخدمات.

3- إستحداث أنواع جديدة من الودائع: فالبنوك تسعى جاهدة إلى خلق ودائع جديدة يرضى عنها المودعين الحاليين دون الخروج عن التشريعات السائدة في البلد و من هذه الودائع شهادات الإيداع المتداولة و غير المتداولة و هي من بين أشكال الودائع لأجل، وتتمثل الإستراتيجية في أنه كلما نجح البنك في إدخال ودائع جديدة للبنك كلما كان مؤشرا على حيويته و قدرته على الإبداع مما يستقطب المودعين.

4- سرعة آداء الخدمة: حيث سعت البنوك إلى الإستفادة مبكرا من الثورة التكنولوجية و ذلك بإستخدام الأساليب و الوسائل ذات التقنيات العالية و التي تؤدي إلى السرعة و الإقتصاد في الجهد و التكلفة و قد تم إستخدام الحاسب الإلكتروني و أنظمة التحويل المختلفة مثل: غرفة المقاصة الإلكترونية و الصراف الآلي (الفروع البلاستيكية).

5- التيسير على العملاء: و من هذه الخدمات إنجاز الفروع في مناطق ملائمة للعملاء أو زيادة إنتشار الفروع و تهيئة سبل الراحة التي يحتاجها العميل، و إستراتيجية المنافسة تتمثل بأنه كلما إزدادت قدرة البنك على توسيع دائرة إنتشاره و تهيئة سبل الراحة للعملاء كلما زادت قدرته على زيادة شبكة خدماته.

6- تقديم مزايا للمودعين: عن طريق أسبقيات في الإقتراض و تخفيض معدلات الفائدة و زيادة أجل و مبلغ القرض و إعتماد سياسة مرنة في تحصيله.

7- إدارة محفظة الإستثمارات للمودعين: يعني شراء و بيع الأسهم التي يمتلكها المودع و تحصيل الأرباح المترتبة عنها، و تتمثل إستراتيجية المنافسة في:

1- مدى إستعداد البنك لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع و الشراء.

2- حجم الأرباح المتولدة عن هذه الإدارة للمحفظة الإستثمارية.

3- نسبة العمولة التي يتقاضاها البنك.

8- التوسع في تقديم خدمات غير مصرفية: متمثلة في تقديم إستشارات في مجال الإستثمارات و إدارة الأموال العائدة إلى المودع، و السعي لإدارة محفظة إستثماراته و أنشطته و إدارة أعماله، و ذلك لقاء نسبة من الأرباح يتم الإتفاق عليها.[1]

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 116-119.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث

توظيف الأموال: الأسس و الإستراتيجيات.

تعتبر عملية توظيف الودائع المستقدمة جوهر المهنة البنكية و إحدى أسس صناعة التنمية الإقتصادية عن طريق ما يسمى بالريشة السحرية للبنكي موازنا بين عدة أهداف كالربحية، المخاطرة، السيولة و غيرها من الأهداف الداخلية و الخارجية، و سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نستهله لماهية أهم عنصر ألا و هو الإئتمان (الفرع الأول)، ثم نبرز الأسس التي يبنى عليها توظيف الأموال (الفرع الثاني)، و نظهر بعد ذلك أهم الإستراتيجيات المعتمدة في توظيف الأموال (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بما يبرز من عوامل تأثر في تبني البنك هذه الإستراتيجية أو تلك (الفرع الرابع).

الفرع الأول: ماهية الإئتمان.

من المعروف أن البنوك التجارية لا تسمح للأموال المودعة لديها بالبقاء في خزانتها عاطلة دون الإستغلال، إذ تقدم على إستثمارها و توظيفها في أوجه الإستثمار المضمونة و التي تعود عليها و على المودعين بالفائدة، و البنوك إذا لم تقم بذلك تتعرض للعجز و الإفلاس مبكرا، و لذلك تتجه البنوك إلى إستثمار أموالها في أوجه متعددة أهما القروض بالإضافة إلى الإستثمار في الأوراق المالية و المساهمة في رؤوس أموال الشركات.

تقوم البنوك بالإستثمار في الأوراق المالية كالسند كورقة دين و السهم كورقة ملكية، و تتمثل أهم أسباب الإستثمار في الأوراق المالية:

1- الحاجة الملحة للدخل: بإعتبار أن عائدات البنوك التجارية تعتمد بصفة أساسية على أسعار الفائدة للودائع القصيرة الأجل، و نظرا لأن هذه الودائع متقلبة و غير ثابتة فإن البنوك تحاول إستثمار حصيلة هذه الودائع في أوراق مالية طويلة الأجل (كالسندات و الأسهم) كلما أمكن ذلك.

2- الحاجة إلى تأمين و ضمان رأس المال: و ذلك بسبب تحويل بعض مكونات محفظة الأوراق المالية للبنك في مدة قصيرة و دون سابق إنذار و دون أن يكون للبنك الوقت الكافي لمواجهة المتطلبات العاجلة، إذ أن الودائع تحت الطلب معرضة للسحب في أي وقت، و أيضا خضوع الإحتياطي القانوني لتصرف البنوك المركزية، لذى فالبنوك مضطرة لتوظيف أموالها في الأوراق المالية لمواجهة متطلبات السيولة.

3- حاجة البنوك للإستفادة من الإعفاء الضريبي: تسعى البنوك دائما إلى الإحتفاظ بنوع من الأوراق المالية المعفاة ضريبيا، للإستفادة من عائداتها العالية من جهة و التمتع بالإعفاءات المقررة عليها من جهة أخرى.[1]

[1] سعيد سيف النصر، مرجع سابق، ص. 83-85.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: مفهوم الإئتمان.

1- تعريف الإئتمان.

يعرف الإئتمان عامةً على أنه: "التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات (أو الحقوق) مقابل دفع القيمة المساوية لها، و المتفق عليها في المستقبل"، و يعرف الإئتمان في الأنظمة الرأسمالية على أنه: "مقياس لقابلية الفرد أو الحكومة للحصول على القيم الحالية (نقودا، بضائعةً أو خدمات) مقابل تأجيل الدفع (النقدي عادة) إلى وقت محدد في المستقبل"، ويبرز عامل الوقت لأنه من أهم خواص الإئتمان، فالمدفوعات تتم في المستقبل، و لا تعتبر معاملة الإئتمان تامة إلا إذا تم تسديد آخر جزء من الإئتمان للمقترض.

2- الإئتمان: أدواته ومزاياه.

2-1- أدوات الإئتمان.

و هي عبارة عن وثيقة تبرر إلتزامات و حقوق المقترض من حيث الأقساط و الفوائد و مواعيد الإستحقاق، و من أبرز أدوات الإئتمان ما يلي:

- الورقة التجارية (الكمبيالة) و يتم فيها إستقطاع الفائدة مقدما.
- السند: هو صك مديونية يتم فيه تحديد الفترة الزمنية للإستحقاق، الفائدة، المبلغ و غيرها.
- الودائع الإدخارية في المصارف و يتم التعامل بها من حيث الإيداع و السحب بدفاتر خاصة.
- الحسابات الجارية و يتم السحب منها بموجب صكوك بنكية محددة.

2-2- مزايا الإئتمان.

لا يخفى على أحد الأهمية التي يقدمها الإئتمان سواءا للمؤسسات الكبيرة أو الصغيرة، ويحقق الإئتمان مزايا عديدة منها:

- يخفف الإئتمان الصعوبات التي تمر بها المؤسسات، خاصة الصغيرة نظرا لضعف الثقة في مركزها المالي من جهات التمويل الأخرى.
- لا تتأثر المنشأة في مجلس إدارتها أو المساهمة في ملكيتها موازاة مع أشكال التمويل الأخرى.
- سهولة التمويل من البنوك بالمقارنة بالجهات المالية الأخرى خاصة في القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.
- تشجع الضريبة العالية للدخل على الإقتراض، مقارنة بالحصول على الأموال من زيادة رأس المال بإصدار أسهم أو إحتجاز الأرباح، و ذلك لأن الفوائد على القروض يتم طرحها كمصاريف قبل فرض ضريبة الدخل.
- تستدعي عملية التطور الفني و التقني إستبدال الآلات و المعدات، و نظرا لإرتفاع تكاليف الشراء فإن الشركات تلجأ إلى البنوك للحصول على الإئتمان لتمويل هذه العمليات.
- يتناسب حجم الإئتمان و طول مدته مع الأغراض التي تقف ورائه سواءا تمويل الإستغلال أو الآلات و المعدات أو الأراضي و المباني عن طريق التمويل القصير أو المتوسط أو الطويل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ تنظم عملية الإقتراض وفق جدول زمني لتسديد أقساط القرض المستحقة، و لا يتمكن البنك من المطالبة بالتسديد قبل الإستحقاق، و في حالة تعذر التسديد فإن المصرف يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد و عدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لإستمرار نشاط المنشأة و عدم إرباك سيولتها.[1]

ثانيا: أشكال الإئتمان.

بصفة عامة يمكن تقسيم الإئتمان إلى نوعين: الأول إئتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطائه مقدمه على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كمبيالة لصالحه، و الثاني لا يقدم فيه البنك أية أموال إلى عميله و إنما يمنحه الكفالة و الضمان قِبل الغير، فيلتزم مثلا لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة من العميل، أو يقدم ضمانته قبل المشروعات و السلطات العامة بالنسبة لعملية معينة، و في الواقع فإن هذه التفرقة تختفي في النهاية، لأنه حتى في ضمانة البنك فإن ذلك يؤدي بالبنك إلى الإلتزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله، و من ثم يتحول الضمان إلى قرض غير مباشر،[2] و تتمثل أشكال القروض فيما يلي:

1- قروض لتمويل إستثمارات المؤسسات:

و يوجه هذا القرض إلى تمويل إستثمارات المؤسسات سواءا في الأجلين المتوسط أو الطويل، و يتم على مستوى البنوك التجارية بالأشكال التالية:

1- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدة هذا النوع من القروض ما بين سنتين-2- و سبع سنوات -7-، و يمول به الإستثمارت الجارية للمؤسسة، آلات، وسائل نقل، أجهزة إعلام.

2- القرض الإيجاري: هو شكل من التمويل يسمح للمؤسسة الإستفادة من التجهيزات دون أن تكون مالكة لها، بحيث يأجر البنك التجهيز للمؤسسة للفترة المتفق عليها، و عند إنتهاء الفترة يمكن للمؤسسة تجديد العقد، أو شراء التجهيز، أو عدم تجديد العقد، و عموما تكون التجهيزات حواسيب، أو وسائل نقل.

3- القرض التساهمي: يشبه في وظيفته الأموال الخاصة للبنك، يوزع من طرف الدولة، لا يفوق ثلثي الأموال الخاصة للمؤسسة، مثل القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتم تأمين هذا القرض من طرف مؤسسة مختصة.[3]

2- قروض الإستغلال:

هي أكثر تنوع حيث تعتبر هذه القروض التي توفرها البنوك الوجهة المفضلة للمؤسسات، و تتمثل فيما يلي:

1- الحساب على المكشوف: يقدم هذا النوع من القروض للمؤسسات لتغطية الفارق الزمني بين التحصيل و الدفع، فالمؤسسة تدفع الأجور و تدفع للموردين قبل أن تحصل ثمن المبيعات و المنتجات و الخدمات، و يعتبر الحساب على المكشوف قرض قصير الأجل عموما يكون لسنة، فعندما تحصل المؤسسة على هذا القرض تبلغ

[1] فلاح حسن الحسيني, مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 123-126.

[2] مصطفى رشدي شيحة، النقود و المصارف و الإئتمان، مرجع سابق، ص. 124- 125.

[3] Philippe Narassiguin, *Monnaie; Banques Et Banques Centrales Dans La Zone Euro*, 1ere Ed, De Boeck, Paris, France, 2004, p. 40-42.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

برسالة رسمية من البنك تحدد فيها المدة و سعر الفائدة المفروض، و إذا كانت المدة دقيقة من طرف المؤسسة يسمى تسهيلات الصندوق.

2- الخصم التجاري: هي عملية تقوم بها المؤسسة حيث تقوم بخصم ما لديها من أوراق تجارية (كمبيالات- سند لأمر) قبل تاريخ إستحقاقها، و يأخذ البنك عمولة عن الفارق الزمني بين تاريخ الخصم و تاريخ الإستحقاق.

3- التمويل بالتنازل عن الديون: (Loi Dailly): حيث تبيع المؤسسة ما لها من ديون للبنك و بالتالي يصبح البنك دائن في مكان المؤسسة، يمكن هذا القرض للمؤسسة من تمويل خزينتها قبل حلول آجال القرض.

4- القرض الموسمي: حيث يوجه هذا القرض لتمويل نشاط موسمي خاصة المجال الفلاحي، و يتم سداد هذا القرض من المبيعات التي تتم في غير وقت الحصول على القرض، يمكن أن يطلب البنك كضمانات لهذا القرض المخزون الفلاحي.

5- قروض الإستغلال العام: يمكن للمؤسسة الإستفادة من خط واحد للقرض لتمويل عمليات الإستغلال إلى أن تسدد ما عليها في نهاية فترة الإستغلال، و يمكن أن يعوض هذا القرض الأشكال التالية: الحساب على المكشوف، الخصم التجاري، التنازل عن الديون، القرض الموسمي، القرض السندي.

6- الكفالة، الضمان، و الإلتزامات بالتوقيع لفائدة المؤسسات: الإلتزامات بالتوقيع هي: الكفالات، القبولات التي تحصل عليها المؤسسات من البنوك، و تتراوح تكلفة الإلتزامات البنكية بالتوقيع بين 1 و 2.5 %، و منها:

- الكفالات البنكية: تتحصل عليها المؤسسة من البنك و تمكن من الحصول على أموال، و لكن بشرط أن تساعد المؤسسة البنك من الإستفادة من مجالات مختلفة.

- الكفالات: يمكن أن تتمثل في كفالات جبائية حتى تتمكن من إقناع الإدارة المعنية بالضرائب بوجود الضامن للتسديد في حالة تعذرت المؤسسة عن السداد، كالضريبة على القيمة المضافة، حقوق الجمارك، إلخ.

- القبولات: تتم من طرف البنك لتسهيل تسليم سلع للزبون، عن طريق دفع القرض (مبلغ البضاعة) لبنك الطرف الذي إشترى من عنده الزبون البضاعة، و يحصل البنك على ضمان التسديد من قبل العميل بتحرير العميل ورقة تجارية.[1]

3- القروض الممنوحة للخواص:

تتعدد كذلك صيغ القروض الممنوحة للخواص، و يحمي المشرع من أن تحدث حالات تفاقم الدين على العائلات.

1- كشف على الحساب: تمنح للخواص الذين لديهم دخل دوري والحائزين لحسابات لدى البنك، حيث يتمكن الشخص من تغطية الفارق الزمني لخزينته، و تكون مدة الكشف على الحساب ثلاثة أشهر على الأكثر.

2- القروض العقارية: و تتعلق هذه القروض ببناء مسكن أو إصلاح أو توسيع مسكن قديم، و ينقسم هـــذا القرض إلى أشكال هي:

[1] Idem, p. 42-45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- القرض بسعر فائدة معدوم: هي قروض ذات طابع إجتماعي، يتم منحها للأفراد مقابل دفع الحكومة الفرق بين السعر السوقي و بين السعر الممنوح للمستفيد، ويكون هذا في إطار القضاء على مشكل السكن، يسدد المستفيد القرض عن طريق دفعات تقتطع من دخله الشهري.

- القرض بسعر السوق: هي قروض متوسطة و طويلة الأجل، تتماشى مع أحوال السوق العقاري.[1]

بعد الإلمام بالإئتمان كأبرز توظيف سوف نوضح الأسس التي يبنى عليها التوظيف العام للموارد في الفرع التالي.

الفرع الثاني: أسس توظيف الأموال.

أولا: ماهية التخصيص.

نظرا للأهداف التي يجب على البنك تحقيقها فإن عليه توزيع أو بالأحرى تخصيص الأموال التي بحوزته، و هي العملية التي أضحت دقيقة و تستند إلى أسس محددة تضمن للبنك التجاري توظيف أمواله في مجالات إستثمارية تحقق له غاياته و أهدافه بأقل هامش من المخاطر، و تكتسي عملية التخصيص أهمية كبيرة خاصة في مراحل النمو و الإنتعاش الإقتصادي و هذا لتوفر الفرص الإستثمارية و التي قد تساهم الدولة مباشرة في توفيرها و دعمها.

1- مفهوم التخصيص.

يعرف التخصيص على أنه: العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الإستخدام المختلفة و بطريقة تضمن الموائمة بين الإحتياجات من السيولة و تعظيم الربح (العائد)، أي تخصيص الأموال على النقديات، الإستثمارات بالأوراق المالية، القروض و السلف، والأصول الأخرى.

وعموما فإنه من الصعوبة تحقيق حالة التلاؤم و التوافق ما بين أهداف أصحاب البنك (عام أو خاص) و بين غايات و أهداف العملاء، أي بين الربحية و السيولة، و هما من المسائل الحيوية في عمليات أي بنك، فقد تتعرض إدارة البنك لضغوط المالكين أو لسياسات الدولة النقدية و البنكية لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق التوسع في الإئتمان و التقليل من الأرصدة العاطلة (المجمدة)، و بالتالي فإن هذا الإجراء سيؤثر عل حجم السيولة المتبقية و بالتالي مقابلة حالات السحب.[2]

2- العائد و الخطر في محفظة البنك.

تقاس المخاطر بصفة عامة في محفظتي القروض و الإستثمارات المالية بالتشتت في العوائد المحتملة، فبالإضافة إلى التشتت (الإنحرافات) في المخاطر توجد أيضا مخاطر مترتبة أيضا عن عدم إمكانية تحصيل بعض القروض عند تاريخ الإستحقاق، و يعني هذا ضرورة أن يكون العائد معتبرا بحيث يحفز المستثمر على تحمل المخاطر المترتبة على ذلك، و يلاحظ أنه كلما كانت المخاطر متزايدة كلما كان العائد أكبر، و هو ما يعني المقايضة بين الخطر و العائد،

[1] Idem, p. 48-50.

[2] فلاح حسن الحسيني, مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 65-66.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فتقاس المخاطر بالإنحراف المعياري للعائد على الإستثمار، فكلما زاد الإنحراف المعياري زاد العائد لمقابلة هذه المخاطر كما يوضحه الشكل الموالي.[1]

الشكل رقم 1- 2: العلاقة بين العائد و الخطر في محفظة البنك.

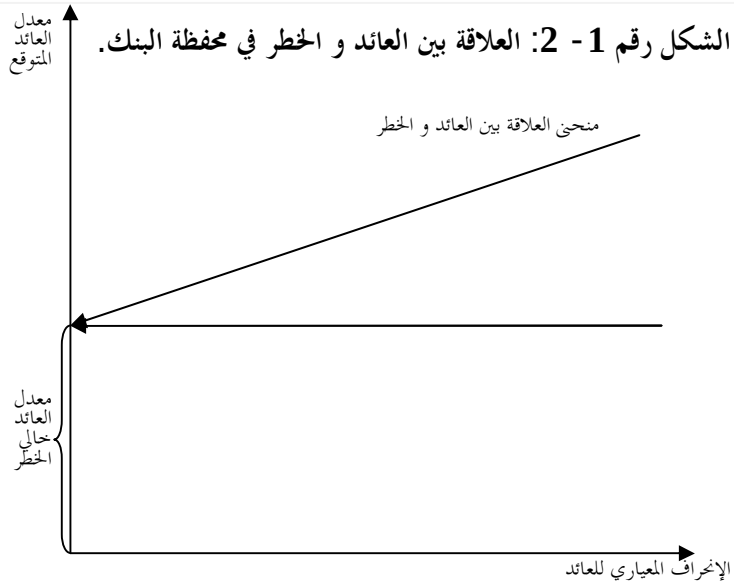

المصدر: عبد الغفار حنفي. عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص. 320.

يوضح الشكل السابق العلاقة بين الخطر و العائد، و بذلك يقاس مقابل الخطر بالفرق بين العائد المتوقع، و معدل العائد خالي الخطر، و يعتبر هذا أساس تشكيل محفظة الإستثمار بالبنك، و تقدير مستوى الخطر المقبول، و معدل العائد المتوقع.[2]

ثانيا: مداخل تخصيص الموارد المالية.

تستند فكرة عملية التخصيص على الكيفية التي يتم فيها توزيع مصادر الأموال على أوجه الإستخدام المختلفة، و تحكم عملية التخصيص بالدرجة الأساسية الأهداف المصرفية و القدرة على إنجازها و تحقيقها ضمن الأفق الزمني المحدد لها، و الشكل التالي يوضح الأهداف المتوخاة عند عملية التخصيص.

الشكل رقم 1- 3: أهداف عملية التخصيص.

المصدر: فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص.69.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص. 319.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص. 320.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و عموما يوجد ثلاث مداخل مختلفة لتخصيص الأموال على مختلف بنود الإستخدامات، و أن هذه المداخل مختلفة و متباينة في مكوناتها و في أثارها، و هذه المداخل هي:

1 - مدخل مجمع الأموال (Méthode Poole).

يتوفر للبنوك منابع عديدة للحصول على الأموال منها الودائع تحت الطلب و ودائع التوفير والودائع لأجل و حقوق الملكية (أموال خاصة) و كذلك القروض المختلفة و خاصة طويلة الأجل.

يستند هذا المدخل على فكرة تجميع الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة و من ثم يعاد توزيعها على الإستخدامات (الأصول)، و يتميز بسهولة تطبيقه و إمكانية فهمه و إستيعابه بسرعة من طرف إدارة البنك، و المخطط التالي يوضح آلية عمل هذا المدخل.

الشكل رقم 1 - 4: مدخل مجمع الأموال

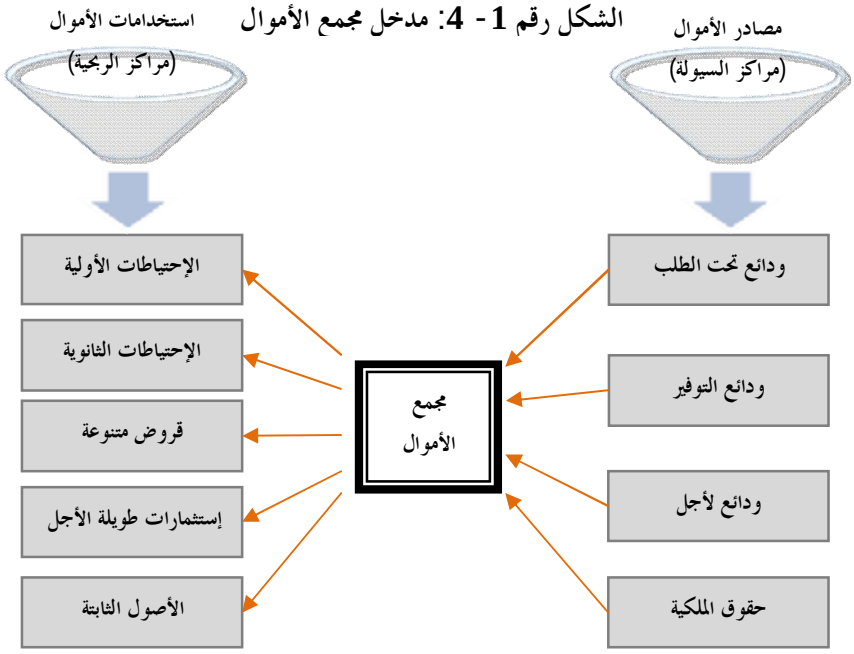

المصدر: فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص.71.

و يتطلب هذا المدخل من الإدارة تحديد متطلبات السيولة، و من ثم تحديد معدل العائد المطلوب، على أن تتم عملية التخصيص وفق أسبقيات، حيث يطلق على الأسبقيتين الأوليتين بإدارة السيولة وعلى الثانيتين بإدارة الربحية.

1-1- الإحتياطات الأولية.

تتكون من النقود السائلة في البنك و لذى البنك المركزي و المستحق على البنوك الأخرى وصكوك تحت التحصيل و الأرصدة السائلة، و تحدد هذه النسبة إما بمتوسط الأموال السائلة\الودائع أو الأموال السائلة\مجموع الأصول، و تشكل هذه لغرض مواجهة:

- مواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية و ودائع التوفير.
- مواجهة الإلتزامات الأجنبية الناتجة عن الإستيراد ضمن إطار الإعتماد المستندي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المحافظة على رصيد نقدي لذى البنك المركزي لإجراء المقاصة.
- تطبيق قانون الإحتياطي الإجباري المودع لذى البنك المركزي.

1-2- الإحتياطات الثانوية.

و هي الأصول الأقرب إلى السائلة و لكنها تحقق عائدا معينا و يمكن تحويلها إلى أصول سائلة في فترة قصيرة و بأقل خسارة و تسمى بالإستثمار الواقي، أي الذي يحافظ على سيولة البنك من السرقة و الإختلاس و توليد الأرباح، و تسمى بالمحفظة المالية و غرضها:

- مواجهة السحب المحتمل، أي الذي يمكن التنبؤ به كالسحب في المناسبات و المواسم الزراعية.
- لمواجهة السحب الإستثنائي و هو السحب الذي لا يمكن التنبؤ به كحالات التأزم السياسي و الإقتصادي و التي تؤدي إلى تخوف العملاء.

1-3- القروض و السلف.

و تحتل هذه الأسبقية المرتبة الثالثة بعد الإحتياطات الأولية و الثانوية، و تعد هذه الأسبقية ذات أهمية كبيرة لتحيق الربحية، كما أنها تشمل على درجة أكبر من المخاطر الإئتمانية، و تشكل هذه الفقرة ما بين 60-70% من مجموع إستخدامات أموال البنك التجاري.

1-4- الإستثمارات الطويلة الأجل و الأصول الثابتة.

قد يتوفر لذى البنك التجاري أموال فائضة بعد الإنتهاء من إشباع مجالات التخصيص السابقة، وهنا توجه الموارد نحو الإستثمارات طويلة الأجل، خاصة السندات ذات الطبيعة الحكومية، كما يمكن توظيفها في تحسين كفاءة و فعالية البنك.

رغم أهمية هذا المدخل و بساطته فلقد وجهت له الإنتقادات التالية:

- لا يصلح في ظل ندرة الأموال و هذا ما ميز العقدين الأخيرين بسبب إحتدام المنافسة بين البنوك.
- لا يحدد لكل فئة ما تستحقه من الموارد و لا يلائم بين السيولة و الربحية.
- يتجاهل المدخل مصدر المال و نمطه إذ لا يميز لا بين الملكية أو لا بين أجل الإستحقاق.
- لا يحقق الترابط بين السيولة و نوع الوديعة، بل تأخذ كنسبة إلى مجموع الودائع، و يترتب عليه زيادة السيولة مما سيؤثر على الربحية.
- يركز هذا المدخل على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط و ليس على أساس متطلبات السيولة الحدية.[1]

2- مدخل التخصيص المعدل.

الملاحظ على مدخل مجمع الأموال إهتمامه بالسيولة عامة، و نظرا لما وجه إليه من إنتقادات جاء هذا المدخل و الذي يقوم على فكرة تخصيص كل مصدر على حدى لبنود الإستخدام أو التوظيف المختلفة مع مراعاة الربـــط

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص. 69-72.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بين المصدر و إحتياجات السيولة و التوظيف، و الشكل الموالي يوضح طريقة عمل هذا المدخل.

الشكل رقم 1- 5: مدخل التخصيص المعدل.

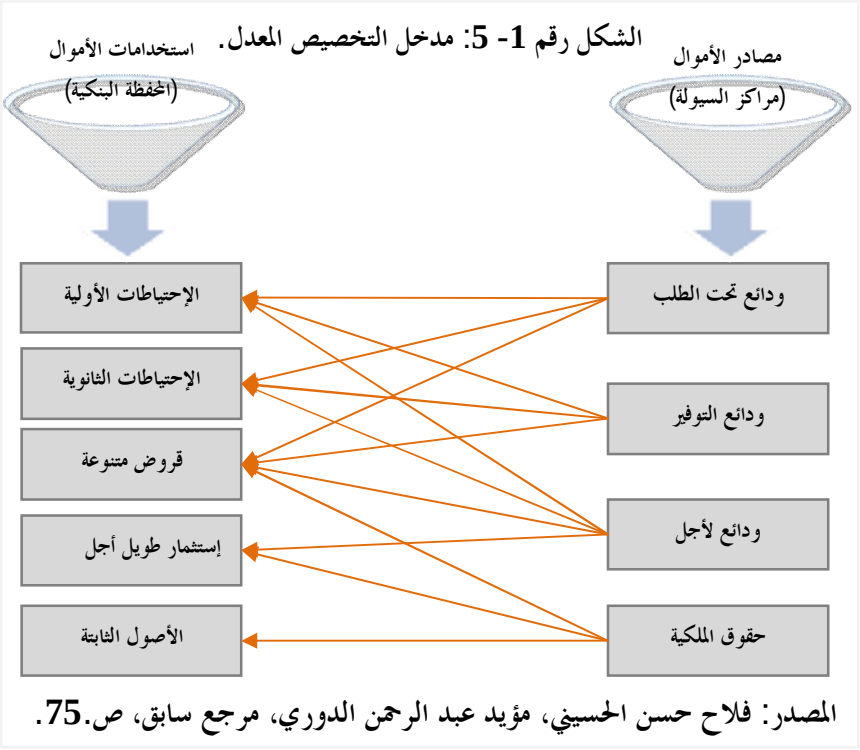

المصدر: فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص.75.

2-1- آلية عمل المدخل.

يتم إستعمال المدخل عن طريق:

- تخصص الودائع تحت الطلب إلى كل من الإحتياطات الأولية و الثانوية و كذلك القروض.
- تخصص ودائع التوفير إلى كل من الإحتياطات الأولية و الثانوية و القروض.
- تخصص الودائع لأجل إلى كل من الإحتياطات الأولية و الثانوي و القروض و الإستثمارات طويلة الأجل.
- تخصص حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة و القروض و الإستثمارات طويلة الأجل.

2-2- مميزات المدخل.

- يقلل من الأصول السائلة بالمقارنة مع المدخل السابق و بذلك يوجه الأموال نحو القروض مما يحسن الربحية.
- يربط بين الإحتياجات من السيولة و التوظيف وفقا لنوع المصدر.
- يربط بين درجة تقلب الموارد (سرعة دوران الأموال للمصدر) و حجم السيولة المطلوبة.
- وجود مراكز سيولة و ربحية (Centres De Liquidité Et De Profit) داخل البنك الواحد.

2-3- الإنتقادات.

على الرغم من تجاوزه لإنتقادات مدخل مجمع الأموال إلا أنه يعاب عليه في:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- § يفترض أن درجة التقلب في كل أنواع الودائع واحدة، و لكن هناك درجة تقلب ضعيفة بين نوع معين من الودائع و بين مجمل الودائع، و بالتالي فمركز السيولة و الربحية مرتبط بدرجة تقلب الودائع.
- § يفترض إستقلالية بين مصادر الأموال و مجالات التوظيف، و هذا ربما غير واقعي.
- § يحدد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس السيولة الحدية أي الإضافية، وبالتالي لا يبين لإدارة البنك حجم الأموال المتاحة للبنك لمواجهة سحب الودائع و طلبات القرض.[1]

3- مدخل بحوث العمليات.

يستخدم مدخل بحوث العمليات في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الإدارية بوصفه وسيلة علمية دقيقة تمكن من إدارة الموارد المالية و البشرية بكفاءة ودقة، و يعتبر أسلوب البرمجة الخطية أحد الأساليب المهمة في بحوث العمليات، و قد أستخدم ضمن إطار نظرية الإدارة الكمية لمساعدة القيادات الإدارية في إتخاذ قرارات علمية رشيدة، و يسعى هذا المدخل إلى تشكيل المزيج الإنتاجي أي بناء محفظة إستثمارية محددة في ظل قيود: قانونية، تسويقية، مالية، إدارية، بما يحقق عوائد مرضية أو تدنية التكاليف.

تعد هذه المداخل أدوات مساعدة للإدارة البنكية على إدارة أموالها وتحسين مراكز الربحية، دون إهمال الخبرة و التراكم المعرفي و كذلك نماذج التنبؤ.[2]

بعد الحديث عن الجانب النظري لتوظيف موارد البنك سنقوم بسرد الإستراتيجيات الإقراضية في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الإقراضية البنكية.

أولا: مفهوم و إعتبارات الإستراتيجية الإقراضية.

1- مفهوم الإستراتيجية الإقراضية.

يقصد بالإستراتيجية الإقراضية للبنوك مجموعة المعايير و الأسس و الإتجاهات الإرشادية التي تعتمدها إدارة البنك بشكل عام و إدارة القروض بشكل خاص و بما يحقق الأهداف التالية:

1- ضمان المعالجة الموحدة للموقف و الحالات المماثلة.

2- توفير عامل الثقة لدى الموظفين و الإدارة التنفيذية و بالتالي تلافي أي حالة تردد أو خوف من الوقوع في الخطأ.

3- تهيئة المرونة الكافية أي سرعة التصرف و إتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى مستويات الإدارة العليا، و وفقا للحالة أو الموقف و خاصة عندما تكون ضمن الصلاحية المخولة.

4- تعزيز المركز الإستراتيجي و التنافسي للبنك في السوق المالي و المصرفي.

2- إعتبارات الإستراتيجية الإقراضية.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص. 326-330.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص. 330-331.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هناك مجموعة من الإعتبارات التي تحكم الأنشطة و الفعاليات الإقراضية للبنك منها:

1- المحافظة على سلامة التوظيف و حسن إستخدام الموارد المالية المتاحة للبنك.

2- التقيد بالسياسة العامة للبلاد و خاصة قرارات البنك المركزي بشأن هيكل أسعار الفائدة و العمولات و النسب النقدية و المصرفية.

3- تشجيع و تنمية القطاع الخاص و مواجهة إحتياجات المجتمع من الإئتمان.

4- تعزيز القدرة التنافسية للبنك و قدرته على مواجهة تهديدات و مخاطر المحيط.

ثانيا: مكونات الإستراتيجية الإقراضية البنكية.

إن أي إستراتيجية إقراضية يجب أن تتضمن حد أدنى من المكونات، و بالرغم من عدم وجود إستراتيجية نمطية و لإختلاف البنوك من حيث التخصصات و رأس المال فإنه يمكن تحديد أبرز هذه المكونات فيما يلي:

1- أجل القرض.

تصنف القروض حسب أمدها إلى طويلة، متوسطة و قصيرة، حيث تتسم القروض الطويلة بدرجة السيولة المنخفضة، بينما تظهر القروض القصيرة بدرجة عالية من السيولة، ويجب التنبيه إلى أن هناك علاقة بين أجل القرض و مستوى النشاط الإقتصادي، ففي حالة الإنتعاش الإقتصادي تزداد طلبات الإقتراض فتعمد البنوك إلى تقليل آجال القروض، و العكس في حالات الكساد الإقتصادي، و هذا لعدم وجود نشاط إقتصادي، مستندة في ذلك إلى نظرية القروض التجارية، و التي مفادها أن القروض التجارية هي قروض تصفية ذاتية حيث البنوك التجارية لا تمول رأس المال الثابت بل تمول رأس المال المتداول تناسبا مع القروض القصيرة الأجل.

2- المخاطرة الإئتمانية.

يقصد بالمخاطرة الإئتمانية: إحتمال عدم إلتزام المقترض بتسديد مبلغ القرض قي تاريخ إستحقاقه و إحتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك، و منه فإن تخفيض درجة المخاطرة الإئتمانية لغرض تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن تتحقق إذا كانت علاقة البنك بالمقترض علاقة مستمرة و يتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض بعد منحها و ذلك لتحصيلها في مواعيد الإستحقاق، و السياسة الإقراضية الدقيقة هي التي تحدد إمكانية تحصيل القرض من عدمه، حيث تكون لخبرة البنك و كفاءة أجهزته دورا محددا في هذا المجال.

3- التنويع و التخصص.

تتجه سياسات البنوك إلى إعتماد التنويع في تمويل النشاط الإقتصادي لتقليل المخاطرة و بالتالي حماية أموالها، و ترتبط المخاطرة إرتباطا عكسيا مع التنويع سواء في الأجل أو النشاط.

4- الأهلية الإئتمانية.

تعتبر الأهلية الإئتمانية من أهم الإعتبارات التي يجب مراعاتها عند وضع السياسة الإقراضية حيث تتمثل في الشروط القانونية و المالية التي يجب توفرها في المقترض، و لا يمنح البنك الإئتمان للمقترض إلا بعد تحليل مركزه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المالي، و كل هذا لكي يضمن البنكي النشاط العادي للبنك و كذلك حتى لا يضطر إلى الوقوف في المحاكم نتيجة مخالفته للتشريعات المنظمة للسياسة الإئتمانية والمفروضة عليه من طرف البنك المركزي.

5- سعر الفائدة.

تحدد هذه السياسة نسب الفائدة على القروض الممنوحة و الكلفة التي يتحملها كل نوع من أنواع القروض سواء من حيث المدة أو مبلغ القرض، و تبنى أسعار الفائدة على القروض تبعا للعوامل التالية:

1- كلفة الحصول على الأموال من المودعين سواء المباشرة و المتمثلة في الفوائد أو غير المباشرة والمتمثلة في الخدمات التي يستفيد منها المودعين.

2- المخاطرة التي يتحملها البنك عند الإقراض.

3- كلفة العمليات الإدارية اللازمة لمنح القرض أو تحصيله.

4- المنافسة بين البنوك التجارية و كذلك بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى.

6- حجم القرض.

يحدد حجم القروض بإستخدام أحد المؤشرات الأكثر شيوعا و هو نسبة القروض إلى الودائع و لذلك فإن إزدياد هذه النسبة سيؤدي إلى إنخفاض حجم السيولة المتوفرة لدى البنك، إلا أنه سوف يؤدي إلى زيادة أرباح البنك، فبعض البنوك تتجه إلى إقراض ثلثي $\frac{2}{3}$ ودائعها و تترك الثلث الباقي $\frac{1}{3}$ لمواجهة الإحتمالات المتوقعة و غير المتوقعة، و بعض البنوك تقرض نصف $\frac{1}{2}$ الودائع المتوفرة لديها وتستخدم الباقي في إلتزامات أخرى.

7- الأرصدة المعوضة.

يعرف الرصيد المعوض بأنه إستبقاء جزء من مبلغ القرض كضمان، و بالتالي التعويض عن المخاطر الإئتمانية المحتملة، و تختلف نسب هذه الأرصدة من بنك لأخر إلا أنها عموما تكون بين 10 و 20% من مبلغ القرض و تحقق هذه الأرصدة الفوائد التالية:

1- زيادة سعر الفائدة الفعلي عن السعر الذي تحدده القوانين المصرفية، لأن المقترض سوف يدفع مبلغ من الفائدة عن جزء من القرض لم يستفد منه.

2- تقليل درجة المخاطرة الإئتمانية التي قد يتعرض لها البنك في عمليات الإقراض.

3- الإستفادة من الأرصدة المعوضة كمصدر للأموال و إستخدامها في مجالات أخرى.[1]

بعد الإنتهاء من عرض الإستراتيجيات الإقراضية سوف نبين المتغيرات المؤثرة فيها في الفرع التالي.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الإستراتيجية الإقراضية للبنك.

يدخل في بلورة الإستراتيجية الإقراضية مجموعة من العوامل و التي تؤثر بالتشديد أو التسهيل في منح القـــرض، و هي كما يلي:

[1] فلاح حسن الحسيني, مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 126-131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- رأس المال:

يؤثر رأس المال في السياسة الإقراضية عن طريق ما يلي:

1- لغرض ترشيد إدارة البنك من جهة و مواجهة السحوبات غير العادية للزبائن تقترح إتفاقية **بال** على أن لا تفوق القروض الممنوحة إثنا عشر 12 ضعفا رأس المال الممتلك.

2- يستخدم رأس المال كحاجز يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع و كلما إزداد كلما زادت قابلية البنك على تحمل الخسائر، إضافة إلى ما يساهم به رأس المال من توفير القروض الطويلة الأجل.

2- الربح.

يعتبر الربح من المقاصد الأساسية لسياسة البنك الإقراضية، وهذا لكون المصرف إحدى المنشئات التي تهدف إلى الربح، و عليه سيتجه البنك الذي يريد تعظيم أرباحه إلى إعتماد سياسة إقراضية مرنة ومتساهلة أما البنك المتشدد فيكتفي بمستوى محدد من الأرباح لتلافي تعرضه للخسائر، و يكمن الفرق بين البنك المرن و المتشدد في نسبة المخاطرة المتحملة، فترتفع في المرن و تنخفض في المتشدد.

3- إستقرار الودائع.

كما تمت الإشارة إليها سابقا فإن لدرجة إستقرار الودائع تأثير في التوجه الإقراضي للبنك، ولذلك فتذبذب الودائع سيحد من قدرة البنك الإقراضية، و إستقرارها سيجعل البنك يعمل في ظروف ملائمة.

4- سياسة البنك المركزي.

تعتبر سياسة البنك المركزي أو المسماة بالسياسة النقدية الموجه الرئيسي للبنوك التجارية و النظام البنكي عامة من جانب حجم القروض الممنوحة و الجوانب الأخرى أيضا عن طريق التأثير بـــ:

1- تأطير القروض بالتوجيه نحو مجالات مقصودة من طرف السياسة الإقتصادية.

2- نسبة الإحتياطي القانوني، فرفعه يحد من منح القروض و تخفيضه يزيد فيها.

3- سعر الفائدة. عن طريق التأثير في أسعار الفائدة المديرة (Taux Directeur).

5- حاجات الإقتصاد الوطني.

تخضع السياسة الإقراضية لحجات المجتمع من الإئتمان لهذا تساهم البنوك في عمليات الإئتمان وفي توفير الأموال و المساهمة الجادة في العمليات التنموية المختلفة، و السياسة الإقراضية تتأثر بمستوى النشاط الإقتصادي و على ضوء ذلك فإنها تتأثر بالإستراتيجية الإقتصادية للدولة و غالبا ما تلجأ إلى التنويع في القروض لإشباع حاجات القطاعات الإقتصادية المتنوعة من الإئتمان لزيادة حجم الإستثمارات فيه، و ينعكس ذلك إيجابيا على عملية التنمية الإقتصادية.

6- المركز المالي للعميل المقترض.

ترافق عملية منح الإئتمان مخاطر تبدأ منذ الحصول على القرض و تستمر حتى السداد النهائي له، و يعمد البنك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى دراسة المركز المالي للمقترض سعيا منه لإدراك المقدرة و الرغبة على الدفع من قبل العميل، و رغم ذلك يبقي البنك على نسبة من المخاطرة نظرا لطبيعة عمله، و يقوم قسم المعلومات الإئتمانية الموجود بالبنك بدراسة مؤشرات يفترض أنها الفيصل في تحديد مبلغ القرض و شروطه أو حتى في منح القرض من عدمه، و تتكون هذه المؤشرات من عناصر قابلة للقياس و أخرى غير قابلة للقياس.

و قد إختلف الباحثون في تحديد الأركان العامة لتحليل المركز الإئتماني و المؤشرات التي تجعل البنكي يثق في رغبة المقترض على التسديد، و عموما يعتمد على مدخلين هما: الأول يسمى بمدخل السينات الخمس (5c's)، و تتمثل هذه العوامل في كل من: قدرة العميل (Capacity)، شخصية العميل (Character)، رأس المال (Capital)، الرهونات (Collateral) و الظروف المحيطة (Condition)، و غالبا يطبق في الدول الرأسمالية، أما المدخل الثاني فيسمى بالباءات الثلاثة (3P's)، و الذي يهتم بالقرض من زاوية إستخدامه، أي يهتم بهدف توظيف و إستثمار الأموال من قبل المقترض، و غالبا ما يستخدم هذا المدخل في الدول ذات التخطيط المركزي و يهتم بدراسة العوامل الآتية: الوفاء بالقرض في الموعد المحدد (Payment)، الغرض من القرض (Purpose)، الأمان الذي يتمتع به القرض (Protection).

و بصورة عامة فإنه يمكن تحديد أهم عناصر تقدير المركز المالي للعميل كما يلي:

- قدرة و كفاءة المنشأة على التكيف في مواجهة التغيرات التي قد تتعرض لها ضمن إطار البيئة التي تعمل بها، إضافة إلى الرغبة في التسديد.
- الأهلية الإئتمانية للمقترض للتعاقد أو الإقتراض وفقا للقوانين و الأنظمة السائدة و القدرة على التسديد وفقا للشروط المتفق عليها.
- القدرة على خلق الدخل أو القابلية الإيرادية لدفع الإلتزامات المستحقة على القرض.
- موجودات العميل من حيث رأس المال و الضمان "موجودات منقولة و ثابتة"، فقوة الموجودات تعكس قوة و نشاط و سيولة الشركة المقترضة.
- طبيعة إنتاج الشركة و مستوى التكنولوجيا فيها، و هذه العوامل تؤثر في القابلية الإيرادية للشركة.

و عموما تتفاوت الأهمية النسبية للعوامل التي تقرر المركز الإئتماني للمقترض من حيث تحديد أسبقيتها و هذا بدوره يعتمد على السياسة الإئتمانية المتبعة من قبل البنك، و كذلك على الظروف المحيطة به، كما تعتمد أيضا على حجم القروض و أجلها و علاقة المقترض بالبنك، و مكانة الشركة في السوق، و مدى كفاءة الإدارة، و مجمل الظروف الإقتصادية للبلد.[1]

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، المرجع السابق، ص. 132-136.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الرابع

المنافســـــــة البنكـــــــية

يأتي إدراج عنصر المنافسة البنكية إستجابة إلى كل ما خرجت به الدراسات عن الكفاءة بأن السوق التنافسي ما هو إلا مرادف للسوق ذو الكفاءة الجيدة في ظل ثبات متغيرات أخرى،[1] و تم أخذ هذا العنصر من الجانب الماكرو إقتصادي نظرا لما تفرضه التنظيمات الخاصة بالمهنة البنكية من قواعد تزداد حدتها يوما بعد يوم، و سنقوم في ظل هذا المطلب بالتطرق إلى أربع نقاط نبدأ فيه بواقع المنافسة في البنوك (الفرع الأول)، ثم نبرز مظاهر هذه المنافسة (الفرع الثاني)، و نستعرض أمر مهم ألا و هو موقف الدولة من المنافسة بهذا القطاع الحساس (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بتدعيم منطق التعاون البنكي (الفرع الرابع).

الفرع الأول: الإطار النظري للمنافسة البنكية.

أولا: دور المنافسة:

أثبتت العديد من الدراسات و البحوث الميدانية أن الإقتصاد الحر و التنافسي يشجع على: الإستخدام الكفؤ لعوامل الإنتاج، تخفيض التكاليف، تنويع المخاطر، نمو الناتج الوطني، تشجيع الإبداع، و مثل هذا الأداء يتناقض مع الإقتصاد المسير أو المحتكر، لأن الإقتصاد المهيمن عليه من طرف الإتحادات(cartels) أو المحتكرين يكبح تطور الإنتاجية و نمو الناتج الوطني، إضافة إلى إضراره بتطبيق السياسة الكلية و يعرقل سياسات مكافحة التضخم و تشجيع الإستثمار بالمقارنة مع السوق التنافسي، و كل هذا يرجع إلى الجمود النسبي في الأسعار المركزية الناتجة عن الضغوط النظامية أو التنظيم الإحتكاري، و يكون لهذه الأخيرة أثر تمييزي في تخصيص المنتجات و الخدمات إلى أنشطة وزبائن معينين و تجزئة وإغلاق السوق، و يكون تأثير السياسات التقييدية للدولة من حيث الحد من توسيع أنشطة الوساطة المالية، و تنوع محفظتها سواءا جغرافيا أو على مستوى المنتجات و الزبائن.

ثانيا: الفاعلين في المنافسة البنكية.

المتدخلون في السوق البنكي ليس فقط الحالين و إنما كذلك المحتملين، بغياب سياسة الحماية فإن المتدخلين يبقى لهم فقط تحديد المرودية في هذا السوق، إضافة إلى أنه يمكن للحرية البنكية (حرية الدخول و الخروج) من أن تزعزع إستقرار النظام البنكي[2]، و من جهة أخرى وضع حواجز الحماية يحد من المنافسة دون تحقيق مكاسب،

[1] Jason Allen, Walter Engert, *Efficience Et Concurrence Dans Le Secteur Bancaire Canadian*, Revue De La Banque Du Canada, Eté 2007, p. 43. Consultée le 20/5/2009 [en ligne] sur le site: «www.banqueducanada.ca/fr/revue/ete07/allen-engert_f.pdf».

[2] Thorsten Beck, Asli Demirguc-Kunt, Ross Levine, *Bank Concentration, Competition, and Crises: Firsts Results*, Journal of Banking & Finance, № 30, 2006, p. 1589.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و تعاني البنوك في العالم حاليا من المتدخلين غير البنكيين مثل الإتحادات المالية (conglomérats)* و مؤسسات البريد نظرا لأن هذه الأخيرة لا تتماشى مع قوانين الحذر التي تخضع إليها البنوك، و الشكل الموالي يوضح أهم العوامل التي يمكن أن تأثر على السوق البنكي و حدة المنافسة فيه.[2]

الشكل رقم 1- 6: العوامل المؤثرة على السوق البنكي.

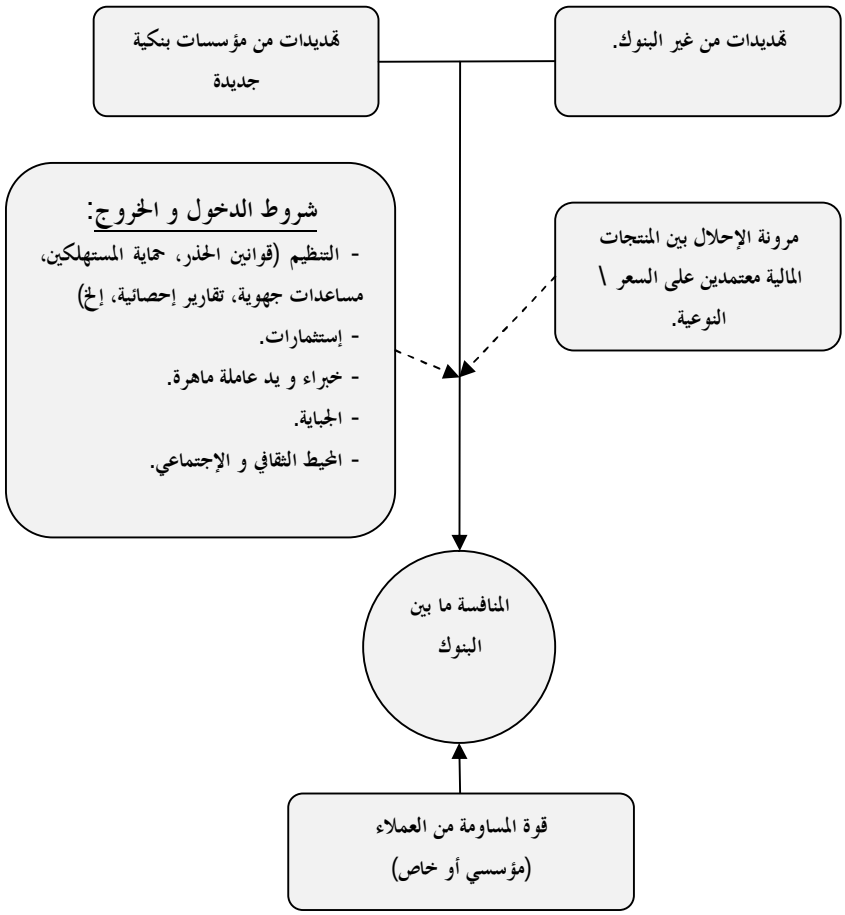

Source: Zuhayr Mikdashi, Op. Cit., p. 212.

بعد الحديث عن الجانب النظري للمنافسة سوف نخوض في تعداد مظاهرها في الفرع القادم.

الفرع الثاني: مظاهر المنافسة البنكية.

أولا: مجالات المنافسة البنكية.

تتنوع و تتعدد المجالات و الكيفيات التي يتبناها البنك لتحقيق أداء عالي و كذلك للحفاظ على الزبائن الحاليين، و نذكر من بين هذه الأساليب على سبيل المثال لا الحصر ما يأخذ الطابع الكمي و منها ما يأخذ الطابع النوعي و هي كما يلي:

* نذكر على سبيل المثال الإتحاد المالي الأمريكي General Electric Company التي لها فرع GE Capital Services التي كان رأسمالها في سنة 1997 حوالي 227 مليار دولار.

[2] Zuhayr Mikdashi, Op. Cit., p. 210-211.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- وسائل كمية.

تتمحور الوسائل الكمية حول:

1-1- السعر.

- الفوائد سواءا من جهة الخصوم أو الأصول.
- التسعيرات (سواءا عند تحصيل الأموال أو التحويل أو العمليات الأخرى).
- عمولات إدارة الأموال لصناديق التوظيف أو الثروات الأخرى.
- علاوات عمليات الهندسة المالية (الإستحواذ و الإندماج، التركيب المالي، ضمانات الإصدار أو الإكتتاب في السندات، إلخ.).
- المكافئات (الوكالة و التفويض، النصح، إدارة الملكيات، إلخ.).
- مصاريف السمسرة.
- مصاريف كراء الصناديق الحديدية.

1-2- نواحي أخرى.

- المرونة و السهولة في شروط الإستفادة من التمويل.
- تحسين مركز البنك (كتحصله على معدل عالي من الجدارة الإئتمانية).
- السرعة و الدقة في إبرام الصفقات، و تفادي الأخطاء قدر الإمكان.
- مصاريف إبرام الصفقات.
- شروط سحب الودائع.
- تنوع و تعدد المنتجات المقدمة للزبائن.
- حجم القروض المقدمة للزبائن.
- أوقات العمل و قنوات توزيع المنتجات.
- المبالغ المخصصة للإشهار.

2- وسائل نوعية.

يمكن إجمال الوسائل النوعية أو الكيفية فيما يلي:

- الشروط التي يوفرها البنك لحماية أموال المودعين.
- تكييف الخدمات مع إحتياجات الزبائن.
- توظيف الكفاءات و القيام بالبحث و الإبتكار.
- صحة المعلومات و النصائح المقدمة.
- تقديم خدمات خاصة لبعض الفئات الإجتماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- § حماية الزبائن في الأوقات الصعبة.
- § الشفافية مع السلطات الرقابية.
- § عدم إرغام الزبون على شراء المنتجات المتلاصقة (أو ما يسمى بـــ Cross Selling).
- § الصدق و الإستقامة والحفاظ على السر البنكي.
- § الشروط الموفرة لإستقبال الزبائن.[1]

بعد سرد مظاهر المنافسة البنكية سوف نبين نظرة الدولة تجاهها في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: سياســـــة الدولة تجاه المنافســـــة.

أولا: الدولة و نظرتها إلى الكفاءة.

تفرض السلطات في معظم الدول المتطورة الممارسة التنافسية للأسواق عندما يكون ذلك ممكن فنيا، و يكون الهدف من هذا التدخل توسيع المنافسة بين الشركات خاصة في عامل السعر، النوعية و الإبتكار، إضافة إلى مطامع أخرى كتحقيق نمو بدون تضخم، إتخاذ مراتب تنافسية دولية، و بدون نسيان الطرف الأهم ألا و هو المستهلك.

في الولايات المتحدة الأمريكية التعليمة المكافحة الإتحادات الإحتكارية ترخص للشركات لبلوغ المعايير التي ترفع من الكفاءة، حتى و إن كانت هذه الكفاءة تؤدي إلى إخراج أحد الأطراف المنافسين من السوق، أما إذا وضعت الشركة مقاييس لإخراج أحد الأطراف المنافسين دون أي تحسين فني فإنه يجب عليها دفع غرامة ثم يتم تجزيئها إلى وحدات.[2]

ثانيا: الدولة و القطاع العام.

تساعد الحكومات في العديد من البلدان المؤسسات الحكومية و أحيانا الخاصة عندما تمر بمرحلة عسر مالي خاصة أثناء الأزمات الإقتصادية، و يرى أن عملية إنقاذ البنوك العاجزة يعتبر إختراق لمبدأ التساوي في المنافسة و كفاءة السوق و نظمه، كمثل هذه السياسة تزيد من الكثافة البنكية و هي مصدر للمنافسة الضارة -نظرا لقلة الفرص في السوق- خاصة في سوق يتميز به الطلب بالجمود أو الفتور، و ستكون النتيجة إنخفاض مردودية القطاع البنكي و سلامته، و يصبح هذا الإقتصاد على مشارف أزمة.

رغم الحضر القانوني للأساليب التمييزية للحكومات تجاه مؤسساتها المالية العامة إلا أن بعض الدول مثلا في أوربا: فرنسا القرض الليوني، في سويسرا البنوك الإقليمية، في ألمانيا صناديق الإحتياط المحلية (Sparkassen) و نظيرتها الإقليمية (Landerbanken)، فاللجنة الأوربية مهتمة كثيرا لإحترام مبدأ التساوي في المنافسة بين المؤسسات البنكية و التفطن لأي تصرف جلي أو كامن لحماية حكومية.[3]

---

[1] Idem, p. 213.
[2] Marc Guyot. Radu Vranceanu, *Introduction a La Microéconomie Des Entreprises*, Colle. «Gestion Sup», Ed Dunod, France, 2002, p. 135.
[3] Zuhayr Mikdashi, Op. Cit., p. 223.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و تدور محاور التمييزات الحكومية لمؤسساتها العامة حول:

- § عدم المساواة في الجباية و تمس سواء المؤسسات أو المنتجات.
- § توقيت عمل غير مساعد لبعض الهيئات و المؤسسات.
- § تمييز أو إحتكار في توزيع لبعض المنتجات البنكية.
- § مركزية إدارة سعر الفائدة و فرض تسعيرات غير ملائمة مع بعض المنتجات و الخدمات البنكية.
- § قواعد رأس المال الخاص غير متناسق بين مختلف المؤسسات المالية.
- § سهولة تدخل الحكومة لإنقاذ مؤسساتها المتعثرة.
- § الطبيعة القانونية للمؤسسات التي لا تهدف إلى ربح أو المؤسسات التعاونية غير القائمة على المساهمة تتحصل على أفضل شروط السوق.
- § صفقات لصالح الحكومة غير متزنة.[1]

و يجب التنبيه أن الإتكال على التدخل الحكومي لحل مشكلات العسر المالي سوف يبقي دائما حجم البنك فوق قدرات الإدارة، و مصدر سلبي للإدارة الناجحة،[2] و يجب على الدولة توسيع دائرة الوساطة المالية القائمة على قاعدة المنافسة العادلة بالكيفية التي تخدم الزبون، عن طريق إثراء تشكيلة المنتجات و تحسين شروط الحصول على القرض، و أيضا من المفيد إستخلاص العلاقة بين الوسطاء الماليين ليس فقط من جهة المنافسة و لكن أيضا من جهة التكامل، لذلك التزاوج و التجمع بين الوسطاء الماليين المختلفين لغرض طرح تنوع في المنتجات (بنوك و شركات تأمين) يمكن أن تستجيب لمتطلبات الزبائن و ترفع من أداء الأطراف المعنية، و التكامل أيضا مع السوق المالي ببعد ديناميكي.[3]

بعد ذكر الدولة و نظرتها للمنافسة البنكية سوف نلقي نظرة عن التعاون البنكي في الفرع التالي.

الفرع الرابع: التعاون البنكي.

يوصف التعاون في المجال البنكي بالناجح إذا كان مفتوح لجميع الوسطاء الماليين الحاليين والمحتملين بشروط معقولة بحيث لا تضر بالمنافسة، و مقبولة إتجاه ترشيد القروض، التنسيق و الكفاءة، و مجالات التعاون ما بين البنوك عديدة نذكر منها ما يساعد الوضع المالي على الإستقرار، و ما يعرف بالتعاون ما بين البنوك الصغيرة أو المتوسطة الحجم في إتحادات مالية تخفض من الشروط عند التوجه إلى السوق المالي و تحسين الخدمة المقدمة للزبون و تنويع المنتجات من حيث النوع و الخطر، و يجب التنويه إلى أن الحجم الكبير للبنوك ليس دائما إيجابي إذ أن بعض البنوك تعاني من هدر الموارد نتيجة: البيروقراطية الزائدة، التزاحم ما بين الوكالات، خسارة الزبائن الصغار، إلخ، بالموازاة فالبنك الصغير يمكن أن يتفادى المشاكل المذكورة آنفا و الإستجابة بسرعة و مرونة و عناية

[1] Idem, p. 221.
[2] Ibidem, p. 221-223-229.
[3] Ibidem, p. 229.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لمتطلبات الزبون، إضافة إلى أن الحجم الصغير يشجع الأداء المثالي عن طريق إستراتيجية التخصص، و لا يتصادم التعاون مع مبدأ المنافسة حيث أن كل الأطراف ستفيد سواء مساهمين في البنك، الموظفين، الزبائن، السلطات العمومية، إلخ، و من دون تلاشي للأشكال القانونية للوحدات المتعاونة، ترشيد العمليات البنكية، تحقيق إقتصاديات الحجم و تنوع المنتجات، و يمتد التعاون البنكي إلى الوظائف الملحقة كمكافحة تبييض الأموال، التهرب الضريبي، إنشاء مراكز التكوين و البحث،..إلخ،[1] و يظهر عامل التعاون البنكي كأحد أهم العوامل المساعدة على زيادة الكفاءة و تحسين إنتاجية النظام البنكي، لأن المنافسة تحسن بعمق أداء الإقتصاد، كما تنص النظرية الحديثة في المعلومات فإن الضغوط التنافسية هو السبيل الأنجع لتعزيز الكفاءة، و المنافسة هي التي تجبر المدراء بالعمل عند الحدود القصوى للإنتاج.[2]

[1] Idem, p. 237-38-39.
[2] Henry Tulkens, *Public Goods; Environmental Externalities And Fiscal Competition*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006, p. 354.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الخامس

الممارسة البنكية في الدول المتخلفة

بحكم المجال المكاني للدراسة فإنه من الواجب التطرق إلى بعض خصوصيات البنوك التجارية في الدول المتخلفة و جملة من خصائص محيطها، لتكون النتائج المستخلصة في آخر هذا البحث خاصة و متعلقة ببنوك تنشط و تعمل في مناخ غير الذي هو معروف في الدول المتقدمة، و سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بسرد مجموعة من خصائص المحيط في الدول المتخلفة (الفرع الأول)، ثم نبرز دور الجهاز البنكي كمحرك للتنمية (الفرع الثاني)، و نستعرض بعدها إلى ما تمتاز به البنوك هي كذلك في هذا المحيط (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بما ينتظر البنوك في هذه البلاد من تحديات في المستقبلين القريب و البعيد (الفرع الرابع).

الفرع الأول: لمحة عن خصائص الدول المتخلفة.

أولا: خصائص على مستوى القطاع الحقيقي.

تتصف الأقطار و البلدان المتخلفة إقتصاديا بمميزات على مستوى القطاع الحقيقي تجعل من النظام البنكي يخدم مصالح هذا الإقتصاد، و من أهم هذه الميزات مايلي:

1- إرتباط الدخل: نسبة عالية من الدخل الوطني متأتية عادة من تصدير نوع واحد أو أنواع قليلة من المواد الأولية- عكس البلدان المتطورة التي يمثل فيها الإستثمار المحلي النسبة الكبيرة -، هذا ما يجعل إقتصاديات هذه البلدان تتأثر صادراتها، مستوى دخلها و أنشطتها الإقتصادية بصورة خطيرة بالأوضاع الإقتصادية السائدة في البلدان الأخرى، خاصة الصناعية منها.

2- عدم الإنتظام في النشاط الإقتصادي: فالنشاط في غالبيته موسمي حيث تزداد حركة الإنتاج مما يتطلب تمويل فترات النشاط هذه لتليها فترات الركود، و يترتب عليها أنها في مواسم النشاط الإقتصادي يعجز الجهاز المصرفي المحلي عن تدبير الموارد النقدية و السيولة اللازمة لضمان حركة و دوران هذا النشاط، و في المواسم الأخرى تتوفر لذى المؤسسات المصرفية موارد نقدية عاطلة، أي أن هناك إختلال دائم في التوازن بين حجم الإدخار و بين فرص التوظيف، بسبب التقلبات الموسمية في النشاط الإقتصادي و التجاري، و الإقتصاديات المتنامية و المتخلفة تحتاج في المراحل الأولى إلى الجهاز البنكي متكامل، قادر على إمتداد نشاطه لمختلف القطاعات الإقتصادية و قادر على تجميع المدخرات و توفير السيولة و أدوات الدفع اللازمة لمواجهة عمليات تمويل التنمية الإقتصادية.[1]

[1] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، مرجع سابق، ص. 192-193.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- إزدواجية البناء الإقتصادي: تعيش البنوك في الدول المتخلفة عدة إزدواجيات هي:

3-1- الإزدواجية الإقتصادية و الإزدواجية المالية:

يعيش الجهاز المصرفي في البلدان المتخلفة ظاهرة الإزدواجية الإقتصادية و الإزدواجية المالية و التي تجعل من الصعوبة بمكان أن ينعكس التغير في كمية النقود على أسعار الفائدة، و تعني الإزدواجية أو الثنائية تعايش قطاعين واحد نقدي و الآخر غير نقدي، إذ يحتوي القطاع النقدي على الأسواق النقدية المنظمة و غير المنظمة، و هذا الوضع يطلق عليه عادة بالثنائية المالية و يشتمل السوق النقدي المنظم على البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية و شركات التأمين و مؤسسات الإقراض و هذا السوق له درجة من النمو و التطور عكس الوضع في السوق غير المنظم، و الذي يعد سوق غير متجانس حيث يضم المرابين الأصدقاء و الأقارب و المسترهنين (مقرضي الأموال مقابل رهن)، و يتميز السوق النقدي غير المنظم: بغياب التخصص، حيث يجمع بين الإقراض و التجارة و الأنشطة الإقتصادية الأخرى، مرونة عمليات الإقراض، التعامل الشخصي مع المقرضين، السرية التامة فيما يتعلق بالمعاملات المالية.

أثرت هذه الإزدواجية على دوام و إستمرار المعاملات غير النقدية و الحد من تأثير السياسة النقدية، الحد من نمو البنوك في المناطق الريفية و من إستخدام الإئتمان البنكي، منع إستخدام الأموال المتاحة في الإستثمارات المنتجة، وجود أنواع غير متجانسة من معدلات الفائدة في كل سوق. [1]

3-2- إزدواجية بين النشاط الإقتصادي و النشاط النقدي:

هناك إزدواجية متناقضة بين النشاط الإقتصادي و النشاط النقدي، فقد يكون النشاط الإقتصادي عائقا أمام نمو النشاط النقدي إذا توافرت إدخارات كثيرة لا تقابلها فرص توظيف كافية، بسبب عجز النشاط التجاري و الصناعي عن إمتصاصها، كما قد يكون النشاط النقدي عائقا أمام نمو النشاط الإقتصادي، إذا توجهت أغلب الإدخارات لتمويل القطاعات التجارية و الإستهلاكية على حساب القطاعات الصناعية و الزراعية، أو إذا كان هناك تسرب للفائض النقدي إلى خارج حدود الإقتصاد الوطني.

3-3- إزدواجية النشاط الإنتاجي:

هناك إزدواجية بين قطاع إنتاجي متقدم يحوز على علاقات إنتاجية و فنون تكنولوجية حديثة و قطاع إنتاجي تقليدي يستخدم طرق إنتاج بدائية يتخصص في إنتاج المواد الخام أو الزراعية، و يعتبر هذا القطاع البدائي مصدرا لتحقيق الفائض الإقتصادي الوطني، و منه يتسرب الدخل النقدي إلى القطاع المتقدم، و تنعكس الإزدواجية على تعدد الأسواق النقدية، فالقطاع المتقدم يحوز على سوق نقدية متطورة و شبكة من المصارف متكاملة تستخدم الأساليب المصرفية الحديثة و تعمل تحت رقابة مؤسسة الإصدار، أما البدائي يعتمد على التمويل الذاتي و يتصف بالموسمية. [2]

[1] أنظر: سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1989، ص. 191-193.

[2] سهير محمود معتوق، المرجع السابق، ص. 190-191.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: الخصائص الإجتماعية و السياسية.

1- الخصائص الإجتماعية:

1- دائرة الفقر المفرغة: تعتمد فكرة الحلقة المفرغة للفقر أو التخلف في أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء) يمكنهم أن يدخروا و يستثمروا، في حين لا يستطيع الأفراد ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر، مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل الوطني، و يجب ذكر أمر مهم تتصف به البلدان المتخلفة و هو سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث يتسم توزيعه بحالة اللامساواة مما يترتب عليه إتساع فجوة بين فئات الدخل المنخفض و المرتفع، في حين تضيق هذه الفجوة في الدول المتقدمة.[1]

2- عدم نضج الفكر المصرفي لذى الجمهور، حيث لازالت أغلب المعاملات تتم بالدفع النقدي المباشر، مما يجعل الطلب على النقود يتأثر بعنف للدورات التي يمر بها الإقتصاد.[2]

3- المعتقدات و التقاليد، خاصة في الدول العربية لما يرى في تحريم التعامل بالفائدة، الأمر الذي يؤدي ببعض المدخرين في عدم وجود ضالتهم فيما يسمى بالبنوك الربوية، و بالتالي فكرة وجودها البنك في الأصل غير مقبولة لذى الناس، ناهيك عن أمور أخرى كضعف المداخيل أو عدم الثقة في البنوك.

2- خصائص البيئة السياسية: تعد البيئة السياسية أهم مكونات البيئة الخارجية في الدول النامية نظرا لأنها تسيطر على كافة المتغيرات و العناصر الأخرى للبيئة الخارجية، و البنوك بإعتبارها عصب الحياة و الإقتصاد المعاصر تعد أكثر الوحدات الإقتصادية تأثرا بهذه البيئة السياسية،[3]و غالبا ما تؤدي حالة عدم الإستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الإستثمار ثم إعاقة النمو الإقتصادي، مما يترتب أن أصحاب رؤوس الأموال يمتنعون أو يخشون من إستثمار أموالهم، لذلك فكلما كان البلد أكثر إستقرارا و أمانا في الوقت الحاضر و في المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر، و العكس صحيح، و البيئة غير المستقرة تجعل أداء الإقتصاد اليومي مقيدا، و تجعل تنمية ذلك البلد صعبا إن لم يكن مستحيلا،[4] خاصة إذا كانت ملكية البنوك تعود إلى القطاع العام (حال الدول العربية) فينجم عنه مشكل إنخفاض الإنتاجية و قلة الكفاءة و الحافز على الإبداع، و إذا إحتكرت الحكومة نشاط القطاع البنكي فيؤدي في معظم الأحوال إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ على القروض و الإئتمان و ليس بالضرورة أن يحصل عليها من يدفع أعلى عائد، إضافة إلى التدخل المباشر للحكومة أو السلطات النقدية في تخصيص موارد البنوك دون الأخذ في الإعتبار الجدوى الإقتصادية أو القدرة المالية للمقترض أو المشروع المراد القيام به.[5]

ثالثا- على مستوى القطاع المالي و النقدي:

تتصف البلدان المتخلقة بميزات مالية و نقدية تظهر كما يلي:

---

[1] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة. مصر، 2000، ص. 300 و 303.

[2] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان. الأردن، 2003، ص. 408.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص. 54.

[4] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص. 307-308.

[5] ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 17، مايو/ أيار، الكويت، 2003، ص. 8-9.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ- تفتقر هذه البلدان إلى أسواق مالية ونقدية منتظمة و واسعة و متطورة.

ب- ضآلة الإدخارات و عدم استثمارها بصورة فعالة، حيث يميل الناس إلى أنواع معينة من الإستثمار غير المنتج، كالعقارات و الذهب لكونها أضمن من غيرها، مما يؤدي بدوره إلى قلة التراكم في رأس المال وبالتالي يحد من الإنتاج و الدخل مما يجعل البلدان المتخلفة تدور في حلقة الفقر المعروفة.[1]

ج- ضعف أسواق رأس المال: نظرا لكون البنوك التجارية لا تستطيع بمفردها الإضطلاع بتمويل الإستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل لقلة الأرصدة المتاحة لديها، كما أن قيامها بتمويل الإستثمارات بالعملة الوطنية قد يترتب عليه أثار تضخمية، و هنا تبرز أهمية أسواق رأس المال في عملية التنمية الإقتصادية كإحدى الآليات الهامة لتجميع المدخرات و إمتصاصها من الأفراد و الشركات و القطاع العام و توجيهها لمسارها الصحيح، هذا علاوة على أنها تقوم بتحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى القطاعات ذات العجز، التي تفتقر إلى السيولة اللازمة لتمويل الإستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل التي تخدم بدورها أهداف التنمية في أي دولة.[2]

إضافة إلى أن البعض يرى بأن أسواق رأس المال و دور أجهزة الوساطة متكاملان و ليس بديلان، و من ثم فإن الدول التي تحضى بأسواق أوراق مالية متطورة تتمتع أيضا ببنوك و بأجهزة وساطة غير مصرفية متطورة، حيث تسهم أسواق رأس المال في تطوير عمل البنوك، إذ أنها تحفز البنوك على تحسين كفاءتها و مستوى خدماتها و إعادة صياغة سياساتها.[3]

بعد ذكر الخصائص العامة للدول المتخلفة سوف نتكلم عن البنك كمحرك للتنمية الإقتصادية في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: دور الجهاز المصرفي في التنمية الإقتصادية.

أولا - أهمية الإئتمان البنكي في التنمية الإقتصادية:

يعتبر الإئتمان البنكي نشاط في غاية الأهمية و له تأثير متعدد الأبعاد على الإقتصاد الوطني و عليه يتوقف نماؤه و تطوره، أما إذا أسيئ إستخدامه قد يحدث أضرارا كبيرة بالإقتصاد، فالإئتمان في حالة إنكماشه يؤدي إلى كساد و في حالة الإفراط يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، لذلك يجب أن يكون الإئتمان متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الإقتصادي و متناسبا مع خطط التنمية الإقتصادية، و إلا فيكون معوقا لها، و تكمن أهميته في إطار التنمية فيما يلي:

1- من دون الإئتمان البنكي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الإقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الإقتصادية سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الإستخدامات الأكثر إنتاجية.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 408.

[2] شذا جمال خطيب، صعفق الركيبي، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، 2002، ص. 48.

[3] شذا جمال خطيب، المرجع السابق، ص. 54.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- يستخدم الإئتمان البنكي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فعندما يشرع البنك المركزي في سياسة الإصدار يضع في إعتباره حجم الإئتمان المنتظر من النظام البنكي في إطار الخطط العامة.

3- يؤدي سحب الإئتمان البنكي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي، و لهذا فإن زيادة الإئتمان البنكي عامل مهم يجب أن يؤخذ عن تحديد حجم الإنفاق و القوة الشرائية المتاحة داخل الإقتصاد.

4- يعتبر الإئتمان البنكي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، و ذلك من خلال إستخدامها للأرصدة الإئتمانية المخصصة لها.

5- للإئتمان البنكي تأثيره المباشر على زيادة الإدخار و الحد من الإستهلاك، لأن البنوك تشجع الأفراد على الإدخار لتوفير موارد الإئتمان الذي يحد من الإستهلاك.[1]

إن إسهام الجهاز البنكي في التنمية الإقتصادية يمتد إلى ما يمكن أن يؤديه من وظائف كبديل لعنصر التنظيم، فلا يقتصر دوره على قبول الودائع و تقديم الإئتمان و إنما يمتد إلى التعرف على فرص الإستثمار و المساهمة في دراستها و تقييم جدواها و تأسيس المشروعات و الإشتراك في رؤوس أموالها فضلا عن متابعة إستخدام القروض، و هناك بعض وظائف النظم المصرفية يزيد قدر تأثيرها على التنمية بأكثر من تأثرها بها و العكس صحيح، إلا أنه في ظل ديناميكية النمو الإقتصادي و تشابك العلاقات بين كافة المتغيرات و الوظائف يمكن في الأجل المتوسط و الطويل من خلال الآثار الإيجابية التي يحدثها الأداء المصرفي السليم على متغيرات التنمية تحويل الآثار التي تحدثها متغيرات التنمية على الأداء البنكي لتصبح أكثر إيجابية.[2]

ثانيا- الدور المناط بالجهاز البنكي في خضم التنمية الإقتصادية:

قدم النظام البنكي العديد من الخدمات أصبحت من أهم دعائم التنمية الإقتصادية و مرتكزا أساسيا لها، فكلما إتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام أكثر تطورا و أوسع خدمات، و يشكل النظام البنكي مع المؤسسات الوسيطة و الأسواق المالية هيكل الإئتمان الإدخاري للإقتصاد الوطني، و من أهم الدراسات التي أعطت للنظام البنكي دورا رياديا في عملية التنمية الإقتصادية ما عرضه **شومبيتر*** في كتابه "نظرية التطور الإقتصادي" سنة 1912، و الذي أكد فيه على أهمية الدور الذي يلعبه النظام البنكي في عملية التطور و النمو الإقتصادي و ذلك بمساهمته في عملية تكوين رأس المال عن طريق خلق الإئتمان حيث يصبح رأس المال قدرة شرائية جديدة تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة و هذه القوة الشرائية ضرورية لعملية التطور و النمو الإقتصادي، و لقد توالت الدراسات بعد ذلك، حيث قام كل من **أدلمان** و **موريس** بدراسة تشمل 74 دولة نامية خلال الفترة 1950-1963 يقاس فيها مدى تأثير 39 متغير ا إقتصاديا و إجتماعيا في تحديد التنمية

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف –استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الإئتمان-، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، 2000، ص. 195-190.

[2] إبراهيم مختار، بنوك الإستثمار، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو، 1987، ص. 52-53.

* جوزيف ألوا شومبيتر (Schumpeter, Joseph Alois)، إقتصادي نمساوي عاش ما بين 1883 و 1950، بين أثر الإختراع في زيادة النمو الإقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإقتصادية للدولة،[1] و وجد الباحثان أن من بين 14 متغيرا فإن مستوى تقدم البنوك و المؤسسات المالية هو أفضل المؤشرات المؤثرة على النمو الإقتصادي،[2] عن طريق:

1- المقدرة على تعويض العجز في الإدخار المحلي عن طريق تنظيم عملية تعبئة المدخرات من كافة القطاعات.

2- تواجد بنك مركزي ليس مجرد مؤسسة إصدار تضع سياسة نقدية و إئتمانية متكاملة، و أهداف محددة و خطة نقدية و مالية طويلة الأجل.

3- تحويل الإئتمان قصير الأجل المرتبط بدورات النشاط التجاري إلى إئتمان إستثماري موجه نحو التمويل الطويل الأجل، يستهدف تنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة.

4- قدرة الجهاز البنكي على تحقيق الإستقرار النقدي و ثبات الأسعار و المحافظة على قيمة النقد، بهدف زيادة الإدخار و تقليل الإكتناز.

إذن يستطيع الجهاز البنكي أن يقوم بدور فعال في تعجيل النمو الإقتصادي، و أن يعمل كوسيلة لتشجيع التخصص في الإنتاج ونقل الموارد جغرافيا و قطاعيا، و تنقلها بين الإدخار و الإستثمار.[3]

بعد تبيان دور البنك في التنمية الإقتصادية يجب إبراز سمات هذه المؤسسة في الدول المتخلفة في الفرع القادم.

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات المصرفية في الدول المتخلفة.

لا يجب إهمال التردي و الضعف الذي يطأ المؤسسات المصرفية بدورها في البلاد المتخلفة، و يمكن أن يقاس النضج المالي لقطر ما كما يرى **Goldsmith** كما يلي:

1- أن يكون له جهاز بنكي واسع تتوفر فيه موجودات تبلغ على الأقل عشر $\frac{1}{10}$ الثروة الوطنية.

2- أن يتم قسم كبير من الأعمال عن طريق شركات المساهمة بفوائد عالية المستوى تتجاوز 5 و 6% على السندات من النوع الممتاز.

3- أن يكون له معدل عالي من الإدخار يبلغ حوالي عشر $\frac{1}{10}$ الدخل الوطني.

4- أن تشكل الأرباح غير الموزعة مصدرا أساسيا لتمويل التوسع في المشاريع.

يمثل الدين و حقوق الملكية (السندات و الأسهم) حقوق على الثروة، وهما يمثلان الجانب المالي من الموجودات التي تراكمت للمجتمع خلال فترة من الزمن، فكلما زادت نسبة الأسهم و السندات إلى الموجودات الحقيقية زاد النضج المالي للإقتصاد، إن هذه الشروط لا تتوفر بصفة عامة في الأقطار المتخلفة فالمؤسسات المصرفية قليلة، كما أن صيرفة الإيداع و التوفير غير شائعة، ولا يزال نظام المساهمة في مشاريع الأعمال بحاجة إلى تطور، و نظام أسعار الفائدة غير متكامل، وأحد أسباب ذلك هو الطبيعة غير المتطورة للسوق النقدية و المالية، و الجهاز المالي السيئ

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص. 191- 194.

[2] إبراهيم مختار، مرجع سابق، ص. 48.

[3] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، مرجع سابق، ص. 205-206.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التنظيم بصورة عامة، و عدم توفر التسهيلات المصرفية و مؤسسات التوفير، بالإضافة إلى ذلك فإن التراكم الصافي لرأس المال غير فعال في الأصل لخلق معدل متزايد من النمو في الدخل و الإنتاج، وهو دون النسبة التي يطالب بها **Goldsmith** و البالغة 10% سنويا من الدخل الوطني، فالشركات و المشاريع بصفة عامة تمول عملياتها من أرباحها التي تحتفظ بها، على أن توسعها يحول دون شحة رؤوس أموالها المساهمة و ضعف الإقتراض المصرفي، كما أن الأرباح المحتفظ بها بحد ذاتها غير كافية لتحقيق توسع مطرد في الإقتصاد.[1]

بخصوصيات إقتصادية و مالية كما ذكرنا آنفا ليس للجهاز المصرفي مفر من تلبية حاجات هذا الإقتصاد المتخلف، و سيتم التطرق إلى الحديث عن المكونات و الخصائص الداخلية للمؤسسات البنكية خاصة البنوك التجارية و هي الأمور التي تتعلق بالسيولة، و التركيز البنكي، و الحرية المصرفية، و المجال المكاني الذي تعمل فيه، و سياسة الإئتمان و الإستثمار، و سياسة الإحتياطي الإجباري، و هي كما يلي:

أولا - التخصص:

يتعلق الأمر بالتخصص و تقسيم العمل لما لها من إيجابيات واضحة على الطاقة التشغيلية للإنتاج مما يرفع من الإنتاجية، و قد يكون التخصص بالمعنى الضيق عائقا أمام نمو الجهاز البنكي، خصوصا و أن البنوك التجارية تحتاج أكثر من مثيلاتها من المؤسسات المالية و البنكية للتنويع، و يجب عل المؤسسات البنكية في الدول المتخلفة أن تتزع قيود التخصص و تفرق بدقة بين الإدخار السائل (الودائع الجارية) و الإدخار شبه السائل (الودائع الإدخارية...) و هذه الإقتصاديات تحتاج إلى تعبئة المدخرات الصغيرة المتناثرة، كما يجب أن تعطي الأولوية لتمويل الإستثمار الصناعي و الزراعي الطويل الأجل، على حساب التمويل و الإئتمان القصير الأجل و المخصص غالبيته إلى التجارة الداخلية و الخارجية، و لا يترتب على تنشيط هذه القطاعات في المراحل الأولى من التنمية سوى إرتفاع الأسعار و التضخم.

ثانيا - السيولة:

يتعلق الأمر بسيولة البنوك التجارية، إذ أنها مجبرة على رد أموال المودعين (النقود القانونية) في اللحظة و الوقت المناسبين، و السيولة لها جوانب سلبية و أخرى إيجابية على الإقتصاديات المتنامية، و بسبب حداثتها و محدودية فرص التوظيف أمامها، فعلى البنوك في هذه الدول أن تختار بين سياستين رئيسيتين:

1- السياسة الأولى: الإستفادة من المدخرات المجمعة لديها و التوسع في مختلف أوجه النشاط القصير و الطويل الأجل و تعتمد في ذلك على كفاءة إدارتها و حسن توقعها و ضرورة مشاركتها في التنمية الإقتصادية، و هذه السياسة لها مخاطر كإمتناع البنك المركزي على مساعدتها أو لجوئها إلى الأسواق المالية لبيع الأسهم و السندات فتنخفض قيمتها و ترتفع أسعار الفائدة أو تتعرض السياسة الإنتاجية للمشروعات التي تساهم فيها إلى خطر.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 417- 418.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- السياسة الثانية: و هي سياسة الإنكماش و إتباع الأساليب التقليدية و تفضيل السيولة عن توسيع دائرة نشاطها التمويلي، فتقصر نشاطها على القروض و السلفيات لمدة قصيرة و توظف أموالها في الأوراق التجارية و الأوراق الحكومية السائلة و المضمونة، أو تودع أرصدتها في بنوك أجنبية مقابل عائد مضمون فتحتفظ بالنقدية و تحقق أرباح سريعة و مؤكدة، و لكنها تؤدي إلى تواجد أرصدة نقدية عاطلة لا يستفيد منها الإقتصاد الوطني.

إن السياسة البنكية في الدول النامية يجب أن تأخذ إعتبارين أساسيين هما: الأول إعتبار خاص بتمويل عملية التنمية الإقتصادية، أما الإعتبار الثاني و هو تكتيكي فيتعلق بإمداد النشاط الإقتصادي الجاري بالأموال السائلة من أجل إزالة أي عائق أمام هذا النشاط.

ثالثا- التركيز:

تحتاج البنوك في الدول المتخلفة إلى عملية التركيز للإستفادة من مزايا الحجم الكبير و مواجهة البنوك الأجنبية القوية، لأن أغلب هذه البنوك الوطنية تأسست برؤوس أموال قليلة لا تتناسب مع حجم الودائع التي تتلقاها و لا التنظيمات البنكية المعمول بها حاليا.

رابعا- الحرية البنكية:

يقصد به طبيعة العلاقة بين الدولة و البنك المركزي و المشروعات و بين البنوك التجارية، بالإضافة إلى أساليب الرقابة المعروفة فإنه ينتشر في البلدان المتخلفة عمليات أهمها: الإقناع الأدبي، تفتيش الدفاتر، إجبار البنوك على إجراء التحويلات الخارجية عن طريق البنك المركزي، الحصول على الموافقة قبل المشاركة في المشروعات، و إلزام البنوك التجارية بإستغلال جزء من إحتياطاتها في شراء الأوراق الحكومية، لأن تدخل الدولة في هذه الإقتصاديات أصبح حقيقة واقعية لحماية المؤسسات المصرفية و المالية و تحقيق السياسة الإقتصادية الوطنية التي تتمحور أهدافها في نقاط ثلاث هي:

1- حماية العملة الوطنية عند أي سياسة توسعية للإئتمان من جانب البنوك التجارية قد تؤثر في عرض النقد بما لا يتناسب مع نمو الناتج الوطني.

2- حماية حقوق المودعين و المستثمرين و عدم المبالغة في تكلفة الإقراض أو الإقتراض بما يشكل عائقا أمام تجميع الإدخار أو الإمتناع عن الإستثمار.

3- تهيئة الظروف الإقتصادية و التمويلية أمام مشاركة البنوك التجارية في تمويل عمليات التنمية الإقتصادية، و هنا التدخل يجب أن لا يعيق العمل المنتج أو المنافسة مع البنوك الأجنبية.

خامسا- المجال المكاني:

يفترض على البنوك التجارية الوطنية أن تمد نشاطها الداخلي إلى كافة القطاعات المكانية الإقتصادية لتنمية العادات البنكية و المشاركة في عمليات التمويل داخل تلك القطاعات، و قد تمتد إقليميا إلى مناطق مجاورة عن طريق بنوك مشتركة، لما يحقق هذا الإمتداد من توسيع السوق النقدي و إتاحة فرصة إستثمارية جديدة أما البنوك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و تنمية التجارة و تعميق التكامل بين المناطق الإقليمية التجارية.[1]

سادسا: سياسة الإئتمان و الإستثمار.

نظرا للطبيعة التصديرية و التبعية للإقتصاديات النامية فإن البنوك التجارية أول ما ظهر من مؤسسات مالية في هذه الأقطار لتلبية حاجات التجار خاصة المستوردين و المصدرين منهم، و نظرا لما تتميز به طبيعة القروض الموجهة لهذه الفئة من ميزة التصفية الذاتية و لكون معدل تداوله كبير و على نطاق واسع، فإنها إلى حد معقول توفر ضمان و تدفق ربحي للعمليات التي يمارسها البنك.

إن معايير الضمان و السيولة الصارمة التي تحافظ عليها البنوك في البلدان النامية تعود في الأصل نوعا ما إلى الطبيعة القصيرة الأجل للمطلوبات المصرفية (الأصول)، و إلى أنواع الإئتمان التي غالبا كانت ضرورية في الأقطار المنتجة للمواد الأولية في المراحل الأولى لتطورها الإقتصادي.

أما الحاجة إلى رؤوس الأموال الطويلة الأجل في تلك المراحل الأولية فقد كانت تسدها الدولة أو الإستثمار الأجنبي المباشر في تصنيع و تصدير المواد الأولية و المنتجات الزراعية، و قد ترك المجال مفتوحا أمام المصارف لتوفر للمستوردين و المصدرين الأموال القصيرة الأجل لتمويل حركة البضائع عبر الحدود، لذلك فإن هدف أغلب الأنظمة المصرفية في الأقطار المنتجة للمواد الأولية هو أن توفر للتجارة، وخصوصا التجارة الدولية، رؤوس أموال تشغيل و ليس رؤوس أموال طويلة الأجل للصناعة أو الزراعة.

سابعا: سياسة الإحتياطي.

تتميز سياسة الإحتياطي النقدي التي تمارسها الأنظمة المصرفية في الدول النامية بظاهرتين هما:

§ البنوك تحتفظ بإحتياطات كبيرة نسبيا إذا ما قورنت بالإحتياطات القانونية أو إحتياطات البنوك في البلدان المتطورة.

§ أن إحتياطات تلك البنوك ليست ثابتة، إذ تختلف زمنيا وبنسق لا يمكن التنبؤ به.

و تعود الميزة الأولى إل ثلاثة عوامل هي:

ü عدم توفر موجودات سائلة قصيرة الأجل بصورة كافية ليمكن استعمالها كإحتياطي ثانوي و انعدام القروض تحت الطلب و العرض المحدود من الأوراق التجارية، و هي علامات لسوق نقدي و مالي ضعيف و محدود و في هذا الظرف تكون قابلية تسويق الموجودات (الخصوم) القصيرة محدودة نظرا إلى صعوبة التخلص منها عند الحاجة إلا بتحمل خسارة بسبب ضيق السوق، لهذا تلجأ البنوك للإستثمار في سندات أجنبية من مراكز عالمية تتصف بالعنصرين الهامين للسيولة: قابلية تسويق السندات و الأوراق المالية، و إمكانية تسييلها دون حدوث خسارة، و بالتالي فالبنوك مجبرة على الإحتفاظ بإحتياطي نقدي لا يعود عليها بربح أو شراء سندات أجنبية.

ü تتعرض البنوك في الناطق المختلفة إلى سحب مفاجئ و كبير على الودائع في أحيان كثيرة و بصـــــورة

[1] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، مرجع سابق، ص. 193- 201.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يصعب التنبؤ بها، و يعود ذلك إلى تقلبات الموسمية أو التقلبات في الدورة التجارية على المستوى المحلي أو الدولي، إضافة إلى عدم الإستقرار في الأنظمة المصرفية و السياسية في الدول ذات الدخول المنخفضة.

ü عدم اللجوء إلى البنوك المركزية للإقتراض و الإحتفاظ بإحتياطات أجنبية جاذبيتها تكمن في سعر الفائدة القليل و سلامة هذه الأموال إضافة إلى ضآلة كلفة تحويلها.

أما سبب الميزة الثانية فيعزى إلى التغيرات العنيفة التي تحصل أحيانا لميزان المدفوعات، وهذا يؤثر على خصوم البنوك من الإحتياطات الأجنبية، التي تؤلف جزء مهم من الاحتياطات الكلية، لذا تحتفظ البنوك بإحتياطات كبيرة من الإستثمارات الأجنبية تحت الطلب، وهو مثال عن ارتباط قاعدة الإئتمان المصرفي ارتباطا وثيقا بميزان المدفوعات عن طريق الاحتياطات المصرفية.[1]

نختم الحديث عن المؤسسة البنكية في الدول المتخلفة بذكر ما ينتظرها من تحديات في الفرع التالي.

الفرع الرابع: تحديات و أفاق البنوك التجارية في الدول المتخلفة.

تشهد البنوك في العالم تحولات جذرية تشكل لها دافعا قويا لإعادة النظر في إستراتيجياتها و تبني خطط دفاعية و هجومية، و من جملة التحديات التي تعيشها البنوك في العالم و يقتضي على البنوك في الدول المتخلفة إتخاذ إجراءات بشأنها أكثر من غيرها من البنوك في البلدان الأخرى هي:

أولا- توافد البنوك الأجنبية:

تعتبر البنوك الأجنبية فروع للمراكز البنكية في البلاد المتقدمة، أتت إلى البلدان المتخلفة في شكل إستثمار أجنبي مباشر، و شهد العالم المتخلف في الآونة الأخيرة ظاهرة الوافد المتصاعد للإستثمار الأجنبي، و الجدول التالي يبين الطفرة الحادثة في تدفق رؤوس الأموال الخاصة التي بلغت في عام 1996 نحو 275.9 مليار دولار أمريكي أي نحو ست أضعاف ما كانت عليه في بداية التسعينات.[2]

الجدول رقم 1-1: صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الدول النامية.

-القيم بمليارات الدولارات-

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
قروض البنوك	3.2	4.8	16.3	3.3	13.9	32.4	43.7	60.1	25.1
إستثمارات الحافظة	4.9	18.4	25.2	88.2	71.9	62.7	102.7	72.8	44.3
إستثمار أجنبي مباشر	24.5	34.4	46.1	67	88.5	105.4	126.4	163.4	155
أخرى	11.4	3	10.7	8.6	3.7	1	3	2.6	2.7
المجموع	43.9	60.5	98.3	167	178.1	201.5	275.9	299	227

المصدر: شذا جمال خطيب، صعفق الركيبي، مرجع سابق، ص. 30.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 408-411.

[2] شذا جمال خطيب، صعفق الركيبي، مرجع سابق، ص. 54.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فبحكم طبيعتها (الأجنبية) فالبنوك تنتمي إلى مراكزها الرئيسية أكثر مما تنتمي إلى السوق المحلية التي تعمل فيها، و تقوم بتجميع المدخرات الوطنية من السوق المحلية و تحول الفائض من رؤوس الأموال إلى الخارج، و تقوم بتمويل التجارة الخارجية و تستهدف توفير التسهيلات المصرفية المرتبطة بالمبادلات التجارية و حركة رؤوس الأموال بين الإقتصاديات المتخلفة و الإقتصاديات المتقدمة.

فقدوم هذه المؤسسات الأجنبية إلى السوق المحلية كان نتيجة لإزالة الحواجز و رفع القيود على التجارة و تطور أسواق رؤوس الأموال و سيفرض قدومها أمرين رئيسيين هما:

– المنافسة الشديدة.

– تقديم الخدمات المالية الأفضل.

ما يميز المؤسسات الأجنبية هو التطور في جميع المجالات، و الخبرة و الأداء الجيد فهي مؤسسات قوية مقابل مؤسسات محلية ذات نشاطات تقليدية، و هذا ما سيفرض على البنوك المحلية إعادة الهيكلة لوظائفها لتقوم بمهامها على أحسن وجه، و القيام بتخطيط إستراتيجي للعملاء، من خلال دراسة إتجاهات العملاء و المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية و التقدم العلمي و التكنولوجي، و لابد من وجود نظام معلوماتي متكامل حتى تضمن الدقة و المتابعة و الرقابة، و إدارة التسويق تساهم في تحريك و تنشيط العمليات البنكية بإعتبارها معرضة بشكل مستمر للتغير و التأثر بالظروف الخارجية المحيطة و أهمها المنافسة الشديدة، فعلى إدارة التسويق مواكبة التطورات المالية و المحافظة على جودة الخدمات و جلب العملاء و المحافظة عليهم.

و بما أن الهدف الرئيسي للمنافسة هو الزبون أصبحت البنوك مجبرة للتأقلم مع الوضع الجديد، و إعادة النظر في سياساتها التقليدية آخذة في الإعتبار إحتياجات الزبون و المتمثلة في تقديم الخدمات ذات الجودة العالية، فزيادة حدة المنافسة تؤدي من جهة إلى تناقص نشاط البنوك، و من جهة أخرى تتميز السوق التنافسية بالكفاءة لأنه سيتم طرد المنتجين غير الأكفاء و كل ذلك سيشكل ضغوطا كبيرة على المؤسسات المحلية نظرا لإمكانياتها الضعيفة.[1]

ثانيا- تزايد حركة الإندماجات البنكية:

أصبح موضوع إندماج المصارف فيما بينها (Merger) أو تملك مصارف أخرى (Acquisition) ظاهرة عامة في الدول المتقدمة ترتبط بمواكبة التطورات المتعلقة باتساع الأسواق و تحررها من القيود، فقد شهدت صناعة الخدمات المالية العالمية لاسيما خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي نموا كبيرا و تقدما في الخدمات التي تقدمها و كذلك في هياكلها و أحجامها، و قد إختلف الكثيرون في رؤيتهم للدمج المصرفي، حيث رأى البعض أنه هدف في حد ذاته لأنه يحقق فوائد كثيرة تنجم عن اقتصاديات الحجم (Economies D'echelle) أو اتساع نطاق العمليات (Economies Of Scope)، في حين اعتبره البعض تجاوبا مع موجة جديدة أطلقوا عليها إسم (Mega

[1] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، مرجع سابق، ص. 191- 192.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Mania)، و إعتبروا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، و الدمج المصرفي عبارة عن إتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، و قد يؤدي الدمج إلى زوال كل المصارف المشاركة في هذه العملية و ظهور مصرف جديد له صفة قانونية مستقلة، و هو ما يطلق عليه بالإستحواذ (Consolidation)، أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية و ضمه على المصرف الدامج الذي يملك جميع حقوق المصرف المدموج و يلتزم بكافة إلتزاماته تجاه الغير و تسمى (Merger)، و قد يكون الدمج جزئيا من خلال تملك (Acquisition) أحد المصارف لحصص مؤثرة من أسهم بنك آخر، ويمكن أن تكون عملية الدمج وطنية أو دولية.[1]

أدت و ستؤدي بلا شك حركة الإندماجات هذه إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان و أن تحصل على الأجهزة العلمية و الإلكترونية المتطورة و الموارد المالية الوفيرة و كذلك قاعدة عريضة من العملاء و كوادر إدارية و بشرية ماهرة تستطيع أن تحسن توظيفها جميعها في تنويع أنشطتها و مصادر تمويلها و تمد اذرعها الطويلة القوية إلى مجالات لم تكن قد إعتادت عليها كالزراعة و الصناعة و الخدمات، و ليس أدل على ذلك من أن بعض البنوك الغربية الكبرى خلقت فروع متخصصة في النشاطات المصرفية الإسلامية.

ثالثا- تحرير الإقتصاد العالمي و تحرير الخدمات المالية:

يؤدي التحرير العالمي في إطار جولة أروجواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع البنوك أنشطتها، إذ من أهم هذه العوامل: توسيع السوق الإنتاجية و التجارية و الخدمية، تنوع الأنشطة و ظهور أنشطة جديدة، تعزيز و تكوين الكيانات الإقتصادية القائمة، و خلق كيانات لم تكن موجودة، تخفف القيود و تقوي المنافسة، خلق و إتاحة فرص الإستثمار الأجنبي، ...إلخ، كل هذه العوامل و غيرها تؤدي إلى خلق الدافع للبنوك لتنوع أنشطتها و أن تمدها خارج الأطر الضيقة التي ظلت حبيستها بالفترة الزمنية اليست بالقصيرة.

رابعا- البنوك الإلكترونية:

أدى إدماج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (NTIC) في المجال البنكي بتواصل البنك مع زبائنه بالكم و الوقت غير المحدود، الأمر الذي أضفى على العلاقة "بنك-زبون" نوعا من الليونة و الارتياح لكلى الطرفين، ليظهر تعبير أو إصطلاح البنوك الإلكترونية كتعبير متطور و شامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنك المترلي و غيرها، و جميعها تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم و إنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك من المكان الذي يريده الزبون، و تعتبر البنوك الإلكترونية المنافس القوي و الأكثر خطورة للبنوك التقليدية المنتشرة بكثرة في البلدان المتخلفة، حيث أن بعض البنوك في الدول المتقدمة شرعت في غلق الكثير من فروعها و تسريح بعض العاملين لديها.

[2] حسان خضر، الدمج المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 45، الكويت، ص. 2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامسا- إتساع ظاهرة المنافسة:

تشهد البنوك حاليا منافسة شرسة سواءا من طرف المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية الصناعية أو التجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية و التجارية و شركات التأمين و السمسرة مجال تقديم التمويل و الخدمات التي إعتادت البنوك تقديمها، مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، و من ثم كان لزاما عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض، فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشركات الكبيرة لصناعة السيارات و شركات تجارة الإستهلاك مثل Sears و شركات صناعة الكهربائيات و الإلكترونيات مثل IBM و General Electric و غيرها يقدمون:

- التمويل المباشر بما قيمته 1.2 تريليون دولار أي حوالي ثلث $\frac{1}{3}$ أوراق الدين (السندات) الكلية.
- 25% من القروض التجارية التي بلغت 550 مليار دولار.
- القروض الإستهلاكية التي بلغت 606 مليار دولار.

هذا في حين تقدر حصة البنوك التجارية 50% فقط من النسب السابقة و تستأثر شركات التأمين بالنسبة الباقية.[1]

لكن و مهما تعاني البلاد المتخلفة من نقص الإدخار فإن الحجم الضئيل للإدخار الكلي لا يشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام النمو الإقتصادي، إذا توافرت فرص التوظيف و الإستثمار، فهناك قاعدة في خلق الإئتمان تقرر أن: "الودائع تسمح بالإقراض و القروض تخلق الودائع" و يمكن تقرير أيضا أن " الإدخار يسمح بالإستثمار و الإستثمار يخلق الإدخار" فإذا وجدت فرص الإستثمار فسوف يأتي الإدخار إما عن طريق الإصدار الجديد أو الإدخار الإجباري من خلال الأسعار أو عن طريق تشجيع الأفراد و المؤسسات الإدخارية أو عن طريق منع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، و على ذلك يجب توفير فرص الإستثمار و زيادة الميل له، أو اللجوء إلى المشروعات المشتركة و تنمية سوق المال و التحكم في أسعار الفائدة.[2]

[1] حبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 128- 131.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي و المصرفي و البورصات، مرجع سابق، ص. 204.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة المبحث الأول:

بإعتبارها الهيئة المالية التي تلبي رغبات أصحاب الفائض المالي و كذا أصحاب العجز المالي، و توفر وسائل الدفع للجمهور فلا عجب من أنها أنجع منشأة تنشط في الإقتصاد الوطني، و تؤدي البنوك دور هام في عملية التنمية الإقتصادية، حيث تشكل مع السوق المالي هيكل الإئتمان الإدخاري و السوق التمويلية، ومورد غزير من صيغ التمويل، فلا يمكن تخيل إقتصاد بدون وجود البنوك التجارية، و حتى في الأنظمة المالية الأنجلوسكسونية القائمة على السوق المالي، فالبنوك التجارية تنوع من الصيغ المستقطبة للأموال الفائضة لذى الأعوان الإقتصاديين، و تتفنن في أصناف المعروض من المنتجات المالية.

و يحكم نشاط البنوك عامل المنافسة، و هو الجانب الذي لم تفصل فيه الحكومات بعد حتى في الدول المتقدمة، لكن بالمقابل المنافسة هي في فائدة البنوك الكفؤة و المستهلك، و أطراف أخرى طبعا، فلا ينكر أحد إيجابيات المنافسة من تقديم الجيد من المنتجات بأفضل الأسعار، لكن الدولة مازالت تستعمل البنوك كأداة إقتصادية لمصالح إقتصادية و أحيانا لمصالح أخرى.

و تقف البنوك التجارية جنبا إلى جنب مع الحكومة للمحافظة على سير الإقتصاديات المتقدمة و النهوض بالإقتصاديات المتخلفة، لكن لازال المحيط البنكي الرديء يلقي بظلاله على أداء البنوك، إضافة إلى ما بدأت تشهده البنوك من تهديدات خارجية في إطار العولمة المالية، و بالتالي فهي مدعوة أكثر من أي وقت مضى لإعادة حساباتها و إستراتيجياتها.

فما أحوج البنوك أين كان مكانها أو مهما كانت أوضاعها إلى أن تراجع حساباتها و تعيد بناء إستراتيجياتها، و هذا ما سوف يتم معالجته في المبحث الموالي بعنصر الكفاءة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني

قيـــــاس الكـــفاءة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني
قيـــــاس الكـــــفاءة

تمهيد:

على الرغم من عدم إمكانية بل إستحالة تغيير الأداء الماضي من خلال قياس الكفاءة و لكن هذا التقييم يعتبر الخطوة الأولى في تخطيط الأداء، لذلك يمكن أن يعمل تقييم الأداء كملجأ للإدارة في التخصيص المستقبلي لموارد المؤسسة، و بالتالي فالتقييم الجيد للأداء بالنسبة للمؤسسات يمكن بطريقة دقيقة من المساهمة في الإدارة الفعالة للشركة.

و تدخل الكفاءة تحت مفهوم الأداء رفقة مؤشري الإقتصاد و الفعالية، و الأداء كنتيجة لعملية منسقة تتطلب تجنيد مختلف الوسائل، و تقويمه كعملية من شأنها خلق منافسة بين الوحدات الإقتصادية بإتجاه رفع مستوى أداءها و أداء الإقتصاد الوطني كغاية مثلى.

و الكفاءة مقياس كمي يبحث عن أفضل الإستخدامات التي تربط المدخلات بالمخرجات، و كوظيفة أساسية لأي إدارة في أي مشروع لتحقيق أهدافها بأقصى كفاءة ممكنة.

لكن عملية قياس الكفاءة لم يعطى لها مفهومها الدقيق أو التفصيلي، و ظهر منذ سنة 1957 مفهوم جديد يستند على المقارنة المرجعية لتحديد الكفاءة، و كذلك أعطى هذا المفهوم للكفاءة عدة أبعاد، و تمت إضافة أبعاد أو مكونات أخرى للكفاءة النسبية منذ إكتشاف المفهوم الجديد للكفاءة إلى غاية يومنا هذا.

أما في مجال تطبيقها على البنوك أو المؤسسات المالية عامة فهذا أمر يستدعي الحذر و الإنتباه لأن مؤشر الكفاءة إرتبط كثيرا بالمجال الصناعي، و نظرا أيضا للتعقيد و التداخل الذي يشوب الإنتاج و العمل البنكي.

و جسد الباحثون للمفهوم الجديد أساليبا و طرقا تسهل إدراكه من عديد المتغيرات التي تشوب قياس الكفاءة النسبية في الشركات و المنظمات عامةً.

لذا فإن الطالب سوف يتطرق لقياس الكفاءة من خلال خمسة مطالب على النحو: ماهية تقويم الأداء - مفهوم الكفاءة و عملية قياسها - المنظور الحديث للكفاءة- قياس الكفاءة في البنوك، و أخيرا القياس و أساليب قياس الكفاءة فخلاصة المبحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول

ماهيـــــة تقويـــــــم الأداء

سيتم طرح هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بمفهوم تقويم الأداء (الفرع الأول)، ثم نتكلم عن أهداف و مزايا تقويم الأداء (الفرع الثاني)، و نعرج على عملية الإنحراف عن تنفيذ الأهداف و سبل علاجها (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بكل ما يتعلق بالمعايير (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مفهوم تقويم الأداء.

أولا: مفهوم الأداء.

يعرف الأداء في المجال التسييري بأنه: "تحقيق أهداف المنظمة"، و يمكن شرح هذا التعريف فيما يلي:

أ- يتم حصول الأداء عن طريق عملية أو تحقق نتيجة: أي الأداء نتيجة عملية منسقة، تتطلب تجنيد وسائل (بشرية، إستثمارية، ...إلخ)، مما يعني بأن المنشأة تملك القدرة على التحقيق نظرا لإمتلاكها قدرات بشرية، تكنولوجية، تنظيمية، موردين،..إلخ.

ب- يتم تقديره بالمقارنة: بمقارنة المتحقق مع الأهداف، بفضل مجموعة من المؤشرات، ممثلة بأرقام أو لا، المقارنة تفترض نوع من المنافسة: القيام بالأحسن بالمقارنة مع الفترة السابقة، للإلتحاق أو تجاوز المنافسين، يتم ترجمته وفق الفاعلين (مساهمين، مسيرين، نقابات).

ج- المقارنة تكون لغرض التحسين دائما: لهذا يوصف الأداء بالإيجابية.

و يتم تداول المصطلحات التالية لترجمة الأداء في أرض الواقع:

- **Œ** الإقتصاد: يعني التزود بالموارد الضرورية بأقل التكاليف.
- الفعالية: هي القدرة على بلوغ الأهداف.
- **Ž** الكفاءة: هي القدرة على تقليل الوسائل المستخدمة لغرض تحقيق نتيجة معينة.[1]

فالإقتصاد يراعي تقليل تكلفة المدخلات بغض النظر عن التأثير بالزيادة أو النقصان في المخرجات، أما الكفاءة فتسعى إلى تقليل المستخدم من كافة الوسائل دون التغاضي عن المخرجات (الإنتاج)، أم الفعالية فيمكن أن تكون المنظمة وصلت إلى الأهداف التي سطرتها في بداية الدورة لكن لربما لم يتحقق هذا بالطريقة الكفؤة، و بالتالي فالكفاءة تتجنب تحيز الإدارة نحو زيادة الأرباح فقط للحفاظ على المناصب دون أن تبذل جهد لتحسين أداءها.

ثانيا: تعريف تقويم الأداء.

إن تقويم الأداء عملية يجب أن تكون مصاحبة لأي مسؤولية كانت، و هي لذلك جزء متمم لأي عملية إدارية علمية في مختلف النشاطات، و في العصر الحديث يوجد لكل نشاط إنساني أساليب موضوعية لتقويم أدائه، فهناك

[1] Brigitte Doriath, Christian Goujet, *Gestion Prévisionnelle Et Mesure De La Performance*, 3eme Ed, Dunod, Paris, France, 2007, p. 172-173.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقويم أداء الموظفين و الأنظمة المطبقة مثل النظام التعليمي و غيره، و هناك نظم لتقويم وحدات الإنتاج و مراكز الخدمات في القطاع العام و الخاص، و نظام التقويم يكون عادة أكثر تعقيدا كلما تعددت و تنوعت الوظائف و الأهداف،[1] ويشكل تقويم الأداء الحلقة الأخيرة في العملية الإدارية التي يترتب عليها إتخاذ القرارات التصحيحية الموجهة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل، بما يوفره من بيانات و معلومات و ما يسهم به من جهود في تشخيص و تحديد المشكلات و وضع خطط الحلول و التطوير.[2]

و يقصد بتقويم الأداء: "جميع العمليات و الدراسات التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة و كفاءة إستخدامها من قبل الوحدة الإقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف من الأهداف بالإستناد إلى مقاييس و معايير معينة."

يمكن توصيف مسار تقويم الأداء بالمخطط التالي.

الشكل رقم 1-7: مسار تقويم الأداء.

Source: B. Doriath, C. Goujet, Op. Cit., p. 3.

ثالثا: مفهوم تقويم الأداء و تداخله مع المفاهيم الأخرى.

كثيرا ما يتم خلط مفهوم تقويم الأداء بمفاهيم أخرى مثل الرقابة على الأداء و مفاهيم الإنتاجية وغيرها من المفاهيم لذا كان من الواجب توضيح التداخل لينال كل مفهوم مجاله النظري و التطبيقي الذي يعنيه:

1- الرقابة المالية و المـــحاسبية و اللائحية.

و يقصد بها التحقق من سلامة التصرفات المالية و تطابقها مع أحكام اللوائح و التشريعات المالية، وعدم وجود أخطاء أو غش أو تلاعب في الحسابات و السجلات، و أن الحسابات الختامية و الميزانية العامة تعبر بوضوح عن نتائج أعمال الوحدة الإقتصادية و مركزها المالي، و مما تقدم يتبين أن تقويم الأداء أعم من ذلك إذ يمتد إلى معرفة حسن إستغلال الموارد و مقاربة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية والتحقق من كفاءة العاملين، إضافة إلى الإطلاع على إقتصادية وحداثة الأساليب الفنية للإنتاج.

2- الرقابة على الأداء.

و يسمى أيضا برقابة الكفاءة و تقويم الأداء و هو مرحلة تلي عملية تقويم الأداء، و يعرف على أنه التحقق من

[1] علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية، مجلة عالم المعرفة، رقم 42، الكويت، يناير1981، ص. 125.

[2] زهير ثابت، كيف تقيم أداء الشركات و العاملين، «سلسلة الدليل العلمي لمدير القرن 21»، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 2001، ص. 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بلوغ المنشأة لهذه الدرجة من الأداء بالإعتماد على النتائج التي تقدمها عملية تقويم الأداء، وبالتالي فهو وسيلة في يد المراقب والإداري للإطلاع على مدى كفاءة المنشأة، في حين أن مهمة الإدارة ليس فقط الرقابة و إنما أيضا التخطيط، التنظيم و التنسيق.

3- تقييم الجدوى الإقتصادية.

من مهام الإدارة هو تقييم الجدوى الإقتصادية للمشاريع التي تنشئها، أي قياس القيمة الإقتصادية لهذه المشروعات و ترتيبها تفاضليا حسب أولويتها، عن طريق تحديد الكلف و الإيرادات المتوقعة و تحديد العمر الزمني للمشروع، ويتضح أنها عملية تتعلق بمشروع مستقبلي هناك نية لإقامته، بينما تقويم الأداء فيعنى بالمشاريع القائمة فعلا،و يمكن لمقيم الجدوى الإستعانة بمعايير تقويم الأداء كأساس مرجعي.

4- تقييم أداء الجهاز الوظيفي.

يقصد به عملية فحص منتظمة لإنجازات الفرد العامل من مختلف النواحي و على مدى فترة زمنية محددة طبقا لأسلوب متناسق و موحد لغرض التوصل إلى أفضل السبل المحسنة من مستوى الإنجاز، والملاحظ أن تقويم أداء الجهاز الوظيفي يهتم بعنصر و احد ألا و هو العمل، بينما تقويم الأداء فيهتم بجميع الجوانب إضافة إلى ربط جهد العامل بكل النتائج المتحققة في المنشأة.

5- تقييم الأداء الإداري.

هو التقييم الذي يبين كفاءة و قدرات المستويات الإدارية المختلفة للمنشأة في وضع الخطط و السياسات و مهارتها في تنفيذها، مستخدمة معايير إجتماعية من ناحية المستهلكين، و إقتصادية من ناحية المنافسة، و التنبؤ بالطلب على المنتجات، و قانونية من حيث التكيف مع القوانين و الأنظمة، إضافة إلى معايير رقابية تخص مهارة الإدارة في التخطيط للأنشطة المذكورة و كفاءة تنفيذها، أما تقويم الأداء فإنه لا يقتصر على التقويم الإداري بل يشمل الجوانب المالية و الإنتاجية، و بالتالي فهو أكثر شمولية.[1]

بعد الإحاطة بمصطلح تقويم الأداء سوف نبرز في الفرع الموالي أهمية هذه العملية.

الفرع الثاني: أهداف و مزايا تقويم الأداء.

يرمي تقويم الأداء إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

أولا- الوقوف على مستوى الوحدة الإقتصادية مقارنة بالأهداف المسطرة في الخطة الإنتاجية.

ثانيا- الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط المنشأة و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها لغرض وضع الحول اللازمة لها و تصحيحها.

ثالثا- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الإقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به، و ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابـــا،

[1] مجيد الكرخي، تقييم الأداء بإستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص. 32-37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام بإتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.

رابعا- الوقوف على مدى كفاءة إستخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل و نوعية جيدة.

خامسا- تسهيل تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى الإقتصاد الوطني، و ذلك بالإستناد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع، فصناعة، فقطاع، وصولا للتقويم الشامل.

سادسا- تصحيح الميزانيات التخطيطية و وضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة، حيث تشكل نتائج التقويم قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطط العلمية البعيدة عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية.[1]

بعد ذكر مزايا تقويم الأداء يجب ذكر أسباب الإنحراف عن تنفيذ الأهداف و طرق علاجها في الفرع التالي.

الفرع الثالث: الإنحراف عن تنفيذ الأهداف و سبل العلاج.

تعتبر عملية كشف مسببات الإنحرافات في تنفيذ الأهداف ركنا أساسيا لتقويم الأداء و هذا لغرض وصف العلاج الجدري و الصحيح، و يتخذ تقويم الأداء في سبيل تحقيق ذلك خطوات أو مراحل.

أولا: مسببات الإنحرافات في تنفيذ الأهداف.

إن وصف العلاج أو ما يسمى بالعلاج الإداري يقتضي الوقوف على أسباب المرض، لذى تكتسب مهمة الكشف عن المسببات ركنا أساسيا في عملية التقويم و يمكن حصر هذه المسببات فيما يلي:

1- نقص في عوامل الإنتاج: إذ أن الإنتاج لا يمكن خلقه إلا بتظافر مستلزمات متعددة كالعمل، رأس المال، المواد، الإدارة وغيرها، وتلعب التقنية، المهارة، الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية دورا في تحديد نسبها و نوعها و مواصفاتها، و أن أي نقص في هذا الخليط يفضي إلى عرقلة العملية الإنتاجية وحدوث الإنحرافات كنقص السيولة أو نقص خبرة العناصر القيادية أو نقص في الإمداد بالمواد الأولية وغير ذلك.

2- نقص في الهيكل الإداري للوحدة الإقتصادية: حيث يوضع هذا الهيكل عادة وفقا لمتطلبات العملية الإنتاجية لهذا فإن أي نقص في إحدى تشكيلاته يؤدي إلى حدوث الإختناقات و تراجع في سير تنفيذ الميزانية التخطيطية.

3- عدم واقعية الخطة الإنتاجية، سواءا كان ذلك من جانب المبالغة في الأهداف الموضوعة أو المبالغة في تقدير الإمكانيات و القدرات الإنتاجية للمنشأة أو سوء في حساب التكاليف المتوقعة و خطأ في تنبؤات السوق و تردي في نوعية الإنتاج و غيرها لعدم دقة في مؤشرات الخطة الإنتاجية.

4- عدم تماسك الإجراءات التنفيذية لخطة المنشأة و وجود ضعف في بعض جوانبها، مما يفقدها ميزة هامة تتعلق بالتكامل و التناسق، فتتباطئ العملية الإنتاجية لسبب الحركة غير المتوازنة لتلك الإجراءات.

[1] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص. 32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- تعرض المنشأة لظروف خارجية ليست في حساباتها، كتقلب الأسعار المفاجئ، و ظهور منتج منافس قوي في السوق و تغير في التشريعات الحكومية.

6- إفتقار المنشأة لنظام حوافز عادل و مؤثر يكافئ العناصر الفعالة ماديا أو معنويا و يساءل العناصر المعرقلة و يقومها.

7- ضعف نظام الرقابة على الأداء في الشركة و عدم فاعليته في كشف الإنحرافات و الأخطاء في العملية الإنتاجية في حينها و تحديد الصعوبات التي تقف أمام تنفيذ الخطة لإمكان تفاديها و معالجتها.

8- ضعف في الإدارة العليا كضعف في القرارات التصحيحية أو سوء المتابعة في العلاج، حيث أن هذه القرارات لا تعتمد فقط على التوصيات بل أن خبرة و مقدرة و كفاءة الإدارة و ملاحظاتها الميدانية و إنطباعاتها لها أثر كبير في إنضاج القرارات و متابعة تنفيذها.

9- سياسات الحكومة التدخلية في نشاط المنشئات، و التي من شأنها إحداث هوة بين المخطط و المنفذ من الخطة الإنتاجية كسياسة تقييد الأسعار، السياسة الأجرية، السياسة التشغيلية، سياسة الإستيراد و التصدير والتحويل الخارجي و غيرها، و مثل هذه السياسات تؤدي إلى إنحرافات جوهرية في تنفيذ الخطة.

10- حدوث تغيرات في الأسس و القواعد المحاسبية و الإحصائية، أو في طرق التقييم و التسجيل فينجم عنه إنحراف بين المخطط و الفعلي.[1]

ثانيا: مراحل تقويم الأداء.

بالرغم من إختلاف المستويات التقويمية بدأ من مراكز المسؤولية و مرورا بالمنشأة فبلوغا إلى المستوى الوطني إلا أن كل عملية تقويم في كل هذه المستويات تمر بمراحل متعارف عليها، تتمثل فيما يلي:

1- جمع البيانات و المعلومات الإحصائية.

يتطلب تقويم الأداء توفر البيانات و المعلومات و التقارير و المؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير عن المنشأة، و التي يمكن الحصول عليها من: الميزانية العامة و حسابات الإنتاج، الأرباح والخسائر و الطاقات الإنتاجية و المستخدمين و رأس المال و عدد العاملين و أجورهم...إلخ، إن هذه المعلومات تخدم عملية تقويم الأداء للسنة المدروسة، إضافة إلى السنوات السابقة و بيانات المنشئات المشابهة في القطاع نفسه أو في القطاعات الأخرى أو مع بعض المنشئات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2- تحليل و دراسة البيانات و المعلومات الإحصائية.

للوقوف على مدى دقتها و صلاحيتها لحساب المعايير اللازمة لعملية التقويم فيتعين توفر مستوى من الموثوقية و الإعتمادية للبيانات و يمكن الإستعانة ببعض الطرق الإحصائية للتأكد من ذلك.

[1] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص. 45-47.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- إجراء عملية التقويم.

بإستخدام النسب و المعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المنشأة، على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الإعتماد عليه.

4- إتخاد القرار المناسب عن نتائج التقويم.

في أن نشاط المنشأة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و أن الإنحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، و أن أسبابها قد حددت و أن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الإنحرافات قد أتخذت، و أن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المنشأة نحو الأفضل.

5- تحديد المسؤوليات و تصحيح الإنحرافات.

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم و تزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للإستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة.[1]

كما حددنا الهدف يجب تحديد الوسيلة التي يتم بها تقويم الأداء و كل ما يتعلق بها في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: المعايير؛ تصنيفها, صعوبات إختيارها و الحلول المقترحة.

تخضع عملية وضع المعايير للوحدة الإقتصادية إلى إعتبارات عديدة، كما أن الأخذ بهذا المعيار أو ذاك يخضع لأولويات تختلف وتتبدل مع الظروف الإنتاج و تعاقب الوقت و تغير التكنولوجيا و تبدل حالة السوق و أيضا إلى الدرجة العلمية و خبرة المتعامل مع هذه المعايير.

أولا: تصنيف المعايير.

تتفق المؤسسات الرقابية و التقويمية المعنية بموضوع تقويم الأداء على ما يسمى تقويم (3E's) و هو يضم ثلاثة مجاميع رئيسية، ليس المجال للتفصيل فيها، و هي كالتالي:[2]

1- المعايير المتعلقة بتقويم إقتصاديات الوحدة (Economies).

تستخدم هذه المعايير للتعرف على إقتصاديات الوحدة أي قدرتها على التقليل من تكاليف مدخلات الإنتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج، سواء في الكمية المقررة أو النوعية المستهدفة، أي أن هذه المعايير تنصب على الكشف عما إذا إستطاعت الوحدة من تحقيق إنتاجها بأحسن نوعية و بأقل التكاليف، و لا تقتصر جهود الوحدة في تخفيض التكاليف على مجال معين بل تشمل كل مراكز الكلف، كالمستلزمات السلعية نفقات العمال، تكاليف الخدمات الإنتاجية، التسويقية و الإدارية و تكاليف الإهتلاكات، وبعبارة أخرى تنصب وظيفة

[1] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص. 39.

[2] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص. 97-99.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعايير الإقتصادية على بيان ما حققته الوحدة في مجال الإقتصاد في تكاليف الإنتاج و مقدار التوفير الذي أنجزته مع المحافظة على النوعية.

2- المعايير المتعلقة بتقويم كفاءة الوحدة (Efficiency).

تتمثل وظيفة هذه المعايير في قياس مدى نجاح الوحدة في إحكام العلاقة بين الموارد "المدخلات" المستخدمـــــة

و المخرجات، بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات و تخفيض المدخلات، و قد تتجه الوحدة في مجال الإرتقاء بكفاءتها الإنتاجية إلى السعي لتحقيق خططها الإنتاجية في إنتاج سلع و خدمات بالنوعية و الوقت المقررين و بأقل مقدار من المدخلات، و قد يتحقق ذلك أيضا عن طريق زيادة الإنتاج مع الإحتفاظ بنفس المستوى من مستلزمات الإنتاج أو تخفيض المستلزمات مع الإحتفاظ بنفس المستوى من الإنتاج، و هذا يتطلب من الوحدة تعبئة طاقاتها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في خططها الإنتاجية.

3- المعايير المتعلقة بالفعالية (Effectiveness).

و تختص هذه المعايير في الكشف عن مدى نجاح الوحدة في تحقيق أهدافها و ذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط و الفعلي من الأهداف، و فيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية، وتلجأ الوحدة الإقتصادية عامة إلى إعتماد عدة أساليب في سبيل التحقق من بلوغ أهدافها بفعالية و ذلك عن طريق تأشير مدى تحقق خطة الإنتاج و المبيعات و التكاليف و صافي الأرباح و القيمة المضافة و غيرها من العناصر الأساسية لنشاط الوحدة و مقارنة ذلك بما تحقق في السنة و السنوات السابقة و ملاحظة التطورات الإيجابية التي حصلت أو التراجعات التي حدثت.

الملاحظ على التبويب في المجموعات الثلاثة أن هناك تداخل أي يمكن إستخدام بعض معايير مجموعة في قياس الأداء في المجموعتين الأخريتين و هذا راجع بطبيعة الحال إلى وحدة الشيء المدروس ألا وهو الأداء.

ثانيا: مشاكل و صعوبات إختيار المعايير و طرق التغلب عليها.

يعترض القائمين بتقويم الأداء مصاعب عديدة تمنعهم من التوصل على تقويم دقيق و موضوعي لنشاط المنشأة، و هذا ما يجعلهم يلجئون إلى إستخدام معايير إضافية أو معايير متقاطعة أو تقديرية و وصفية بهدف إستكمال جوانب التقويم الناقصة، و من جملة المشاكل و الصعوبات ما يلي:

1- تقلبات الأسعار.

تشكل تقلبات الأسعار إحدى المؤثرات الأساسية التي تتعرض لها المتغيرات الإقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية، حيث أن بعض من إجراءات تقويم الأداء تتطلب دراسة العلاقات النسبية بين الفترة الحالية و الفترات السابقة إلا أنه قد يحدث إرتفاع في الأسعار و أحيانا قليلة إنخفاض فيها بين الفترات أو بين أشهر السنة الواحدة، فتكون نتائج التقويم مضللة، و تعالج هذه المشكلة بإستخدام الأرقام القياسية و التي جوهرها أخذ سنة أساس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(حيث تتميز هذه السنة بإستقرار الظروف الإقتصادية و الإجتماعية م السعرية...إلخ، وكذلك ظروف الوحدة أو يمكن أخذها لإعتبارات فنية أو إدارية) لتكون أسعار هذه السنة كمرجع، سواء أكان للمنشأة منتج واحد أو عدة منتجات، و نتخلص بذلك من أثر تذبذب الأسعار.

2- تعدد المنتجات.

بسبب تنوع الإنتاج و تعدد مواصفاته و تكاليفه و خصائصه، مما يصعب من إنتاج وحدة قياس كمية موحدة بالنسبة للمنشأة، و هذا بدوره يؤدي إلى مصاعب في قياس إنتاجية الوحدة الإقتصادية المعنية على مستوى نشاطها الكلي، و قد وضع المختصون في موضوع الإنتاجية حلولا لهذه العقبة و ذلك بإيجاد معاملات تكافؤ بين كل منتج من المنتجات الأساسية و الثانوية للمنشأة، وتستخرج هذه المعاملات بإستخدام الأرقام القياسية للمنتجات بالإستناد إلى تكاليف الإنتاج، و التي وجد بأنها الأحسن لحساب الأرقام القياسية للمنتجات.

3- تعدد فئات القوى العاملة في العملية الإنتاجية.

لتعدد المهام و الوظائف و المستويات يظهر عمال: مباشرين و غير مباشرين، و الإداريين إلى: موظفين عاديين، مساعدين، تسويق، مشتريات و محاسبين، كما يقسم عمال العملية الإنتاجية إلى: مشرفين، عمال مخازن، و عمال تركيب و عمال صيانة و تصليحات...إلخ، و تنشأ الصعوبة في أي من القوى العاملة يجري إختيارهم لقياس الإنتاجية، و هذا ما حمل المقومين إلى وضع مواصفات دقيقة و واضحة لفئات العمل و إعطاء أوزان مناسبة لكل منها ثم صياغة هيكلية المقياس الأكثر تعبيرا عن دور كل فئة في خلق الإنتاج.

4- إختيار الوحدة الزمنية المناسبة لقياس العمل.

تتمثل المشكلة في وجود بدائل لقياس العمل وهي:عامل\ساعة،عامل\يوم،عامل\شهر،عامل\سنة، فساعات العمل هي الساعات الفعلية التي أمضاها العامل في الإنتاج في حين لا تمثل المعايير الأخرى سوى الأجور و الرواتب دون النظر إلى دوامهم و حضورهم و أدائهم، لهذا كان هناك ميل للأخذ بمقياس عامل\ساعة، لأنه أكثر دقة و واقعية مع عدم إهمال المقاييس الأخرى.

5- مشكلة جمع أوقات العمل لكل فئة من القوى العاملة.

فنظرا لإختلاف فئات العمل من حيث المهارة و درجة التعليم و العمر و الجنس وغيرها فإن ساعات عمل فئة معينة تختلف في إنتاجيتها و أدائه عن نفس ساعات العمل في الفئات الأخرى، فثمان ساعات يقضيها المدير المالي في مكتبه ليست كثمان ساعات يقضيها المنظف، و عليه لجأ مقيموا الأداء إلى الترجيح بالأجور و الرواتب أو الترجيح بمتوسط المؤهلات.

6- صعوبة التعبير الكمي عن النتائج.

و يظهر هذا عندما لا تكون منتجات المنشأة متجانسة مثل: المتر و اللتر و الطن، و لهذا يقتضي الأمر حساب الإنتاجية الجزئية لكل منتج على حدى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7- صعوبة حساب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الإنتاج.

نظرا لتداخل عناصر الإنتاج من موارد بشرية و آلات و خامات و أموال في مزيج يصعب فصله، و لهذا لجأ البعض إلى إعتماد أوزان ونسب تستند على مؤشرات كثيرة لتقدير مساهمات كل عنصر في مخرجات العملية الإنتاجية.

8- إعتماد مفاهيم الإنتاجية الجزئية لقياس الأداء.

فعند الأخذ بمعيار الربحية لحساب الأداء فإن هذا المعيار يخضع لتغيرات و تقلبات في الأسعار في السوق و المنافسة و تبدل عناصر الإنتاج، فتبدو الوحدة التي تحقق حجم أرباح عالي ذات أداء أحسن، لكن يجب إظهار نوع السوق الذي تعمل فيه، فإن كان سوق منافسة فهذا جيد و إن كانت تحتكر السوق فلا يجب تعظيم النتائج.

9- إختلاف في مفهوم الأداء.

فقد تكون الوحدة كفؤة من جهة مالكيها و لكن العكس من جهة المجتمع، أو أن تكون كفؤة من جهة المستهلكين و هي ليست كفؤة من جهة الإدارة ، كالوحدات المدعمة من الدولة قد يرضى عنها المستهلكين و لكن لا يرضى عنها مجلس الإدارة أو الفنيون.

10- ضعف القياس الكمي لبعض جوانب النشاط.

كالعوامل السلوكية و البيئية مما يجعلها عرضة للأحكام الشخصية و المزاجية، و بهذا يضعف تقويم الأداء وفق المعايير الكمية.

11- ضعف الوعي بأهمية تقويم الأداء.

لذى الأجهزة المعنية و العاملين، لضعف الحماس الكافي للقيام بالتقويم، أو عدم جدوى التقويم لإنعدام العقاب و الثواب.[1]

[1] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص. 66-71.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني

مفهوم الكـــفـــــاءة و عملية قياسها

إن فكرة قياس كفاءة الأداء مرتبطة بالأداء الإقتصادي و مدى تطوره و تنظيمه في أي مجتمع أو منظمة، حيث يشكل الركائز الأساسية لها و يحدد درجة رفاهيتها و تحضرها من خلال التراكمات المادية لها، هذه الحقيقة أثبتتها تجارب المنظمات في الدول المتقدمة في هذا المجال، لذا تسارعت الدول النامية و منظماتها بتبني هذا المبدأ الإقتصادي بغية تحقيق معدلات أعلى للنمو في المستويات الإنتاجية و العائد و زيادة نسبة الإنتفاع من الطاقة الإنتاجية المتاحة، على الرغم من معاناة هذه الدول بندرة رأس المال، و تدني المستوى الفني و النوعي للموارد البشرية و ضعف تعاملها و تكييف التكنولوجيا في عملياتها الإنتاجية.[1]

و سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بالتطرق إلى مفهوم الكفاءة (الفرع الأول)، ثم نتناول جانب قياس الكفاءة (الفرع الثاني)، و نلقي نظرة على أهمية قياس عنصر الكفاءة (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بإيضاح و إبراز أساليب التحسين (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة.

إن الوظيفة الأساسية للإدارة في أي مشروع هي تحقيق هدف معين بأقصى كفاءة ممكنة، و تختلف الأهداف التي تسعى إليها المشروعات بحسب طبيعة نشاط و إمكانيات كل مشروع، لكن المبدأ الأساسي الذي يحكم الإدارة هو ضرورة تحقيق إنتاج معين (سلع أو خدمات) بدرجة عالية من الكفاءة،[2] و هو ما يستدعي منا الإلمام الواضح و الدقيق لمفهوم الكفاءة و من ثم نستطيع تحديد العوامل التي تتحكم فيها.

أولا: تعريف الكفاءة.

سنقوم بسرد مجموعة من التعاريف لنخرج في الأخير بتعريف تفصيلي و واضح، فتعرف المنظمة الإقتصادية للتعاون و التنمية (OECD) الكفاءة أو كما تم ترجمتها بالكفاية على أنها:

- "المدى الذي تحول به الموارد-المدخلات-(من أموال وخبرة و وقت و غيرها) إلى نتائج بطريقة إقتصادية".[3]

و تم تعريفه من طرف المكتب الكندي للفحص العام على أنه:

- "هي الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (المدخلات) لإنتاج السلع و الخدمات".

و تعرف كذلك على أنها:

---

[1] يوحنا عبد آل أدم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص. 199.

[2] علي السلمي، إدارة الأفراد و الكفاءة الإنتاجية، الطبعة الثالثة، مكتبة غريب للطباعة، القاهرة. مصر، 1985، ص. 21.

[3] معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الإدارة القائمة على النتائج، ص. 19، تم الإطلاع عليه في 12\4\2009 على الموقع الإلكتروني التالي:
« www.oecd.org/dac/evaluation »

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- "القدرة على تقليل الوسائل المستخدمة لنتيجة معينة".[1]

و تعرف كذلك:

- "الكفاءة هي إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء أكانت بشرية أم مادية أم مالية و كذلك العمل على تقليل الهدر و العطل في الطاقة الإنتاجية".[2]

و يعرفها أخر:

- " هي الإستخدام العقلاني و الرشيد و المفاضلة بين البدائل و إختيار أفضلها، الذي يقلل التكاليف و يعظم العائد".[3]

و يتم تعريفها كذلك:

- "الكفاءة هي ببساطة النسبة بين المدخلات و المخرجات، مخرجات أكثر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تعني تحقيق كفاءة أكبر، و عندما يتحقق إنجاز أكبر مخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تتحقق الكفاءة العظمى أو القصوى، و لا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير شيء في مسار الإنتاج".[4]

يمكن إيضاح جوهر الكفاءة من خلال التعريفات السابقة، بالحالات الخمسة التالية:

- رفع المخرجات مع ثبات المدخلات.
- رفع حجم المخرجات مع خفض حجم المدخلات.
- رفع حجم المخرجات مع رفع حجم المدخلات، لكن نسبة الزيادة في حجم المخرجات أكبر.
- خفض حجم المدخلات مع ثبات حجم المخرجات.
- خفض حجم المدخلات مع خفض حجم المخرجات، لكن نسبة الإنخفاض في المدخلات أكبر.

ثالثا: تداخل الكفاءة مع بعض المفاهيم الأخرى.

لطالما تم الخلط بين مصطلح الكفاءة و غيرها من المصطلحات، لذا كان لزاما علينا التوضيح لكي يأخذ كل مصطلح نصيبه النظري و التطبيقي معا.

1- الإنتاجية.

كما تم ذكره سابقا فإن الإنتاجية هي العلاقة بين المنتجات (المخرجات) من جهة و بين عناصر الإنتاج (المدخلات) التي ساهمت في إنتاجها من جهة، أي أنها تمثل النسبة بين المخرجات و بين المدخلات خلال مدة زمنية معينة، و الإنتاجية لا تعني الكفاءة، فهي تمثل أية علاقة بين المخرجات و بين المدخلات و ليس أفضل علاقة

[1] Brigitte Doriath, Christian Goujet, Op. Cit., p. 173.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 227.

[3] محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج و العمليات، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص. 52.

[4] H. David Sherman, Joe Zhu, *Service Productivity Management; Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006, p. 51.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بينهما،[1] و الشكل الموالي يوضح هذا.

الشكل رقم 1-8: الفرق بين الإنتاجية والكفاءة.

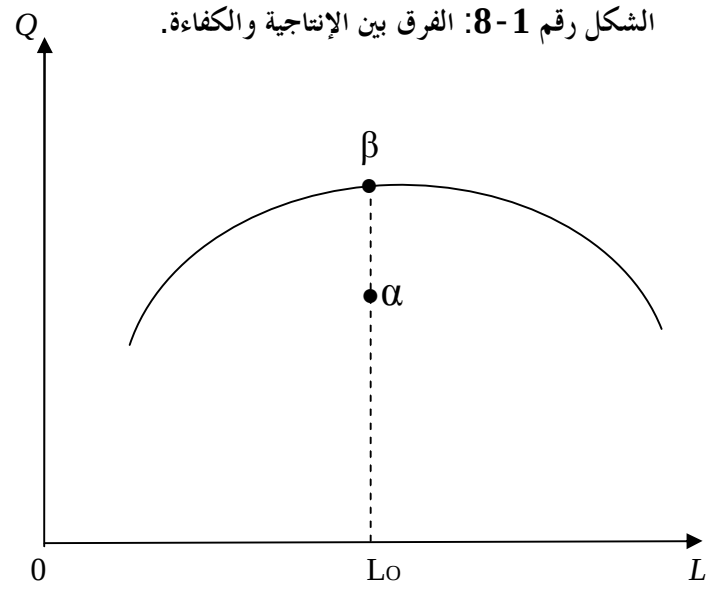

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، إدارة الموارد البشرية و دورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المؤسسة العامة لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية،رسالة ماجستير،جامعة تلمسان، 2006/2005، ص.14.

و يمثل الشكل السابق العلاقة بين الإنتاج ***Q*** و العمل ***L*** ، حيث يمثل المنحنى الإنتاجية المتوسطة للعمل ويبدو المنحنى بهذا الشكل نظرا لتأثر الإنتاج بقانون تناقص الحجم، وتعبر **α** عن الإنتاج العادي للمؤسسة بإستعمال المدخل **Lo**، بينما تمثل **β** عن أفضل كفاءة يمكن أن تبلغها المؤسسة بإستعمال نفس المقدار من العمل ألا و هو **Lo**.

2- الفعالية.

تعرف الفعالية بأنها "القدرة على تحقيق أهداف المنشأة"، فمن هذه الناحية تود المنظمة تحقيق أمور كالنوعية، الأمن، الإستلام و التسليم في الآجال المسطرة، بينما أمر تقليل التكلفة أو زيادة الإنتاج أو المداخيل أو الربح فينظر إليه من جهة الكفاءة،[2] وهناك من يفرق بين المصطلحين بالعبارة التالية: "الفعالية هي أداء العمل الصحيح، بينما الكفاءة فهي العمل بالطريقة الصحيحة."[3]

3- الكفاءة الإنتاجية:

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية و بين الناتج من تلك العملية،[4] بينما مفهوم الكفاءة لا ينحصر فقط في جانب الكميات فقط بل يتعدى لأن يشمل كفاءة المنشأة من جانب تحقيق مؤشرات أحسن فيما يخص الكفاءة التكلفية، و جانب مرضى من حيث الكفاءة الدخلية أو الربحية،

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص. 227.

[2] Brigitte Doriath, Christian Goujet, Op. Cit., p. 173 et p. 183.

[3] يورك برس، الإستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، « سلسلة الإدارة العملية»، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2002، ص. 8.

[4] علي السلمي، مرجع سابق، ص. 21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و بالتالي فمفهوم الكفاءة أكبر من أن يحصر فقط في جانب الإنتاج.

4- المردودية:

تعرف المردودية على أنها كل عمل إقتصادي تستعمل فيه الإمكانيـــــات الماديـــة و البشرية و المالية، و يعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة و الإمكانيات المستعملة، و تعتبر المقياس النقدي للفعالية،[1] و من هذا التعريف فإن المردودية مرتبطة بالنتيجة المالية سواء ربح أو خسارة، و بهذا يمكن أن يكون مؤشر المردودية سالب أو موجب، لكن الكفاءة لا يمكن أن تكون سالبة، و إن حصل ذلك فمعناه أن المؤسسة لم تنتج شيء خلال السنة و هذا مستحيل، و بهذا فالكفاءة ضعيفة الحساسية بالخسارة التي تحققها المؤسسة، بالمقارنة مع مؤشر المردودية.

بعد الإحاطة بمصطلح الكفاءة يجب ذكر عملية قياسها، و هو المتناول في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: قياس الكفاءة.

أولا: فكرة قياس الكفاءة.

تحتاج إدارة المنشأة عن معلومات حول الكفاءة لتحديد إذا كان مستوى الكفاءة قد وصل إلى المعايير المقبولة، لذى يجب توفر المعطيات للقيام بمقارنة مستويات الكفاءة قبل و بعد القيام بالإجراءات التصحيحية، و كما هو معلوم فإن أحسن وسيلة لقياس و متابعة الكفاءة و العوامل المرتبطة بها تتم بإستخدام مجموعة من المؤشرات تستهدف مستويات مختلفة، سواء كمية، نوعية أو مستوى الخدمة المقدمة، و لفهم كفاءة العملية الإنتاجية نرجع إلى مجموعة من العوامل المؤثرة لغرض توجيهها إلى ما يرفع من الإنتاجية.

و يتم قياس المدخلات و هي المتمثلة في اليد العاملة، الآلات، رؤوس الأموال...إلخ بالوحدات المادية أو النقدية، كذلك المدخلات من اليد العاملة يمكن قياسها بالوحدة الزمنية أو الدينار، أما الموارد المادية و المالية فيتم قياسها عموما بالدينار، أما فيما يخص المخرجات إن كانت للمنشأة وحدات متجانسة فهذا يسهل من حساب كفاءة هذه المخرجات، أما إن كانت غير متجانسة فإننا نتجنب حسابها كوحدات إنتاج، و هذا لأنها تستهلك كميات مختلفة من الموارد.

ثانيا: ما يجب مراعاته عند قياس الكفاءة -النقاط الجوهرية-.

تتميز الكفاءة بمجموعة خصائص يجب مراعاتها عند إجراء التقييم، و نذكر منها ما يلي:[2]

1- يوجد أسس مختلفة يجب مراعاتها عند إجراء التقييم سواءا على القطاع العام أو الخاص، و في بعض الأحيان قوى السوق لا تتماشى مع إتجاهات الحكومة، إذ أن التكلفة، نوعية السلع و الخدمات المقدمة من طرف الحكومة لا تتحدد دائما بعاملي العرض و الطلب، و لا أيضا بحس المردودية أو المنافسة بالمقارنة مع القطاع

[1] خالص صافي صالح، الربحية: مفاهيمها و صيغ التعبير عنها، مجلة العلوم التجارية، العدد 2\1، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2002، ص. 21.

[2] Bureau Du Vérificateur Général Du Canada, Vérification De L'efficience, Octobre, 1995, p. 1- 2, Consultée le 1/7/2009 [en ligne] sur le site:« http://www.oag-bvg.gc.ca/internet/docs/verification_efficience.pdf »

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاص، مما يتوجب عنه توجيه عرض مقصود من السلع و الخدمات إلى الزبائن، و يجب الإشارة أن الأجير في القطاع العام له مسؤولية زائدة لترجمة توجهات الحكومة، و مع إختلاف الحكومات و تعدد أو حتى تضارب توجهاتها و كذلك مع اللوائح القانونية، لذى يجب مراعاة هذه الأمور عند الإقدام على إجراء قياس الكفاءة في القطاع العام.

2- عدة تساؤلات يمكن إستخلاصها في كل البرامج سواء كانت أنشطة أو عمليات تمس إنتاج السلع و الخدمات، و التساؤل حول الكفاءة في كثير من الأحيان يكون في العمليات ذات الكثافة الكبيرة لرؤوس الأموال و اليد العاملة و التي تستهلك موارد معتبرة.

3- يمكن تطبيق مفهوم الكفاءة على كافة أنواع العمليات، حتى و إن كانت بعضها تتميز بعدم التجانس في مخرجاتها، و يمكن معالجة هذه الأخيرة بإستعمال أسلوب الرقابة، الإجراءات التشغيلية، و طرق العمل المستخدمة للحصول على الكفاءة.

4- يتم التحقق من أن غاية قياس الكفاءة قد تمت بإستعمال المقيم لكل العوامل الجوهرية التي تؤثر على عملية تحويل الموارد الإنتاجية إلى سلع و خدمات.

5- يمكن أن يتم أسلوب التقييم على أساس النتائج، لأن هذا النهج يمكن من الوصول إلى المبتغى بأقل التكاليف، و يتم حساب التكلفة الوحدوية لكل منتج أو بإستعمال نسب الإنتاجية، و تقارن مستوى الخدمة و النوعية مع ما هو مقرر في اللوائح، و لن يتم هذا إلا إذا كانت النتائج قابلة للقياس، و بإستعمال هذا النهج يجب التحقق من نظام المعلومات للمنشأة و الوقوف على أسباب عدم الكفاءة.

6- يمكن أن يمتد دور المقيم إلى التأثير لغرض رفع الكفاءة، بزيادة الإنتاجية، تحسين نوعية المخرجات أو تخفيض تكاليف المدخلات و الموارد بحسب ما تقتضي الحالة.

7- لا يمكن دائما أن تحتل الكفاءة الدور الأساسي في الأولويات، إذ يمكن أن يهتم المقيم بجوانب أخرى كمتطلبات المنصب، و الأهمية النسبية للفعالية و الأمن، إضافة إلى التعاقدات مع النقابات.

8- يجب إدراك نتائج رفع الكفاءة، حيث لا يتم التأثير على قطاعات أخرى، خاصة عندما يكون التقييم في القطاع العام إذ لا يجب التأثير على القطاع الخاص.

ثالثا: معايير الكفاءة.

يتطلب قياس الكفاءة توفر مجموعة من المعايير للوقوف على مستوى أداء المنشأة، و يعرف المعيار على أنه: كل وسيلة قياس يمكن الإستعانة بها في إتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة، و يمكن أن يأخذ المعيار أشكالا مختلفة، فقد يكون قاعدة قانونية أو إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية، و قد يكون عبارة عن جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب و معدلات تغذى بمعومات إحصائية من واقع المشروع أو القطاع، و يستند المحللون في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الغالب إلى معايير رياضية رقمية لأنها أكثر دقة في التعبير عن واقع الظاهرة.[1]

توفر المعايير نقاط مرجعية لقياس و تقييم الكفاءة، و عدة معايير يمكن أن تساعدنا لتكون نقاط مرجعية، و التي تمثل مستوى معقول من الكفاءة المرغوبة، و يمكن تصنيف المعايير إلى:

1- البيانات التاريخية.

تستند المعايير التاريخية على البيانات و المعلومات و الإحصاءات عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة ولأيـــة فترة ماضية يراها المقومون أو واضعوا المعايير مناسبة في ضوء طبيعة نشاط الوحدة و الظروف التي تحيط بها، و تشكل معدلات الإنتاجية بيانات جيدة لما كان عليه الأداء في الفترات السابقة، و يمكن أن تساعدنا كمرجع لتقييم المستوى الحالي للكفاءة.

2- الطاقة الإنتاجية.

تستند هذه المعايير من تكنولوجيا الآلات و المعدات، كالطاقة التصميمية و الطاقة القصوى، كأن يقال عن الطاقة التصميمية للمعمل كذا طن من الإنتاج و يستخدم مواد أولية محددة بالأوزان و الأحجام و يعمل في تشغيله عدد معين من العمال و المشرفين و الإداريين ...إلخ، و تؤخذ من معلومات ذات صلة بتصميم الآلات و قدراتها الإنتاجية.

3- المعايير المالية و المحاسبية.

تعتمد المعايير المالية و المحاسبية على المؤشرات المستقاة من سجلات الشركة المالية و المحاسبية كالأرباح والإيرادات و النفقات و الأصول و الخصوم و المبيعات...إلخ، لغرض تحديد العلاقة بين المؤشرات و الوقوف على كفاءة الإدارة في حسن تدبير الأموال و توظيفها في تحقيق أهداف المنشأة.

4- المعايير الإقتصادية.

تُعنى هذه المعايير بمفهوم العمل كعامل أساسي و حاسم في العملية الإنتاجية أما العناصر الأخرى فتحول إلى قيمة عمل مادية، و ذلك عن طريق قسمة قيمة المخرجات أو المدخلات على متوسط الأجور السنوية للعاملين و بعبارة أخرى فإن المعايير الإقتصادية تأخذ بالعمل الحي و العمل المتجسد من الآلات و المواد الأولية و رأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى عند مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.[2]

هـ- المقارنات بين المنظمات (المقارنة المرجعية).

يمكن تقييم كفاءة المنشأة بمقارنتها بمعايير تم إستنباطها من منشأة أخرى لها نفس النشاط، و التي تعرف بأنها الرائدة في مجالها، أو المقارنة بالمعايير في القطاع لهذا النوع من المنشئات.[3]

يجب تدعيم عملية قياس الكفاءة بذكر أهمية قياسها، و هو ما سيكون في الفرع الموالي.

[1] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص. 57.

[2] مجيد الكرخي، المرجع السابق، ص. 63-64.

[3] Bureau Du Vérificateur Général Du Canada, Op. Cit., p. 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثالث: أهمية قياس الكفاءة.

تتطرق معظم الدراسات إلى جانب الكفاءة الإنتاجية رغم أنه يجب على المنشأة تحقيق نسب كفاءة من حيث التكلفة و الربح كذلك، و تتضح أهمية الكفاءة الإنتاجية في أن زيادتها تؤدي على رفع الدخل الوطني و إرتفاع أرباح المشروعات و بالتالي الدخل الفردي، الأمر الذي يمكن الشركات و المؤسسات من زيادة الإنفاق على البحوث العلمية، نظرا لإزدياد الأرباح المحتجزة و زيادة قدرتها على تمويل تلك البحوث من جهة أخرى فإن إرتفاع الدخل الفردي ينعكس في زيادة المدخرات، نتيجة إرتفاع مستوى الإنفاق على الإستهلاك نتيجة لزيادة الدخول الفردية، تلك الإستثمارات الجديدة و تطور أساليب العمل نتيجة للبحث العملي المستمر تمكن من إحداث زيادة جديدة في مستوى الكفاءة الإنتاجية و هكذا تستمر الدورة، و النتيجة أن الكفاءة الإنتاجية عنصر أساسي من عناصر النمو و التقدم الإقتصادي، و تنعكس أثارها على المشروعات الفردية و المجتمع بصفة عامة، و هذا ما يدعونا إلى التأكيد على إعتبار الكفاءة الإنتاجية العالية هدفا أساسيا للإدارة في المشروعات الحديثة تجند لها كل طاقات العمل و أساليبه لتحقيقها.[1]

و كما تفيد الكفاءة الجيدة مدراء البنوك و المستثمرين فإنها تفيد المستهلكين أيضا لأنهم يستعملون منتجات مخصصة و منتجة بطريقة كفؤة، و بالتالي الحصول على خدمات و منتجات بأسعار أقل و بإحترافية كبيرة.[2]

بعد الحديث عن قياس الكفاءة لابد من ذكر طرق التحسين، و هذا ما سوف نتناوله في الفرع القادم.

الفرع الرابع: طرق تحسين الكفاءة.

أولا: الخصائص المراعاة في تحسين الكفاءة.

تجري عملية تحسين الكفاءة بطرق مختلفة، و لكن يجب معرفة الخصائص التالية:

1- عملية تحسين الكفاءة عملية دائمة: فلا يعني ثبات الكفاءة أو تحقيق الأهداف الموضوعة للكفاءة التوقف عن التحسين و التطوير، فلم يعد كافيا أن تحقق المنشئات المعدلات المرغوبة حيث أن هناك شركات أخرى تعمل بشكل دائم على تخطي هذه المعدلات، فلا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون في شكل عمل يتم القيام به مرة واحدة، فالمنافسة متواصلة و لا ترحم.

2- إن عملية تحسين الكفاءة يجب أن لا تكون مجرد طموحات أو نوايا بل يجب أن تكون في شكل برامج محددة لها أهدافها و عناصرها الزمنية و المالية و البشرية.

3- من المفضل أن يكون برنامج تحسين الكفاءة شاملا لكافة الأقسام و الوحدات داخل المنشأة، بل يجب إشراك الأطراف الخارجية، من عملاء و موردين و جهات حكومية في البرنامج.

[1] علي السلمي، مرجع سابق، ص. 24.

[2] M.M. Mostafa, *Modeling the efficiency of top Arab banks: a DEA–neural network approach*, Expert Systems with Applications, №36, 2009, p. 309.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- إن وسائل و أساليب تحسين الكفاءة لا نهائية، فظاهرة التغير في الكفاءة ظاهرة بالغة التعقيد و ترجع إلى العديد من العوامل الفنية و البشرية التي يصعب حصرها، فمساهمة مراكز البحوث و قوانين الحكومة و أساليب الإدارة، كل ذلك يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على تحسين الكفاءة.[1]

ثانيا- توجهات تحسين الكفاءة.

هناك عدة مداخل أو مقاربات يمكن إعتبارها كإستراتيجيات يمكن إختيار بعضها أو كلها في تحسين الكفاءة سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى النشاط، و إختيار أي منها يتوقف على نتيجة التشخيص للعناصر المسؤولة عن الخلل، بالإضافة إلى القيود البيئية الخارجية التي تخضع لها المنشأة و يصعب عليها تغييرها في بعض الأحيان، فقد تمنع هذه القيود من إمكانية الإعتماد على بعض تلك المداخل، و تتمثل هذه التوجهات فيما يلي:

1- ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات: و يعني ذلك التخلص من عناصر المدخلات الزائدة و غير المستغلة و التي سوف لا يترتب على التخلي منها التأثير في كم المخرجات المحققة، و مثال ذلك أن تكتشف بعض المنشآت أن لديها قطعا من الأراضي غير المستغلة و ذات قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع، مما يتح لها موارد مالية دون التأثير على كم المخرجات و كذلك الأمر بالنسبة للعمالة الزائدة إذا كان ذلك ممكنا إجتماعيا و سياسيا و قانونيا.

2- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات: و يعني ذلك إستخدام كافة الأساليب الإدارية و الإشرافية و الرقابية التي تعمل على التحريك الأفضل للموارد و منع حدوث الفاقد أو العمل على تقليله إلى أقل حد ممكن، و يتضح ذلك بشكل أساسي عندما يتم إدخال نظم إدارية أو عند تغيير الإدارة العليا بالعديد من المنشئات الصناعية و الخدمية، فقطاع البنوك كقطاع خدمي نلاحظ الأثر المباشر للإدارة الجديدة على الكفاءة و جودة تلك المنظمات، و ينطوي هذا المدخل على تحسين لكلا من الجانب الفني و البشري.

3- زيادة المخرجات و زيادة المدخلات: بشرط أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى، و يعتمد هذا المدخل على التوسع و الإنفاق بشرط أن يكون هناك مقابل أكبر للإنفاق، و مثال ذلك أن تقوم الشركة بإدخال نظام جديد للكمبيوتر، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة عنصر رأس المال (من مكونات مقام الكسر)، فإذا لم تضمن الشركة أن يكون العائد المتوقع من هذا النظام (المخرجات) أكثر من المنفق عليه تنخفض الكفاءة، كذلك الحال عند تصميم نظم الحوافز بالشركات، فمن المعروف أن نظام الحوافز تستلزم زيادة المدفوع لعنصر العمل و لكن مع توقع أن تزيد المخرجات بنسبة أكبر، و هنا يجب ربط الحوافز بمستوى الكفاءة و إلا أصبحت عبئا على المنشأة.

4- تخفيض المخرجات و تخفيض المدخلات: بشرط أن يكون تخفيض المدخلات بنسبة أكبر، و يكون ذلك عن طريق تقليص حجم النشاط و الخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمنشأة ميزة تنافسية فيها و التركيز على الأنشطة التي تحقق فيها المنشأة مستوى كفاءة إنتاجية أفضل، و المثال الواضح في هذا الصدد هو قيام شركة IBM

[1] محمد توفيق ماضي، مرجع سابق، ص. 78-79.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالتخصص بإنتاج الأجهزة و ترك صناعة البرامج الجاهزة لشركة MICROSOFT، و عن طريق التخصص في مجال معين يمكن الشركة من تحقيق مستويات ربحية أفضل.

5- زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات: و يعتبر هذا أفضل المداخل حيث يتم عن طريقه تحقيق مخرجات أكبر بقدر أقل من المدخلات، و المثال الواضح هي عملية إحلال الآلات و التكنولوجيا محل عنصر العمل، إلا أنه قد لا يكون ذلك ممكنا في بعض الحالات على الأقل في الأجل القصير، فقد تكون هناك قيود إجتماعية و سياسية التي تحد من تخفيض عنصر العمل، إلا أنه يمكن أن ينظر للعملية بالعكس أي إحلال عنصر العمل مكان الآلات بشكل يضاعف من المخرجات، خاصة في المجالات التي يكون يجب فيها إضافة العنصر البشري لمسته.

بعد إستعراض مداخل تحسين الكفاءة تجدر الإشارة أن مدخل التحسين يتوقف إلى حد بعيد على هيكل تكاليف المنشأة.[1]

[1] محمد توفيق ماضي، المرجع السابق، ص.81- 84.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث

المنظـــور الحديث للكفـــــــاءة

هي نوع من الكفاءة تستند على المقارنة المرجعية و تبنى على عدة مكونات، فتتجاوز المفهوم البسيط و الكلاسيكي الكفاءة، لهذا أطلق عليها تسمية الكفاءة الحديثة، و سيتم تناول هذا المطلب من خلال أربع نقاط نبدأ فيه بنشأة المفهوم الحديث للكفاءة (الفرع الأول)، ثم نبرز مفهوم **فاريل** للكفاءة (الفرع الثاني)، و نعرض التمثيل البياني للمفهوم الحديث للكفاءة (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بإيجابيات كفاءة **فاريل** (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مدخل إلى المفهوم الحديث للكفاءة.

أولا: قبل ليبانشتاين (Leibenstein):

عندما نتكلم عن كفاءة المنتج، يدور في ذهننا إجراء المقارنة بين الأداء المشاهد و الأداء الأمثل للمدخلات و المخرجات، الواقع التطبيقي يتضمن المقارنة بين المخرجات المشاهدة و الكميات المثالية الأكبر الممكن الحصول عليها عن طريق مدخلات معينة، أو إجراء مقارنة المدخلات المشاهدة مع الكميات القليلة الممكن إستخدامها لإنتاج مخرجات معينة، أو الجمع بين التوجهين، في المقارنتين السابقتين كلمة الأمثل تحدد بكميات الإنتاج الممكنة، و الكفاءة شيء فني، و يمكن كذلك تحديد الأمثلية في دالة الهدف للمنتج، و هنا يتم قياس الكفاءة و يتم مقارنة المشاهد مع الأمثل للتكلفة، أو الدخل، أو الربح، أو أي هدف تريد المنشأة تحقيقه، تحت ضغط الكميات و الأسعار.[1]

يزودنا Koopmans (1951) بالتعريف الدقيق للكفاءة الفنية حيث يكون المنتج كفؤ فنيا إذا تطلبت الزيادة في إحدى المخرجات التقليل من مخرجات أخرى أو الزيادة في إحدى المدخلات، و العكس صحيح أي يتطلب التخفيض في إحدى المدخلات الزيادة في مدخلات أخرى أو خفض إحدى المخرجات.[2]

و في سنة 1951 أدخل Debreu و من بعده Farrell سنة 1957 مفهوم جديد للكفاءة الفنية، بالتوجه نحو تقليل المدخلات فإن الكفاءة تحدد بأكبر توازن نسبي يتم به تخفيض المدخلات عند مستوى تكنولوجي و مخرجات معينة، أما بالتوجه المخرجي (تعظيم المخرجات) قياسه عبارة عن أكبر زيادة في كل المخرجات الممكن بمستوى تكنولوجي و مدخلات معينة.

ثانيا: كفاءة Leibenstein.

مصطلح الكفاءة المجهولة أو كما تسمى بالفرنسية Efficience-X و التي تعبر عن الكفاءة التكلفية، أدخـــل من قبل Leibenstein سنة 1966 و الذي يقوم على أساس أن المنظمة لا تستغل مواردها بالطريقة المثالية، لذلك

[1] Harold O. Fried, C. A. Knox Lovell, Shelton S. Schmidt, *the Measurement of Productive Efficiency and Productivity Growth*, Oxford University Press, New York, USA, 2008, p. 8.
[2] Idem, p. 20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المؤسسات تبدو متشابهة لكن على مستوى الإنتاجية تختلف بالرغم من أن كل الشركات تمتلك تكنولوجيا واحدة و تستعمل نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج، و فسر Leibenstein ذلك بأن هناك مدخل مجهول (x-input) غير عوامل الإنتاج المعروفة (العمل و رأس المال،...إلخ)[1] يتمثل في الإختيارات التنظيمية، هذا ما ألفت نظر العديد من الإقتصاديين في إختيار نوعية المنظمات خاصة في مجال العمل.[2]

و إذا كان من الصعب رؤية مستوى العامل المجهول فيمكن مقاربته بمصطلح الكفاءة المجهولة و هذا يقوم على مقارنة مستوى نشاط المؤسسة مع الحدود الكفؤة، سواء حدود الإنتاج أو التكلفة.[3]

بعد الحديث عن من سبق **فاريل** في وصف الكفاءة النسبية سوف نتكلم عن نظرة **فاريل** للكفاءة في الفرع التالي.

الفرع الثاني: مفهوم فاريل (Farrell) للكفاءة.

أولا: التعريف بكفاءة فاريل.

تعتبر أعمال Farrell الأساس النظري للأساليب المعتمدة على مقارنة الكفاءة مع الحدود القصوى، ويعود ذلك إلى خمسين-50-سنة مضت أين قام **فاريل** سنة 1957 بقياس كفاءة القطاع الفلاحي ما بين الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع النقاط القصوى، قبل أعمال **فاريل** كانت تقديرات الإنتاج عبارة عن متوسطات، يعني أن بعض الشركات تنتج أقل أو أكثر من المتوسط، و عوضا عن استخدام إنتاجية كل مدخل اقترح **فاريل** استخدام الكفاءة الإنتاجية الكلية لنشاط الشركة و بذلك فإن **فاريل** درس كفاءة الإدارة العليا للشركة أو ما يصطلح عليه بالكفاءة التنظيمية، و يمكن أن يطبق هذا الأسلوب على جميع المنشئات الإنتاجية، سواء التي تهدف إلى ربح أو التي لا تهدف إلى الربح، و سواءا الخدمية منها أو السلعية، و لقد أدخل **فاريل** مصطلح"**حدود الإنتاج**" مقصيا بذلك فكرة قياس الكفاءة النظرية المبنية على حالة مثالية محددة مسبقا، و مستعملا عوضا عنها مصطلح الكفاءة النسبية و التي يتم قياسها بقيمة الإنحراف عن أحسن أداء في العينة المراد قياس كفاءتها،[4] و لقد خرج فاريل بدراسته بأن مقياس الكفاءة يحتوي على مكونين، هما:

- المكون الأول: الكفاءة الفنية أو الإنتاجية (Efficience Technique)، أي أن المنشأة تستخدم أقل ما يمكن من المدخلات كوحدات بغض النظر عن تكلفتها، و هذا يشير أنه ليس هناك هدر في المدخلات، هذا من جهة تقليل المدخلات أما من جهة تعظيم المخرجات و هذا ينطبق على الإنتاج فالمنشأة تكثر من المخرجات بغض

[1] Abdelaziz Rouabah, *Economies D'echelle, Economies De Diversification Et Efficacité Productive Des Banques Luxembourgeoises*, p. 10, Consultée le 12/5/2009, [en ligne] sur le site: «http://www.Bcl.Lu/Fr/Publications/Cahiers_Etudes/3/Working_Paper_3.Pdf »

[2] Alain Beitone Et Autres, *Economie*, Dalloz, 2eme Ed, France, 2004, p. 210.

[3] Abdelaziz Rouabah, Op. Cit., p. 10.

[4] Daniela Borodak, *Les outils d'analyse des performances productives utilisés en économie et gestion: la mesure de* l'efficience technique et ses déterminants, Cahier de recherche, №5, 2007, p. 6-7, Consultée le 15/4/2009, [en ligne] sur le site: «www.esc-clermont.fr/fr_htm/recherche/cahiers/Cahier%20%20Borodak%2005-07.pdf »

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النظر عن سعرها.

v المكون الثاني: الكفاءة التخصيصية أو التوظيفية (Efficience Allocative)، إذ أن المنشأة تحسن إختيار التشكيلة من المدخلات لغرض تقليل التكلفة، أما من جهة تعظيم المخرجات فالمنشأة تختار التشكيلة من المخرجات لغرض زيادة المداخيل، أي آخذة في الإعتبار السعر،[1] لذى تسمى أحيانا بالكفاءة السعرية.

بعد التحديد النظري لكفاءة فاريل سوف نمثلها بيانيا لتتضح بجلاء، و هذا ما سيكون في الفرع التالي.

الفرع الثالث: التمثيل البياني لكفاءة فاريل.

كما هو معروف فإن حدود الإنتاج للشركات الكفؤة غير معروفة لذى يجب تقديرها عن طريق عينة من الشركات في الصناعة الواحدة، و لقد مثل **فاريل** فكرته بالشكلين المواليين، إذ يمكن إدراك مكوني أو مؤشري الكفاءة للتقليل من المدخلات أو ما يسمى بـــ: التوجه الإستخدامي، أو الزيادة من المخرجات و المسمى بالتوجه المخرجي كما يلي:

أولا: التمثيل البياني للكفاءة ذات التوجه المدخلي (Input Orientation).

يمثل الشكل الموالي حدود الإنتاج من وجهة الإستخدام لمجموعة من المنشئات تنتج المخرج y بإستعمال مدخلي الإنتاج x_1 و x_2 تحت ظروف تقنية تتميز بثبات عوائد الحجم.[2]

الشكل رقم 1-9: الكفاءة التقنية و التخصيصية بالتوجه المدخلي للمنشأتين Q و P.

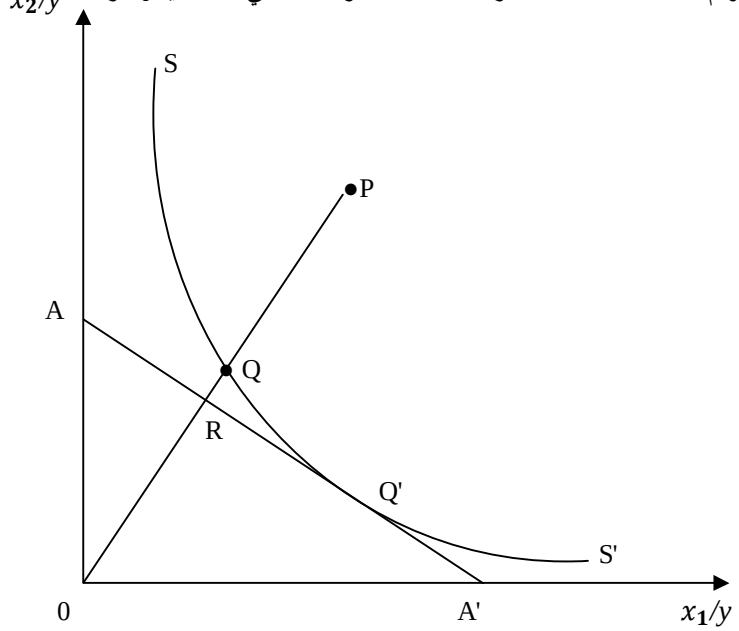

Source: Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 52.

[1] Mohamed E. Chaffai, Michel Dietsch, *Mesures De L'efficience Technique Et De L'efficience Allocative Par Les Fonctions De Distance Et Application Aux Banques Européennes*, Revue économique, Vol. 50, №3, May, 1999, p. 634.
[2] Timothy. J. Coelli and *all*, *An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis*, 2end Ed, Springer Science +Business Media, New York, USA, 2005, p. 52.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمثل 'SS الجدار المكوِن للحدود الكفؤة، أي أعلى كفاءة لإنتاج وحدة واحدة من y أو ما يسمى بالكفاءة الكاملة، و بالتالي تعتبر Q أحد مكونات هذا الجدار، بينما يمثل المنحنى AA' منحنى التكلفة المتساوية لإنتاج الوحدة y ، و بالتالي فالمنشأة P تعتبر أقل كفاءة من المنشأة Q لإنتاج وحدة واحدة من y و تعتبر المسافة PQ عن مدى الإنخفاض في الكفاءة الفنية، حيث تشير إلى الكمية الواجب تخفيضها من المدخلات تناسبيا بدون تقليص الإنتاج، و يحسب مؤشر الكفاءة الفنية للمنشأة P على الشعاع 0P بالمعادلة:

$$\text{الكفاءة الفنية لـــ } P = \frac{0Q}{0P}$$

و يأخذ المؤشر القيم ما بين **0** و**1**، حيث تدل القيمة **0** أن المنشأة تمتاز بعدم الكفاءة الفنية و القيمة **1** فتدل على أن المنشأة تمتاز بكفاءة فنية كاملة.

و يمثل المستقيم AA' السعر النسبي للمدخلات و بمعرفة هذا الميل يمكن حساب مؤشر الكفاءة التخصيصية للمنشأة P على الشعاع 0P بالمعادلة:

$$\text{الكفاءة التخصيصية لـــ } P = \frac{0R}{0Q}$$

و تمثل المسافة RQ في الشكل المقدار الذي يمكن تخفيض به تكلفة إنتاج الوحدة من y بتوظيف المدخلات حسب النقطة Q' بدلا عن النقطة Q،[1] و تعرف الكفاءة التكلفية للمنشأة حسب المعادلة:

$$\text{الكفاءة التكلفية} = \frac{0R}{0Q} \times \frac{0Q}{0P} = \frac{0R}{0P} = \text{الكفاءة الفنية} \times \text{الكفاءة التخصيصية}.$$

هذا مما يعني بأن الكفاءة التكلفية دائما أكبر أو تساوي الكفاءة الفنية أو التخصصية.

ثانيا: التمثيل البياني للكفاءة ذات التوجه المخرجي (Output Orientation).

تم طرح سابقا التساؤل حول القدر من المدخلات التي يجب تخفيضها تناسبيا دون المساس بالكميات المنتجة، بينما في التوجه المخرجي يجب أن نطرح السؤال التالي: كم من الكميات المنتجة يجب زيادتها بدون التعديل في المدخلات؟، و بهذا تعرف الكفاءة من جانب المخرجات بالكمية التي يمكن بها زيادة المخرجات تناسبيا بدون المساس بالمدخلات المستعملة، أو ما يسمى بـــ: التوجه الإخراجي، و يوضح الشكل التالي حدود الإنتاج من الجانب الإخراجي لمنشأتين تنتجان Y_1 و Y_2 و تستخدم مدخل الإنتاج X_1 تحت ظروف تتميز بثبات عوائد الحجم.[2]

[1] مصطفى بابكر، مؤشرات الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 8، الكويت، ص. ص.17-18.

[2] Timothy. J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 53-54.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم **1-10**: الكفاءة التقنية و التخصيصية بالتوجه المخرجي للمنشأتين **A** و **B**.

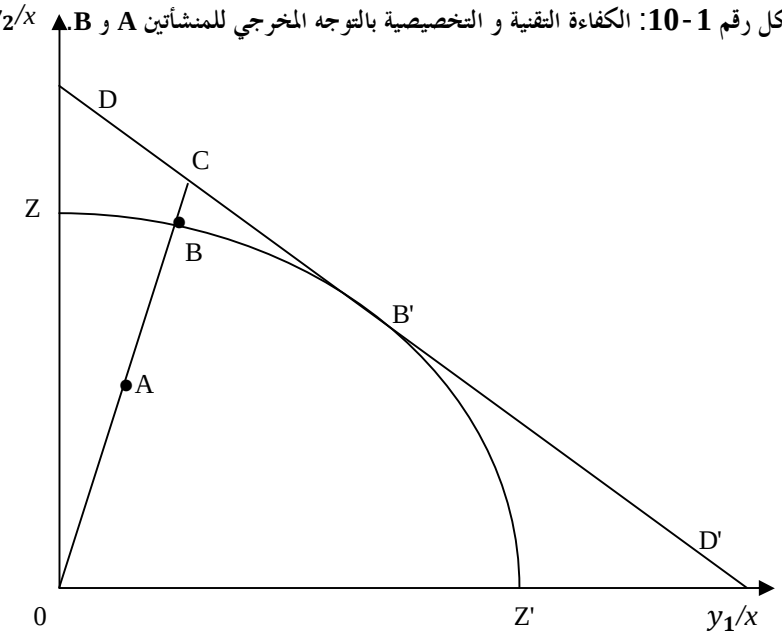

Source: Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 55.

حيث 'ZZ حدود الإنتاج الممكنة و 'DD خط تساوي الإيرادات، و تمثل النقطة A منشأة غير كفؤة لأنه يمكن إنتاج السلعتين y_1 و y_2 إلى مستوى النقطة B بدون أي زيادة في المدخلات، و يحسب مؤشر الكفاءة للمنشأة A على الشعاع 0C بالمعادلة:

$$\text{الكفاءة الفنية} = \frac{0A}{0B}$$

و يأخذ المؤشر القيم ما بين **0** و**1**، حيث يمثل **0** عدم الكفاءة الفنية الكاملة أما القيمة **1** فتدل على أن المنشأة تمتاز بالكفاءة الفنية الكاملة، و يمثل المستقيم 'DD السعر النسبي للمخرجات و يحسب مؤشر الكفاءة التخصيصية للمنشأة التي تنتج B بدلا عن 'B على الشعاع 0C بالمعادلة:

$$\text{الكفاءة التخصصية} = \frac{0B}{0C}$$

حيث المسافة BC في الشكل **[1-10]** تمثل الزيادة في الإيرادات التي يمكن تحقيقها بتوظيف المخرجات حسب المستوى 'B بدلا عن B،[1] كما تعرف الكفاءة الدخلية للمنشأة حسب المعادلة:

$$\text{الكفاءة الدخلية} = \frac{0A}{0C} = \frac{0B}{0C} \times \frac{0A}{0B} = \text{الكفاءة الفنية} \times \text{الكفاءة التخصيصية}.$$

هذا مما يعني بأن الكفاءة الدخلية دائما أكبر أو تساوي الكفاءة الفنية أو التخصصية.

و يجب الإشارة إلى نقطتين أساسيتين في نموذج فاريل:

1- قيم المؤشرات سواءا التكلفية أو الدخلية و سواء الفنية منها أو التخصيصية فهي محصورة بين الصفر و الواحد الصحيح.

[1] مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص. 19-20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- بأسلوب **فاريل** لا يمكن حساب الكفاءة الربحية.[1]

لابد من الحديث عن إيجابيات النظرة الحديثة للكفاءة و المفاهيم التي تتقارب معها، و هذا في الفرع القادم.

الفرع الرابع: إيجابيات الأسلوب الجديد للكفاءة.

أولا: الخلفية النظرية للمنظور الجديد للكفاءة.

يرتبط مفهوم الكفاءة الجديد بمصطلح المعيارية أو البنشمارك (Benchmarking)، و البنشمارك هو نقطة مرجعية تفيدنا في إجراء القياس،[2] و يظهر مصطلح الكفاءة المرجعية كمفهوم لقياس كفاءة المنظمة أو الكفاءة التسييرية، حيث يتم قياس نوعية الإدارة الداخلية و كيف تتخذ إختياراتها الإستراتيجية لوصف الكفاءة التسييرية، و المقارنة المرجعية تتوفر على أدوات مفيدة، حيث إن تحديد الحدود الإنتاجية يمكن الوحدات غير الكفؤة للإستفادة من الوحدات الأكثر كفاءة أو ذات الأداء الجيد، عن طريق تبادل القاعدة المعلوماتية.[3]

و تجري عملية القياس أو التشخيص من قبل الإدارة للمؤسسة من حين لأخر، و تود الشركة أن تفهم أفضل السبل التي تمكنها من الإستعمال الرشيد لمواردها، لذلك يمكن أن يعمل تقييم الأداء كملجأ للإدارة في التخصيص المستقبلي لموارد المؤسسة، و بلا شك تعتبر المقارنة المرجعية أداة مهمة سواء للمشاريع أو المسيرين لتأسيس أهدافهم، و توفر المقارنة المرجعية الطرق لإنجاز الأهداف و قياس أداء الأنظمة، لذا فالتقييم الجيد للأداء المرجعي بالنسبة للمؤسسات يمكن بطريقة دقيقة من المساهمة في الإدارة الفعالة للشركة.

و كان و لا زال الأداء التشغيلي يمثل دائما العنصر الرئيسي للصناعات و الحكومات و الأكاديميين، و الأداء التشغيلي لا يعمل فقط كقاعدة للتحسين أو معيار لحل المشاكل في المؤسسة، و لكن يعتبر وسيلة محدِدة للحكومات لرسم سياساتها المستقبلية،[4] لحد يصل بالحكومات لأن تضع قوانين و تنظيمات كحدود أو حواجز لأن لا يحصل الضرر لمنطقة ما، و هو الأمر في التشريع الموجود في الو.م.أ و المعروف بـــ: Riegle-Neal Interstate Banking and Branching Efficiency Act لسنة 1994، فلكي لا ترتبط المصالح الإقتصادية لمنطقة ما ببنك ذو حجم فروع واسع يمنع التشريع البنوك من فتح فروع لها لهدف جمع الودائع فقط و وضع إحتياجات الجمهور من القروض في المقام الثاني، و يفرض التشريع على الفرع الجديد أن يحقق بعد السنة الأولى من النشاط نسبة القروض\الودائع أكبر من 50% (تسمى هذه النسبة بمعدل التحويل) من متوسط ما تحققه فروع البنوك الموطنة

---

[1] Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 56-57.

[2] Gilles Viger, *L'analyse comparative au service de l'amélioration de la performance*, Contrôle de Gestion des Programmes, 3 éme réunion plénière, juin 2007, consultée le 05/07/2009, [en ligne] sur le site: «www.performance-publique.gouv.fr/.../Note_cadrage_au_CGP_du_27_juin_2007.pdf»

[3] Olivier Burkart, Hervé Gonsard, *L'efficience Cout Et L'efficience Profit Des Etablissements De Credit Français Depuis 1993*, Bulletin De La Commission Bancaire, № 20 – Avril 1999, p. 28, Consultée le 13/4/2009, [en ligne] sur le site:« www.banque-france.fr/archipel/.../cb_bul/.../cb_bul_20_etu_02.pdf »

[4] Chien-Ta Ho, Yun-Shan Wu, *Benchmarking Performance Indicators for Banks*, Benchmarking an International Journal, Vol. 13 № 1/2, 2006, p. 147-148.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في تلك المنطقة من هذه النسبة، و إن حقق البنك أقل من هذه النسبة (50%)، و لم يبذل جهود واضحة للإستجابة لإحتياجات سكان المنطقة فيمكن أن يصل الحد إلى نزع رخصة إستغلال تلك الوكالة.[1]

ثانيا: إيجابيات الأسلوب الجديد للكفاءة.

تظهر إيجابيات المقارنة المرجعية في النقاط التالية:

- **§** زيادة الكفاءة و الفعالية.
- **§** تحريك و توجيه التغيير.
- **§** طرح أهداف طموحة.
- **§** التمكين من إجراء وثبة على مستوى الأداء.
- **§** خلق حس التفاعل.
- **§** تجعل المنظمة تهتم بأمور أخرى.
- **§** تفرض على المنظمة أن تعرف الأداء حتى على المستوى العالمي.

و هناك عدة أنواع من البنشمارك ، منها التنافسي، و منها المهتم بالمسار، و منها الوظيفي، و منها الداخلي و الخارجي، و الدولي.[2]

أما المعيارية المبنية على التحليل الحدودي فتعتبر وسيلة متطورة لتنميط الأداء النسبي للوحدات الإنتاجية، إذا حتى أن أفضل البنوك تتفاوت من حيث درجة النجاح، و تكمن قوة التحليل الحدودي في نقطتين، الأولى: تسمح للأفراد و بأدنى معرفة إدارية أو خبرة لإختيار أحسن أداء في القطاع أو في فروع البنك الواحد، و تبين مؤشرات الكفاءة بشكل واضح الجانب في المدخلات المفرط إستعمالها أو الجانب من المخرجات القليل إنتاجها، و تربط هذه النتائج بإهتمامات السلطات النقدية و الباحثين الأكاديميين، الثانية: فمن جهة أخرى فبالنسبة للأفراد ذوي المعرفة الإدارية الكافية فيمكن التحليل الحدودي الإدارة من أن تحدد بموضوعية أحسن أداء في مجال خدماتي معقد كالمجال البنكي، و ينطوي منهج التحليل الحدودي في المجال البنكي على الفصل بين الوحدات الإنتاجية الجيدة و الوحدات الإنتاجية الضعيفة، و يتم هذا عن طريق الأسلوب البرمتري أو غير البرمتري لمجموع البنوك في القطاع، و المعلومات المستنتجة يمكن أن تفيد أولا: إعلام السلطات النقدية بتقدير أثر نزع القيود أو التحرير، الإندماجات و الإستحواذات، هيكل السوق البنكي و أثرها على الكفاءة، ثانيا: لغرض البحث العلمي و تقرير أفضل الطرق لتقدير الكفاءة، ثالثا: لتحسين الأداء الإداري عن طريق تحديد أفضل أداء و أسوأ أداء، فالأول بكفاءة عالية فنشجعه و الثاني بكفاءة منخفضة فنوجهه.[3]

---

[1] Zuhayr Mikdashi, Op. Cit., p. 71.
[2] Gilles Viger, Op. Cit.
[3] Allen N. Berger, David B. Humphrey, *Efficiency of Financial Institutions: International Survey and Directions for Future Research*, p. 1. Consultée le 12/5/2009, [en ligne] sur le site: «www.federalreserve.gov/PUBS/FEDS/1997/199711/199711pap.pdf»

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الرابع

قيـــــاس الكفاءة في البنـــوك

تدعم البنوك النشاط الإقتصادي بطرق مختلفة، و تبين دراسات حديثة بأن كفاءة الوسطاء الماليين تؤثر على النمو الإقتصادي، و رغم ما يدعيه البعض من صعوبة قياس كفاءة البنوك، لأن مصطلح الكفاءة مصطلح صناعي أكثر منه مصطلح مالي، إلا أنه يمكن معاملة البنوك و الشركات الصناعية بنفس المنظور لأن كلاهما يسعى على تحقيق الربح أو العائد كمطلب أساسي،[1] و سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بالمعايير الكلاسيكية في البنوك (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى واقع الكفاءة في البنوك بالمنظور الحديث (الفرع الثاني)، و نعرج على المتغيرات التي يبنى بها مؤشر الكفاءة البنكية (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بتعداد العناصر الخارجة عن سيطرة الإدارة و التي تساهم في تحسين كفاءة البنك (الفرع الرابع).

الفرع الأول: المعايير الكلاسيكية للكفاءة في البنوك.

لتوضيح ما سوف يتم سرده فإن منظمات الأعمال تشتري المواد الأولية و تمزج هذه المواد و تشغلها، بإستخدام كل من العمل الآلي و اليدوي و رأس المال فنحصل على السلع و الخدمات، ثم يتم بيع هذه المخرجات إلى الغير بسعر أعلى من التكلفة بحيث تتولد عن ذلك عائد و يتمثل هذا العائد في الفرق بين الإيرادات و تكلفة العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية و البيعية، يمثل هذا المفهوم التشغيلي، أما من الناحية المالية نجد أن المنظمة تقوم بما يلي:

1- تحصل على الأموال من عدة مصادر سواء من الدائنين أو من الملاك أو من الإثنين معا.

2- توجيه و إنفاق هذه الأموال للحصول على المواد الأولية، عنصر العمل، رأس المال المادي.

3- إسترداد هذه الأموال حيث تتوقع أن ما يتم إسترداده يفوق ما تم إنفاقه.

وفقا للمفهوم المالي فإن الهدف الأساسي من إدارة النشاط هو تعظيم قيمة حقوق الملكية بالمنظمة،[2] و إذا ما أخذنا في الحسبان إستعداد البنوك لقبول الودائع من صغار المدخرين إلى جانب كبار المدخرين و أن شهادات الإيداع التي تصدرها يمكن أن تحمل قيمة إسمية صغيرة تناسب الجميع، و إذا ما أخذنا في الحسبان كذلك استعداد البنوك لتقديم قروض على مختلف فئات المقترضين بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي توجه إليه حصيلة القروض، فإنه يمكن القول و يكون القول صحيح أن البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) و المقترضين، إضافة إلى سمات أخرى تتميز به البنوك التجارية.[3]

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص. 258.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص. 258-259.

[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ترتكز كل تحليلات الكفاءة في البنوك على النسب المالية و منها ما يقيس الكفاءة الجزئية، و منها ما يقيس الكفاءة الكلية، و نجد أقربها إلى موضع الدراسة ما يسمى بنسب توظيف الأموال، و المجموعة الثانية تسمى بنسب الربحية، و فيما يلي سرد لهاتين المجموعتين.

أولا: نسب توظيف الأموال.

سبق أن ذكرنا أن توظيف الأموال أفضل من تركها في الخزينة، و أن إستثمار الأموال في القروض أفضل من إستثمارها في الأوراق المالية، و فيما يلي شرح لذلك بالمؤشرات التالية:

1- معدل توظيف الودائع:

يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الإستثمارات إلى مجموع الودائع، و يتم حسابها بقسمة مجموع الإستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض و الأوراق المالية على مجموع الودائع.

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض+الأوراق المالية}}{\text{الودائع}}$$

و كما يبدو فإن هذا المعدل يقيس مدى الكفاءة في توظيف الودائع في إستثمارات يتولد عنها عائد، و ترجع أهميته إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة و ضمنية، و ما لم تستغل استغلالا فعالا فسوف يكون لذلك آثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة و على حملة الأسهم بالتبعية.

2- معدل توظيف الموارد التقليدية:

يقصد بالموارد التقليدية الودائع و حقوق الملكية (رأس المال)، اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من البنوك، و يتم قياس هذا المعدل بقسمة مجموع الإستثمارات المتمثلة في القروض و الأوراق المالية على مجموع الموارد التقليدية.

$$\text{معدل توزيع الموارد التقليدية} = \frac{\text{القروض+الأوراق المالية}}{\text{الودائع+حقوق الملكية}}$$

و ترجع أهمية إدراج أموال الملكية ضمن مقام المعادلة السابقة إلى أن البنك يدفع عنها عائد يزيد بكثير عن العائد الذي يدفعه على الأموال الأخرى التي يحصل عليها من المصادر الأخرى، و من ثم يصبح من الضروري التأكد من كفاءة توظيف تلك الأموال.

3- معدل توظيف الموارد المتاحة:

بتوسيع البنوك لآفاق جديدة لتنمية مواردها المالية تم لها الإستفادة من موارد جيدة كشهادات الإيداع القابلة للتداول، و لما كانت هذه الموارد غير مجانية فإنه ينبغي توجيهها في إستثمارات مربحة، و هو ما تعكسه النسبة التالية:

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{القروض+الأوراق المالية}}{\text{الودائع+حقوق الملكية+القروض}}$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- نسبة القروض إلى مجموع الودائع:

تبين النسب السابقة مجموع التوظيفات دون التفرقة بينها، لكن الإستثمارات تتفاوت من حيث العائد المتولد عنها، فالقروض يتولد عنها عائد يفوق على إستثمارها في الأوراق المالية، لذى يصبح من الضروري قياس العائد لكل نوع من أنواع الإستثمار، و نطرح هنا مؤشر القروض على الودائع أو كما يسمى بمعدل التحويل أو معدل إقراض الودائع، و هو نتاج القروض على الودائع.

$$\text{معدل التحويل} = \frac{\text{القـــــروض}}{\text{الودائـــــع}}$$

5- نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع.

يمكن إيجاد نسبة القروض إلى الودائع بطرح نسبة القروض إلى الودائع من نسبة معدل توظيف الودائع، و المؤشر ممثل بالنسبة التالية: $\text{نسبة الأوراق المالية إلى الودائع} = \frac{\text{الأوراق المالية}}{\text{الودائـــــع}}$

و كما سبق و أن قلنا فيمكن أن تنسب كل من القروض و الأوراق المالية إلى الموارد التقليدية، أو إلى إجمالي الموارد المتاحة.[1]

ثانيا: نسب الربحية.

تشهد البنوك حديثا منافسة شرسة خاصة في الدول المتقدمة من طرف مؤسسات لا تمارس الوساطة المالية، هذا الأمر دفع بها إلى تنشيط مجالات كلإلتزامات المقدمة و المستلمة و توسيع مجال النشاطات الملحقة بالمهنة البنكية لكي تحافظ به على مداخيلها بإعتبارها مؤسسة ربحية، و يبرز إتساع النشاطات المالية خارج الوساطة المالية وسيلة للبنوك لتعويض التآكل المتواصل لهامش الفائدة.[2]

و من المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك هو تعظيم أموال المساهمين، و تحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، و عادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية، و فيما يلي مكونات هذه المجموعة من النسب:

1- معدل العائد على حقوق الملكية.

العائد على حقوق الملكية (رأس المال) -ROE- (Return On Equity) و يساوي هذا المؤشر النتيجة الصافية مقسوما على إجمالي حقوق الملكية، و هكذا يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، و كلما إرتفع هذا العائد كان الأمر أفضل لأن هذا يعني توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين و إضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة و ذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح.

$$\text{ROE} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

[1] منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص. 429-433.

[2] Lacoue-Labarthe Dominique, *Les Banques En France*, Ed. Economica, France, 2001, p. 328-329.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- معدل العائد على الأصول.

أما العائد على الأصول فيساوي النتيجة الصافية مقسوما على إجمالي الأصول، و هكذا يمكن قياس النتيجة الصافية لكل دينار من متوسط الأصول التي تم إمتلاكها خلال هذه الفترة.

و يرتبط ROE بـــ ROA من خلال مضاعف حق الملكية -Equity Multiplier –EM، حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} = ROE$$

أي: $ROE = ROA \times EM$.

و يقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، و هكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس درجة الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح و المخاطرة، و يؤثر الرفع المالي على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على ROA و التي تساهم في تحديد ROE.

و في نفس الوقت فإن الرفع المالي يمثل مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بإلتزاماته، و هكذا فإن الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE و ذلك في الحالات التي يكون فيها النتيجة الصافية موجبة، و لكن ذلك يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأسمال مرتفعة.[1]

3- معدل العائد على الودائع.

يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، و فيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}}$$

4- معدل العائد على الأموال المتاحة.

يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة المتمثلة في الودائع و حقوق الملكيـــــة، كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية+الودائع}}$$

كما يمكن تطعيم مقام الكسر بالعنصر التي تطرقنا إليها في نسب التوظيف.

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد و المخاطرة، الدار الجامعية، سلسلة البنوك التجارية«قضايا معاصرة "2"»،الإسكندرية، مصر،1999،ص. 125-130.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة.

يقترح حساب الهامش الحدي للفوائد، و الذي يتمثل في طرح الفوائد التي كسبها البنك من الفوائد المستحقة على البنك، و تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية العوائد المكتسبة للفوائد المستحقة، و بالتالي تقيس مدى قدرة البنك على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه في توظيفاته، و يمثل بالنسبة الموالية:

$$\text{الهامش الحدي للفوائد} = \frac{\text{العوائد المكتسبة}}{\text{الفوائد المستحقة}}$$

و في الأخير نود أن نشير إلى أن النسبة المطلقة لا تعني لقارئها شيئا، أي الحكم على ملائمة النسبة أو المعدل يتم على ضوء المقارنة مع نسب أو معدلات أخرى، و من الشائع مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها من البنوك الأخرى المتماثلة الحجم، أو مع متوسط الصناعة (صناعة البنوك)، أو ما يطلق عليها بمعايير الصناعة.[1]

و الملاحظ على المؤشرات البنكية أنها مؤشرات جزئية، نظرا لصعوبة الدمج و التعامل بالمؤشرات الكلية (التي تحتوي مدخلات و مخرجات متعددة)، و يجب على مؤشر الإنتاجية البنكي الجيد أن يحتوي على الأقل على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- نوعية التكنولوجيا المستعملة، و على الخصوص إقتصاديات الحجم التي يمر بها البنك.
- إمكانية دمج التطور التقني عند الحساب.
- الكفاءة التي يتمتع بها البنك عند إستخدامه لعوامل الإنتاج و كيفية تنظيم هذه الموارد لإنتاج الخدمة المصرفية.

إن النسب المحاسبية لا تأخذ هذه العوامل في الحسبان، و إلا لا يتم أخذها كما ينبغي إضافة إلى صعوبة تفسير نتائجها.[2]

بعد سرد المؤشرات الضابطة للكفاءة البنكية يجب إدارك واقع الكفاءة الحديثة في البنوك من خلال الفرع التالي.

الفرع الثاني: الكفاءة بالمفهوم الجديد في البنوك.

أولا: لمحة عن المفهوم الجديد للكفاءة في المجال البنكي.

ألف الممارسون إلى قياس الكفاءة بالإعتماد على مؤشرات التكلفة أو النتائج، لكن هذا التطبيق يحتوي على فجوة مهمة، لأنه لا يأخذ بعين الإعتبار الإختلافات المكونة للمنتجات و الموارد البنكية، بينما بالعكس فالأساليب المرتكزة على تقدير دالة التكلفة أو الربح تمكن من تصحيح هذه الفجوة و القياس الدقيق للفوارق الموجودة على مستوى التكلفة أو المداخيل لمختلف المؤسسات على مستوى التنظيم الداخلي أو إختيار الأنشطة، و يجري حساب الكفاءة كما بينا سابقا بمقارنة الفرق بين البنوك ذات الأداء الجيد (الكامل 100%) و التي تشكل الحدود الكفؤة مع بقية البنوك، و بالإستناد إلى الكفاءة النسبية فإذا لاحظنا أن متوسط الكفاءة في القطاع البنكي مثلا زادت فهذا يعني أن البنوك التي كانت مؤشرات كفاءتها أقل فإنها تقترب من البنوك ذات المؤشرات الجيدة، لكن البنكي لا

[1] أنظر: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص. 433-441.

[2] Olivier Burkart, Hervé Gonsard, Op. Cit., p. 26-27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتيسر له الإختيار بتطبيق تكنولوجيا معينة تتسم بالكفاءة كما في المجال الصناعي، لذلك يمكن إستخدام مقاربة إقتصادية و القيام بتقدير هذه الحدود إنطلاقا من معلومات محاسبية.[1]

و يظهر مصدر عدم الكفاءة (كما بينا سابقا) في المؤسسات المالية نتاج تزاوج عاملين هما:

- الكفاءة الفنية: و التي تخص حجم و نوعية الهيكل الإنتاجي للبنك، و الذي يمكن من تقديم خدمات أكبر بأقل الموارد.
- الكفاءة السعرية (التخصيصية): و الناتجة عن إختيار التشكيلات الفنية الأقل تكلفة و التشكيلات من المنتجات الأكثر مردودية.

في كثير من الأحيان لا يوجد إرتباط وثيق بين مؤشرات الكفاءة و بين الأداء المالي للبنوك، أما من ناحية الكفاءة التكلفية و الكفاءة الربحية فتشير الدراسات إلى أن البنوك لا تركز على جانبين، أي البنوك التي تحقق كفاءة جيدة من حيث تخفيض التكلفة ليس بالضرورة أن تحقق كفاءة من حيث زيادة الأرباح، و العكس صحيح أي البنوك التي تتميز بمؤشرات كفاءة ربحية جيدة لربما تتميز بضعف كفاءتها من حيث تقليل التكاليف، و بالتالي فالأداء الجيد للبنوك في جانب يمكن أن ينجر عنه قصور في الجانب الأخر، و يمكن إرجاع ذلك إلى عاملين، هما:

- الإنتاجية في البنوك يمكن أن تتأثر بالمشاكل التنظيمية الداخلية أو كما سماها Leibenstein بمصدر عدم الكفاءة المجهول Inefficience-X، البنوك التي تحقق معدلات أرباح عالية ليس لها الدافع الكبير للضغط على تكاليف التسيير و ترشيد أنشطتها.
- البنوك المتحكمة جيدا في تكاليفها يمكن أن تختار (أو عن طريق ضغط المنافسة) سياسة تجارية هجومية مضرة بمردوديتها.[2]

ثانيا : الكفاءة التكلفية.

و ظهرت أول دراسة في مجال قياس الكفاءة في المجال البنكي بالأسلوب الذي نحن بصدد إستخدامه (DEA) في سنة 1985من قبل **دافيد شيرمان** و **ڤولد** (Sherman, H.D. and Gold, F.) في المقال المعنون بـــ:

"Bank Branch Operating Efficiency: Evaluation with Data Envelopment Analysis"

و المنشور في مجلة "Journal of Banking and Finance " ، و الذي درس فيه الكفاءة الإنتاجية لـــ 14 فرع لبنك إدخار أمريكي، و فتح **شيرمان** بهذا الباب للعديد من التطبيقات لهذا الأسلوب في المجال البنكي، و من مختلف الزوايا:

(1) البنوك التي يضمها النظام البنكي المحلي، **(2)** فروع البنك الواحد، **(3)** البنوك من بلدان مختلفة، **(4)** البنوك قبل الإندماج و بعده، **(5)** إستراتيجية إنتشار الفروع و تأثيرها على الكفاءة العامة للبنوك قبل و بعد الإنتشار.

و هذا ما أدى ببعض المـــجلات لأن تخصص سنة خاصة بالكفـــاءة البنكيـــة بأسلوب (DEA) أو بغيره من

[1] Mohamed E. Chaffai, Michel Dietsch, Op. Cit., p. 747.
[2] Christian Descamps, Jaques Soichot, *Economie Et Gestion De La Banque*, Ed. EMS, Coll. «Les Essentiels De La Gestion», Paris, France, 2002, p. 162-163.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأساليب، وبلغ تعداد دراسات الكفاءة في المجال البنكي (البنك كوحدة أو بالفروع) حتى سنة 1997 إلى 41 دراسة جرت 23 منها في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و يقتضي حساب الكفاءة التكلفية الإلمام بأمر السعر، يبدو الأمر طبيعي و عادي في المجال الصناعي أو التجاري، لكن هو جد صعب إن لم نقل مستحيل إدراك أسعار ما تسمى بمدخلات البنك و المؤسسات المالية عامة،[2] و يرجع مصدر عدم الكفاءة التكلفية في البنوك إلى ثلاثة عوامل رئيسية: أولها الإختيار غير المناسب فيما يخص عوامل الإنتاج الحقيقية (العمل، رأس المال المادي)، و يؤدي هذا إلى إرتفاع التكاليف التشغيلية، و ثانيها يرجع إلى الإختيار غير المناسب للموارد المالية، مما يؤدي إرتفاع التكاليف المالية، أما الشكل الثالث فيتمثل في القرارات السيئة من جهة توظيف الأموال، و يتسبب هذا الأخير في إلحاق الخسائر في الأصول، و هذه الثلاثة أشكال من عدم الكفاءة السعرية و الفنية تبين ضعف الإدارة،[3] و بمجموعة مدخلات شبه ثابتة من العوامل ألف أسلوب DEA في قياس الكفاءة التكلفية الإستناد عليها (**أنظر الملحق رقم 2**)، و ظهرت عوامل المدخلات في بعض الدراسات كما يلي:

الجدول رقم 1-2: المتغيرات المتداولة لقياس الكفاءة التكلفية للبنوك (Efficience Coût).

الدراسة	حجم العينة	قيم المدخلات	كميات المدخلات	أسعار المدخلات
1- دراسة لـــ:[4] Mohamed Arief-Luc Can على البنوك الصينية في 3 سنوات.	28	Œ الفائدة المدفوعة. • تكاليف المستخدمين. Ž بقية تكاليف التشغيل.	Œ الودائع+قروض مدينة. • عدد العمال. Ž الأصول الثابتة.	Œ الفائدة المدفوعة. / الودائع+قروض مدينة. • تكاليف المستخدمين. / عدد العمال. Ž بقية تكاليف التشغيل. / الأصول الثابتة.
2- دراسة لـــ:[5] Abhiman Dasa, Saibal Ghoshb على البنوك الهندية	179	Œ مصاريف المستخدمين. • مصاريف الودائع. Ž التكاليف التشغيلية الأخرى.	Œ حجم الأصول. • حجم الودائع. Ž الأصول الثابتة.	Œ مصاريف المستخدمين / حجم الاصول • مصاريف الودائع / حجم الودائع Ž تكاليف تشغيلية أخرى / الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالب طبقا لمعلومات المصادر المذكورة.

[1] William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, *Handbook on Data Envelopment Analysis*, Kluwer Academic Publishers, Boston, USA, 2004, p. 353-354.
[2] Jacob A. Bikker, Jaap W.B. Bos, *Bank Performance; A Theoretical And Empirical Framework For The Analysis Of Profitability, Competition And Efficiency*, 1stEd, Routledge, New York, USA, 2008, p. 11.
[3] Mohamed E. Chaffai, Michel Dietsch, Op. Cite., p. 746-747.
[4] Mohamed Arief, Luc Can, *Cost and profit efficiency of Chinese banks: A non-parametric analysis*, China Economic Review, № 19, 2008, p. 256.
[5] Abhiman Dasa, Saibal Ghoshb, *Financial deregulation and profit efficiency: A nonparametric analysis of Indian banks*, Journal of Economics and Business, 2009, p. 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتم في حالة عدم وجود البيانات عن عدد العمال (بالرغم من أن عدد العمال أفضل مقياس يعبر عن الجانب الفني للعمل) إعتبار حجم أصول البنك،[1] أو حجم الودائع،[2] أو عدد الوكالات[3] التي لذى البنك المقياس الفني للعمل.

ثالثا: الكفاءة الدخلية.

معظم الدراسات التي جرت على تقدير الكفاءة الدخلية أو الربحية بينت أن البنوك تتميز بمؤشرات ربحية عالية، بالمقارنة مع مؤشرات الكفاءة التكلفية، إضافة أنه لم توجد هناك علاقة ترابط إيجابية بين الكفاءة الربحية و الكفاءة الدخلية،[4] و تستمد البنوك في العصر الحديث مداخليها من عناصر متنوعة كما يظهر الشكل الموالي:

الشكل رقم 1-11: المصادر الدخلية للبنك.

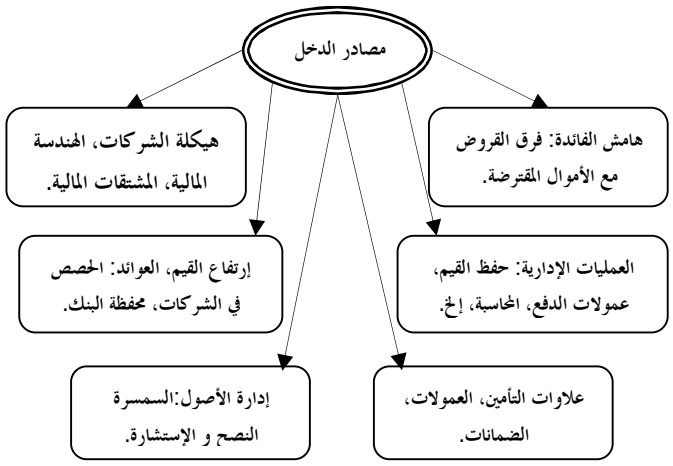

Source: Zuhayr Mikdashi, Op. Cit., p. 9.

و يظهر من الشكل أعلاه مدى التنوع الحاصل في مصادر الدخل بالنسبة للبنك، و ظهور حتى المصادر التي لا تحتوي أدنى خطر مثل إدارة أصول الزبائن، الهندسة المالية،...إلخ، و يبين الجدول التالي المتغيرات كثيرة الإستعمال في دراسات الكفاءة البنكية لتقدير الكفاءة الدخلية.

و بمجموعة مخرجات شبه ثابتة من العوامل ألف أسلوب DEA في قياس الكفاءة الدخلية الإستناد عليها (**أنظر الملحق رقم 2**)، و ظهرت عوامل المخرجات في بعض الدراسات كما يلي:

[1] Ion Lapteacru, Emmanuelle Nys, *L'impact De La Concurrence Bancaire sur L'efficience Des Banques; Le Cas Des Pays d'Europe Centrale Et Orientale*, p. 13, Consultée le 25/6/2009 [en ligne] sur le site: «www.esce.fr/dlw/recherche/ArticlesColl2008/Lapteacru.pdf».

[2] Kent Matthews, John Thompson, *The Economics of Banking*, John Wiley & Sons, USA, 2005, p. 83.

[3] Othman Joumady, *Efficacité et productivité des banques au Maroc durant la période de libéralisation financière: 1990-1996*, 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire et Bancaire, Lisbonne, 7-9 juin 2000, p. 16, Cons. le 23/10/2009 [en ligne] sur le site:«www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/colloquedugdr2000/pdf/a5-1.pdf».

[4] Abhiman Dasa, Saibal Ghoshb, Op. Cit., p. 2.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 1-3: المتغيرات المتداولة لقياس الكفاءة الدخلية للبنوك (Efficience Revenue).

الدراسة	حجم العينة	قيم المخرجات	كميات المخرجات	أسعار المخرجات
1- دراسة لـــ: Mohamed Arief-Luc Can على البنوك الصينية في 3 سنوات.	28	⇐ الفائدة المحصلة. • مداخيل الإستثمارات.	⇐ القروض. • الإستثمارات.	⇐ الفائدة المحصلة / القروض. • مداخيل الإستثمارات / الإستثمارات.
2- دراسة لـــ: Abhiman Dasa, Saibal Ghoshb على البنوك الهندية.	179	⇐ فوائد من القروض و التسبيقات. • فوائد الإستثمارات.	⇐ قروض و تسبيقات. • الإستثمارات المالية.	⇐ فوائد عل القروض / قروض و تسبيقات. • فوائد الإستثمارات المالية / الإستثمارات.

المصدر: من إعداد الطالب طبقا لمعلومات المصادر المذكورة.

و لتمام عملية قياس الكفاءة البنكية لابد من إتمامها بأساس مرجعي يتم به إختيار متغيراتها، و المتغيرات التي تم إدراجها في الجدولين **[1-2]** و **[1-3]** كانت تبعا **لمقاربة الوساطة** التي سوف نعتمدها في الجزء التطبيقي، و سوف نقدم شرح لهذه المقاربة و للمقاربات الأخرى في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: إختيار متغيرات الكفاءة في البنـــوك.

يجب في بادئ الأمر أن يتفق المحللون و المسيرون (مسيروا البنوك) حول الأرضية التي يجب أن تنجز عليها دراسة الكفاءة، فالباحث يجب أن يرضي المعلومات الخاصة بكل بنك و تكون مفيدة للمسير لتحسين أداء البنك، و قبل أن يجرى قياس الكفاءة يجب التساؤل عن المسار الذي ينتهج.

و بينت بعض الدراسات عن صعوبة قياس الكفاءة البنكية، لسبب تعدد المنتجات البنكية و تشابكها في بعضها (لهذا يظهر مصطلح البيع التقاطعي –Cross Selling- في هذا المجال) إضافة إلى أن بعض الخدمات لا يدفع ثمنها مباشرة، بالإضافة إلى دور السلطات النقدية للبلاد في التأثير على طريقة عرض و تسعير المنتجات البنكية، هذا ما يطرح أكثر من طريقة لقياس الكفاءة البنكية، و يبدو أمر إختيار المتغيرات التي سوف تمثل كفاءة البنك أمر دقيق و حساس لأنها المتغيرات التي يترتب عليها مؤشر الكفاءة، و ما هي المتغيرات التي ننصح البنك بتخفيضها و المتغيرات التي يجب تعظيمها، فمثلا يطرح التساؤل إن كانت القروض غير الجيدة (الديون المعدومة و المشكوك فيها) كمخرجات؟، و التي تعتبر مخرجات أنتجها البنك، لكن البنك لا يرغب في زيادتها ليصبح البنك الأكثر إنتاجا للديون المشكوك فيها، و بالتالي كيف يمكن حل المشكلة، خلص علماء الكفاءة و الإنتاجية إلى طريقتان، الأولى: أن تترك هذه الديون في جانب المخرجات لكن بإستعمال مقلوبها $\left(\frac{1}{\text{القروض غير الجيدة}}\right)$، و الطريقة الثانية أن تدمج في المدخلات و نقصانها يدل على كفاءة البنك، و هناك أمر مهم يطرح إذ هل يجب معاملة الإيداعات كمخرجات؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و بالتالي تدل على كفاءة البنك في جذب الودائع، أو إعتبار الودائع كمدخلات و تدل على أن البنك بحجم قليل من الودائع يوزع قروض أكثر، و يطرح إشكال موقع الودائع سواءا في المدخلات أو المخرجات المقاربة التي يتناول بها قياس الكفاءة في البنوك، إذ هل يمكن معاملة البنك كمؤسسة إنتاجية عادية أم يجب إدخال خصوصياته كمؤسسة مالية ؟، لذلك إنقسم رأي الباحثين إلى وصف مسار الإنتاج البنكي من خلال مقاربتين هما: [1]

أولا: المقاربة بالإنتاج:

من خلال وجهة النظر هذه فإن الإنتاج البنكي يقوم على مقياس فيزيائي، و المتمثل في عدد العمليات التي جرت خلال السنة المالية، و عليه فإن المدخلات يجب أن تتمثل في عنصرين فقط هما: رأس المال و العمل، وسائل الإعلام، فروع البنك، بينما تعتبر كل من: عدد حسابات الودائع، و عدد عمليات منح القروض المثل الأحسن للمخرجات البنكية، و عليه من خلال هذه المقاربة يرى البنك بأن الزبون الذي يجري عمليات أكثر (إيداع- سحب- تحويل) ذو مردودية بالمقارنة مع الزبون الذي يجري عملية واحدة، حتى و إن كانت تفوق في قيمتها المالية العمليات التي أجراها الزبون الأول، و بهذه المقاربة يصبح سلوك البنك غير عقلاني و سيتحمل مصاريف إدارة العمليات و إدارة الحسابات (مصاريف غير منتجة)،[2] و بهذه المقاربة تستثنى الفوائد التي تدفع للمودعين من المدخلات.

ثانيا: المقاربة بالوساطة:

تأخذ وجهة النظر هذه البعد المالي للعمليات التي تحصل في البنك خلال فترة زمنية معينة، و يرى البنك كوسيط بين المودعين و المستثمرين، فيجمع البنك الإيداعات و الإلتزامات الأخرى و يوظفها في أصول مربحة، مثل القروض، السندات و الإستثمارات الأخرى،[3] و يقاس الإنتاج البنكي عن طريق المجمعات المالية للبنك مقيمة بالوحدات النقدية، و التي عبارة عن: الودائع، القروض، و بقية الاستثمارات المالية، و بهذه المقاربة فإن الودائع تعتبر كمدخلات مثلها مثل العمل و رأس المال.[4]

و في العديد من الدراسات السابقة تم إستبعاد المقاربة بالإنتاج رغم عدم رضا البعض، و ذلك بحجة أن إستقطاب الودائع تعتبر عملية مكلفة نظرا لما تأكله من عناصر الإنتاج و ما يدفع مقابلها من أسعار فائدة للمودعين، لكنها تعتبر عملية جوهرية تساهم في زيادة الأرباح بالمقارنة مع توجه البنك إلى السوق المالي أو النقدي المكلفين.[5]

لا تحسم المتغيرات المذكورة آنفا رسم الكفاءة البنكية بل هناك متغيرات أخرى، و هو المتناول في الفرع التالي.

---

[1] William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, Op, Cit., p. 358-359.
[2] Dahfer Saidane, *La Nouvelle Banque; Métiers Et Stratégies*, Revue Banque Edition, Paris, France, 2006, p. 85-86.
[3] A. S. Camanho, R. G. Dyson, *Cost Efficiency, Production and Value-Added Models in the Analysis of Bank Branch Performance*, Journal of the Operational Research Society, Vol. 56, № 5, May, 2005, p. 486.
[4] Dahfer Saidane, Op. Cit., p. 86.
[5] Thierry Chauveau and Jezabel Couppey, *Les banques françaises de réseaux n'ont pas de problèmes majeurs d'inefficacité productive: Une application de la technique d'enveloppement des données (DEA)*, Revue économique, Vol. 51, №. 6, Nov., 2000, p. 1357.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الرابع: المتغيرات الأخرى المؤثرة في كفاءة البنوك.

سيتم سرد جملة من العوامل غير الإدارية و التي تجعل من البنك يتبوأ مراتب كفاءة عالية، و سيتم ترك عنصر واحد ألا و هو عوائد الحجم، و الذي سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل في المطلب الثالث من المبحث القادم.

أولا: تكنولوجيا المعلومات.

إن التطورات التكنولوجية يمكن أن يكون لها أثر في تغيير شكل دالة التكلفة، و بالتالي منحنى التكلفة المرسوم على شكل حرف **U***، يمكن أن يتغير فتنخفض قاعدته إلى أسفل، و يمكن كذلك بفضل التكنولوجيا الجديدة للمعلومات أن يتزلق جانبه الأيمن إن أمكن الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات في العمل الإداري بصفة كبيرة، و بالتالي فالحجم الأمثل للبنك يمكن أن يزيد مع الوقت، و تبعا لدراسة أمريكية جرت في الو.م.أ في أواخر السبعينات و الثمانينات تبين تكلفة معالجة الشيك الواحد (التكلفة الوحدوية) و علاقتها مع حجم الشيكات المعالجة، و قسمت الفترة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى سنة 1976 و المرحلة الثانية 1983-1990 و بناء توقعات لسنة 2000، و الشكل الموالي يوضح ذلك.[1]

الشكل رقم 1-12: أثر تكنولوجيا المعلومات في تخفيض التكلفة.

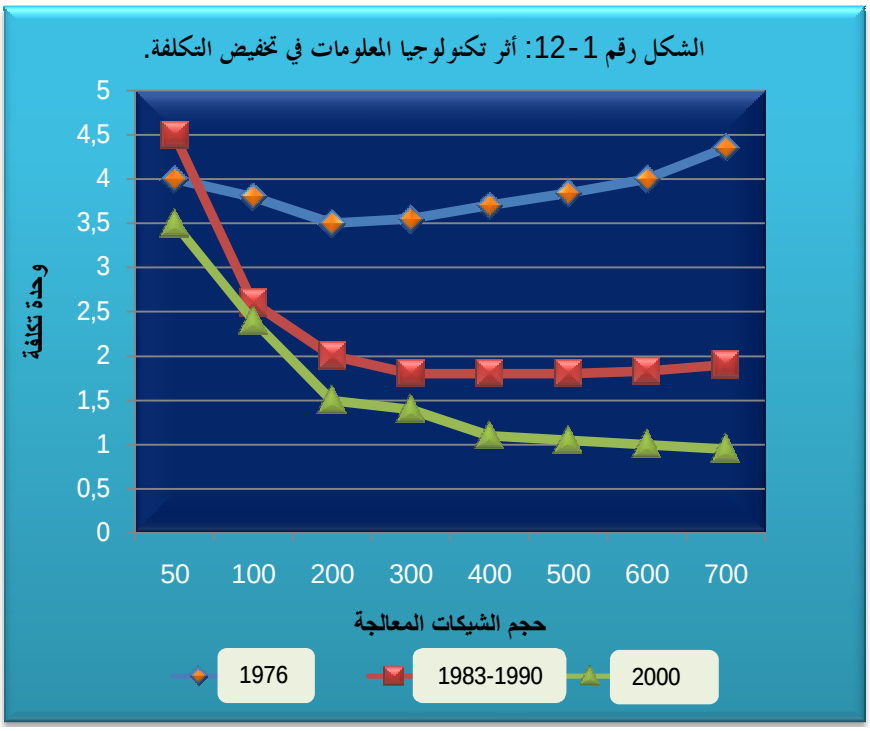

Source: E. Boutitie, R. Burnand, C. Marcellier, Op. Cit., p. 5.

و يظهر من الشكل **[1-12]** أنه في المرحلة الأولى (1976) أن التكلفة المتوسطة لمعالجة الشيك تنخفض من 4 وحدة تكلفة عند حجم 50 مليون شيك معالج حتى تصل إلى 3.5 وحدة تكلفة للشيك المعالج عند حجم 200

* للتفصيل أنظر المطلب الثالث من المبحث الأول للفصل الثاني.

[1] E. Boutitie, R. Burnand, C. Marcellier, *Banques: taille critiques, quelle taille critique* ?, Conjoncture, Février, 1998, p. 5. Consultée le 1/6/2009 [en ligne] sur le site:
«www.economic-research.bnpparibas.com/applis/WWW/.../C0298_F1.PDF»

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مليون شيك معالج، ثم تبدأ مباشرة في الإرتفاع مع إرتفاع حجم الشيكات المعالجة، لكن في المرحلة الثانية (1983-1990) نرى الإنخفاض الكبير في التكلفة المتوسطة من 4.4 وحدة تكلفة للشيك عند حجم 50 مليون شيك معالج إلى 1.6 وحدة تكلفة للشيك عند حجم 360 مليون شيك معالج، و يتوقع تواصل إنخفاض التكلفة المتوسطة للشيك المعالج حتى حجم 700 شيك و إلى تكلفة متوسطة تقل عن 1 في سنة 2000.

و سمحت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (NTIC) للبنك بالتواصل مع زبائنه بالكم و الوقت غير المحدود، الأمر الذي أضفى على العلاقة "بنك-زبون" سهولة و إرتياح لكلى الطرفين، و من جملة المزايا التي أضفتها تكنولوجيا المعلومات كقنوات توزيع أو كبنوك إلكترونية ما يلي:

- § التواصل مع الزبائن دوليا، و بالتالي تعزيز القدرة التنافسية.
- § تحسين الإنتاجية و زيادة خلق القيمة المضافة.
- § فعالية و سرعة العمليات، ما يمثل تحسن في تقديم الخدمة.
- § الرشاد في إنشاء الشبابيك و الوكالات.
- § السرعة في تصنيف ملفات طلب القرض.
- § اتصال دائم مع الزبائن، و بالتالي إدراكا جيدا للطرف الأخر.
- § تركيز جهد فرق العمل على العمليات ذات القيمة المضافة العالية.[1]

ثانيا: إقتصاديات التنويع.

تبين الدراسات أن تكلفة إنتاج منتجين تحت سقف إدارة واحدة أقل تكلفة من إنتاج كل منتج تحت إشراف إدارتين منعزلتين و هو ما يعرف بإقتصاديات التنويع، حيث يفضل الزبون الإتجاه إلى شباك واحد للحصول على خدمات كثيرة، و هو ما يجعل البنك يحقق مداخيل أكثر إذا إقترح على زبائنه خدمات متعددة، و حتى الخدمات التي تختص بها مؤسسات مالية أخرى كالتأمين، و يحقق البنك خطر أقل بالتنويع في مصادر الدخل،[2] و يعود سبب وجود إقتصاديات التنويع سواء بتقليل التكلفة أو زيادة المداخيل لجملة من الأسباب هي:

- § الحجم المعتبر للتكاليف الثابتة: عندما توجد القدرة الزائدة، التكاليف الثابتة و شبه الثابتة و الوكالات و الفروع المبنية، معالجة البيانات المكلف، فيمكن لهذه التكاليف أن توزع على مجموعة موسعة من المنتجات.
- § إقتصاد المعلومات: حيث يمكن للمعلومات المكدسة عن الزبائن سواء فيما يخص القروض، الودائع، الخدمات الأخرى من أن تستعمل مرة أخرى في تخفيض تكاليف عدم سداد القرض، و التقدير مستقبلا في إحتمال المنتجات و الخدامات التي يرغبها الزبون.

[1] Dahfer Saidane, Op. Cit., p. 27-28
[2] Eric Lamarque, Op. Cit., p. 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تخفيض الخطر: يمكن للتنويع في أصول (إستخدامات) البنك من تخفيض مخاطر المحفظة البنكية و مخاطر سعر الفائدة، حيث البنوك قد ترغب في تحمل تكاليف تشغيلية أو تكاليف سعر الفائدة في سبيل تخفيض الخطر في مداخيلها، و مثل هذا التنويع فهو معزز كذلك بتنظيمات حكومية.
- تخفيض التكاليف على الزبون: إن التكاليف البنكية المتحملة من طرف الزبون يمكن أن تخفض عندما يقوم الزبون مثلا بوضع ودائع تحت الطلب، حسابات توفير، قرض، في آن واحد، حيث يسهل الأمر على البنك لأن هناك عمليات متعدد على حساب واحد فقط، و كذلك الأمر بالنسبة للعمليات الأخرى، و يشترط البنك للإستجابة لهذا الطلب المركب إلى الحد الذي تبدأ فيه التكلفة بالزيادة بالمقارنة مع المداخيل المحققة، أو أكبر حصة يحصدها البنك في السوق، أو أقصى إرتفاع لأسهم البنك.[1]

ثالثا: دورة حياة المنتج.

في المجال البنكي و كغيره من المجالات فإن ولادة منتج أو تقنية جديدة تظهر في البداية بإحتشام فيكون الطلب على المنتجات البنكية في هذه المرحلة ضعيفا نظرا لغربتها في السوق، حيث مثلا ظهر الإقبال على الصراف الآلي ضعيفا مما فرض على البنك القيام بحملات إعلانية واسعة للتعريف و إخبار الجمهور بأهمية إستخدام هذا الجهاز و إرشادهم إلى كيفية إستخدامه، ثم يدخل المنتج البنكي مرحلة النمو كمرحلة ثانية، فيتعرف الأفراد على الخدمة و مدى تميزها فيزيد الطلب عليه، و يبلغ المنتج أو الخدمة البنكية أوجه في مرحلة النضج كمرحلة ثالثة، فيكون الطلب في أعلى أوجه و يبلغ مرحلة الإزدهار و تشتد المنافسة، ثم يتوجه المنتج البنكي إلى المرحلة الرابعة فيشهد تدهورا فيقل الطلب على الخدمة لعدة أسباب منها: عدم تلبية رغبات و طموحات الأفراد، ظهور خدمات بنكية ذات منافع أكثر، عدم كفاءة مقدمي الخدمة، وجود خلل في الأنظمة التوزيعية.[2]

و بالتالي فمؤشرات الكفاءة عند تقييم بنك ما في حالة بلوغ منتجاته مرحلة النضج تختلف عن النتائج عند التقييم في بقية المراحل، و لكن ليس كل المنتجات تتعرض لهذه الدورة، فبالنسبة للزبائن من الجمهور فالطلب مستقر، أما بالنسبة للشركات و المهنيين فالعكس، خاصة في عمليات السوق المالي، إدارة الأصول، الإستشارة و النصح، فهناك تطلع دائم للمنتجات و الخدمات الجديدة.[3]

[1] A. N. Berger, G. A. Hanweck, D. B. Humphrey, *Competitive Viability in Banking; Scale, Scope, and Product Mix Economies*, Journal Of Monetary Economics, № 20 ,1987, p. 503-504.

[2] م.جاسم الصميدعي، ر. عثمان يوسف، التسويق المصرفي: مدخل إستراتيجي، كمي، تحليلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص. 245.

[3] Eric Lamarque, Op. Cit., p. 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الخامس

القياس و أساليب قياس الكفاءة

تتم عملية قياس الكفاءة كخطوة أولى تمكن من الكشف عن وضعيتها و تحدد ما يتم الإتحاد بشأنها، لكن هذه العملية ليست سهلة بمكان لذى تعددت و تطورت فنون قياس الكفاءة لغرض كشف الوضعية الحقيقية لكفاءة الوحدات المراد قياس كفاءتها، وسيتم فيما يلي سرد مجموعات قياس الكفاءة، إذ تتفاوت كل مجموعة من حيث جودتها في القياس، و تتشابه الأساليب في المجموعة الواحدة من حيث المنهج المستخدم في قياسها، و فيما يلي التوجهات المسخرة للتعبير أو قياس الكفاءة، حيث سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بماهية القياس كعملية (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى طريقة المؤشرات (الفرع الثاني)، و نعرج على الطريقة البرمترية (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بطريقة البرمجة الخطية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: ماهيـــــة القيـــــاس.

إن قياس الكفاءة هو في حقيقة الأمر عملية فنية، تحتاج من القائمين عليها خبرة و دراية واســعة بالإنتــاج، و العناصر المنتجة و تنظيم العمليات الإنتاجية، كما تتطلب في بداية تطبيقها إجراء العديــد مــن الدراســات و البحوث عن أداء و نشاط كل عنصر من العناصر الإنتاجية المنتجة، و تحليل حركاته، و الزمن الذي تستغرقه كل حركة، و التكلفة التي يتكلفها هذا الأداء، ثم وضع المستويات القياسية لأداء و زمن و تكلفة كل عنصر من هذه العناصر، و من الأفضل إسناد هذه الدراسات إلى خبراء متخصصين، حتى نضمن دقتها و جديتها في إبراز الكفاءة.

أولا: عملية القياس.

المقصود بعملية القياس تحديد الخطوات الأساسية التي يجب إتباعا للوصول إلى تطبيق سليم لوســائل القيــاس يسهل معه التعرف على الكفاءة في أي منظمة، فعملية القياس لا تخرج عن كونها نظام رقــابي و تقييمــي، لأداء مختلف العناصر المنتجة في المنتظمة.

و تتمثل الأساسيات الجوهرية في أي تقييم للكفاءة أو أي نظام رقابي في النقاط التالية:

- الهدف أو الخطة أو السياسة أو المستوى أو المعيار أو المقياس أو أداة القياس المحددة من ذي قبل.
- وسيلة قياس النشاط الجاري –بالكمية كلما أمكن-.
- وسيلة لمقارنة النشاط الجاري بالقياسي.
- بعض الوسائل لتصحيح النشاط الجاري حتى يمكن الوصول إلى النتائج المرغوبة.

و إن من أكبر النصائح التي يمكن تقديمها للإدارة، إتباعها لأنظمة الرقابة، التي تهتم بالكميات عنــد تقييمهــا للأداء سواء كانت هذه الأنظمة رياضية أو إحصائية، و الأنظمة الرياضية التي يمكن إستخدامها في مجــال قيــاس الكفاءة متنوعة و كثيرة و عادة ما تكون من القيم و الرموز الجبرية، أما الأنظمة الإحصائية عادة ما تبدأ بالنماذج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي تحوي عددا كبيرا من البيانات الممثلة لمكونات العناصر المنتجة، التي تحدد علاقتها ببعضها البعض، و يعبر عنها بالقيم التي تمثل نتائج القياس، و من العوامل التي تشجع على إتباع هذه الأنظمة –عند تقييم الأداء- توفر القدر الكافي من البيانات عن العناصر المنتجة و نشاطها، و كذلك وجود إرتباط وثيق بينها، يجعل من اليسير قيام علاقة رياضية بين عدد من هذه النتائج أو البيانات، و أخيرا ضرورة توافر الشكل التنظيمي السليم لهذه المجموعة من العناصر.

و قياس الكفاءة يجب أن يتم على أساس علمي سليم، و ليس فيه مجال للحدس أو التخمين، أو وضع أحكام تقريبية أو تقديرية غير مؤيدة بالواقع و الحقائق، لأن الإعتماد على مثل هذه المفاهيم لن يحقق لنا تقييما للكفاءة.

و نخلص من كل هذا بأن عملية القياس تقوم في جوهرها على الأساس الموضوعي، لمضمون العناصر المنتجة و كيفية أداءها للمطلوب منها، و الكشف عما قد يصيبها من عيوب أو صعوبات، نتيجة للتغيرات المختلفة التي تتعرض لها الوحدة الإنتاجية، و هي المبنية على قواعد علم الجبر، و بقواعد مقترنة بالمنطق السليم الذي ييسر للإدارة الوصول إلى حقيقة مستوى الكفاءة بالوحدة الإنتاجية.[1]

ثانيا: مفهوم وسائل القياس.

1- تعريف وسائل القياس.

يقصد بوسائل قياس الكفاءة تلك المعدلات و المؤشرات التي تستخدمها أو تستعين بها الإدارة في يسر و سهولة، للتعرف على حقائق موقفها الإنتاجي، كنتيجة لتفاعل عملية الأداء المختلفة التي أنجزتها عناصر العملية الإنتاجية في إطار الإمكانيات المتاحة، و معنى ذلك أن هذه الوسائل هي أدوات فنية، تظهر ما يدور داخل الوحدة الإنتاجية من نشاط و حركة في الوقت المحدد لإتمام هذا النشاط، و قد يتحدد هذا النشاط بناء على خطة مدروسة أو حسب ما تتطلبه إحتياجات العمل و الإنتاج، و لكن مهما كنت طريقة تحديد هذا النشاط فيجب أن يكون مخططا على أساس علمي يتيح لوسائل القياس قياسه و تحديد معالمه و التعبير عن مكنونه، و تتوقف فاعلية هذه الوسائل على دقة ما أبرزته من حقائق و مدى صحة ما جمعته من بيانات تمثل الكفاءة، و لذى يمكن التعبير عن وسائل القياس بأنها أدوات رقابية و أساليب تقييمية لأداء الموارد الأولية و الآلات و الأفراد على المدى الزمني، و حسب ما تتكلفه من مال.

2- التميز بين وسائل القياس و المقاييس.

تعتبر كل من وسائل القياس و المقاييس أدوات إدارية للتعرف على الكفاءة، و لكن لكل منها مستوى معين من النمو الصناعي تستطيع أن تعمل فيه، و تحقق للإدارة أدق النتائج و أكثرها فاعلية، فبينما نجد وسائل القياس يسهل تطبيقها في المراحل الأولى من النمو الصناعي، نظرا لبساطتها و عدم إشتراطها لتوفر عدد كبير من المقومات الإقتصادية، التي يصعب توفرها في الصناعات الناشئة، نجد المقاييس أكثر تعقيدا من الوسائل و أكثر منها إستقرارا

[1] أحمد محمد المصري، الكفاية الإنتاجية للمنشآت الصناعية: التكلفة- الوقت- الأداء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص. 26-32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و ثباتا في مجال الصناعة، لأن المقاييس هي أداة للقياس اتفقت جميع الوحدات الإنتاجية على إعتبارها أعلى أو أمثل ما يمكن أن تصل إليه الإدارة، من تصوير الحقائق المتعلقة بالكفاءة.[1]

3- وسائل القياس المباشرة و غير المباشرة.

تقسم وسائل قياس الكفاءة عادة إلى نوعين، هما:

1- الوسائل المباشرة: هي تلك الوسائل التي تقيس أداء كل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية عن قرب أثناء عملية التشغيل، و بالتالي تعطي للإدارة الصورة الحقيقية الكاملة عن الكفاءة الإنتاجية لهذه العناصر، و بصفة مستمرة و في وضوح كامل يسهل معه تقييم ما يتجمع من ناتج، و من أمثلة هذه الوسائل: الكفاءة الإنتاجية للآلة، الكفاءة الإنتاجية للعامل،... إلخ.

2- الوسائل غير المباشرة: لكن كثيرا ما تكتشف الإدارة عند تقييمها للنتائج النهائية، عدم وجود ترابط بينها و بين نتائج الوسائل المباشرة، و عليه يجب أن تدرس و تقيس هذه الظواهر و المواقف و تربط بينها و بين الإنتاج و تكلفته و التغييرات التي طرأت عليه، بإعتبار أن العوامل التي تعكسها هذه العوامل الخارجة عن العملية الإنتاجية لا يمكن الإقلال منها، أو الإستخفاف بآثارها على الأداء الفعلي و مستويات الكفاءة، و هذا ما تقوم به الوسائل غير المباشرة، و بهذا تصل الإدارة إلى التقييم السليم للكفاءة، و من أمثلة هذه الوسائل: نسبة الإنتاج لعدد العاملين، إنتاجية الدينار الواحد، نسبة القيمة المضافة إلى المال المستثمر، نسبة الربح إلى الأصول،... إلخ.[2]

بعد الحديث عن قياس الكفاءة يظهر أسلوب المؤشرات كأسلوب بسيط للقياس، و هو المفصل في الفرع التالي.

الفرع الثاني: قياس الكفاءة بأسلوب المؤشرات (Méthodes Indicielles).

يتشابه رسم (شكل) مؤشر الإنتاجية مع رسم مؤشر الكفاءة، حيث أن كلاهما يتعامل مع المدخلات و المخرجات، إلا أنهما يختلفان من حيث التفسير، و لهذا يعتبر مؤشر الإنتاجية صيغة أولية و ليست متطورة لمؤشر الكفاءة، و لهذا الصدد يتم إدراجها كتقنية لقياس الكفاءة.

أولا: مفهوم الأسلوب.

لطالما أعتبرت الإنتاجية المقياس الجوهري للعائد بين الوحدات و تحسنها يكون تبعا: لتحسن المردودية، إنخفاض التكاليف و الإستمرار في المنافسة،[3] و في الأصل مصطلح الإنتاجية أساسا مصطلح فيزيائي، و تعرف الإنتاجية على أنها مقياس للإنتاج المحقق من طرف الشركة عن طريق إستعمال كمية معينة من المدخلات، و يوجد نوعين من الإنتاجية، يدعى الأول بالإنتاجية الجزئية و هي علاقة بين منتج وعامل معين من عوامل الإنتاج و يعبر عنها بـــ:

[1] أحمد محمد المصري، المرجع السابق، ص. 23-26.

[2] أحمد محمد المصري، المرجع السابق، ص. 46-47-186.

[3] Andrew Hughes, *guide de mesure de la productivité des administrations publique*, Observateur International D La Productivité, №5, 2002, p. 4

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\text{الإنتاجية الجزئية} = \frac{\text{المنتج}}{\text{المدخل}}$$

و يظهر مؤشر الإنتاجية الكلي ليغطي عدم التكامل بين المؤشرات الجزئية عندما يكون للشركة منتجات متعددة و مدخلات متعددة،[1] و يجب على المؤشر أن يدمج الأوزان المرجحة للمنتجات بالمقارنة مع الأوزان المرجحة للمدخلات للقياس الصحيح للإنتاجية الكلية للعوامل، و عموما تكون الأوزان المرجحة للمدخلات عبارة عن نسبب مساهمتها في التكلفة، أما بالنسبة للمنتجات فتتمثل في نسبب مساهمتها في المداخيل، أو ببساطة يمكن أن تكون الأوزان عبارة عن أسعار، و للتغلب على مشكل تغير الأسعار بين فترات الدراسة فإنه يمكن الإستناد إلى تطور المستوى العام للأسعار[2]، و يظهر المؤشر كما يلي:

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخل}\mathbf{1}.\text{السعر}\mathbf{1}+\text{المدخل}\mathbf{2}.\text{السعر}\mathbf{2}+\cdots+\text{المدخل}\mathbf{n}.\text{السعر}\mathbf{n}}$$

$$\text{أو} \quad = \frac{\text{المنتج}\mathbf{1}.\text{السعر}\mathbf{1}+\text{المنتج}\mathbf{2}.\text{السعر}\mathbf{2}+\cdots+\text{المنتج}\mathbf{n}.\text{السعر}\mathbf{n}}{\text{المدخلات}}$$

و تعتبر مؤشرات الإنتاجية الجزئية الأكثر إستعمالا إذ يمكن أن يغطي محدودية المؤشرات المالية، بينما المؤشرات الكلية فإستعمالها نادر لصعوبة إدراك الأوزان الترجيحية.[3]

ثانيا: إيجابيات الأسلوب.

1- سهولة حسابه من طرف الإدارة حتى من غير المتخصصين.

2- يمكنه حساب التغير في الإنتاجية، خصوصا بعد إستعانته بالأرقام القياسية.

3- يمكنه إستخدام مختلف البيانات كالسلاسل الزمنية، أو البيانات المقطعية، المجموعة من المتغيرات (Panel).

ثالثا: سلبيات الأسلوب.

1- بدون أسعار المخرجات و المدخلات لا يمكن حساب مؤشر الإنتاجية.

2- الترجيح بالمستوى العام للأسعار يمكن أن يكون غير ذي فائدة إذا كانت المدخلات مرتبطة بالإقتصاد ككل بينما المنتجات مرتبطة بالقطاع فقط أو العكس، مما يؤدي إلى تحيز المؤشر.

3- مؤشر الإنتاجية لا يمكنه حساب الأشكال المختلفة للكفاءة (الكفاءة الفنية، الكفاءة التخصيصية، الكفاءة الحجمية،...إلخ)، لهذا يجب التعديل ليكون الحساب أكثر تعقيد.[4]

4- ينفي بأن هناك خطأ في القياس.

---

[1] Olivier de la Villarmois, *le concept de performance et sa mesure: un état de l'art*, les cahiers de la recherche, CLAREE-UPRESA-CNRS 8020, avril 2001, p.12, [en ligne] sur le site:«http://bibliotheques.univ-lille1.fr/grisemine ».

[2] Sans Auteur, *Productivité Total Des Facteurs*, Consultés le 15/4/2009, [en ligne] sur le site: « http://www.ib-net.org/fr/texts.php?folder_id=129&L=1&S=2&ss=2 »

[3] Olivier de la Villarmois, Op. Cit., p. 12.

[4] Sans Auteur, *Productivité Total Des Facteurs*, Op. Cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5-لا يمكن إدراك السبب الحقيقي للتغير في الإنتاجية.

6- لا يحدد إن كانت المنشأة تعمل في ظل إقتصاديات الحجم المتناقصة، الثابتة، أو المتزايدة.

7- يتعامل فقط بالقيم الموجبة.[1]

يلي أسلوب المؤشرات أسلوب القياس الإقتصادي في قياس الكفاءة النسبية، و هو المفصل في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: قياس الكفاءة بالأساليب البرمترية (Méthodes Paramétriques).

أولا: التعريف بالأسلوب.

يستخدم أدب قياس الكفاءة النسبية أسلوبين أساسيين، الأول هو الأسلوب المعلمي و الثاني الأسلوب غير المعلمي و الذي يعتمد على البرمجة الخطية و المعروف بـــ: أسلوب تحليل مغلف البيانات و الذي هو موضوع دراستنا، و يتشابه الأسلوبين في أنه يجب تحديد حدود الكفاءة التكلفية (أو الربحية أو الدخلية أو الإنتاجية) بإتباع دالة تكلفة (أو ربح أو دخل أو إنتاج) أين توجد البنوك الكفؤة، و تحسب كفاءة البنوك الأخرى بالمقارنة مع هذه الحدود الكفؤة، أما الإختلاف الجوهري و المهم فيكمن في الكيفية التي تحدد بها الحدود الكفؤة، فالأسلوب اللامعلمي يستخدم طريقة البرمجة الخطية، أما المعلمي فيستخدم القياس الإقتصادي عن طريق خط الإنحدار.

تحسب الكفاءة في الطرق البرمترية بالإنحراف عن الحدود الكفؤة في معامل الخطأ (Erreur)، مما يجعل النتائج أقل حساسية للعوامل الخارجية، و لتفادي القيم السالبة يمكن إضافة ثابت على طول السلسلة، و في الدراسات التطبيقية تم إستخدام أشكال مختلفة من الدوال للتعبير عن العلاقة التي تربط المدخلات بالمخرجات مثل: دالة كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas)، أو دالة اللوغاريتم المتعدي (Translog) أو الدالة التربيعية (Quadratique).[2]

ثانيا: إختيار شكل الحدود.

يوجد ثلاثة أساليب لتقدير حدود الإنتاج الممكنة و بالتالي تقدير الكفاءة، و هي كالتالي:

1- الأسلوب التحديدي:

هو أول أسلوب معلمي أستخدم لتقدير حدود الكفاءة، و يفترض أن المشاهدات إما أن تكون فوق حدود الإنتاج أو أقل، و هي ممثل جيد لمصطلح الحدود كنهاية للمخرجات، لكن في الواقع هذا الأسلوب يبقى عرضة لأخطاء قياس المتغير التابع، و يثبت محدوديته إذ لا يفرق بين التأثيرات الناتجة عن الضوضاء، و التي يكون مصدرها عوامل خارجية، أو عوامل خارجة عن سيطرة البنك و يعتبرها نقص في الكفاءة.

2- الأسلوب الإحتمالي:

بهدف تخفيض الحساسية لأخطاء قياس المتغير المستقل، يفترض بأن البنوك الموجودة على الحدود الكفؤة تؤثر في جودة القياس، و للتغلب على هذا تحدد نسبة من هذه البنوك الكفؤة بأن تبقى تحت الحدود الكفؤة.

[1] Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 312.
[2] Daniela Borodak, Op. Cit., p. 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- الأسلوب العشوائي (L'Analyse de Frontière Stochastique -SFA-):

موازاة مع الأسلوب الإحتمالي تم إستنباط الأسلوب العشوائي، و الذي يقوم بتحديد مكونين في معامل الخطأ، يرصد الأول أسباب عدم الكفاءة بالمقارنة مع الحدود، أما الثاني فيمكن من خلال التغير العشوائي من خلال بنوك العينة برصد أثار أخطاء القياس و المؤثرات الإحصائية الخارجة عن سيطرة البنك،[1] و يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$y_i = f(x_{i1}، x_{i2}،\ldots، x_{im})\, exp(\varepsilon_i)$$

y_i : إنتاج البنك i.

x_{i1} : المدخلات رقم 1للبنك i.

ε_i : معامل الخطأ و يتكون مما يلي:

$\varepsilon_i = v_i - u_i$

v_i : موجه الخطأ العشوائي.

u_i : مؤشر الكفاءة"موجب".

و يمكن تمثيل الخطأ بأسلوب حدود الإنتاج العشوائية لمدخل و مخرج واحد للبنكين i و j بالشكل التالي:[2]

الشكل رقم 1-13: مكونات الخطأ بأسلوب حدود الإنتاج العشوائية للبنك i و j.

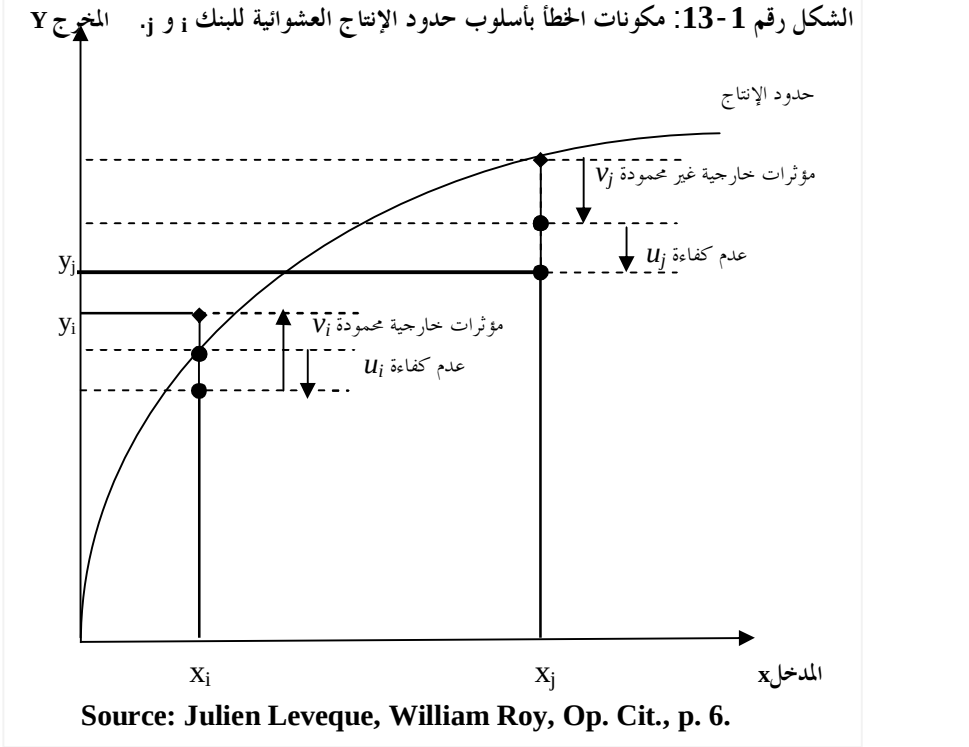

Source: Julien Leveque, William Roy, Op. Cit., p. 6.

[1] Idem, p. 8-9.

[2] Julien leveque, William Roy, *Quelles avancées permettent les techniques de frontière dans la mesure de l'efficience des exploitants de transport urbain*, 14eme journées du SESAME a Pau, les 23-24 et 25 septembre 2004, p. 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: الإيجابيات و السلبيات.

تعد الأساليب البرمترية و خاصة أسلوب SFA أحد النماذج الجيدة في قياس الكفاءة النسبية إذ أنه ألفت النظر إلى ما يسم بالضوضاء في البيانات، و إمكانية رصده للعوامل الخارجية المؤثرة كالظروف المناخية و الأعطال في الآلات ...إلخ، و يمكن الإستفادة من الإختبارات النموذجية للتحقق من فرضيات النموذج، إضافة إلى سهولة دمج متغيرات أخرى كالمحيط و النوعية، لكن فقر النموذج إلى أساس نظري يبني عليه توزيع الخطأ يعد نقطة ضعف كبيرة للنموذج، و بما أنه أسلوب معلمي فإنه يحتاج إلى صياغة دقيقة لشكل الدالة،[1] خاصة في المجال البنكي حيث تبدو المدخلات و المخرجات ذات علاقة معقدة يصعب وصفها، و هو ما يعطي للأساليب غير البرمترية أهمية معتبرة لتطبيقها في المجال البنكي[2]، زيادة إلى ما يقتضيه من حجم المشاهدات الكبير، و هذه الخاصية الأخيرة لا تسهل من تطبيق هذا الأسلوب مثلا على النظام البنكي الجزائري، الذي يحتوي على تعداد ضئيل من البنوك، و في الأخير يمكن تلخيص خصائص النموذج المعلمي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-4: خصائص أسلوب التحليل العشوائي.

الخاصية	تعامل أسلوب الحدود العشوائية
فرضية شكل الدالة.	دقيق
تمييز الخطأ عشوائيا من إختلاف الكفاءة.	نعم
إختبار للمتغيرات المدرجة.	ناقص
إمكانية ضم متغيرات خارجية.	نعم
إمكانية إحتواء مخرجات متعددة.	ليس سهل
التزويد بالمعلومات عن الوحدات النظيرة.	ليس مباشرة
التأثر بالوحدات الشاذة.	خفيف
مشكل الإرتباط بين المتغيرات (Multicoliniarité).	يمكن إختباره
مشكل إن كان فعلا متغير داخلي (Endogénité).	يمكن إختباره
مشكل عدم تجانس تباين الخطأ (Hétérocédesticité).	يمكن إختباره
التأثر بحجم العينة الصغير.	نعم

Source: Rowena Jacobs, Peter C. Smith, Andrew Street, *Measuring Efficiency in Health Care; Analytic Techniques and Health Policy*, Cambridge University Press, New York, USA, 2006, p. 154.

و تظهر المجموعة الأخيرة في قياس الكفاءة النسبية في طرق البرمجة الخطية، و هو المتناول في الفرع التالي.

[1] Daniela Borodak, Op. Cit., p. 12.
[2] Thierry Chauveau, Jezabel Couppey, Op. Cit., p. 1362.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الرابع: قياس الكفاءة بأسلوب البرمجة الخطية (Méthodes Non-Paramétriques).

كما تمت الإشارة في المبحث الأول فإن بحوث العمليات و بخاصة طرق البرمجة الخطية تم الإستفادة منها في المجال البنكي كغيره من المجالات الأخرى، و هذا ليس فقط في عملية التخصيص و إنما كوسيلة يتم بها مقارنة الأداء الفعلي مع ما يجب أن يكون عليه نظريا، و هذا ما سيتم تناوله في هذه النقطة.

سيتم إعطاء مثال مبسط عن الكفاءة الدخلية (زيادة المداخيل) للبنك لغرض التوضيح:

يريد بنك الأمان تخصيص موارده بطريقة كفؤة، فتكون لكل من مثلا الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل و رأس المال قيم نقدية معينة، و يود البنك توزيع موارده بالشكل الذي يعظم أرباحه الإجمالية، لكن هناك إختلاف في العائد لكل أصل من الأصول، فإن بقي المالي في الصندوق فلن يكن هناك عائد، و للقروض العقارية عائد معين، و كذلك: القروض التجارية، العقارية، و السندات تختلف هي كذلك من سندات حكومية إلى سندات الشركات، و ليتم الإختيار يجب إحترام قيود قانونية و مهنية تهدف إلى ضمان السيولة و القدرة على الدفع، فكون القروض تشكل قدر معين من الأصول، و يجب توفير السيولة في الصندوق لتلبية إحتياجات الساحبين،...إلخ، و بالتالي إحترام أهداف متعددة، من ربحية، سيولة، خطر،...إلخ.

و يتم حل هذه النوع من المسائل بإتباع الخطوات التالية:

1- كتابعة المعطيات بالشكل المصفوفي.

2- كتابة البرنامج بأسلوب الثنائية (Dualité).

3- بناء جول السمبلكس المساعد لحل هذا البرنامج.

4- مقارنة الحل الأولي بالحل بطريقة الثنائية و الإستفادة من الحل الكفؤ.[1]

و بعد إيجاد الحل الأمثل للبرنامج و التوصل إلى النتائج النظرية يتم مقارنتها بما تحقق واقعا خلال السنة الماضية و تتم هذه العملية لكل بنك و من ثم توضع مؤشرات كفاءة لكل النظام البنكي، لكن رغم أن هذا الأسلوب مطور جدا إلا أنه مبني على حالة مثالية محددة مسبقا،[2] و قد يصعب إنزال هذا التخصيص النظري إلى أرض الواقع، إضافة إلى أن مؤشر الكفاءة يظهر بشكل مطلق.

و لهذا فالحديث عن قياس الكفاءة بأسلوب البرمجة الخطية لا يتبادر إلى الأذهان في المجال الأكاديمي إلا بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأسلوب مطور، و الذي سوف نتناوله بالتفصيل في المبحث الموالي.

[1] P.Chrétinne, Y.Pesqueux, J-C.Grandjean, *Algorithmes et Pratique De Programmation Linéaire*, «collection; langage et algorithmes de l'informatique», Ed. TECHNIP, PARIS, 1980, p. 320 et p. 328.
[2] Daniela Borodak, Op. Cit., p. 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة المبحث الثاني:

تشكل الكفاءة المؤشر الثالث لقياس الأداء بالإضافة إلى مؤشر الإقتصاد، و الفعالية، و تعتبر الكفاءة أفضل مؤشر غير متحيز يمكن أن يدلنا على أداء المنشئات، و حقا تعتبر الكفاءة مطلبا جوهريا بالنسبة للحكومات أو المنظمات، وعنصرا هاما في تقيم إستغلال المنظمات للموارد التي تحت تصرفها، و خاصة إذا كان هذا المؤشر يراعي الظروف المحيطة و لا يتعامل مع المتغيرات بمثالية، و تظهر المعيارية (المقارنة المرجعية) المبنية على التحليل الحدودي وسيلة متطورة لتنميط الأداء النسبي للوحدات الإنتاجية، و يرى المفهوم الحديث للكفاءة أن كفاءة المنظمة تتحدد من الجهة الفنية و الجهة السعرية، كعنصرين يشكلان مؤشر كفاءة المنظمات.

و لأن البنكي لا يتيسر له الإختيار بتطبيق تكنولوجيا معينة تتسم بالكفاءة كما في المجال الصناعي، فيمكن إستخدام مقاربة إقتصادية و القيام بتقدير هذه الحدود إنطلاقا من معلومات محاسبية، لكن يظهر المجال البنكي بخصائصه من تعدد المنتجات البنكية و تشابكها في بعضها، و تدخل السلطات النقدية للبلاد في طريقة عرضها تسعيرها، و كذا عدم الإتفاق في إختيار المتغيرات التي سوف تمثل كفاءة البنك كأمر دقيق و حساس، و هل يمكن معاملة البنك كمؤسسة إنتاجية عادية أم يجب إدخال خصوصياته كمؤسسة مالية؟، فظهرت من هذه الأخيرة المقاربة بالإنتاج و المقاربة بالوساطة لوصف مسار الإنتاج البنكي، إضافة إلى تأثير عوامل أخرى في عملية قياس الكفاءة، كالتكنولوجيا المختلفة، و تنوع المنتجات بين البنوك، و دورة المنتج التي يمر بها كل بنك، لكن كل هذا لم يمنع من الإستفادة من مميزات الأسلوب الجديد في تطبيقه على المجال البنكي، كمجال حيوي في الإقتصاد.

و لا تتم عملية التحسين الحقيقية إلا بالقياس المرجعي الواقعي، و هي العملية الفنية التي تحتاج من القائمين عليها خبرة و دراية واسعة بالإنتاج، و لذى تطورت الأساليب الكاشفة عن حال الكفاءة سواء في المنظمات الربحية أو غير الربحية، بدأ بالمؤشرات البسيطة و إلى غاية إستخدام أساليب القياس الإقتصادي، و أساليب البرمجة الخطية.

فلهذا سوف نقترح في المبحث القادم الحديث عن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، كأسلوب بسيط و دقيق في نفس الوقت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

من خلال تعرضنا لواقع الكفاءة الحديثة في البنوك التجارية إتضح أنه و رغم عديد المهام المنوطة بهذه المؤسسات في المجتمع إلا أنه لا يجب إهمال غايتها كمؤسسة تهدف إلى الربح، و ما لهذا كدور في بعث و إستمرارية هذه المؤسسات لمساندة الأنشطة الإقتصادية بإستفادة كافة الأطراف، و من خلال مختلف الأدوار التي تقوم بها البنوك التجارية فلا خلاف من أنها من أكفأ المؤسسات الناشطة في الإقتصاد، فالبنوك التجارية تنوع من الصيغ المستقطبة للأموال الفائضة لذى الأعوان الإقتصاديين، و تتفنن في أصناف المعروض من المنتجات المالية، و تقف جنبا إلى جنب مع الحكومة للمحافظة على سير الإقتصاديات المتقدمة و النهوض بالإقتصاديات المتخلفة، رغم تداعيات المناخ الإقتصادي الرديء، و تهديدات العولمة المالية.

و تعتبر الكفاءة أفضل مؤشر غير متحيز يمكن أن يدلنا على أداء المنشئات، وذلك لأنها تعتبر عنصرا هاما في تقييم إستغلال المنظمات للموارد التي تحت تصرفها، و مطلبا جوهريا بالنسبة للحكومات (تصل إلى حد معاقبة البنك) أو المنظمات، و حتى المستهلك نظرا لحصوله على خدمات و منتجات بأسعار أقل و بإحترافية كبيرة، و خاصة إذا كان هذا المؤشر يراعي عديد الخصوصيات و يستقي التحسين إنطلاقا من الحالات الواقعية، لكن من أكثر الأساليب تميزا في قياس الكفاءة يظهر ما تسمى بـــ "الكفاءة النسبية" القائمة على المقارنة المرجعية (المعيارية)، و التي أساسها التحليل الحدودي أو القياس بالمقارنة بحدود الإنتاج القصوى، كوسيلة متطورة لتنميط الأداء النسبي للوحدات الإنتاجية، و يرى المفهوم الحديث للكفاءة أن كفاءة المنظمة تتحدد من الجهة الفنية و الجهة السعرية، كعنصرين يشكلان مؤشر كفاءة المنظمات، خاصة و أن المسؤولين على البنوك على خلاف المجال الصناعي ليس لديهم الإختيار بتطبيق أحسن التكنولوجيات التي تتسم بالكفاءة، لذلك يتم إستخدام مقاربة إقتصادية و القيام بتقدير هذه الحدود.

لكن يجب التنويه على أن المجال البنكي يظهر بخصائص كثيرة، من تعدد المنتجات و تشابكها في بعضها، و تدخل السلطات النقدية للبلاد في طريقة عرضها تسعيرها، و كذا عدم الإتفاق في إختيار المتغيرات التي سوف تمثل كفاءة البنك، و هل يمكن معاملة البنك كمؤسسة إنتاجية عادية أم يجب إدخال خصوصياته كمؤسسة مالية؟ لهذا كان التعامل مع هذه المؤسسة المتميزة بمبادئ و أسس مختلفة عن باقي القطاعات الخدمية و السلعية الناشطة في الإقتصاد.

و يتجاوز المفهوم الجديد للكفاءة الفجوة على مستوى التنظيم الداخلي أو إختيار الأنشطة التي يخلفها قياس الأداء عن طريق النسب المالية، و التي لا تبين الجانب الذي يهتم به كل بنك، أبجانب الضغط على التكاليف أم بجانب زيادة المداخيل، و رغم ذلك إستطاع إقتصاديوا المجال البنكي من طرح أكثر من مقاربة، في كل واحدة منها دور من أدوار و مهام جهاز البنوك التجارية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكن ليست كل الوسائل توصل إلى الغايات التي ترمي إليها الكفاءة النسبية، فلهذا تطورت الأساليب الكاشفة عن حال الكفاءة في المنظمات و الشركات، بدأ بالمؤشرات البسيطة و إلى غاية إستخدام أساليب القياس الإقتصادي، و أساليب البرمجة الخطية.

بعد إستعراضنا فيما سبق إلى موضوع الكفاءة و واقعها في البنوك التجارية من الناحية النظرية، من هنا يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي: كيف يمكن تطبيق مفهوم الكفاءة الحديثة على البنوك التجارية الجزائرية بإستخدام أحسن الأساليب ؟

وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثاني من الدراسة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و تطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني
ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و تطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية

مقدمة الفصل:

لا شك أن لبحوث العمليات إستعمال واسع في إطار ما يسمى بالأساليب الكمية، تحت مسمى إتخاذ القرار، و هي العملية المسندة إلى متخذ القرار أو المدير، سواءا كان متخذ القرار هذا في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية، و يظهر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات **(DEA)** كأسلوب يستعمل البرمجة الرياضية لتحديد أفضل الوحدات المتماثلة أداءً، و الذي من ميزاته إدراك الوحدات الكفؤة من غيرها دون المعرفة العميقة بأسلوب و طريقة إنتاج الوحدات المقيمة، و شموله لتقييم كفاءة مختلف الوحدات.

و أول ظهور لأسلوب **DEA** كان على يد كل من ***Charnes, Cooper*** و ***Rhodes*** سنة **1978** من خلال تطبيقه على إحدى المؤسسات الحكومية، و كان ذلك من خلال الأسلوب البسيط **CCR**، و الذي لا يفترض تأثير لحجم الوحدات المقارنة على كفاءة هذه المنشئات.

و بعد ذلك تدعم أسلوب **DEA** بنموذج أخر تم إستحداثه في سنة **1985** و يسمى نموذج **BCC**، كأسلوب أخر يتفاعل مع أحوال و أشكل الوحدات المقارنة، و تلا هذا النموذج نماذج متعددة لكل منها حالته و هدفه.

و يعتبر قياس كفاءة البنوك التجارية صيغة جديدة تمكننا من الإطلاع على الكيفية التي تتخذ بها القرارات داخل إدارات البنوك التجارية الجزائرية، و كذا معرفة مسار عملية الوساطة المالية في الجزائر، من خلال المؤشرات المختلفة للكفاءة المستقاة من البيانات المحاسبية لهذه البنوك، و هو الظرف الملائم للقيام بهذه العملية، نظرا لدخول العديد من البنوك ذات السمعة الإقليمية و العالمية السوق البنكي الجزائري، و من ثم القيام بالتصحيح قبل حدود التفاقم في أداء البنوك العمومية و نظيرتها الأجنبية.

مما سبق يتضح أنه لو أحسن إستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية لأمكن ذلك كثير هذه البنوك من تحسين مسارات أداءها، ومن هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي:

كيف يمكن تطبيق أسلوب حديث كأسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية للبنوك التجارية الجزائرية؟ و على هذا الأساس سنتناول هذا الفصل المتكون من مبحثين من خلال النقاط التالية:

- المبحث الأول: أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.
- المبحث الثاني: تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول

أسلوب التحليل التطويقي للبيانات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول
أسلوب التحليل التطويقي للبيانات

تمهيد:

إنتشرت في الآونة الأخيرة أساليب تقييم الأداء، و المبنية على مقارنة أداء الشركات و وحدات إتخاذ القرار بأداء أحسن الشركات في القطاع، كوسيلة للتغلب على معظم عيوب الطرق التقليدية في تقييم الأداء، و من بين هذه الأساليب بروزا و عمليا هو أسلوب التحليل التطويقي للبيانات **(DEA)**.

و أسلوب **DEA** الذي يستعمل البرمجة الرياضية لتحديد أفضل الوحدات المتماثلة أداءً، و الذي من ميزاته إدراك الوحدات الكفؤة من غيرها دون المعرفة العميقة بأسلوب و طريقة إنتاج الوحدات المقيمة، و شموله لتقييم كفاءة مختلف الوحدات.

و أول ظهور لأسلوب **DEA** كان على يد كل من ***Charnes, Cooper*** و ***Rhodes*** سنة **1978** من خلال الأسلوب البسيط **CCR**، و الذي لا يفترض تأثير لحجم البنوك على كفاءة هذه المنشئات.

و لم يتوقف أسلوب **DEA** عند أسلوب **CCR** بل تم إستحداث في سنة **1985** نموذج **BCC** من طرف كل من ***Charnes, Banker*** و ***Cooper***، كأسلوب أخر يقوم على الإختلاف في عوائد المحجم، و ما لهذا الإختلاف في تضليل مؤشرات الكفاءة.

و أساليب **DEA** عديدة و متعددة يتم إستخدام كل منها بما يتوافق و الحالة المدروسة، و لا ينفك هذا الأسلوب منذ ظهوره من التطور و التأقلم مع الجديد في المشاكل المصادفة، و التنوع و الإختلاف في البيانات المستعملة.

لذا فإن الطالب سوف يتطرق لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات من خلال خمسة مطالب على النحو: مدخل إلى أسلوب التحليل التطويقي للبيانات **(DEA)**- النموذج الأساسي لأسلوب **DEA** (نموذج **CCR**)- نموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (نموذج **BCC**)- النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات- حدود و إمتدادات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات فخلاصة المبحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول

مدخل إلى أسلوب التحليل التطويقي للبيانات

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نفتتحه بماهية البرمجة الخطية، بإعتبار أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أساسا عبارة عن برمجة خطية[1](رياضية)(الفرع الأول)، ثم نوضح ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) (الفرع الثاني)، و نستعرض بعدها محددات إستخدام أسلوب DEA (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بذكر المجالات التي يمكن أن يستخدم فيها أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) (الفرع الرابع).

الفرع الأول: ماهية البرمجة الخطية.

أولا: مفهوم الأساليب الكمية.

يفهم من الأساليب الكمية بأنها مجموعة من الأدوات أو الطرق التي تُستخدم من قبل متخذ القرار لمعالجة مشكلة معينة أو ترشيد قرار إداري مزمع إتخاذه بخصوص حالة معينة، و يفترض في هذه الحالة توفر القدر الكافي من البيانات المتعلقة بالمشكلة، و يتطلب تطبيقها و إستخدامها أيضا تحديد الفرضيات و العوامل المؤثرة مباشرة أو بشكل غير مباشر، و قد عرفها البعض أنها تلك الأطر الرياضية أو الكمية التي من خلالها يتم استيعاب كافة المشكلة و التعبير عنها بالإعتماد على العلاقات الرياضية (معدلات أو متراجعات)، و ذلك كخطوة أولى نحو معالجتها و حلها، و تم تدعيم هذه الأطر الرياضية بالبيانات اللازمة، التي يتصف البعض منها بكونها من الثوابت و البعض منها من المتغيرات بما يتناسب و طبيعة المشكلة المدروسة، و بذلك تكون هذه الأطر الرياضية بمثابة الوسيلة التي يتم من خلالها معالجة المشكلة في الواقع العملي، بعد أن يتم استيعاب معظم متغيراتها و ثوابتها بحيث يتم الوصول في النهاية إلى الحل المطلوب لها.[2]

ثانيا: ماهية البرمجة الخطية.

تعتبر البرمجة الخطية من النماذج التحديدية، حيث أنها تتألف من عوامل و متغيرات واضحة و معروفة لذى متخذ القرار، أي أنها في منأى عن المؤثرات الإحتمالية الداخلية و الخارجية، و التي تأثر في تركيب المشكلة المدروسة و بالتالي في صياغة النموذج الرياضي، و من هذه النماذج: نموذج البرمجة الخطية، نموذج النقل، نموذج التخصيص و النموذج المقابل و ما شابه ذلك.

1- تعريف النموذج الرياضي:

هو ذلك الشيء أو التكوين أو الصياغة الملموسة التي تهدف إلى تصوير الواقع لتوضح أحد مظاهر الطريقة التي يعمل بها، و عادة يكون النموذج أقل تعقيدا من الواقع، إلا أنه يجب أن يكون كاملا بما فيه الكفـــــاية لتقـــريب

[1] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Introduction to Data Envelopment Analysis and Its Uses*, Springer Science + Business Media, USA, 2006, p. 2.

[2] مؤيد الفضل، الأساليب الكمية في الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص. 20-21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الظاهرة قيد الدراسة.

2- تعريف البرمجة الخطية:

2-1- تعريف البرمجة الخطية: البرمجة الخطية هي أحد الأساليب الرياضية المهمة التي تستخدم في ترشيد عملية إتخاذ القرار المختلفة في منظمات الأعمال.

و تبحث البرمجة الخطية عادة في توزيع الموارد المحددة بين الإستخدامات البديلة ضمن إطار الأعمال، سواءا كان ذلك في حالة تعظيم الهدف (الإنتاج، الأرباح)، أو تقليل و تدنية قيمة الهدف (التكاليف).

2-2- شروط إستخدام البرمجة الخطية:

1- تحديد الهدف الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه (Max أو Min) و الصيغة الرياضية للهدف تسمى دالة الهدف.

2- يجب أن تكون الموارد المتاحة لتحقيق الهدف محدودة.

3- وجود بدائل مختلفة لإستخدام الموارد المتاحة قيد البرمجة ليتم الإختيار.

4- إمكانية التعبير عن: المشكلة، الهدف، متغيرات الدراسة بصورة كمية أو رقمية.

5- وجود علاقة بين المتغير أو العوامل المتغيرة في المشكلة الخاضعة للدراسة للبرمجة، و ينبغي أن تكون خطية، و هذا يعني أن دالة الهدف و القيود المفروضة على المشكلة هي علاقات رياضية من الدرجة الأولى، سواءا كانت مكتوبة في صيغة معادلات أو متباينات.[1]

ثالثا: إتخاذ القرار.

تعتبر عملية إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، و يعرف إتخاذ القرار على أنه: تعبير عن إرادة و تصميم معين من قبل جهة تعرف بإسم متخذ القرار أو المدير أو المسؤول، و إتخاذ القرارات الإدارية في منظمة الأعمال هي ترجمة فعلية لما هو مطلوب تحقيقه من أهداف و مهام، و هي مهمة تناط عادة بالمدير (Manager)، سواء أكان موقع المدير في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية، و هذه المهمة لا تتم بشكل فجائي بل بالعكس هي عبارة عن عملية منسقة تجري وفق خطوات منطقية محكومة بإمكانات محددة و يتم تنظيم هذه العملية وفق صلاحيات معينة.[2]

رابعا: خطوات تطبيق البرمجة الخطية:

1- دراسة و تحليل المشكلة و جمع البيانات عنها مع تحديد كافة الفرضيات و الثوابت اللازمة لتطبيق الأسلوب المذكور.

2- تحديد الهدف Max أو Min فيما يسمى بدالة الهدف.

3- تقدير القيود التي تربط المتغيرات الداخلة في دالة الهدف بمعادلات أو متباينات من الدرجة الأولى.

[1] مؤيد الفضل، المرجع السابق، ص. 134-135.

[2] مؤيد الفضل، المرجع السابق، ص. 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى ما تقدم هناك قيود من نوع أخر تسمى بقيود اللاسلبية، أي جميع المتغيرات حقيقية و غير سالبة.[1]

بعد التمهيد لأسلوب DEA سوف ندخل في الفرع الموالي لإستيعاب مفهوم أسلوب DEA و دوره.

الفرع الثاني: ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

أولا: نشأة (DEA).

يعود فضل بناء أسلوب DEA و نموذج إقتصاديات الحجم الثابتة (CCR) كصيغة أولى له إلى طالب الدكتوراه **EDWARDO RHODES** سنة 1978، و الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في أمريكا، لمقارنة أداء مجموعة من طلاب الأقليات (السود والأسبان) المتعثرين دراسياً في المناطق التعليمية المتماثلة، وكان التحدي الذي واجه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها، وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه: **كوبر** و **شارنز** بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR (نسبة إلى **Charnes-Cooper-Rhodes**)، والفائدة التي أضافها **رودز** هي إستخدامه لمخرجات و مدخلات متعددة، و هذا ما لم يحصل لـــ **فاريل**، أما سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات فيعود إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفؤة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة،[2] و الشكل الموالي يوضح هذا المفهوم لمجموعة من وحدات إتخاذ القرار تنتج المنتجين y_1 و y_2 بإستعمال المدخل x.[3]

الشكل رقم 2-1: حالة التطويق بالتوجه المخرجي.

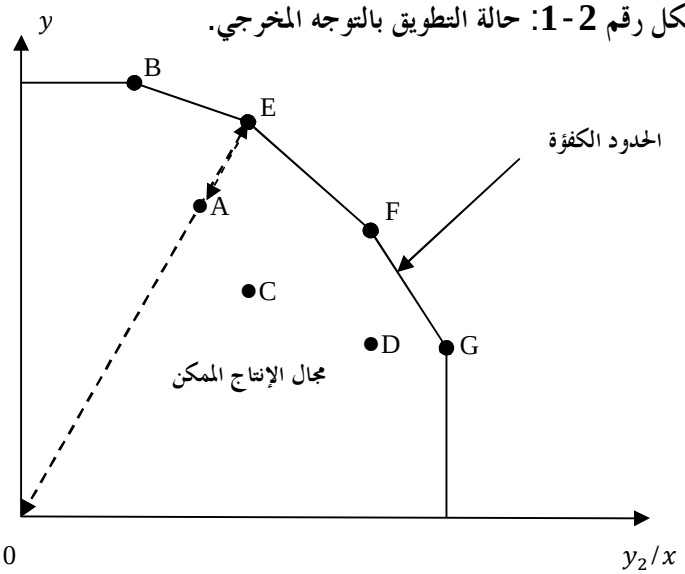

Source: W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Introduction To Data Envelopment Analysis And Its Uses*, Op. Cit., p. 9.

[1] مؤيد الفضل، المرجع السابق، ص. 151-152.

[2] خالد بن منصور الشعيبي، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص. 316.

[3] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Introduction to Data Envelopment Analysis and Its Uses*, Op. Cit., p. 9.

* الشكل [3-1] يمثل التوجه المخرجي بنموذج BCC تم وضعه نظرا لتوضيحه الجيد لعملية التغليف، و يمكن تمثيل الفكرة كذلك بالتوجه المدخلي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يظهر مجال الإنتاج الممكن بين المحورين y_2/x و y_1/x، و الحدود الكفؤة المكونة من الوحدات G-F-E-B، حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات كفاءة إنتاجية كاملة بالمقارنة بالنقاط D-C-A التي لا تحسن استخدام مدخلاتها المتاحة، و يتم حساب كفاءة هذه الأخيرة بالمقارنة مع الحدود الكفؤة، كأن نحسب كفاءة الوحدة A عن طريق:

$$0.75 = \frac{0.A}{0.E}$$

حيث تمثل $0.A$ المسافة من الصفر إلى A، و تمثل $0.E$ المسافة من الصفر إلى E، وهكذا يتم قياس و تحسين الكفاءة بالنسبة لـــ C و D.

ثانيا: تعريف (DEA).

يعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أو كما يسمى كذلك بأسلوب تحليل مغلف البيانات (بالفرنسية l'Analyse d'Enveloppement des Données-AED، بالإنجليزية Data Envelopment Analysis-DEA*) والذي يستخدم البرمجة الرياضية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار "Decision-Making Unit" "DMU"** التي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات و المخرجات، و تقوم DEA ببناء نسبة واحدة، و ذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة، و يتم مقارنة هذه النسب بالطريقة الكسرية، وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "حدود كفؤة"، و تقاس درجة عدم الكفاءة للمنشئات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، و يكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين القيمة واحد **(1)** و الذي يمثل الكفاءة الكاملة، و بين المؤشر ذو القيمة صفر **(0)** و الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة،[1] فإذا حصل بنك ما على مؤشر كفاءة مثلا 0.7 فهذا يعني أنه يتصف بالكفاءة بنسبة 70% بالمقارنة مع البنوك الأحسن في مجموعته، و يعني أنه بإمكانه رفع أداءه بنسبة 30%،[1] و بهذا يخلص أسلوب DEA إلى إستخلاص كفاءة مراكز المسؤولية دون معرفة معمقة عن مسار الإنتاج في هذه المراكز.[2]

ثالثا: ما الذي تفعله (DEA) ؟

1- تقارن (DEA) المنشأة أو الوحدة مدخلة في الإعتبار كل الموارد المستعملة و كل المنتجات و الخدمات المنتجة، و تقوم بتحديد أفضل الوحدات أو الأداء الأفضل (للفروع، الأقسام، الأفراد)، و كذلك الوحدات غير الكفؤة التي يمكن تحسين أداءها، عن طريق مقارنة منتجات الوحدة و ما تستعمله من موارد بالوحدات الأخرى الداخلة في التقييم، و بإختصار تعتبر (DEA) أحسن وسيلة للمقارنة المرجعية (Benchmark).

2- تمكن (DEA) من حساب مبلغ و نوع التكاليف التي يمكن توفيرها، و هذا يجعل الوحدات غير الكفؤة من أن تصبح كفؤة كالوحدات الأخرى.

* تم إطلاق هذه التسمية لأول مرة في رسالة الدكتوراه التي قام بها رودز في سنة 1978.

** تم إطلاق هذه التسمية لأول مرة في المقال الذي نشر في سنة 1978 لـــ رودز، كوبر و شارنز.

[1] Quey-Jen Yeh, *The Application of Data Envelopment Analysis in Conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation*, The Journal of the Operational Research Society, Vol. 47, №. 8, Aug.,1996, p. 981.
[1] Olivier Burkart, Hervé Gonsard, Op. Cit., p. 27.
[2] Gilles Viger, Op. Cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- تمكن (DEA) الوحدات غير الكفؤة من ترشيد إنفاقها المستقبلي، بالإستناد إلى معايير الوحدات الكفؤة.

4- تستلم الإدارة معلومات عن أداء وحداتها الخدمية التي يمكن أن تستعمل للمساعدة على تحويل النظام و الخبرة الإدارية من المدراء الجيدين، كذلك الأمر من الوحدات الكفؤة إلى الوحدات غير الكفؤة بأسلوب (DEA)، و هذا يمكن من تحسين النتائج، تخفيض تكاليف التشغيل و زيادة الربحية.[1]

بعد الإحاطة بمفهوم أسلوب DEA سوف نوضح أسس و محددات إستعماله في الفرع التالي.

الفرع الثالث: محددات إستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

أولا: محددات حجم العينة.

بعد الدراسة التي أجراها **كوبر** مع مجموعة من الباحثين سنة 2006 خرج الباحث بمجموعة من التعليمات التي تضمن نجاح إستعمال أسلوب DEA، و الممثلة في تحقيق إحدى القواعد الثلاث التالية:[2]

القاعدة الأولى: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات، و إلا سيفقد النموذج قوته التمييزية بين الوحدات الكفؤة و الوحدات غير الكفؤة:

$$S_S \geq I \times O$$

S_S: وحدات إتخاذ القرار (DMU).

I: المدخلات.

O: المخرجات.

القاعدة الثانية: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد ثلاثة **3**:

$$S_S \geq 3\,(I+O)$$

القاعدة الثالثة: تسمى قاعدة الثلث، حيث يتم التأكد من جودة النموذج في النتائج المحصلة (بعكس القاعدتين الأوليتين حيث التأكد من جودة النموذج قبل إجراء التقييم)، بحيث لا يجب أن يفوق عدد الوحدات ذات الكفاءة الكاملة (100%) ثلث العينة المدروسة:

$$\text{DMU 100\% Efficients} \geq \frac{1}{3} \times S_S$$

لكن و رغم القيود التي تحد من إستعمال أسلوب في مجالات و حالات متعددة إلا أنه يمكن تطبيق بإستعمال تقنية تحليل النوافذ، فهذه التقنية تعطي لأسلوب DEA القوة التمييزية عندما تكون عدد وحدات إتخاذ القرار قليلة و بالمقارنة عدد المدخلات و المخرجات كبير، هذه التقنية التي تمكن من مقارنة DMU في سنوات متعددة، و بهذا الأسلوب يصبح لدينا عدة وحدات إتخاذ قرار يساوي $(T=n \times k)$، حيث n تمثل عدد DMU في السنة الواحدة (عدد DMU في كل السنوات ثابت) و k تمثل عدد السنوات، و لكن لتمييز التأثير التكنولوجي يجب أن يكون

[1] H. David Sherman, Joe Zhu, Op. Cit., 2006, p. 50-51.
[2] A. Manzoni, S.M.N. Islam, *Performance Measurement in Corporate Governance*, Physica-Verlag Heidelberg, 2009, p. 119.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عدد السنوات كبير نوعا ما، فمثلا 6 بنوك لمدة 3 سنوات (T=18) لا يسمح بتمييز التطور التكنولوجي، فيجب على الأقل 5 سنوات ليكون مؤشر Malmquist (عبارة عن مؤشر يرصد إن حصل لـــ DMU تطور تكنولوجي أم لا) جيدا في التمييز.[1]

ثانيا: محددات النماذج.

حسب الدراسة التي خرج بها **Seinford** فإن عملية إختيار نموذج من بين نماذج التحليل التطويقي للبيانات يكون تبعا للفروض التالية:

1- نوعية جدار التغليف: سواءا ميل خطي أو ميل خطي لوغاريتمي، و كون هذا الميل ينبع من نقطة الأصل أو لا.

2- عوائد الحجم- الغلة-: سواءا ثابتة أو متغيرة.

3- نوعية التوجه: توجه مدخلي، و به نحدد الكفاءة القائمة على الإقتصاد في المدخلات، أو توجه مخرجي يبين لنا الكفاءة التي يكون شرطها الوحيد تعظيم المخرجات، أو الأخذ بالتوجهين في آن واحد أو عدم الأخذ بهما.

4- تقاس كفاءة وحدة القرار بإسقاط إحداثياتها على جدار الحيز المتكون من الوحدات الكفؤة، و الذي يطوق المنطقة التي يمكن لأي وحدة قرار-منشأة- الإنتاج فيها، و المسافة الفاصلة بين النقطة الحقيقية و النقطة المسقطة تمثل عدم الكفاءة، أما مكان تواجد النقطة المسقطة في المساحة المطوقة فيكون مرتبط بنوعية نموذج التحليل التطويقي للبيانات، و أيضا تبعا لنوعية التوجه (Orientation).[2]

بعد ذكر أسس إستخدام أسلوب DEA لابد من تحديد مجالات إستعماله، و هو المتناول في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: مجالات تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

على الرغم من أن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لم يعرف إلا في عام 1978، إلا أن الإهتمام الكبير بهذا الأسلوب –من قبل الأكاديميين والممارسين– بدى جلياً من خلال الأبحاث الكثيرة التي تم إنجازها، فقد شملت هذه الأبحاث معظم المجالات، أما في حدود خارطة الوطن العربي فيعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات حديثاً في مضمار البحث العلمي، وفيما يلي إستعراض لأهم الدراسات التي تتحدث عن تطبيقات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات.

لقد كانت البداية في تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في القطاع العام، إلا أن النجاح المنقطع النظير لنتائج هذا الأسلوب ومزاياه المتعددة شجع على تطبيقه في القطاع الخاص، ففي مجال التعليم وهو أول قطاع حكومي يطبق فيه أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أجريت العديد من الدراسات، وفي جميع الدراسات تمكن

[1] William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, Op. Cit., p. 374.
[2] Daniela Borodak, Op. Cit., p. 10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الباحثون من قياس كفاءة البرامج التعليمية في المدارس وأقسام الجامعات،[1] و شهدت السنوات الأخيرة تشكيلة كبيرة من تطبيقات أسلوب DEA لتقييم أداء أنواع مختلفة، و التي تعمل في نشاطات مختلفة و تنشط في بلدان مختلفة، حيث أستعملت في تقييم أداء المستشفيات، القوة الجوية الأمريكية، الجامعات، المدن، المحاكم، الشركات التجارية، و كيانات أخرى، إضافة إلى البلدان و الجهات أيضا.[2]

و يسمى أسلوب DEA المنشأة المراد قياس كفاءتها بوحدة إتخاد القرار DMU، و بشكل عام DMU كل كيان مسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات و الذي يمكن تقييم أداءه، في المجال التسييري يمكن أن تتضمن البنوك، أقسام المخازن و الأسواق المركزية، الشركات، وحتى المستشفيات، الجامعات، القواعد العسكرية، المحاكم، ...إلخ، و بهذا فمفهوم وحدة إتخاد القرار واسع يمكن أن يشمل أي شي يراد مقارنته مع وحدات مماثلة له، بشرط أن تمتلك كل DMU درجة معينة من الحرية الإدارية في إتخاذ القرارات.[3]

أولا: في مجال الخدمات.

1- أجريت في مجال الصحة الكثير من الدراسات الحديثة لقياس كفاءة المستشفيات، وقد توصل الباحثون في هذه الدراسات إلى نتائج جيدة تمثلت في تحديد مواقع عدم الكفاءة النسبية في هذه المستشفيات.

2- أما المجال البنكي فقد أستحوذ على إهتمام الباحثين لتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات وذلك نظراً لأهميته للإقتصاد الوطني.

3- في دارسة لتحديد مواقع لشركات الخدمات بإستخدام التحليل التطويقي للبيانات قام باحثون، بإقتراح مجموعة من القواعد لتطبيق هذا الأسلوب، ويعتقد الباحثون أن هذه القواعد لا تطبق بشكل جيد في الواقع العملي، وأشار الباحثون بوضوح إلى أن أسلوب التحليل التطويقي للبيانات هو البداية وليس النهاية في عملية التحليل، وأنه يجب إيقاف الوحدات غير الكفؤة إذا ثبت إستمرار عدم كفاءتها.

4- في دارسة لقياس كفاءة الوحدات الإدارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات بالتطبيق على فروع أحد مطاعم المأكولات السريعة البالغ عددها 13 فرعاً في محافظة جدة، وجدت الباحثة أن 3 فروع من هذه المطاعم غير كفؤة، وقد أوضحت الباحثة مقدار عدم الكفاءة في كل مطعم من المطاعم الثلاثة بالإضافة إلى المقدار الذي يجب تخفيضه من مدخلات هذه الفروع، والمقدار الذي يجب زيادته من مخرجاتها حتى تحقق الكفاءة المطلوبة.

5- في دراسة في مجال الخدمات شملت 48 فندقاً في الولايات المتحدة الأمريكية من درجات مختلفة وفقاً لنظام التصنيف العالمي، وجد الباحثون أن 58% من هذه الفنادق غير كفؤة، وأوضح الباحثون أن السبب في إنخفاض

[1] خالد بن منصور الشعيبي، مرجع سابق، ص. 317-318.

[2] Gregoriou Greg N, Zhu Joe, *Evaluating Hedge Fund and CTA Performance; Data Envelopment Analysis Approach*, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2005, p. 5.

[3] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Ton, *Data Envelopment Analysis*, 2end ed. Springer Science + Business Media, USA. 2007. p. 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عدد الفنادق في مجال الكفاءة النسبية إنما يعود إلى إستخدام الباحثين لمقاييس شاملة للكفاءة النسبية، فقد أظهرت النتائج أن الفنادق التي تتمتع بكفاءة نسبية تنفق أكثر على المشروبات والغذاء، بينما الفنادق غير الكفؤة تنفق أكثر على عمليات الفندقة، مثل توظيف عدد كبير من الموظفين، و وجود عدد كبير من الغرف، وبناءً على ذلك أوصى الباحثون بأن على الإدارة في مجال الفندقة أن تعطي أهمية أكبر لعملية توزيع الموارد بدلاً من عملية إدارة الموارد، والتي هي جل إهتمامهم حالياً.

ثانيا: في المجال الصناعي.

1- في مجال الصناعة والخدمات تم إنجاز بعض الدراسات إلا أنها تعتبر غير كافية، ففي دراسة لقياس كفاءة قسم المشتريات في 18 شركة من شركات البترول باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات، وجدت الدراسة أن أهداف المنظمة، ومسئوليات الأقسام، وأنواع المشتريات تؤثر على الأداء، وأوضح الباحث أن هذا الأسلوب إستطاع تحديد 6 شركات من شركات القطاع ذات كفاءة عالية بلغت 100%، وصنفت على أنها "الأفضل في القطاع الصناعي"، إلا أن هذا الأسلوب يعاب عليه عدم تقديمه لطريقة للتمييز بين الشركات ذات الكفاءة الإدارية العالية في مثل هذه الحالات.

2- في دراسة ميدانية لتقويم أداء الممولين، قام الباحثون بتقسيم الممولين إلى 4 مجموعات: ممولين ذووا أداء عالي وكفء، وممولين ذووا أداء عالي وغير كفء، وممولين ذووا أداء منخفض وكفء، وأخيراً ممولين ذو أداء منخفض وغير كفء، وبناءً على ذلك تم إستخدام المجموعة الأولى كمعيار فعال، أي المجموعة المرجعية (Benchmark Efficace) لتحسين أداء المجموعات الثلاث الأخرى.

3- بإستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات قام باحثون بدراسة في شركة كندية في مجال التسويق، لتقييم تأثير وتوزيع الموارد على الأرباح، وقد تم إجراء هذه الدراسة على 5 قطاعات هي: المواد الغذائية والخضر، المواد الغذائية الخاصة بالعصيرات، الصناعات المعدنية، السلع التجارية، والمطاعم والفنادق، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الربح يتأثر بتوزيع كل من الموارد المالية والبشرية، وأن التوزيع الفعال للموارد البشرية يتفاوت من قطاع إلى أخر، بينما هو غير متفاوت بالنسبة لتوزيع الموارد المالية.

4- قام باحث – في دراسة تطبيقية لمجموعة من المصانع– بإجراء عدة مقارنات لتقويم الأداء في فترات زمنية مختلفة، وقد إكتشف الباحث مفهوماً جديداً للفعالية أطلق عليه مسمى "الكفاءة الكلية للوقت"، ثم بعد ذلك قام الباحث بتجزئة هذا المفهوم إلى 4 مفاهيم هي : الكفاءة الكلية، كفاءة السعر، كفاءة المعيار، وكفاءة الوقت، وقد تم إستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات لقياس مفاهيم الكفاءة الجديدة.

5- في دراسة شملت 55 شركة صناعية أردنية، وجد الباحث 12شركة فقط كفؤة وفقاً للأسلوب، وقد أوضح الباحث مصادر ونسب عدم الكفاءة في الشركات غير الكفؤة.[1]

[1] خالد بن منصور الشعيبي، مرجع سابق، ص. 318-321.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني

النموذج الأساسي لأسلوب DEA (نموذج CCR)

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نفتتحه بمفهوم نموذج **CCR** (الفرع الأول)، ثم نوضح صيغته الرياضية (الفرع الثاني)، و نعرض تحويل صيغة النموذج من الصيغة الكسرية الأصلية إلى الصيغة الجبرية (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بتبيان كيف يقوم النموذج بتحديد الوحدات المرجعية و يستخلص التحسينات للوحدات غير الكفؤة (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مفهوم نموذج إقتصاديات الحجم الثابتة (CCR).

يمكن لوحدة إتخاذ القرار غير الكفؤة من أن تصبح كفؤة بنموذج **CCR** بإسقاط إحداثيتاها على الحدود الكفؤة، فمن التوجه المدخلي نتمكن من تحسين (تخفيض) المدخلات، بينما من ناحية التوجه المخرجي يمكننا تحسين (زيادة) المخرجات، و بالتالي يعتمد تحسين الوحدات غير الكفؤة على موقع جدار الحدود الكفؤة سواء مدخلي أو مخرجي، و الشكل رقم **[2-1]** المذكور أنفا هو لنموذج **BBC** و كان لغرض التوضيح فقط، و الشكلين المواليين يبينان نموذج **CCR**.

الشكل رقم 2-2: نموذج CCR بالتوجه المدخلي.

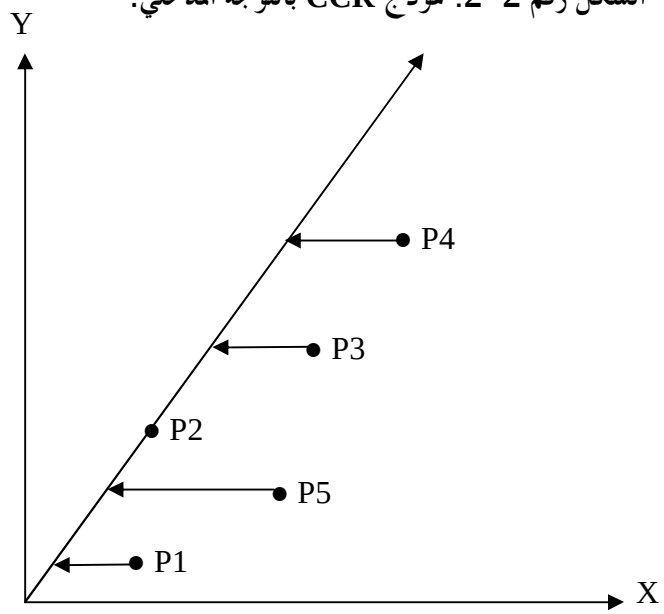

Source: William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, Op. Cit., p. 16.

لتمثيل التوجه المدخلي لنموذج **CCR** نفترض أنه لدينا 5 وحدات DMUs (p_1, p_2, p_3, p_4, p_5)، و بعد تمثيلها بيانيا تظهر كما في الشكل **[2-2]** تظهر النتائج أن الوحدة p_2 تظهر كفؤة بينما بقية الوحدات تظهر غير كفؤة، و لتخفيض إستعمالها من المدخل الواحد x يجب الإتجاه أفقيا إلى محور المخرجات y، و يعني هذا أننا نحافظ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على نفس القدر من المخرجات لكن بتخفيض المدخلات بالنسبة أو الكيفية التي تنتج بها الوحدة p_2، و يعبر السهم الرابط بين النقاط غير الكفؤة p_1, p_3, p_4, p_5 عن نسبة عدم كفاءة هذه الوحدات بالمقارنة مع الجدار الذي ترسمه الوحدة الكفؤة p_2، بينما بالنسبة للوحدة p_2 فلكون أنها على الجدار الكفؤ فلا مجال للتحسين، أي كفاءتها 100%.

الشكل رقم 2-3: نموذج CCR بالتوجه المخرجي.

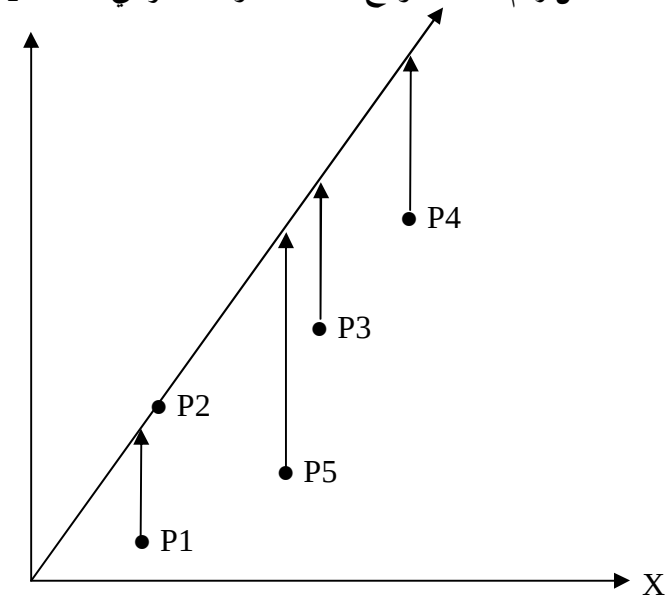

Source: William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, Op. Cit., p. 16.

و كذلك الأمر بالنسبة للتوجه المخرجي، فإن هناك 5 وحدات DMUs $(p_1, p_2, p_3, p_4, p_5)$، و بعد تمثيلها بيانيا تظهر كما في الشكل **[2-3]**، و تظهر النتائج أن الوحدة p_2 كفؤة بينما بقية الوحدات تظهر غير كفؤة، و لزيادة إنتاجها من المخرج y يجب الإتجاه عموديا إلى محور المدخلات x، و يعني هذا أننا نحافظ على نفس القدر من المدخلات لكن بزيادة المخرجات بالنسبة أو الكيفية التي تنتج بها الوحدة p_2، و يعبر السهم الرابط بين النقاط غير الكفؤة p_1, p_3, p_4, p_5 عن نسبة عدم كفاءة هذه الوحدات بالمقارنة مع الجدار الذي ترسمه الوحدة الكفؤة p_2، بينما الوحدة p_2 فلكون أنها على الجدار الكفؤ فلا مجال للتحسين، أي كفاءتها 100%، و تجدر الإشارة أن تساوي مؤشرات الكفاءة بالتوجه المدخلي و المخرجي لا يكون إلا في نموذج CCR.[1]

بعد الإشارة إلى مفهوم نموذج CCR سوف ننتقل إلى توضيح صيغته الرياضية في الفرع القادم.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج إقتصاديات الحجم الثابتة (CCR).

أولا: الفرضيات و البيانات:

نفرض بأنه لدينا n من وحدات إتخاذ القرار DMU: DMU1، DMU2،...، حتى DMUn، كل DMU لهـــا

[1] William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, Op. Cit., p. 15-17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مكونات متساوية من المدخلات و المخرجات و نرمز للوحدات بـــ j حيث $j= 1،...،n$.

ويجب أن يتوفر في الوحدات المختارة ما يلي:

- يجب أن يعبر بأرقام موجبة للمدخلات و المخرجات لكل الوحدات DMU.
- المتغيرات (المدخلات، المخرجات و إختيار DMU) يجب أن تمثل بصدق سواء للمحلل أو المسير العناصر الحقيقية المؤثرة في الكفاءة.
- كمبدأ يجب أن تكون الكفاءة الجيدة تمثل المدخلات الأقل و المخرجات الأكبر.
- ليس من الضروري أن تتطابق وحدات القياس سواء في المدخلات أو المخرجات (قيم نقدية، عدد أشخاص، أمتار،...إلخ).[1]

تستخدم تقنية البرمجة الخطية لإيجاد مجموعة المعاملات (Coefficients) u_r و v_i التي ستعطي للكسر الممثل بالمخرجات على المدخلات للوحدة المقيمة أكبر كفاءة ممكنة.

و الجدول رقم **[2-1]** يزودنا بالشكل الرياضي لـــ DEA، و في النموذج تمثل الرموز مايلي:

j : عدد وحدات إتخاذ القرار (DMU) التي يتم مقارنتها ببعضها البعض في أسلوب (DEA).

DMU_j : وحدة إتخاذ القرار رقم j.

θ : مؤشر الكفاءة للوحدة تحت التقييم بأسلوب (DEA).

y_{rj}: قيمة المخرج r المنتج من قبل وحدة إتخاذ القرار j.

x_{ij}: قيمة المدخل i المستعمل من قبل وحدة إتخاذ القرار j.

r: عدد المخرجات المنتجة من قبل كل وحدة إتخاذ قرار (DMU).

i: عدد المدخلات المستعملة من قبل كل وحدة إتخاذ قرار (DMU).

u_r: المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمخرج r ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

v_i: المعامل أو الوزن المخصص من قبل (DEA) للمدخل i ليبلغ درجة الكفاءة (100%).

المعلومات المتطلبة لتطبيق DEA هي المخرجات المنتجة المشاهدة (Observer) y_{rj} و المدخلات المستعملة المشاهدة x_{ij} في نفس الفترة لكل وحدة إتخاذ قرار داخلة في التقييم، لذلك x_{ij} هي قيمة المدخل المشاهد رقم i و المستعمل من قبل وحدة إتخاذ القرار j ، و y_{rj} هي قيمة المخرج المشاهد رقم r و المنتج من قبل وحدة إتخاذ القرار j.

ثانيا: نظرية الكفاءة.

و إذا كانت قيمة θ لوحدة إتخاذ القرار المقيمة أقل من 100% تعني بأن هذه الوحدة غير كفؤة، أي توجـــد

[1] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, Op. Cit., p. 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وحدة أخرى من هذه المجموعة من وحدات إتخاذ القرار المقيمة تنتج نفس ما تنتجه وحدة القرار هذه غير الكفؤة بمدخلات أقل،[1] و هذا ما تبينه النظرية التالية:

النظرية: (CCR- Efficiency).

1- DMU_o تكون كفؤة إذا كانت $\theta^* = 1$ و يوجد على الأقل حل أمثل $(v^*.u^*)$، مع $v^* > 0$ و $u^* > 0$.

2- ما عدا ذلك DMU_o غير كفؤة.

هكذا الكفاءة بـــ CCR تتحدد ما عدا ذلك: (أ) $\theta^* < 1$ أو (ب) $\theta^* = 1$ و على الأقل عامل واحد لكل من (v^*, u^*) يساوي الصفر لكل حل أمثل للبرنامج الخطي، و إذا كانت DMU_o كفؤة فإنها تشكل مع وحدات أخرى كفؤة الحدود الكفؤة للوحدات الأخرى غير الكفؤة.[1]

الجدول رقم [2-1]: النموذج الرياضي لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).

$$\text{Max } \theta = \frac{u_1 y_{1o} + u_2 y_{2o} + \cdots + u_s y_{so}}{v_1 x_{1o} + v_2 x_{2o} + \cdots + v_m x_{mo}} = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{io}} \qquad (1)$$

أي: تعظيم مؤشر الكفاءة θ بالنسبة لوحدة إتخاذ القرار o.

و تكون دالة الهدف المذكورة تعمل تحت قيد أن أي وحدة قرار ذات مجموعة المعاملات u و v المقيمة مع بقيت الوحدات يجب أن لا تفوق أي وحدة قرار القيمة 1 (100%)، التي تعني الكفاءة الكاملة و تكون الصياغة الرياضية لهذا الكلام كما يلي:

$$\text{DMU1} \quad \frac{u_1 y_{11} + u_2 y_{21} + \cdots + u_s y_{s1}}{v_1 x_{11} + v_2 x_{21} + \cdots + v_m x_{m1}} = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{r1}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{i1}} \leq 1$$

$$\text{DMU2} \quad \frac{u_1 y_{12} + u_2 y_{22} + \cdots + u_s y_{s2}}{v_1 x_{12} + v_2 x_{22} + \cdots + v_m x_{m2}} = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{r2}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{i2}} \leq 1$$

$\cdots$

$$\text{DMU0} \quad \frac{u_1 y_{1o} + u_2 y_{2o} + \cdots + u_s y_{so}}{v_1 x_{1o} + v_2 x_{2o} + \cdots + v_m x_{mo}} = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{io}} \leq 1$$

$\cdots$

$$\text{DMUj} \quad \frac{u_1 y_{1j} + u_2 y_{2j} + \cdots + u_s y_{sj}}{v_1 x_{1j} + v_2 x_{2j} + \cdots + v_m x_{mj}} = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij}} \leq 1 \qquad (2)$$

$$v_1,\ v_2\ , \ldots, v_m \geq 0$$

$$u_1\ , u_2\ , \ldots, u_s \geq 0$$

Source: H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 64.

[1] H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 63.
[1] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, Op. Cit., p. 24-25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سوف ننتقل في الفرع التالي للحديث عن جوهر أسلوب DEA بتحويل الصيغة الكسرية إلى صيغة خطية.

الفرع الثالث: البرنامج الكسري هو نفسه الخطي.

أولا: التحويل من البرنامج الكسري إلى البرنامج الخطي.

سنقوم بتحويل النموذج الكسري المذكور في الجدول رقم**[2-1]** إلى الشكل الجبري القياسي التالي:

$$\text{Max } \theta = u_1 y_{1o} + u_2 y_{2o} + \cdots + u_s y_{so} \ (=\sum_{r=1}^{s} u_r y_{ro}) \qquad (3)$$

s.c.

$$v_1 x_{1o} + v_2 x_{2o} + \cdots + v_m x_{mo} = \sum_{i=1}^{m} v_i x_{io} = 1 \qquad (4)$$

$$u_1 y_{1j} + u_2 y_{2j} + \cdots + u_s y_{sj} \leq v_1 x_{1j} + v_2 x_{2j} + \cdots + v_m x_{mj} \qquad (5)$$

حيث تعني الصيغة (3) أن دالة الهدف تسعى إلى تعظيم مخرجات (بسط) وحدة إتخاذ القرار المقيمة للوصول بها إلى أعلى درجة كفاءة (100%)، و يمكن إختصار المتراجحة (5) بالصيغة التالية:[1]

$$\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj} \leq \sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij}$$

لكن إستعمال دالة الهدف ككسر سوف يعطينا ما لا نهاية من الحلول، لذلك إكتفينا بوضع المخرجات التي يجب تعظيمها في دالة الهدف و تحويل مقام دالة الهدف السابقة رقم (1) كقيد يساوي القيمة **1**، و هو ما تم تمثيله بالعبارة رقم (4).[2]

ثانيا: البرنامج الكسري هو نفسه الخطي - النظرية- .

البرهان: في ظل فرضية عدم الإنعدام لـــ v و أوزان المدخلات الأخرى $(0 < X.v)$، و مقام القيد (2) للبرنامج الكسري يكون موجب لكل j ، و لذلك نحصل على (1) بضرب كلا الطرفين لـــ (2) بالمقام، ثم نلاحظ أن البرنامج الكسري لا يتغير بضرب كل من مقامه و بسطه في نفس القيمة -شرط أن تكون هذه القيمة غير مساوية للصفر-، و بعد القيام بالضرب نضع مقام الكسر (1) يساوي القيمة **1**، ثم نقوم بوضع هذه الصيغة الأخيرة كقيد في (3) و نقوم بتعظيم البسط، و ينتج لنا البرنامج الخطي، و الحل المثالي للبرنامج الخطي يكون $(u = \mu^* \ ، \ v = v^*)$ و قيمة الهدف المثلى θ^*، الحل $(\mu^* = \mu \ ، \ v^* = v)$.

و يكون كذلك حل مثالي للبرنامج الكسري، و منه يكون البرنامج قابل للعكس تحت الفرضيات السابقة، لذى يكون للبرنامج الكسري و البرنامج الخطي نفس قيمة الحل الأمثل θ^*.[3]

[1] H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 68.
[2] Othman Joumady, Op. Cit., p. 14.
[3] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, Op. Cit., p. 24.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و بهذا يمكن كتابة النموذج الرياضي المذكور في الجدول رقم [2-1] بالصيغة النهائية التالية:

$$\text{Max} \sum_{r=1}^{s} u_r y_{ro}$$
s.c.
$$\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij} \leq 0, \quad j = 1,\ldots,n$$
$$\sum_{i=1}^{m} v_i x_{io} = 1$$
$$u_r, v_i \geq 0$$

ثالثا: تحويل البرنامج الخطي الأصلي إلى برنامج الثنائية.

1- الصياغة الثنائية لنموذج (CCR).

و عندما يحول البرنامج إلى صيغة الثنائية يصبح كما يلي:

$$\text{Min } \theta$$
s.c.
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \leq \theta\, x_{i0} \qquad i = 1,2,\ldots, m; \qquad \text{(a)}$$
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq y_{r0} \qquad r = 1,2,\ldots, s; \qquad \text{(b)}$$
$$\lambda_j \geq 0 \qquad j = 1,2,\ldots, n; \qquad \text{(c)}$$

يقوم برنامج الثنائية بتدنية قيمة θ تحت القيود التالية: (a) أن تكون القيم المرجحة لمدخلات الوحدات الأخرى أقل أو يساوي قيم مدخلات الوحدة المراد قياس كفاءتها (o)، (b) أن تكون القيم المرجحة لمخرجات الوحدات الأخرى أكبر أو يساوي قيم مخرجات الوحدة المراد قياس كفاءتها (o)، (c) تعبر λ (Lambda)* عن قيمة أو المعامل المضروب في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير الكفؤة لتصبح وحدات كفؤة (100%). [1]

2- ماهية شكل الثنائية:

تجدر الإشارة أن نموذج الثنائية يهدف إلى تقديم تحليلات و مؤشرات مختلفة لم يكن بالإمكان الحصول عليها بإستخدام النموذج الأصلي، علما بأن خطوات و إجراءات حل نموذج الثنائية هي أقل بالمقارنة بالنموذج الأصلي.

و ينتج عن إستعمال نموذج الثنائية حصول ما يلي:

1- إذا كانت المعاملات الداخلة في تركيب النموذج الأصلي تشكل المصفوفة A ذات الشكل التالي:

و تصبح في نموذج الثنائية A^t أو كما يعرف بمرافق المصفوفة و يظهر شكل المصفوفة كما يلي:

[1] H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 69-70.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- القيم الداخلة في تركيب عمود القيم الحرة (الجهة اليمنى) تشمل معاملات للمتغيرات الأساسية x_j في دالة الهدف للنموذج الأصلي.

3- العلاقة الرياضية التي تفصل طرفي العلاقة الرياضية إذا كانت $\leq$ أقل أو يساوي في النموذج الأصلي تصبح $\geq$ أكبر أو يساوي في نموذج الثنائية و العكس صحيح.

4- دالة الهدف إذا كانت تعظيم (Max) في النموذج الأصلي تصبح تقليل (Min) في نموذج الثنائية، و العكس صحيح.[1]

3- وحدة القياس:

و الملاحظ أيضا بأن قياس الكفاءة المتناول آنفا تكون نتائجه مستقلة مع وحدة القياس المستعملة، أي إذا قام شخص بإستعمال وحدات قياس للمدخلات بالميل و المخرجات بالمتر المكعب و قام أخر بحساب نفس المدخلات و المخرجات بالكيلومتر و اللتر فإنه يحصل على نفس مؤشرات الكفاءة.

النظرية:

القيمة المثلى لأعظم $\theta^* = \theta$ في الصيغتين (1) و (3) تكون مستقلة عن الوحدات التي يتم قياس بها المدخلات و المخرجات، بشرط بطبيعة الحال أن تكون وحدات القياس نفسها لكل DMU.[2]

رابعا: التوجه المدخلي لنموذج CCR.

ما تم التطرق إليه سابقا هو التوجه المخرجي، و يمكن صياغة التوجه المدخلي كما يلي:

1- النموذج الأولي:

$$\text{Min } \sum_{i=1}^{m} v_i x_{io}$$

s.c.

$$\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij} \leq 0, \quad j = 1,\ldots,n$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj} = 1$$

$$u_r, v_i \geq 0$$

2- نموذج الثنائية (Duel):

تكتب الصيغة الرياضية لنموذج الثنائية (Dualité) كما يلي:[3]

[1] مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص. 216-219.

[2] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, Op. Cit., p. 24.

[3] Joe Zhu, *Quantitative Models for Performance Evaluation and Benchmarking: DEA with Spreadsheets*, 2nd Ed, Springer, Boston, USA, 2009, p. 187-188.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\text{Max}\theta$$
s.c:
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq \theta y_{ro} \qquad i = 1, 2,\ldots,m$$
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \leq x_{io} \qquad r = 1, 2,\ldots,s$$
$$\lambda_j \geq 0 \qquad j = 1, 2,\ldots,n$$

و لا يقف أسلوب DEA عند تحديد المؤشرات بل يتعدى لإقتراح الوحدات النظيرة و التحسين، كما هو مبين في الفرع التالي.

الفرع الرابع: الوحدات المرجعية و القيام بالتحسين.

لا يقتصر دور أسلوب DEA على تحديد درجة كفاءة الوحدات المقومة بل يتعداه ليبين الخلل في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير الكفؤة، و يحدد لهذه الأخيرة الوحدات النظيرة أو المرجعية التي تكون أقرب لها من حيث الحجم لغرض بلوغ الكفاءة الكاملة.

أولا: تحديد المجموعات المرجعية (Reference Set).

سيتم تمثيل المقصود بالوحدات المرجعية من حيث التوجه المدخلي بنموذج CCR للتوضيح، و فلسفة التحسين نفسها في كل النماذج، و لنفترض أنه لدينا خمس منشآت (DMU_S) تستعمل كل واحدة من وحدات القرار هذه مدخلين x_1 و x_1 لإنتاج مخرج وحيد y، و بإفتراض أن حل المسالة بيانيا بالشكل الموالي:

الشكل رقم 2-4: الوحدات المرجعية و التحسين.

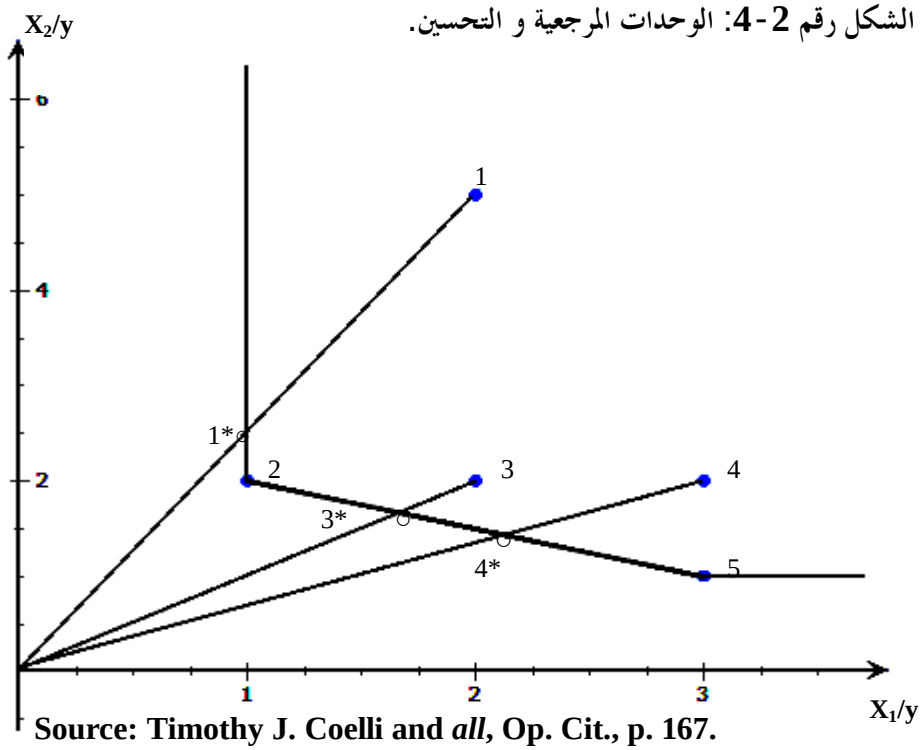

Source: Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 167.

و تبين النتائج أن الوحدتين 2و 5 ذات كفاءة كاملة أما بقية الوحدات فهي ذات كفاءة غير كاملة، و نلاحظ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مثلا أن الكفاءة الفنية للمنشأة 3 تساوي 0.833، و هذا يعني أن المنشأة يمكن أن تقلص إستخدامها للمدخلين x_1 و x_1 بنسبة 16.7% بدون تقليص إنتاجها للسلعة y، و ذلك بإستخدام مزيج المدخلات للنقطة *3، و تقع النقطة المقترحة (أو المسقطة) *3 بين النقطتين 2 و 5 على منحنى الكفاءة المقدر، و تسمى المنشأتين 2 و 5 بالأنداد أو الوحدات المرجعية للمنشأة 3،و تعطي قيم λ في السطر المقابل للمنشأة 3 في جدول الحل (السمبلكس) الأنداد.

ثانيا: تحديد التحسينات الواجبة.

بالإضافة إلى مصطلح الأنداد يستخدم أسلوب DEA مصطلح الأهداف في تسمية النقطة المقترحة على منحنى الكفاءة، فمثلا الأهداف للنقطة 3 تمثلها إحداثيات النقطة *3، و التي تحسب بتقليص مستوى الإستخدام تبعا لمعدل الكفاءة أي (2, 2) × 0.833 = (1.666, 1.666) و ذلك للوحدة الواحدة من الإنتاج y.

بإتباع نفس الأسلوب في التحليل نجد أن المنشأتين 1 و 4 غير كفؤتين فنيا، حيث معدل الكفاءة للمنشأة 1 يساوي 0.5 و للمنشأة 4 يساوي 0.714 من جدول الحل، و خلاصة القول أن تحسين الوحدات غير الكفؤة ينبع من الوحدات المرجعية المختارة للوحدة غير الكفؤة و اللتان تقتربان أكثر من غيرهما في الإحداثية.[1]

[1] Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 165-167.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث

نموذج إقتصاديات الحجم (نموذج BCC)

سيتم التطرق هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بتوضيح مفهوم أسلوب التحليل التطويقي للبيانات المبني على عوائد الحجم المتغيرة (الفرع الأول)، ثم نبرز صياغته الرياضية (الفرع الثاني)، و نعرض مفهوم عوائد الحجم كمفهوم إقتصادي (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بالتطرق لعوائد الحجم في المجال البنكي (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مفهوم نموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC).

جاء نموذج BCC (نسبة إلى Banker, Charnes & Cooper) سنة 1984، أي بعد نموذج CCR بستة سنوات، هذا الأخير الذي كان يفترض عوائد الحجم الثابتة (Constant Return To Scale –CRS-)، مما ينتج عنه إظهار مؤشر الكفاءة خام أي يحمل في طياته الحالة التي تمر بها المنشأة من عوائد الحجم سواءا: المتزايدة، المتناقصة أو الثابتة، وهذه الأخيرة فقط التي يظهر فيها مؤشر الكفاءة نفسه سواءا بنموذج CCR أو نموذج BCC، و للإشارة فإن مؤشر الكفاءة بنموذج CCR عموما لا يفوق مؤشر الكفاءة بنموذج BCC تبعا للصيغة التالية:

الكفاءة العامة = الكفاءة الحقيقية × الكفاءة الحجمية.

حيث كان يفترض في نموذج CCR أن الوحدات المقارنة تتميز بإقتصاديات الحجم الثابتة، كما يلي:

الكفاءة العامة = الكفاءة الحقيقية × (الكفاءة الحجمية =1).

Efficience Générale =Efficience Pur × Efficience D'échelle .

و يبدو أن نموذج CCR صالح في حالة ما كل الشركات المقيمة تعمل عند حجمها المثالي، لكن كل من المنافسة، السياسة الحكومية، القيود المالية،...، إلخ، تجعل من غير الممكن أن تعمل الشركات عند أحجامها المثالية، و بنموذج BBC فإن الوحدات الكفؤة تغلف بإحكام بقية الوحدات، نظرا لكون التغليف محدب و ليس خط مستقيم كما في نموذج CCR، و بإستعمال BBC فإن مؤشرات الكفاءة للوحدات المقيمة تكون أكبر أو يساوي من مؤشرات نموذج CCR، و يضمن قيد الحجم الذي يضاف إلى نموذج CCR فيصبح BBC ($\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$)، و هو الذي يجعل الوحدات المرجعية بالنسبة للوحدات غير الكفؤة من أن تكون مماثلة لها في الحجم فلا أكبر منها و لا أصغر.

و بالتالي فنموذج BBC يفرز نوعين من الكفاءة: الكفاءة الفنية و الكفاءة الحجمية، و عند مقارنة مؤشر الكفاءة بنموذج CCR و مؤشر الكفاءة بنموذج BBC لنفس الوحدة و إيجاد إختلاف فهذا يعني بأن هذه الوحدة غير كفؤة من ناحية الحجم، أما إذا تساوى المؤشرين فهذا يعني بأن الوحدة المقيمة تتميز بثبات عوائد الحجم، و الشكل الموالي يوضح ما تم سرده.

يمثل الشكل **[2-5]** الموالي كيفية حساب مؤشر الكفـــاءة بنموذج CCR و بنموذج BBC لمجمـــــوعة من الشركات تستعمل مخرج واحد و مدخل واحد، و تحت فرضية CRS تحسب عدم الكفاءة الإدخالية للشركة p

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالمسافة $p\ pc$، أما تحت فرضية عوائد الحجم المتغيرة VRS (Variable Return To Scale) فتحسب نسبة عدم الكفاءة للشركة p بالمسافة $p\ pv$، و الفرق بين هذين المؤشرين يتمثل في المسافة $pc\ pv$، و تمثل هذه المسافة عدم كفاءة حجمية، و يمكن إستخراج ذلك حسابيا بما يلي:

$$\frac{AP_c}{Ap} = \text{الكفاءة الفنية بـــ CCR}$$

$$\frac{AP_v}{Ap} = \text{الكفاءة الفنية بـــ BBC}$$

$$\frac{AP_c}{AP_v} = \text{الكفاءة الحجمية}$$

و كل هذه المؤشرات محصورة بين الصفر و الواحد، و يمكن أن نقول كذلك بأن:

الكفاءة الفنية بـــ CCR = الكفاءة الفنية بـــ BBC x الكفاءة الحجمية.[1]

لأن: $\frac{AP_c}{AP_v} \times \frac{AP_v}{AP} = \frac{AP_c}{Ap}$

الشكل رقم 2-5: نموذج DEA بمختلف عوائد الحجم.

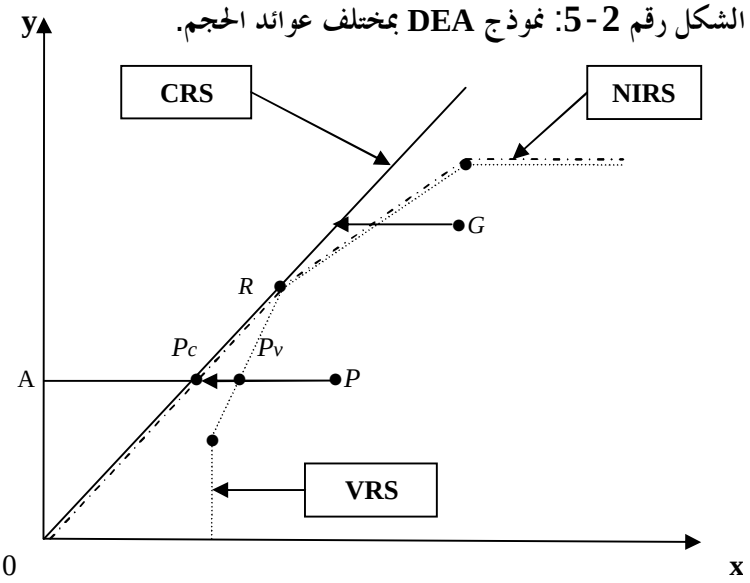

Source: Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 174.

لكن أحد عيوب مؤشر الكفاءة المحسوب بنموذج VRS أنه لا يوضح ما إذا كانت الشركة تعمل في ظل عوائد الحجم المتناقصة أو المتزايدة، و لمعرفة صفة عوائد الحجم المتغيرة يطبق نموذج DEA على نموذج ثالث هو نموذج عوائد الحجم غير المتزايدة (Non Increasing Returne To Scale -NIRS-) بتعديل علامة المساواة في معادلة قيد الحجم $(\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1)$ بعلامة أصغر أو يساوي $(\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \leq 1)$، و يتم مقارنة مؤشر الكفاءة الفنية بنموذج NIRS مع مؤشر الكفاءة الفينة بنموذج VRS، فإذا تساوى المؤشران توصف الشركة بتناقص عوائد الحجم (حال الشركة G في الشكل رقم[2-5])، و إذا إختلف المؤشران فتوصف الشركة بتزايد عوائد الحجـــم

[1] Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 172-173.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(حال الشركة P في الشكل رقم[2-5]).[1] NIRS = VRS: تناقص عوائد الحجم.

NIRS ≠ VRS: تزايـــد عوائد الحجم.

أما في حالة إدخار أسعار المدخلات أو المخرجات فإن الكفاءة تتشكل من:

الكفاءة الإقتصادية = الكفاءة السعرية × (الكفاءة الفنية الصافية × الكفاءة الحجمية).[2]

Efficience Economique = Efficience Allocative × (Efficience Technique ×Efficience D'échelle).

لأنه كما هو معروف أن عوائد الحجم شيء فني، و بالتالي فإن الكفاءة التكلفية أو الكفاءة الربحية تظهر كما يلي:

الكفاءة التكلفية = الكفاءة السعرية × (الكفاءة الفنية الصافية × الكفاءة الحجمية).

و في الكفاءة التكلفية نكون بطبيعة الحال بصدد التدنية (Minimiser).

الكفاءة الربحية = الكفاءة السعرية × [الكفاءة الفنية (الكفاءة الإنتاجية)× الكفاءة الحجمية].

و في الكفاءة الربحية نكون بطبيعة الحال بصدد التعظيم (Maximiser).

بعد الإفادة بمفهوم نموذج BCC سوف نتطرق في الفرع القادم إلى صيغته الرياضية.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC).

لتشكيل نموذج BCC و الذي يفترض نفس المعطيات الخاصة بنموذج CCR، أي توفر j من الوحدات الإنتاجية (البنوك) حيث $j=1,\dots,n$ كل وحدة إنتاجية لديها r من المدخلات يرمز لها بـــ xi بحيث $i=1,\dots,r$ و m من المخرجات يرمز لها بـــ yi بحيث $i=1,\dots,m$ ، ونجعل X ترمز لمصفوفة المدخلات $(r\times n)$ و Y ترمز لمصفوفة المخرجات $(m\times n)$، و لإيجاد مؤشر الكفاءة θ_o للتوجه المدخلي أو مؤشر الكفاءة $ø_o$ للتوجه المخرجي يجب حل مسألتي البرمجة الخطية الثنائية التاليتين:

الجدول رقم 2-2: الفرق بين نموذج إقتصاديات الحجم الثابتة و النماذج الأخرى.

نوع الحدود	التوجه المدخلي	التوجه المخرجي
CRS	$\text{Min } \theta_o$ s.c; $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \le \theta_o\, x_{io} \quad i = 1, 2,\dots, m$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \ge y_{ro} \quad r = 1, 2,\dots, s$ $\theta_o, \lambda_j \ge 0.$	$\text{Max } ø_o$ s.c; $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \ge ø_o\, y_{ro} \quad r = 1, 2,\dots, s$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \le x_{io} \quad i = 1, 2,\dots, m$ $ø_o, \lambda_j \ge 0.$
VRS	**بإضافة قيد:** $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$	
NIRS	**بإضافة قيد:** $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \le 1$	
NDRS	**بإضافة قيد:** $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \ge 1$	

Source: Wade. D. Cook, Joe Zhu, Op. Cit., p. 10.

[1] مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص. 23.

[2] Harold O. Fried, C. A. Knox Lovell, Shelton S. Schmidt, Op. Cit., p. 278.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سوف نوضح في الفرع التالي المفهوم النظري لظاهرة عوائد الحجم في المجال الإقتصادي عامة.

الفرع الثالث: الأساس النظري لظاهرة عوائد الحجم.

أولا: مفهوم عوائد الحجم.

نشأت ظاهرة إقتصاديات الحجم مع الإقتصاد الصناعي مرتبطة مباشرة بمفهوم عوائد الحجم (و تسمى كذلك عوائد الغلة)، و الذي يربط بين التغيرات في السلع المنتجة و بين العوامل الضرورية لإنتاج هذه السلع، و تعرف إقتصاديات الحجم على أنها التخفيض في التكلفة المتوسطة (حاصل الإنتاج الكلي\التكلفة الكلية) الذي يتبعه زيادة في الإنتاج الحدي للشركة (التغير في الإنتاج الكلي)، سواء كان إنتاج الشركة خدمي أو سلعي، و يكون لإقتصاديات الحجم أثر على أداء المؤسسة في القطاع، و على المنافسة في السوق، حيث يكون تدخلها على مستويات عدة في المؤسسة، أولا على مستوى وسائل الإنتاج (آلات، عمال،...) و على مستوى النشاط لسلسلة القيمة، إضافة إلى التأثير على المؤسسة عامة، و الشكل الموالي يوضح المراحل الثلاث لعوائد الحجم.[1]

الشكل رقم 2-6: عوائد الحجم لعنصر العمل.

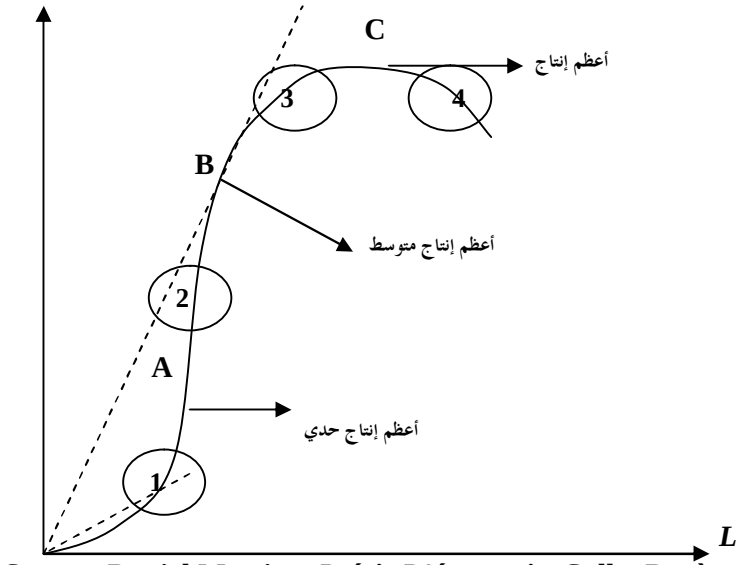

Source: Daniel Martina, *Précis D'économie*, Coll. «Repères Pratiques Nathan», Nathan, Paris, France, 1997, p. 29.

من الشكل المذكور آنفا و الذي يمثل الإنتاج ***Y*** بإستخدام عامل واحد ألا و هو العمل ***L***، فتظهر المنطقة رقم **1** أن كل من الإنتاج الحدي و المتوسط في أعلى ذروتهما، و تظهر النقطة **A** أن الشركة تمر بحالة إقتصاديات حجم متزايدة، حيث أن الزيادة في عنصر الإنتاج أكبر من الزيادة في عنصر العمل، و يواصل الإنتاج المتوسط تزايده في المنطقة **2** بينما يمر الإنتاج الحدي بمرحلة تناقص في هذه المنطقة، ثم يبدأ كل من الإنتاج المتوسط و الإنتاج الحدي بالتناقص في المنطقة **3**، و هذا يدل على أن الشركة في أقصى إستعمال لها لعناصر الإنتاج،

[1] Gaël Vettori, *Economie D'échelle; Les Résultats De La Recherche Sur Le Secteur Bancaire Suisse*, p. 5, Consultée le 12/5/2009 [en ligne] sur le site: «www.hec.info.unige.ch/recherches_publications/cahiers/2003/2003.07.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يترجم ذلك على أن الزيادة في الإنتاج مساوية للزيادة في عنصر العمل كتكلفة للإنتاج و هو الممثل بالنقطة **B**، و التي تعني بأن الشركة تمر بحالة إقتصاديات حجم ثابتة، و تظهر المنطقة **4** بأن الشركة تدخل ضمن مرحلة التبذير أو إهدار عوامل الإنتاج، حيث تظهر بأن الزيادة في الإنتاج أقل من الزيادة في عنصر العمل كتكلفة و هو الممثل بالنقطة **C**، و تعني بأن الشركة تمر بحالة إقتصاديات الحجم المتناقصة، فيظهر عنصر العمل فائض عن اللازم في هذه المرحلة أو عند هذا الحجم للشركة، فتظهر البيروقراطية، التغيب، و ينخفض الإنتاج.[1]

أما في مجال الإنتاجية فيجري إعتبار أن المؤثر الوحيد على إنتاجية المنشأة يتمثل فقط في العوامل المتغيرة المعروفة من عمل، رأسمال، مواد أولية،...إلخ، لكن يهمل عامل عوائد الحجم، و الذي يُرى أنه لا يؤثر نظرا لإفتراض ثباته، حيث أن قانون الإنتاجية الحدية المتناقصة الذي يقوم على أساس أن العوامل الثابتة المستخدمة في الإنتاج تتناقص بالمقارنة مع كل وحدة من العوامل المتغيرة، بينما إذا تزايدا هذان العاملان (العوامل المتغيرة و العوامل الثابتة) بنفس الدرجة فإنه يختفي ما يسمى بقانون تناقص الغلة.

ثانيا: براهين وجود إقتصاديات الحجم.

تتمثل البراهين التي تأكد وجود فرضية عوائد الحجم المتزايدة في ما يلي:

1- التخصص:

يعتبر أدم سميث أول من تحدث عن التخصص في مثاله الشهير في صنع الدبابيس، حيث عندما كل فرد يتخصص في عملية معينة فإنه يؤدي عمله بكفاءة أكثر من شخص يؤدي تلك العملية أحيانا، و بالتالي كمية الدبابيس أو أي سلعة أخرى منتجة من طرف العمال المختصين أكبر من الكمية في حالة تأدية العامل لكل مراحل الإنتاج،[2] و يخضع التخصص إلى المنطق الديناميكي فيربط بين تخفيض تكاليف الوحدة و إرتفاع الإنتاج التراكمي (نتيجة للتجربة التي إكتسبها العمال)، و تكمن مصادر إقتصاديات الحجم الديناميكية في التحسن في التكوين التنظيمي، زيادة قدرة العاملين على تحسين مستواهم، و تؤدي إقتصاديات الحجم الديناميكية إلى تنقل منحنى التكلفة بالكامل نحو الأسفل.[3]

2- زيادة الحجم:

عندما لا يمكن الإعتماد على التخصص لجعل إقتصاديات الحجم متزايدة فإن الشركة تسعى إلى زيادة حجمها فتستغل ذلك و تزيد من كفاءتها، حيث أنه إذا كان نظام حسابي يمكن مراقبة 1000 وحدة منتجة يوميا و في حالة لم تبلغ الشركة هذا الحجم من الإنتاج فإن أي رفع في الإنتاج يحقق إقتصاديات حجم متزايدة، بنفس المنطق إذا قامت شركة ما بمضاعفة حجمها فإن بعض التكاليف كالتكاليف التشغيلية أو تكاليف الإشهار سوف تزيد هي كذلك لكن بأقل من الضعف،[4] أو يمكن لعامل فكري أن يستفيد من الحجم الكبير و هو البحث و التطوير

[1] Daniel Martina, Op. Cit., p. 29.
[2] Marc Guyot, Radu Vranceanu, Op. Cit., p. 41-42.
[3] Gaël Vettori, Op. Cit., p. 6-7.
[4] Marc Guyot, Radu Vranceanu, Op. Cit., p. 42.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حيث يمكن للشركة التي تمثل الحجم المثالي أن تحتوي على عدة باحثين يدفعون بها إلى الأمام بالمقارنة مع الشركة التي تملك باحث واحد، و يسمى زيادة الحجم بالمنطق الساكن و الذي يمكن من تخفيض تكلفة الوحدة بزيادة الإنتاج (مرونة التكاليف بالنسبة للإنتاج أقل من الواحد)، حيث تنخفض تكلفة الوحدة بسبب إنخفاض التكلفة الحدية أو لسبب وجود تكاليف ثابتة للإنتاج، و تؤدي إقتصاديات الحجم الساكنة إلى تنقل على مستوى منحنى التكلفة.[1]

3- إدخال التكنولوجيا:

هناك بعض الأنواع من التكنولوجيا بطبيعتها تكون أكثر كفاءة إذا تم إستخدامها لإنتاج حجم أكبر.[2]

ثالثا: مصادر عوائد الحجم.

تقليديا منذ زمن **Alfred MARSHALL** (1842-1924)* فإنه يتم الإتفاق على أن هناك نوعين من عوائد الحجم هما: عوائد الحجم الداخلية و عوائد الحجم الخارجية، إذ تخص الأولى المؤسسة بينما الثانية فتخص القطاع.

1- عوائد الحجم الخارجية:

إن عوائد الحجم التي يكون مصدرها خارج عن نطاق المؤسسة، تسمى عوائد الحجم الخارجية، و هي إمتياز تستفيد منه كل المؤسسات الموجودة في القطاع و تظهر عندما يزداد الإنتاج في القطاع، لهذا يستعمل مفهوم عوائد الحجم الخارجية مرادف للسوق التنافسي، و بالتالي فعوائد الحجم ثابتة على مستوى المؤسسة و لكن متزايدة في القطاع، و في هذه الحالة إذا رفعت المؤسسة إنتاجها فإن التكلفة المتوسطة لهذه المؤسسة تبقى ثابتة، و لكي تنخفض التكلفة المتوسطة فيجب أن يرتفع الإنتاج على مستوى القطاع ككل، و يرجع سبب إنخفاض التكلفة المتوسطة للمؤسسات في هذا القطاع إلى أشياء خارجة عن سيطرة هذا القطاع، حيث عندما يزداد إنتاج القطاع فإن البنى التحتية تتحسن، و ينعكس ذلك إيجابيا على أداء القطاع.

2- عوائد الحجم الداخلية:

عوائد الحجم الداخلية متعلقة بالمؤسسة من الداخل، و تكون عوائد الحجم متزايدة بتزايد إنتاج الشركة فقط، و في هذه الحالة كلما إزداد إنتاج الشركة كلما إنخفضت تكلفتها المتوسطة، و يؤدي هذا إلى التأثير على شكل السوق، فيتحول من سوق منافسة إلى سوق إحتكار أو إحتكار قلة، لأن هذه المؤسسة سوف تبيع منتجاتها بأسعار أقل من المؤسسات الأخرى في القطاع، خاصة إذا كانت المنتجات في القطاع متجانسة فيؤدي هذا إلى إزاحة المؤسسات الأخرى من السوق، و تحتكر هذه المؤسسة تلبية إحتياجات القطاع، لكن يمكن أن تفقد إقتصاديات الحجم قبل أن تلبي طلب السوق، فيصبح السوق إحتكار قلة.[3]

---

[1] Gaël Vettori, Op. Cit., p. 3-7.

[2] Marc Guyot, Radu Vranceanu, Op. Cit., p. 42.

* Alfred MARSHALL إقتصادي إنجليزي، مؤسس المدرسة النيوكلاسيكية، و أول من أدخل النمذجة الرياضية في التحليل الإقتصادي.

[3] Fabrice Mazerolle, Economie Internationale, p. 5-6. Consultée le 2/12/2009 [en ligne] sur le site: «www.mazerolle.fr/Economie-Internationale/Eco-Inter05a.pdf»

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد التطرق لعوائد الحجم في المجال الإقتصادي عامة، سوف نخصص الفرع التالي للحديث عنه في المجال البنكي.

الفرع الرابع: عوائد الحجم في البنوك.

أولا: شكل منحنى التكلفة.

يصعب ضبط مفهوم إقتصاديات الحجم في المجال البنكي، حيث يجب أن تكون هناك قدرة على تحديد المدخلات و المخرجات البنكية، هذه الأخيرة تبدو صعبة القياس بالكيفية الدقيقة، فبالنسبة للدراسات الأمريكية و هي كثيرة فتدل على أن منحنى التكلفة المتوسطة في القطاع البنكي يكون على شكل الحرف اللاتيني **U** الذي يبدو ضيق بشدة عند الأطراف، لكن ليس هناك إتفاق في الدراسات التي جرت،[1] هذا ما أفرز أربع توجهات لشكل منحنى التكلفة، حيث ترى المجموعة الأولى أن شكل منحنى التكلفة على شكل الحرف اللاتيني **U**، في حين ترى المجموعة الثانية أن شكل منحنى التكلفة هو متزايد (Croissant)، و ترى المجموعة الثالثة أنه متزايد (Croissant) بالنسبة للبنوك الكبيرة و ثابت (Constant) بالنسبة للبنوك المتوسطة و متناقص (Décroissant) بالنسبة للبنوك الصغيرة، أما المجموعة الرابعة فرأيها مغاير للمجموعات الثلاث الأخرى حيث ترى أن تواجد إقتصاديات الحجم يكون فقط في البنوك الكبيرة و البنوك الصغيرة الحجم فقط بينما البنوك المتوسطة فليس هناك تأثير يذكر لإقتصاديات الحجم على منحنى تكلفتها، و بالتالي فوجود مثل هذا الإختلاف يجعل عدم التأكد من وجود إقتصاديات الحجم في المجال البنكي،[2] و حتى في المؤسسات الإنتاجية، فيمكن لمؤسسة كبيرة من أن تتحمل تكاليف تنظيمية زائدة مرتبطة بالبيروقراطية، إنخفاض جودة المعلومات و الإتصال، ضعف الدافع الداخلي على تحقيق نسب كفاءة عالية، بينما نجد العمليات مثل: البحث، تطوير التكنولوجيا المحافظة على البيئة، تطوير البرمجيات، عموما أكثر خصوبة في المنشئات الصغيرة، و خاصة في المجال الصناعي، و لهذا نجد المجموعات الكبيرة تعطي لفروعها نوع من الحرية في التسيير، للإستفادة من الإبداع الناشئ في هذه الفروع.[3]

ثانيا: الحجم الأمثل للبنك.

ظاهرتان من بين الظواهر ترسم بوضوح الإستراتيجيات البنكية المعتمدة حاليا، و لهاتين الظاهرتان تأثير مباشر على عنصر التكلفة: تمركز البنوك، مكننة و تنميط المنتجات و المسار الإنتاجي بإدخال التكنولوجيا، لغرضين، الأول: التنسيق، و إيجاد مصادر دخل جديدة، و الثاني تحقيق إقتصاديات الحجم، و يثبت عدم وجود إقتصاديات الحجم إذا لم تكن هناك علاقة بين حجم البنك و تكلفته الكلية،[4] و إذا ثبت وجود إقتصاديات الحجم فيعني هذا أن هناك إقتصاديات حجم متزايدة، ثابتة، متناقصة، فحالة إقتصاديات الحجم المتزايدة لن تدوم لأن حجم البنك في تزايد مستمر، و أما إقتصاديات الحجم الثابتة، فإنها حالة مثالية، أما بالنسبة لإقتصاديات الحجم المتناقصة فهي غير

[1] Christian Descamps, Jaques Soichot, Op. Cit., p. 237.
[2] Gaël Vettori, Op. Cit., p. 8.
[3] Marc Guyot, Radu Vranceanu, Op. Cit., p. 42-43.
[4] Eric Lamarque, *Le Contrôle De Gestion Bancaire*, p. 6, Consultée le 1/6/2009 [en ligne] sur le site: «www.numilog.fr/package/extraits_pdf/e224823.pdf»

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

محبذة لأي بنك كما بينا في الشكل **[2-6]**، و لكن السؤال الذي يبقى مطروح: عند أي حجم يصل البنك عند إقتصاديات الحجم الثابتة؟، لننصحه بعدها بعدم زيادة حجمه، أي ما هو الحجم الأمثل للبنك؟، و للذكر فالمقياس الأمثل لحجم البنك هو عدد الحسابات المفتوحة لذى البنك، و يمكن أن يستبدل بحجم الأصول في حال تعذر الحصول على عدد الحسابات، و يمكن أن نستخلص عوائد الحجم في المجال البنكي عالميا عن طريق الدراسة التي أجريت على 200 بنك على المستوى الدولي، و أثبتت وجود إقتصاديات الحجم في المجال البنكي، و خلصت إلى أن الحجم الأمثل (عوائد الحجم الثابتة) يكون بين 20 و 25 مليار $ كما يوضح الشكل الموالي.

الشكل رقم 2-7: إقتصاديات الحجم في البنوك.

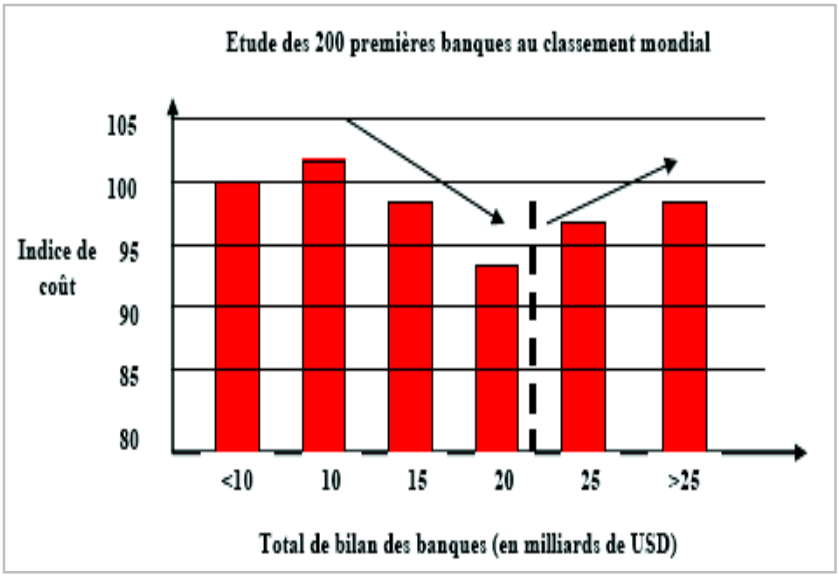

Source: Eric Lamarque, Op. Cit., p. 7.

و الشكل **[2-7]** يبين بوضوح وجود ظاهرة عوائد الحجم حيث تظهر البنوك التي تساوي أصولها 15 مليار$ تتحمل تكاليف كالبنوك التي تفوق حجم أصولها 25 مليار$، و التفسير الإقتصادي الشائع بوجود إقتصاديات الحجم في البنوك كما يمثله الشكل **[2-7]** سببه أن إرتفاع حجم البنك و عدد المنتجات أو الخدمات المقدمة يؤدي إلى تكاليف إدارة، تنظيم، تنسيق، تفوق الإقتصاد في التكلفة المتوقع من التركيز و إزدياد حجم العمليات المعالجة.[1]

[1] Eric Lamarque, Op. Cit., p. 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الرابع

النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات

سنتطرق في هذا المطلب إلى أربع نقاط نبين فيها أهم النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات، فنفتتحه بالنموذج الذي يجمع بين التوجه المدخلي و المخرجي، أي النموذج التجميعي (الفرع الأول)، ثم نبرز النموذج الذي لا يفترض شكل محدد لإقتصاديات الحجم (الفرع الثاني)، لنعقب في النقطة الثالثة على نموذج الكفاءة الممتازة (الفرع الثالث)، و ننهي المطلب بنماذج التباطؤ في المدخلات و المخرجات (الفرع الرابع).

الفرع الأول: النموذج التجميعي (Additive Model).

تقوم نماذج أسلوب DEA ذات التوجه المدخلي على التخفيض النسبي للمدخلات مع الإبقاء على نفس المخرجات، أما نماذج DEA ذات التوجه المخرجي فتقوم بالزيادة النسبية في المخرجات مع العمل بحجم ثابت من المدخلات، لكن ما قام به **Charnes** و آخرون في سنة 1985 هو إيجاد نوع جديد من النماذج يقوم في آن واحد بتخفيض المدخلات و زيادة المخرجات، و سمي آنذاك بالنموذج التجميعي،[1] و يمكن تمثيل هذا التوجه في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-8: النموذج التجميعي.

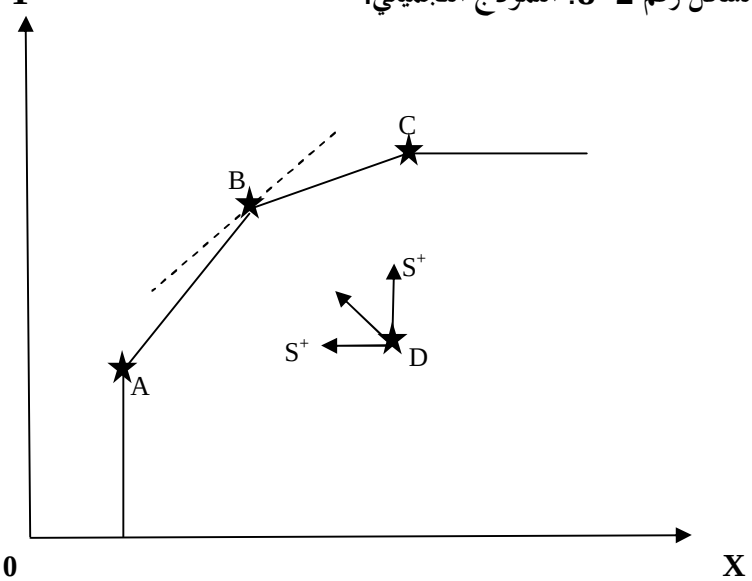

Source: W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, Op. Cit., p. 95.

[1] Wade D. Cook, Joe Zhu, *Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005, p. 11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حيث تعتبر B أفضل نظير للوحدة D، و تكتب الصيغة الرياضية مثلا لنموذج **CCR** على الشكل التالي:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^{m} v_i x_{io}$$
$$\text{s.c;}$$
$$\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij} - \sum_{r=1}^{s} \mu_r y_{rj} \geq 0$$
$$\sum_{r=1}^{s} \mu_r y_{ro} = 1$$
$$\mu_r, v_i \geq 0.$$

و بإستعمال نظرية الثنائية (Dualité) يمكن وضع مسألة البرمجة الخطية على الشكل التالي:

$$\text{Max} \sum_{i=1}^{m} s_i^- + \sum_{r=1}^{s} s_r^+$$
$$\textbf{s.c:}$$
$$\sum_{j=1}^{n} x_{ij}\, \lambda_j + s_i^- = \theta^* x_{io} \quad i = 1, 2, \ldots, m$$
$$\sum_{j=1}^{n} y_{rj}\, \lambda_j - s_r^+ = y_{ro} \quad r = 1, 2, \ldots, s$$
$$\lambda_j,\ s^-,\ s^+ \geq 0$$

s^-، s^+: تمثل على التوالي درجة تباطؤ المدخلات و المخرجات، أي s^- عبارة عن موجه لحجم الكميات من المدخلات الواجب تخفيضها للوصول إلى كفاءة كاملة، و s^+ موجه الكميات من المخرجات الواجب إضافتها للوصول إلى حجم كميات المخرجات للوحدة ذات الكفاءة الكاملة.

و بالتالي يصبح تعريف الوحدة الكفؤة كما يلي:

تعريف: تعتبر DMUo كفؤة إذا و فقط إذا كان $s^{-*}=0$ و $s^{+*}=0$.[1]

و سنتناول في الفرع القادم أحد أبرز النماذج التي يزخر بها أسلوب DEA و هو أسلوب FDH.

الفرع الثاني: نموذج التغليف الحر (Free Disposal Hull).

إقترح **Tulkens** سنة 1993 إلغاء فرضية تحدب حدود الإنتاج (VRS)، و سمية هذه الصيغة الجديدة بنموذج التغليف الحر، حيث يأتي النموذج في صيغته مثل نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) لكن بتغيير قيد العوامل (λ_j) حيث تصبح الصيغة كما يلي:

$$\text{Min } \theta_o$$
$$\text{s.c;}$$
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \leq \theta_o\, x_{io} \quad i = 1, 2, \ldots, m$$
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro} \quad r = 1, 2, \ldots, s$$
$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$$
$$\theta_o \text{ Libre},\ \lambda_j \in \{0, 1\} \quad j = 1,2,\ldots,n$$

[1] W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, Op. Cit., p. 95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و الدلالة الإقتصادية للقيد $\lambda_j \in \{0,1\}$ تبين إن كانت الوحدة المقيمة مؤثر عليها من وحدة أخرى أم لا، ففي الحالة الأولى يبنى مؤشر الكفاءة بناءا على الوحدة المؤثرة، و إلا فالمؤشر يساوي الواحد لأن الوحدة المقيمة سوف تقارن بنفسها، و بهذا ليست هناك فرضية تحكم شكل الحدود الكفؤة، و الشكل الموالي يبين حدود التغليف الحرة و علاقتها مع بقية حدود التغليف الأخرى.

الشكل رقم 2-9: نموذج FDH وأنواع عوائد الحجم الأخرى.

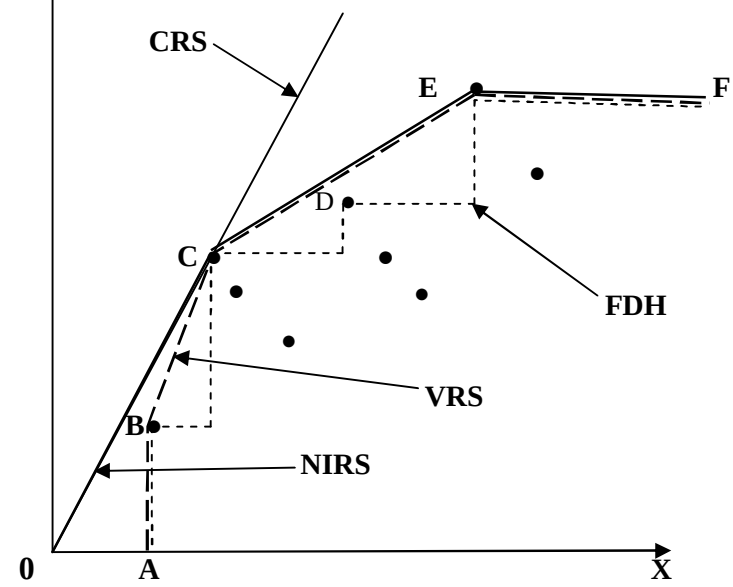

Source: Henry Tulkens, Op, Cit., p. 315.

كما يظهر من الشكل **[2-9]** فإنه بإفتراض CRS فإن الوحدة B فقط كفؤة، و بإفتراض NIRS تظهر ثلاث وحدات كفؤة F, E, C، و بإفتراض VRS تظهر أربع وحدات كفؤة F, E, C B، و بإفتراض FDH تظهر خمس وحدات كفؤة F, E, D, C B، و تعتبر نقطة ضعف نموذج FDH في حالة كون العينة المقيمة صغيرة فإن معظم وحدات القرار سوف تظهر كفؤة.[1]

يعتبر من الأساليب المتميزة في أسلوب DEA، و هو المسمى بأسلوب الكفاءة الممتازة، و سيتم تناوله في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: نموذج الكفاءة الممتازة (Super Efficiency).

أولا: مفهوم الكفاءة الممتازة.

تعبير "الكفاءة الممتازة" يتعلق بنموذج DEA معدل، و الذي يمكن أن تحرز به DMU المقيمة مؤشر كفاءة أكبر من الواحد الصحيح -1-، لأن كل وحدة قرار لا تسمح لنفسها بأن تكون وحدة مرجعية، و بالتالي أي نموذج لا تحتوي مجموعته المرجعية (الوحدات ذات 100% كفاءة) الوحدة المقيمة يسمى بنموذج الكفاءة الممتازة،

[1] Olivier De La Villarmois, Op. Cit., p. 16-17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و لإيضاح هذا الفكرة يمكن التمثيل بالشكل الموالي حيث خمس وحدات إتخاذ قرار DMU (A, B, C, D, E) تستعمل مدخلين X_1 و X_2 لإنتاج مخرج واحد، و تشكل الوحدات B ، C و D حدود الكفاءة، و لذلك أي واحدة من هذه الشركات الكفؤة لديها مؤشر كفاءة يساوي **1**، و مهما يكن فعند تطبيق نموذج الكفاءة الممتازة فيمكن للوحدات التي تشكل الحدود الكفؤة من أن تتحصل على مؤشر كفاءة يفوق الواحد الصحيح، فعلى سبيل المثال عند قياس الكفاءة الممتازة للوحدة C فلن تصبح تمثل الحدود الكفؤة و تبقى فقط الوحدتين B و D تمثلان الحدود الكفؤة الجديدة، و نتيجة لذلك فالإحداثية الجديدة للنقطة C تصبح C'، و يتم حساب مؤشر C بـــ: $\frac{0c\prime}{0c}$ و يصبح مؤشر C تقريبا **1.2**، و هذا يشير بأن الوحدة C يمكن أن ترفع إستعمالها من المدخلين X1 و X2 و تبقى دائما ذات كفاءة كاملة، و يجب الإشارة بأن الوحدات غير المشكلة للحدود الكفؤة (A و E) لا تتغير مؤشرات كفاءتها بإستعمال نموذج الكفاءة الممتازة أو النموذج العادي لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات.[1]

الشكل رقم 2-10: الكفاءة الممتازة.

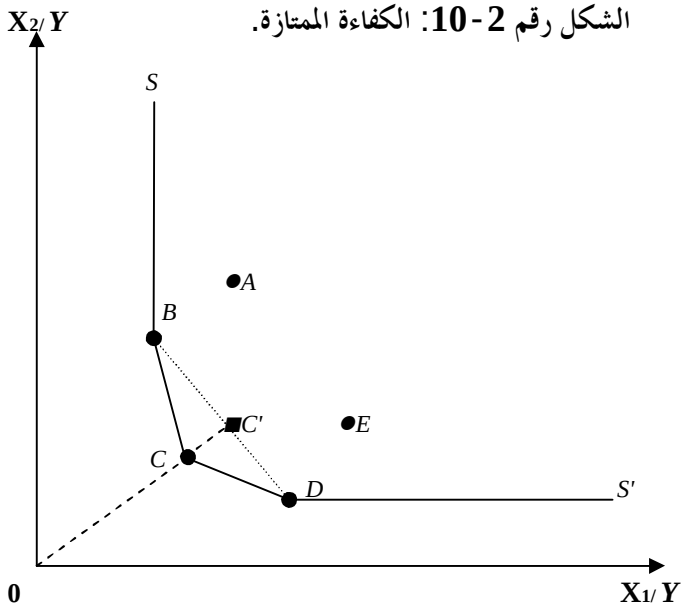

Source: Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 201.

ثانيا: الصياغة الرياضية لنموذج الكفاءة الممتازة.

يتم ترجمة نموذج الكفاءة الممتازة رياضيا عن طريق إستثناء عمود الوحدة المقيمة (أي الوحدة بمداخلاتها و مخرجاتها)، بحيث أنه في النماذج الأخرى كانت توضع الوحدة المقيمة في طرفي المتراجحة بينما في الكفاءة الممتازة فتوضع في الطرف الأيسر فقط، و يتم تقييم الوحدة المقيمة بالوحدات الأخرى، و تتم الصياغة الرياضية لنموذج الكفاءة الممتازة بمختلف أشكال الحدود الكفؤة كما يلي:[2]

[1] Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 200-201.
[2] Joe Zhu, Op. Cit., p. 247.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أي بتوفر عدد مخرجات $(y_1, y_2, \ldots, y_s)$، و مدخلات $(x_1, x_2, \ldots, x_m)$ لوحدات إتخاذ القرار DMUj، حيث $j=1,2,\ldots,n$، و تمثل (من هنا يبدأ الفرق بين نماذج الكفاءة الممتازة و غيرها من النماذج) Y= s x (n-1) مصفوفة المخرجات، و X= m x (n-1) مصفوفة المدخلات، و λ شعاع المعاملات ذو البعد (Dimension) (n-1) لمتغيرات وحدات إتخاذ القرار DMUj، بحيث $j \neq o$، و y_o ، x_o على التوالي مخرجات و مدخلات الوحدة المقيمة DMUo، و λ_o معامل المتغيرات للوحدة DMUo، إضافة إلى فرضية عدم السلبية بالنسبة لمتغيرات الوحدات المقيمة،[1] و تكتب الصيغة الرياضية لهذا النموذج بصيغة الثنائية كما يلي:

الجدول رقم 2-3: نماذج DEA بمفهوم الكفاءة الممتازة.

نوع الحدود	التوجه المدخلي	التوجه المخرجي
CRS	Min θ_o s.c; $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j x_{ij} \leq \theta_o \, x_{io}$ $i = 1, 2, \ldots, m$ $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq y_{ro}$ $r = 1, 2, \ldots, s$ $\theta_o, \lambda_j \ (j \neq o) \geq 0.$	Max $\emptyset_o$ s.c; $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq \emptyset_o \, y_{ro}$ $r = 1, 2, \ldots, s$ $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j x_{ij} \leq x_{io}$ $i = 1, 2, \ldots, m$ $\emptyset_o, \lambda_j \ (j \neq o) \geq 0.$
VRS	**بإضافة قيد:** $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j = 1$	
NIRS	**بإضافة قيد:** $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j \leq 1$	
NDRS	**بإضافة قيد:** $\sum_{\substack{j=1 \\ j\neq o}}^{n} \lambda_j \geq 1$	

Source: Joe Zhu, Op. Cit., p. 206.

طفا إلى السطح مشكل تباطؤ المدخل أو المخرج لهذا ظهر نموذج DEA ذو التباطؤات، و هو المتناول في الفرع التالي.

الفرع الرابع: نماذج التباطؤ (Slacks Based DEA Models).

زيادة على الصيغة القانونية للبرمجة الخطية يمكن أن تضاف متغيرات منها، التباطؤ في المدخلات أو المخرجات، ففي حالة المتغير الراكد يتم إضافة متغير في القيود و بالذات في طرف المعادلة الأصغر، و يسمى المتمم الرياضي و بلغة الإنتاج يعرف بمقدار مستلزمات الإنتاج غير المستغلة أو الراكدة (الفضلات و التي لا يجب إتهام الشركة أنها أنتجت فضلات، فالفضلات لابد منها) و يرمز لها بـــ: s^+، و من الجهة الأخرى هناك المتغير الفائض، و يعبر

[1] C. A. K. Lovell, A. P. B. Rouse, *Equivalent Standard DEA Models to Provide Super-Efficiency Scores*, The Journal of the Operational Research Society, Vol. 54, No. 1, Jan., 2003, p. 102-103.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عن مقدار المواد الفائضة، فلو كان الإحتياج من المواد الأولية أقل من المتوفر فإن ذلك الفرق يعتبر مقدار فائض يطرح من الطرف الكبير الذي يحمل العلاقة أكبر أو يساوي، و يعبر عن المتغير الفائض بـــ: s^-.[1]

يعتمد هذا النوع من النماذج في جوهره على شكل النموذج التجميعي،[2] و بالتالي يصبح تعريف DMU الكفؤة كما يلي:

- **تعريف:** يعتبر أداء DMUo كفؤ كليا (100%) إذا و فقط إذا كان كل من (i) $\theta^* = 1$، و (ii) كل التباطؤات $s_r^+ = s_i^- = 0$.

و يمكن تمثيل فكرة تباطؤ المدخلات و المخرجات بالشكلين المواليين:

الشكل رقم 2-11: قياس الكفاءة بتباطؤ المدخلات.

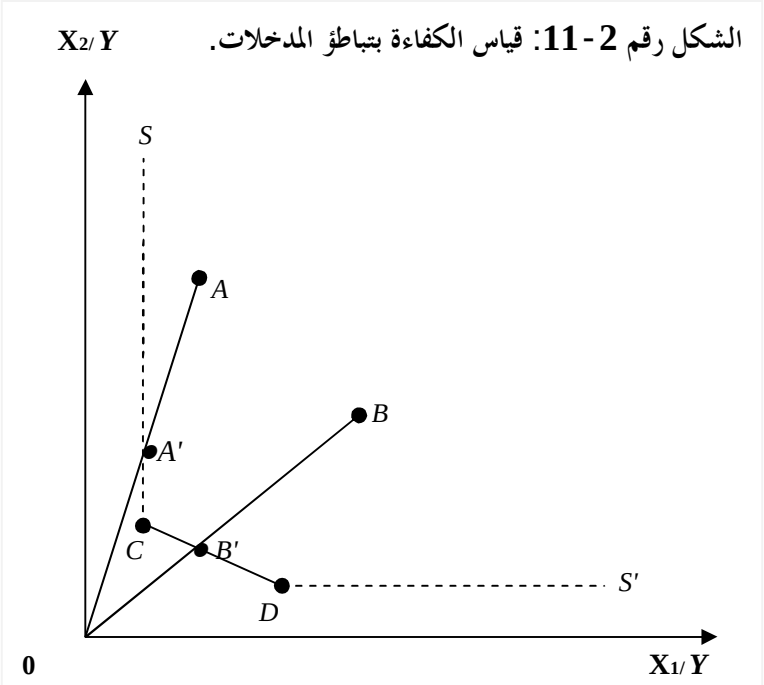

Source: Rowena Jacobs, Peter C. Smith, Andrew Street, Op. Cit., p. 110.

حيث يظهر الشكل **[2-11]** أربعة وحدات قرار تستعمل إثنين من المدخلات (X_1 , X_2) لإنتاج منتج واحد (y)، فتظهر الوحدتين A و B وحدتين غير كفؤتين، بينما تظهر كل من C و D كوحدتين كفؤتين تشكلان الحدود الكفؤة، و بالتالي فإن حساب مؤشر عدم الكفاءة بالنسبة للوحدتين A و B على التوالي هو: $\frac{0A'}{0A}$ و $\frac{0B'}{0B}$، و على أية حال فالإسقاط الشعاعي للوحدة A (A') ليس واقع على التغليف الطبيعي لأن حدود التغليف الكفؤة غير كاملة، إذن فالنقطة A' مشكوك في صحتها كإحداثية كفؤة، لأنه يمكن تخفيض المدخل X_2 بالمسافة A′C، فبالتالي أي وحدة واقعة على طول الخط الإصطناعي (الخط المتقطع) هي دائما خاضعة للوحدة المشكلة للحدود و بالذات النقطة الأقرب، فبالنسبة لـــ DMU_A غير الكفؤة فالإختلاف في إستعمال المدخل X_2 بين

[1] مؤيد الفضل، مرجع سابق، ص. 157-158.

[2] Wade D. Cook, Joe Zhu, Op. Cit., p. 11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النقطتين (A' على الحدود الكفؤة الإصطناعية و النقطة C على الحدود الكفؤة الطبيعية) هي تباطؤ خاص بالمدخل X_2.

و الحالة مماثلة بالنسبة للشكل **[12-2]** ذو التوجه المخرجي حيث تستعمل خمس وحدات مدخل واحد هو X و تنتج منتجين Y_1 و Y_2 و تمثل الوحدتين A و B الوحدات الإنتاجية غير الكفؤة، و تمثل C، D و E الوحدات الإنتاجية الكفؤة المشكلة لحدود الكفاءة، و هكذا فمقدار عدم الكفاءة للوحدتين A و B يكون على التوالي: $\frac{0A}{0A'}$ و $\frac{0B}{0B'}$، و المسافة A'C تمثل مقدار التباطؤ في المخرجات، أو الكمية التي يمكن توسيع إنتاجها من المنتج Y_1.

الشكل رقم 2-12: قياس الكفاءة بتباطؤ المخرجات.

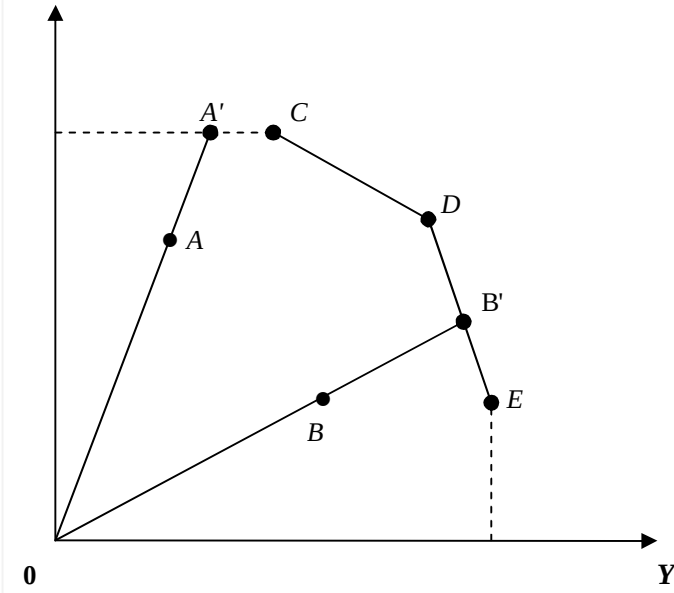

Source: Rowena Jacobs, Peter C. Smith, Andrew Street, Op. Cit., p. 110.

و للذكر فإن Farrell عند إستنتاجه للكفاءة بأنها تتكون من الكفاءة الفنية و التخصيصية و مستعملا مخرجا و مدخلا واحد كما يمثل الشكلين في الأعلى أدخل آنذاك فرضية تباطؤ المدخل أو المخرج، و لهذا فتعريف Farrell للكفاءة موافق للنماذج التي تدخل في فرضياتها تباطؤ المدخل أو المخرج.[1]

و للكشف عن مؤشر الكفاءة للوحدة من بين الوحدات المقيمة نعمد إلى إستعمال برنامج التحليل التطويقي للبيانات بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: يتم تقدير مؤشر الكفاءة θ^* بدون إدخال متغيرات التباطؤ في المدخلات و المخرجات (s_r^+ و s_i^- ، أي نفرض عدم وجود متغيرات متباطئة) كما يلي :

[1] Rowena Jacobs, Peter C. Smith, Andrew Street, Op. Cit., p. 109.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صيغة الثنائية لنموذج CCR:

Min θ

s.c.

$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \leq \theta\, x_{i0}$ $\quad i = 1,2,\ldots, m$

$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \geq y_{r0}$ $\quad r = 1,2,\ldots, s$

$\lambda_j \geq 0$ $\quad j = 1,2,\ldots, n$

- المرحلة الثانية: حيث بعد تحديد القيمة θ^* في الصيغة أعلاه للمرحلة الأولى يتم إدخال القيمة θ^* كقيمة معلومة في المرحلة الثانية، و تيم إدخال المتغيرات المعبرة عن التباطؤ في المدخلات و المخرجات $(s_r^+$ و $s_i^-)$ كمجاهيل للكشف عنها، كما يلي:

Max $\sum_{i=1}^{m} s_i^- + \sum_{r=1}^{s} s_r^+$

s.c:

$\sum_{j=1}^{n} x_{ij}\ \lambda_j + s_i^- = \theta^* x_{io}$ $\quad i = 1, 2,..., m$

$\sum_{j=1}^{n} y_{rj}\ \lambda_j - s_r^+ = y_{ro}$ $\quad r = 1, 2,..., s$

$\lambda_j,\ s^-,\ s^+ \geq 0$

و كما تم صياغة النموذج بصيغة نموذج CCR ذو التوجه المدخلي فيمكن صياغته أيضا بالتوجه المخرجي، و كذلك بالنسبة لنموذج BBC فيمكن صياغته بالتوجهين.[1]

[1] Wade D. Cook, Joe Zhu, Op. Cit., p. 3-5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الخامس

حدود و إمتدادات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بذكر خصائص و إيجابيات أسلوب DEA (الفرع الأول)، ثم نوضح الصعوبات و العراقيل التي تواجه مستعمل أسلوب DEA (الفرع الثاني)، ثم نبين في النقطة الثالثة أسلوب DEA و كيفية تعامله مع مختلف البيانات (الفرع الثالث)، لنختم المطلب ببعض الإثراءات الخاصة بنتائج التحليل (الفرع الرابع).

الفرع الأول: خصائص و إيجابيات أسلوب DEA.

أولا:خصائص أسلوب DEA:

لا يخلو أي تجريد للواقع (النموذج) من النقص و عدم المثالية، و هو كذلك بالنسبة لنموذج DEA، لذلك يجب إبراز خصائصه فيما يلي:

الجدول رقم 2-4: خصائص أسلوب DEA:

الخاصية	كيفية تعامل أسلوب DEA
▪ فرضية شكل الدالة.	لا يهم
▪ تمييز الخطأ عشوائيا من إختلاف الكفاءة.	لا
▪ إختبار للمتغيرات المدرجة.	لا
▪ إمكانية ضم متغيرات خارجية.	نعم
▪ إمكانية إحتواء مخرجات متعددة.	نعم
▪ التزويد بالمعلومات عن الوحدات النظيرة.	نعم
▪ التأثر بالوحدات الشاذة.	نعم
▪ مشكل الإرتباط بين المتغيرات (Multicoliniarité).	لا*
▪ مشكل إن كان فعلا متغير داخلي (Endogénité).	نعم*
▪ مشكل عدم تجانس تباين الخطأ (hétérocédesticité).	لا*
▪ التأثر بحجم العينة الصغير.	نوعا ما

*: أي يمكن إختبار أو لا يمكن إختبار هذه الفرضية.

Source: Rowena Jacobs, Peter C. Smith, Andrew Street, Op. Cit., p. 15

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: إيجابيات أسلوب DEA:

1- يعتبر أسلوب DEA أحسن أداة لا معلمية في تحليل كفاءة وحدات القرار في المجموعة المتماثلة، عن طريق تحديد أحسن الوحدات النظيرة بالنسبة للوحدات غير الكفؤة، بالإعتماد على مدخلات و مخرجات متعددة.

2- لا يتطلب قياس الكفاءة بهذا الأسلوب توفر معلومات عن أسعار المدخلات أو المخرجات.

3- لا يتطلب أن تكون المدخلات و المخرجات من نفس وحدة القياس.

4- التركيز على كل وحدات إتخاد القرار و ليس على متوسط العينة.

5- تعطينا مقياس موحد ومعمم لكل وحدة من وحدات إتخاد القرار.

6- لا يفترض شكل معين لدالة الإنتاج، و بالتالي يمكن أن تحتوي العينة على أشكال مختلفة من الدوال.

7- لا يستدعي هذا الأسلوب توفر فرضيات لإستخدامه، سوى العلاقة الخطية بين المدخلات و المخرجات.

8- يرضي معايير العدالة الصارمة في التقييم النسبي لكل وحدة قرار.

بعد تقديم حوصلة عن أسلوب DEA، لابد من إفادة الباحث ما سيصادفه في تطبيقه للأسلوب في الفرع التالي.

الفرع الثاني: صعوبات و عراقيل تطبيق أسلوب DEA.

قبل إنهاء هذا التقديم لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات يجب الإشارة إلى الصعوبات و العراقيل التي يمكن أن تصادف الباحث و تتضمن ما يلي:

1- يمكن لأخطاء القياس و الضوضاء في البيانات أن تؤثر على شكل و موقع حدود الإنتاج.

2- يمكن للعوامل الخارجية أن تؤثر على جودة القياس.

3- إستثناء أحد المدخلات أو المخرجات يمكن أن يؤدي إلى تحيز النتائج.

4- لا يتسنى الحكم على كفاءة المنشئات الوطنية إلا بإدراج منشئات من خارج الوطن و بالأخذ في الحسبان معطيات المحيط.

5- يجب الحذر عند مقارنة متوسط مؤشر الكفاءة في دراستين أو بلدين لأنه يمكن أن يكون التشتت حول المتوسط كبير.

6- إذا كان عدد المنشئات تحت الدراسة قليل بالمقارنة مع مجموع المدخلات و المخرجات فستظهر المنشئات أغلبها كفؤة، وهذا راجع إلى ضعف المقارنة المتعددة و ستظهر كل وحدة كأنها حالة خاصة.

7- إعتبار المدخلات و المخرجات كوحدات متجانسة بينما هي غير متجانسة سيؤدي إلى تحيز النتائج.

8- لا يأخذ في الحسبان الإختلاف في القدرات الإدارية للمنشئات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

9- لا يوضح الأسلوب المخاطر الناجمة عن العمليات التصحيحية المستندة على نتائج الأسلوب.[1]

10- لا نعرف هل الوحدات الكفؤة يمكن أن تكون أكثر كفاءة لأننا نقارن وحدات فعلية ضد وحدات فعلية أخرى بدلا من مقارنة وحدات ضد معيار كفؤ.[2]

و سنتطرق في الفرع الموالي إلى جملة من البيانات المختلفة و كيف تعامل معها أسلوب DEA.

الفرع الثالث: تأقلم أسلوب DEA في التعامل مع البيانات.

سنتطرق بالتلميح إلى بعض ما تم إثراء أسلوب DEA به و ليس الكل نظرا لضيق المجال، و منها ما يلي:

أولا: تفادي البيانات غير الموجبة.

في كثير من الأحيان عند إستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في مجالات معينة فإن البيانات تحتوي على قيم سلبية (نتيجة الدورة خسارة) أو أحيانا صفرية، و هذا ما يجعل أسلوب DEA غير قادر على إكمال التحليل بهذه البيانات، و من الطرق المستخدمة لتفادي عدم إيجابية البيانات ما يلي:

1- إضافة ثابت موجب: تعتبر من الطرق الأكثر شيوعا لإزالة مشكل غير إيجابية البيانات (التي تكون سلبية أو صفرية)، و تتمثل في إضافة ثابت موجب بما فيه الكفاية إلى المخرج أو المدخل بالنسبة لكل DMUs المقيمة، و بهذه الطريقة إن كانت البيانات موجبة فتضاف إلى الثابت و إن كانت سالبة فتطرح من الثابت و يبقى من الثابت الباقي الموجب، و بهذا تحافظ هذه الطريقة على توزع المخرجات أو المدخلات للوحدات المقيمة كما كان الحال قبل إجراء التعديل.

2- تصغير القيم غير الموجبة: و هي أيضا من الحلول المقترحة و تتمثل في جعل القيم السلبية أو الصفرية قيم صغيرة جدا (مثلا: 0.00000033)، و عند مقارنتها ببقية القيم فقد تبدو قيم مجهرية، لكن المهم ألا تنعدم أو تكون سلبية، و نبقي القيم الموجبة الأخرى كما هي.[3]

ثانيا: المخرجات غير المتحكم فيها (Incontrôlable).

عند حساب التوجه المخرجي مثلا فيكون على أساس أن ما تستخدمه هذه الوحدة المقيمة من مدخلات يجب أن يعطي مقدار معين من المخرجات، و في الواقع الكمية الممكن إنتاجها بإستعمال الكمية المعينة من المدخلات يرتبط بجملة من المتغيرات المحيطة، ففي في الفلاحة على سبيل المثال بنفس المدخلات يمكن إنتاج مخرجات أكبر في السنة التي يكون فيها هطول المطر جيد، و كذلك الأمر في المجال التعليمي، فإن أداء التلميذ في يوم الامتحان لا يرتبط فقط بما تم تحصيله من المدرسة لكن أيضا هو مرتبط بالواقع الإجتماعي و الإقتصادي للتلميذ، و مثل هذه المتغيرات خارجة عن سيطرة وحدة إتخاذ القرار أو الشركة، و بالتالي تؤدي هذه المتغيرات غير المتحكم فيها إلى

[1] Timothy J. Coelli and *all*, Op. Cit., p. 207.
[2] H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 108.
[3] Joe Zhu, Wade D. Cook, *Modeling Data Irregularities and Structural Complexities In Data Envelopment Analysis*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2007, p. 312.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تضليل القياس الصحيح للكفاءة، و بعض هذه المتغيرات مرغوب فيها للشركة، لكن البعض من هذه المتغيرات تعتبر ضارة للمؤسسة، و يصنف أسلوب DEA هذه المتغيرات كمتغيرات غير متحكم فيها (variables incontrôlables)، و هناك تعاملات خاصة مع هذه المتغيرات في النموذج الرياضي.[1]

ثالثا: التقليل من المتغيرات:

كما ذكرنا ذلك في المطلب الأول لهذا المبحث فإنه توجد علاقة بين عدد المدخلات و المخرجات (المتغيرات) و بين عدد الوحدات (DMUs) المقيمة، عن طريق علاقة طردية بنسبة معينة، لكن هناك من الأساليب الإحصائية خاصة و التي ساعدت تطبيق أسلوب DEA على عينة قليلة من DMUs مقارنة بعدد المتغيرات، و من بين الأساليب الأكثر إستعمالا: التحليل العاملي (Principal Component Analysis)، التحليل العنقودي (Cluster Analysis)، تحليل العلاقة الرمادية (Grey Relation Analysis)، و تعتمد هذه الطرق في جوهرها على حذف أو تفادي المتغيرات التي تتشابه مع بعضها البعض بشكل تام أو بشكل نسبي، مثلا: إن كان عمود (عبارة عن متغير يمثل مدخل أو مخرج لمجموع DMUs المقيمة) هو نفسه و لكن يعبر عن شيء آخر كمدخل أو مخرج، أو العمود نفسه و يتشابه مع عمود أو أكثر، إلا أن العمود أو الأكثر الآخر يكون مضروب في قيمة أو مطروح منه قيمة و هكذا، و بشكل أخر تبين لنا هذه الطرق الإحصائية أن نتائج الكفاءة للوحدات المقيمة هي نفسها سواءا عملنا مثلا بثلاثة متغيرات أو خمسة متغيرات، و بالتالي تساعد هذه الأساليب أسلوب DEA في أن تكون له قوة تمييزية جيدة بين الوحدات الكفؤة و غيرها من الوحدات.[2]

رابعا: المدخلات المرغوبة و المخرجات غير المرغوبة (Indésirable).

عندما تحدد DEA الحدود الكفؤة فإنه يجب على الوحدات غير الكفؤة تقليل المدخلات أو زيادة المخرجات، و بالتالي هناك متغيرات مرغوبة و هي المخرجات و متغيرات غير مرغوبة و هي المدخلات، و لنعتبر أن هناك مصنع للورق يترتب عن مخرجاته مواد سامة كثاني أكسيد الكربون و أكسيد الكبريت، و بالتالي لتحسين كفاءة هذا المصنع فلابد من تقليل المخرجات الملوثة، و بالتالي فإن المخرجات المرغوبة و المخرجات غير المرغوبة يجب تعالج كل منهما بشكل معين عند تقييم كفاءة هذه المصنع، و كذلك الأمر بالنسبة للمدخلات فلابد من زيادتها لتتحسن الكفاءة كما هو الحال بالنسبة للنفايات المسترجعة فزيادتها تدل على كفاءة الشركة في إسترجاع نفاياتها، و قد تظهر المتغيرات غير المرغوبة (المدخلات أو المخرجات) كذلك في التطبيقات في المجالات غير البيئية، مثل الرعاية الصحية،[3] و يقترح أسلوب DEA التعامل مع هذه المتغيرات بإحدى الطرق التالية:

- § إعتبار المدخلات مخرجات، و المخرجات مدخلات.
- § طرح المدخلات أو المخرجات غير المرغوبة من عدد موجب كبير بما فيه الكفاية.

[1] Plus détail vue: Subhash C. Ray, *Data Envelopment Analysis Theory and Techniques for Economics and Operations Research*, Cambridge University Press, 1 st Ed, UK, 2004, p. 101-p.106.
[2] Joe Zhu, Wade D. Cook, Op. Cit., p. 308-309.
[3] Plus détail vue: Joe Zhu, Wade D. Cook, Op. Cit., p. 104.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ تحويل المخرجات أو المدخلات إلى مقلوب عدد.[1]

خامسا: السياق المتصل (Contexte Dépendant).

يحدد أسلوب DEA الوحدة الكفؤة في أي مجموعة وحدات إتخاذ قرار مقيمة، و تبقى هذه الوحدات كفؤة حتى في حالة إضافة أو إزالة بعض الوحدات غير الكفؤة، و بالتالي الحدود الكفؤة لا تتأثر هي كذلك، و مؤشر عدم الكفاءة يتغير إذا فقط تغيرت الحدود الكفؤة، و بالتالي فكفاءة وحدات القرار مرتبطة فقط بالحدود الكفؤة التي يتبع لها، و من جهة أخرى فإن باحثي سلوك المستهلك يشيرون بأن إختيار المستهلك يتأثر بالسياق، و مثال على ذلك فإن دائرة تبدو كبيرة عندما نضع مها دوائر صغيرة، و الصغيرة تبدو كذلك لأن بجانبها دائرة كبيرة، و بهذه الطريقة فإن منتج ما يبدو جذاب على خلفية وجود منتجات غير جذابة و هذه المنتجات تبدو كذلك لأن هناك منتجات جذابة.

و ليمكن إعتبار هذا الأمر في DEA، و يتساءل البعض عن مدى الجاذبية التي تمارسها بعض الوحدات على الوحدات الأخرى، و تعتمد الجاذبية النسبية على سياق التقييم بين الخيارات البديلة (أو DMU_S)، و في الحقيقة فإن مجموعة الوحدات المقيمة يمكن أن تقسم إلى مستويات مختلفة من الحدود الكفؤة، بحيث نزيل الحدود الأصلية و من الوحدات المتبقية غير الكفؤة تتشكل الوحدات الكفؤة في هذه المجموعة المتبقية حدود كفؤة أخرى جديدة، ثم نزيل هذه الحدود الكفؤة الجديدة و نبني حدود جديدة ثانية من الوحدات غير الكفؤة المتبقية، و هكذا حتى لا تبقى أي وحدات غير كفؤة، و تزودنا هذه الحدود المتعددة في قياس الجاذبية النسبية للوحدات الكفؤة الواقعة على الحدود الكفؤة الأصلية، و الشكل الموالي يوضح هذا الأمر.

الشكل رقم 2-13: أسلوب السياق المتصل.

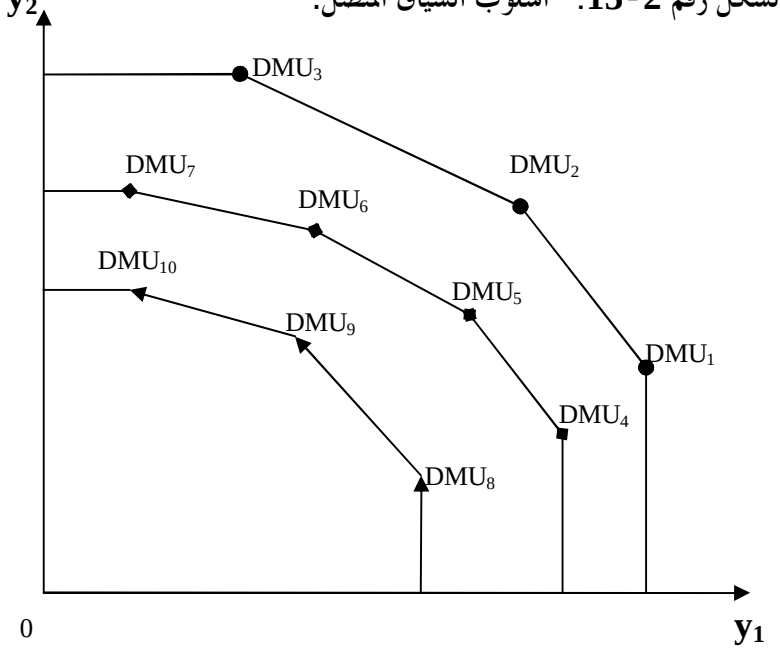

Source: Wade D. Cook, Joe Zhu, Op. Cit., p. 354.

[1] Harold O. Fried, C. A. Knox, Lovell Shelton S. Schmidt, Op. Cit., p. 301.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و بهذه الطريقة نحصل على السياق المتصل لـــ DEA و نحصل على الجاذبية النسبية عندما تحقق DMUs أسوأ كفاءة بالتقييم السياقي، و نحصل على التطور النسبي للكفاءة عندما تحقق DMUs أحسن كفاءة فإنها تختار تقييم سياقي، وجود أو عدم وجود أو شكل التقييم السياقي يؤثر على الجاذبية النسبية أو التطور النسبي للوحدات DMUs في عدة مستويات من الحدود، و حينما الوحدات DMUs في حد من الحدود ترى متساوية فإن الجاذبية أو التطور يسمح للوحدات بتمييزها لإستخدام التقييم السياقي.[1]

كما تفنن أسلوب DEA في التأقلم مع البيانات المختلفة فها هو ذا في الفرع التالي يثري نتائجه.

الفرع الرابع: إمتدادات أسلوب DEA في إستخلاص النتائج.

أولا: أسلوب DEA ذو المراحل.

1- أسلوب DEA ذو المرحلتين (DEA Deux Etapes):

هناك العديد من العوامل و المؤثرات الخارجية التي تأثر على كفاءة أداء المؤسسة و التي لا تستطيع إدارة المنشأة التحكم فيها كالملكية (قطاع خاص/ عام ، محدودة/غير محدودة)، الموقع، النقابات العمالية و سياسات الحكومة، البنوك الأجنبية من البنوك الوطنية، مؤشرات الكفاءة قبل التحرير المالي و مؤشرات الكفاءة بعد التحرير المالي، حجم البنك، و لقد إستخدم إقتصاديوا الكفاءة العديد من الطرق لمعالجة هذه العوامل الخارجية أهمها الطريقة ذات المرحلتين، حيث تشمل المرحلة الأولى على تطبيق نموذج DEA لتقدير مؤشرات الكفاءة للمنشئات بدون أي إعتبار للعوامل الخارجية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في إجراء نموذج خط إنحدار يشتمل على العوامل الخارجية كمتغيرات مستقلة و معدلات الكفاءة كمتغير تابع، ثم نستخدم معاملات الإنحدار في تصحيح مؤشرات الكفاءة لأثر العوامل الخارجية.[2]

2- نموذج الكفاءة و النوعية (Q-DEA).

يتم مقارنة نتائج أسلوب DEA سواءا مؤشرات الكفاءة الإنتاجية أو التكلفية أو الربحية مع نتائج مؤشرات النوعية، و المحصورة هي كذلك بين الصفر **0** و الذي يعني أن وحدة القرار تتميز مخرجاتها بالنوعية المنخفضة، و مؤشر **1** الذي يعني أن وحدة القرار مخرجاتها ذات نوعية عالية، و يتم هذا الإجراء لأنه يمكن الوحدات أن تحقق كفاءة عالية على حساب النوعية أو العكس، فمن الرشادة أن يتم الإقتداء بالوحدات النظيرة (ذات الأداء الجيد) من حيث الكفاءة و كذا النوعية، و الشكل الموالي يوضح هذا.

[1] Wade D. Cook, Joe Zhu, Op. Cit., p. 351-352.

[2] مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص. 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم 2-14: رباعي الكفاءة و النوعية.

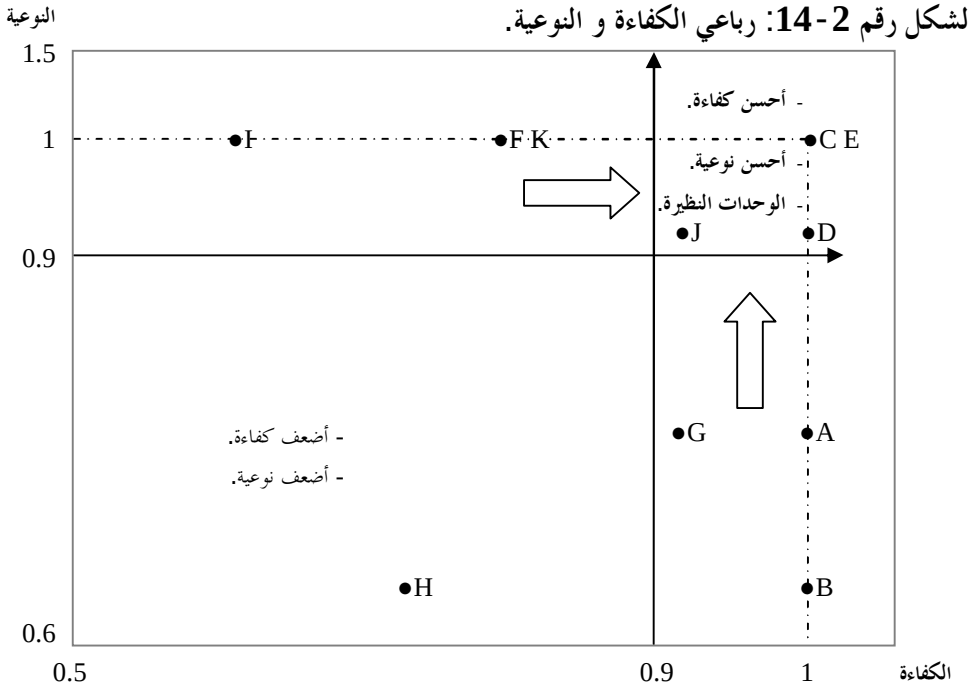

Source: H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 184.

حيث تظهر الوحدات C-D-E-G حقا الوحدات النظيرة من حيث الكفاءة و من حيث النوعية، بينما تظهر الوحدات I-F-K ذات مستوى نوعية منخفض رغم كفاءتها الكاملة (100%)، أما المجموعة A-B-G فلم يتسنى لها تحقيق المستوى العالي من النوعية بالطريقة الكفؤة، بينما يتم الحكم على الوحدة H بتواجدها في الربع الرابع بعدم الكفاءة لا من ناحية الكفاءة و لا النوعية.

ثانيا: نماذج التكلفة و الربح.

كل ما تم تناوله سابقا يخص الكفاءة الفنية سواء للتقليل في المدخلات أو زيادة المخرجات (الكفاءة الإنتاجية)، و هذا نظرا لكون أسلوب DEA جاء في البداية للتغلب على مشكل عدم توفر الأسعار عن المدخلات و المخرجات، أو كما سماها **فاريل** بالكفاءة التخصيصية (السعرية)، لكن هذا لا يستثني DEA من الأساليب القائمة على تقييم الكفاءة التكلفية أو الدخلية أو الربحية، لهذا سوف نبين في هذه النقطة كيف يستخدم أسلوب DEA في تقييم هذه الأنواع من الكفاءة.

1- الكفاءة التكلفية:

هناك حالتين من البيانات السعرية، الأولى ترى بأن الأسعار هي نفسها لذى كل DMUs و هو ما يترجم بأن السوق سوق منافسة، سواء في الحصول على المدخلات أو بيع المخرجات (و هو المعتمد في الصياغات الموالية)، و الحالة الثانية ترى بأن الأسعار بين DMUs مختلفة، و هذا الأمر ينطبق كذلك على الكفاءة الدخلية، و تشير الكفاءة التكلفية إلى أن الشركة تريد تحقيق الحد الأدنى من التكاليف في ظل مستوى معين من الإنتاج و بأسعار معينة بما يحقق للشركة أحسن أداء، و فيما يلي الصياغة الرياضية للنموذج:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لنفترض أنه لدينا عدد N من الشركات $(i = 1, 2,\ldots,N)$، و التي تستعمل الشعاع p من المدخلات $x_i = (x_{i1},\ldots\ldots, x_{ip})$، و الذي يكلفها $w_i = (w_{i1},\ldots\ldots, w_{iq})$، لإنتاج الشعاع q من المخرجات $y_i = (y_{i1},\ldots\ldots, y_{iq})$ بالأسعار التالية $r_i = (r_{i1},\ldots\ldots, r_{iq})$ ، و يمكن تمثيل الكفاءة التكلفية للشركة j تحت فرضية عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالبرنامج الخطي التالي:

$$\text{Min} \quad \sum_p w_{jp}\, x_{jp}$$
$$\text{s.c:}$$
$$\sum_i \lambda_i\, y_{iq} \geq y_{jq} \qquad \forall q$$
$$\sum_i \lambda_i\, x_{ip} \leq x_{jp} \qquad \forall p$$
$$\sum_i \lambda_i = 1 \qquad i = 1, 2,\ldots,N$$
$$\lambda_i \geq 0$$

و الحل الذي تمثله $x_j^* = (x_{j1}^*,\ldots\ldots, x_{jp}^*)$ يمثل شعاع المدخلات الفنية المستعملة التي تقلل التكلفة عند أسعار تكلفة معطاة، و تم الحل بالمقارنة مع مجموعة من الشركات التي تنتج على الأقل كالمخرجات التي تنتجها الوحدة j بإستعمال نفس أو أقل من المدخلات، هذه الشركة الإفتراضية التي تكلفتها $C_j^* = \sum_p w_{jp}\, x_{jp}^*$ و التي ضمنيا تكون أقل أو تساوي الشركة j ($C_j = \sum_p w_{jp} x_{jp}$).

2- الكفاءة الدخلية:

تشير الكفاءة الدخلية إلى أن الشركة تريد تحقيق الحد الأقصى من المداخيل في ظل مستوى مدخلات و أسعار مدخلات بما يحقق للشركة أحسن أداء، و فيما يلي الصياغة الرياضية للنموذج:

بنفس المعطيات المتوفرة في نموذج الكفاءة التكلفية لكن في هذه المرة تريد الشركة زيادة المداخيل أي التعظيم، و يمكن تمثيل الكفاءة الدخلية للشركة j تحت فرضية عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالبرنامج الخطي التالي:

$$\text{Max} \quad \sum_q r_{jq}\, y_{jq}$$
$$\text{s.c:}$$
$$\sum_i \lambda_i\, y_{iq} \geq y_{jq} \qquad \forall q$$
$$\sum_i \lambda_i\, x_{ip} \leq x_{jp} \qquad \forall p$$
$$\sum_i \lambda_i = 1 \qquad i = 1, 2,\ldots,N$$
$$\lambda_i \geq 0$$

و الحل الذي تمثله $y_j^* = (y_{j1}^*,\ldots\ldots, y_{jp}^*)$ يمثل شعاع المخرجات الفنية المنتجة التي تزيد المداخيل عند أسعار مخرجات معطاة، و تم الحل بالمقارنة مع مجموعة من الشركات التي تستخدم على الأكثر كالمدخلات التي تستخدمها الوحدة j لإنتاج أكثر أو نفس من المخرجات، هذه الشركة الإفتراضية التي مداخيلها $R_j^* = \sum_q r_{jp}\, y_{jp}^*$ و التي ضمنيا تكون أكبر أو تساوي الشركة j ($R_j = \sum_q r_{jp} y_{jp}$).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- الكفاءة الربحية:

إن الكفاءة الربحية مفهوم أوسع من الكفاءة التكلفية أو الدخلية، حيث يتم الأخذ في الإعتبار المستوى الإنتاجي بالمقارنة إلى التكلفة و المداخيل معا، وتبحث الكفاءة الربحية عن أكبر الأرباح التي يمكن تحقيقها عند مستوى معين من المدخلات بأسعارها و المخرجات بأسعارها، و بتوفر البيانات التي توفرت في نموذج الكفاءة التكلفية أو الدخلية يصاغ نموذج الكفاءة الربحية كما يلي:

$$\text{Max} \quad \sum_q r_{jq}\, y_{jq} - \sum_p w_{jp}\, x_{jp}$$

s.c:

$$\sum_i \lambda_i\, y_{iq} \geq y_{jq} \qquad \forall q$$

$$\sum_i \lambda_i\, x_{ip} \leq x_{jp} \qquad \forall p$$

$$\sum_i \lambda_i = 1 \qquad i = 1, 2, \ldots, N$$

$$\lambda_i \geq 0$$

و الحل الذي يمثل موجه المخرجات $y_j^* = (y_{j1}^*, \ldots\ldots, y_{jp}^*)$، و موجه المدخلات $x_j^* = (x_{j1}^*, \ldots\ldots, x_{jp}^*)$، و اللذان يعظمان الأرباح عند مستوى معين من أسعار المخرجات r و أسعار المدخلات w، و هذا الحل المنبثق عن مقارنة الشركات التي تنتج على الأقل كالمخرجات التي تنتجها الوحدة j بإستعمال نفس أو أقل من المدخلات، هذه الشركة الإفتراضية التي تحقق ربح $p_j^* = \sum_q r_{jq}\, y_{jq}^* - \sum_p w_{jp}\, x_{jp}^*$، و الذي يكون ضمنيا أكبر أو يساوي ما تحققه الشركة j $(p_j = \sum_q r_{jq}\, y_{jq} - \sum_p w_{jp}\, x_{jp})$.[1]

ثالثا: التغير في الكفاءة و مؤشر Malmquist:

يستعمل DEA سلة (Panel) من البيانات لتحليل التغير في الكفاءة الإنتاجية، و التغير في الكفاءة الإنتاجية ناتج عن التغير إما في الكفاءة الفنية أو ناتجة عن تغير تكنولوجي، و يتم إستعمال مؤشر Malmquist نظرا لسهولة دمجه لمدخلات و مخرجات إنتاج متعددة و توضيحه لأثر عوائد الحجم على التغير في الإنتاجية، إن مؤشرات الكفاءة المقدرة بأسلوب DEA تعتبر مدخلات أولية لمؤشر Malmquist، و يجب توفر سلة من البيانات لكل DMUs لأكثر من فترة زمنية (*t, t+1, t+2, …etc.*)، و كذلك مؤشرات الكفاءة الفنية لهذه الفترات، و القيام بعد ذلك بمقارنة مؤشرات الوحدات المحسوبة في الفترة الأولى بالحدود الكفؤة للفترة الثانية و العكس، و يجدر القول بأن مؤشر الكفاءة المحسوب بهذه الطريقة لا يجب أن يكون أقل من الواحد، و مع ذلك فمقارنة مؤشرات الفترة الأولى بالثانية يمكن أن تكون أكبر من الواحد و ذلك في حالة واحدة إذا حصل تقهقر تكنولوجي.

و يمكن لمؤشر Malmquist لأي وحدة قرار أن يكون <، = أو >1، فعندما يكون:

Malmquist >1 يعني أن الإنتاجية زادت.

Malmquist =1 يعني أن الإنتاجية ثابتة.

[1] Mohamed Arief, Luc Can, Op. Cit., p. 263-264.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Malmquist <1 يعني أن الإنتاجية إنخفضت.

التغير في الكفاءة الإنتاجية = التغير في الكفاءة × التغير في التكنولوجيا.[1]

فتحرك حدود الإنتاج لمجموعة من المدخلات لكل وحدة قرار DMU يسمى تطور تكنولوجي، و يتكون مؤشر Malmquist من مؤشرين يرصد الأول حركة الحدود الكفؤة (و بالتالي يرصد التطور في الكفاءة) و مؤشر ثاني يرصد التطور التكنولوجي، و هذا ما لم يتحقق بالمؤشرات المألوفة في تحليل الإنتاجية.[2]

و يتم حساب مؤشر Malmquist لفترتين مثلا عن طريق وضع مؤشر الكفاءة للفترة الأولى مع الحدود الكفؤة للفترة الثانية، و حدود الكفاءة للفترة الثانية مع مؤشر الكفاءة للفترة الأولى، و يكون المؤشر المحسوب بهذه الطريقة خاضع لتكنولوجيا أو معطيات للفترة الأولى، و إن كان الناتج أكبر من الواحد فهذا يعني حقيقة أن الوحدة تحسنت كفاءتها، أما الشق الثاني للطرف الأيسر للمعادلة و هو التغير التكنولوجي فيتم حسابه عن طريق النسبة المتكونة من مؤشر الكفاءة للفترة الأولى من جهة و كذلك مقارنة مؤشر الكفاءة للفترة الثانية مع حدود الكفاءة للفترة الأولى جهة أخرى، و إن كان الناتج أكبر من الواحد فيعني أن هناك تطور تكنولوجي، و يمكن حساب مؤشر Malmquist كذلك بفرضية VRS كما تم حسابه بفرضية CRS، كما يلي:

التغير في الكفاءة الإنتاجية = التغير في الكفاءة الصافية × التغير في الكفاءة الحجمية × التغير في التكنولوجيا.[3]

رابعا: تحليل الحساسية.

يعتبر أسلوب DEA من الأساليب التحديدية (كما تم التطرق لذلك في المطلب الأول)، و يمكن أن تكون نتائجه حساسة لأخطاء البيانات المستخدمة، و كل ما تم تناوله سابقا من النماذج كان مبني تحت فرضية عدم وجود أخطاء في البيانات، و بالتالي فإن المدخلات و المخرجات المستعملة تعكس بصدق كفاءة الوحدات المقيمة، لكن يجب الحذر فيمكن أن تؤدي هذه النماذج غير الكاملة إلى تحليل مضلل، و يترتب على ذلك قرار سيء يمكن أن تكون له نتائج وخيمة.

و إستخدام بيانات خاطئة في أسلوب DEA و كغيره من النماذج يمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة، يمكن أن تتولد عنها قرارات خاطئة، و إذا لم يتم التعرف على هذه الأخطاء، فيكون كذلك القرار خاطئ، و لنفترض بأننا تحققنا من صحة البيانات المستعملة قبل إستعمالها في DEA، و على أية حال فتأثير أخطاء البيانات لن يكون مماثل كما لو إستعملنا أسلوب أخر غير DEA، فمثلا DEA مرتبط جدا بموثوقية البيانات المستقاة لأنها هي التي يترتب عليها مؤشرات الكفاءة، و هناك أساليب مختلفة من DEA لمقاربة الحساسية لتشخيص العناصر المختلفة التي تأثر في البيانات، سواء في الأخطاء أو البيانات غير المقصودة.[4]

---

[1] Daniel R. Hollas, Kenneth R. Macleod, Stanley R. Stanself, *A Data Envelopment Analysis Of Gas Utilities Efficiency*, Journal Of Economics And Finance, Vol. 26, № 2, Summer 2002, p. 129-130.

[2] Touhami Abdelkhalek, Sanae Solhi, *Efficience Et Productivité Des Banques Commerciales Marocaines : Approche Non Paramétrique*, 15th Conference, Equity And Economic Development, Cairo, Egypt, 23rd-25th Nov. 2008, p. 8, Consultée le 18/1/2009 [en ligne] sur le site: « www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1282».

[3] Daniel R. Hollas, Kenneth R. Macleod, Stanley R. Stanself, Op. Cit., p. 130.

[4] H. Sherman David, Zhu Joe, Op. Cit., p. 156-157.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة المبحث الأول:

نظرا لتعامله مع كافة الوحدات سواء الربحية أو الاربحية، و سواء السلعية أو الخدمية، و شموليته لأي وحدة إتخاذ قرار تمتلك درجة معينة من الحرية الإدارية في إتخاذ قراراتها، أعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أنجع وسيلة يمكن الإستفادة منها لإجراء مقارنة الكفاءة النسبية (الكفاءة الحدودية) للوحدات المتماثلة، و لم يقتصر دور أسلوب DEA على تحديد درجة كفاءة الوحدات المقومة بل تعداه ليبين الخلل في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير الكفؤة، و يحدد لهذه الأخيرة الوحدات النظيرة أو المرجعية لغرض بلوغ الكفاءة الكاملة.

و يمثل أسلوب DEA بفرضية إختلاف عوائد الحجم قفزة نوعية لأسلوب DEA و لأساليب قياس الكفاءة عموما في التحديد الحقيقي للكفاءة لمختلف أحجام و أحوال الشركات و المنظمات، بإحترام إقتصاديات الحجم التي تتميز بها كل منشأة، و حتى في المجال البنكي الذي يبدو صعب التحديد، فيمكن بأسلوب DEA تحديد نوع إقتصاديات الحجم التي يمر بها البنك سواء متزايدة، متناقصة، أو ثابتة، و كما إستفادت من أسلوب DEA المنظمات غير الربحية في البداية فإن المنظمات الربحية هي كذلك لم تفوت الفرصة لإستغلال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في تصحيح مساراتها الإنتاجية و الربحية، و لقد شهد الأسلوب تطور كبير منذ إبتكاره في أواخر السبعينات، سواءا من حيث التطبيق أو من حيث التحسينات التي تجرى عليه، فهناك نماذج متعددة لـــ DEA تتماشى مع عديد الحالات و تتوصل إلى مختلف الأهداف و الغايات، و مما يجذب الإهتمام إليه كأسلوب قياس هو قلة القيود المفروضة في تطبيقه، حيث يعتبر من الأساليب التحديدية، و رغم ذلك فنتائجه نفس نتائج أحسن أساليب القياس الإقتصادي.

لهذا سوف نقوم بتطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية في المبحث الموالي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني

تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني
تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:

يشهد النظام البنكي الجزائري منذ عشرين 20 سنة مضت تحولات بارزة، سواءا في المهام المنوطة بالبنوك أو المناخ التنافسي الذي يزداد يوما بعد يوم، نظرا لولوج العديد من البنوك ذات السمعة العالمية إلى السوق البنكي الجزائري، و يعتبر قياس كفاءة البنوك التجارية صيغة أخرى تمكننا من الإطلاع على مسار عملية الوساطة المالية في الجزائر، من خلال المؤشرات المختلفة للكفاءة سواء التي تمس الجانب الفني أو الجانب التكلفي أو الربحي، بالإعتماد على ما تفضيه بياناتها المحاسبية، و الوصول إلى الكيفية التي تتخذ بها القرارات في إدارة البنوك التجارية الجزائرية لغرض تصحيحها.

و البنوك الجزائرية كما الإقتصاد الجزائري ككل كانت لها محطات و توجهات متغيرة و حافلة بالأحداث، و هي التي أثرت و لازالت تأثر في أداء و أسلوب عمل البنوك التجارية الجزائرية.

لكن رغم ذلك فإنه بدأت تظهر بعض الأثار الإيجابية من جراء الإصلاحات التي حصلت طيلة مسيرة البنوك الجزائرية، و رغم تأثرها بالمحيط الرديء فإنها تحاول مع البنوك الأجنبية (الحديثة العهد) تحريك النشاط الإقتصادي بما يضمن لها تحقيق أهدافها كمؤسسة ربحية.

لهذا يمكن أن يوفر مؤشر الكفاءة بمختلف أبعاده إن أحسن إستخدامه الأداة الناجعة لإدارة دفة أداء البنوك التجارية الجزائرية نحو الأحسن و الأفضل، في ظل مناخ التكتل و المنافسة البنكية القاسية.

لذا فإن الطالب سوف يتطرق لتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية من خلال خمسة مطالب على النحو: مسيرة أداء البنوك التجارية الجزائرية- التعريف بالعينة و المتغيرات المدروسة- محاولة صياغة نموذج **DEA** كأسلوب رياضي مساعد لتقدير كفاءة البنوك التجارية الجزائرية- عرض و تحليل نتائج الدراسة- تحسين وضعية البنوك غير الكفؤة فخلاصة المبحث.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول

مسيرة أداء البنوك التجارية الجزائرية.

لفهم و معرفة الأسباب الكامنة وراء النتائج التي سوف يخرج بها البحث لابد من إلقاء نظرة عن ماضي هذه البنوك و النظام البنكي الجزائري بصفة عامة، و عليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المراحل الكبرى التي مر بها النظام البنكي الجزائري معرجين في كل مرة على دور البنوك في رسم الأداء الكلي لهذا النظام، و في ظل غياب المعطيات عن التكاليف أو الأرباح الخاصة بالبنوك فإننا نكتفي بذكر البنوك بصفة عامة كمؤسسات إنتاجية تنتج القروض، فتمثلت المرحلة الأولى في مرحلة تكوين النظام البنكي الجزائري (الفرع الأول)، ثم نوضح في المرحلة الموالية مرحلة التوجهات الإقتصادية و ليس فقط المالية التي شهدتها الجزائر (الفرع الثاني)، و نستعرض في النقطة الثالثة مرحلة التوجه الإقتصادي بالتوجيه الدولي (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بالتطرق إلى المرحلة الممتدة من نهاية التعديل الهيكلي للإقتصاد إلى غاية يومنا هذا (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مرحلة تكون النظام البنـــكي الجزائري (1962-1985).

يعرف النظام البنكي بأنه مجموع البنوك العاملة في بلد ما و هو يضم مجموع مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات، خاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان، و هو يشمل الجهاز المصرفي و المنشئات المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي و الخزينة.

يعود تاريخ إنشاء النظام البنكي الجزائري إلى القرن التاسع عشر، و كان مستنسخا عن النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحه المالية، فكل البنوك الموجودة في الجزائر آنذاك عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية خاصة كانت، عامة أو مختلطة، و كان في الجزائر فروع أكبر مما كان في المستدمرات الأخرى، كتونس و المغرب.[1]

بعد الإستقلال ورثت الجزائر نظاما بنكيا يتجاوز العشرين 20 بنك، و لقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر في الميدان المالي هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي و تأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة و يضطلع بتمويل التنمية الوطنية، و من الأسباب التي سرعت من هذه التوجه هو رفض البنوك الأجنبية القيام بتمويل العمليات الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، و إقتصارها إلى حد كبير على تفضيل تمويل عمليات الإستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بنسب ملاءة جيدة و تمويل عمليات التجارة الخارجية.

و بهذا وجد البنك المركزي نفسه عاجز عن التحكم في البنوك الأجنبية و إلزامها على تمويل الإقتصاد الوطني،[2] وكردة فعل تم إنشاء البنوك العمومية عبر المراحل التالية:

[1] حبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 179-180.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 178-179.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: فترة ما قبل إعادة الهيكلة (1962-1981).

كانت هذه الإجراءات عبر عدة مراحل:

1- المرحلة الأولى (1962-1965):

1-1- إنشاء البنك المركزي الجزائري.

تم إنشاؤه بموجب قانون رقم: 62-144 بتاريخ 13ديسمبر 1962، و قد أنشئ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة، و يرأس البنك محافظ و مدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي و بإقتراح وزير المالية، بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك، أوكلت له عدة مهام منها الإصدار، حيث تم إصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري في 10 أفريل 1962، و إعتباره كبنك البنوك، إعادة الخصم، ممثل الدولة داخليا و خارجيا في المجال المالي، يراقب الصادرات و الواردات و يمنح الإذن بذلك، يسن قوانين الصرف مع السلطات، مراقبة الجهاز المصرفي مع وزارة المالية.

1-2- إنشاء البنك الجزائري للتنمية.

تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (كما كان يسمى سابقا) بموجب القانون رقم: 63-165 الصادر في 7 ماي 1963، و قد ورث الصندوق هيكليا أربع مؤسسات للإئتمان متوسط الأجل و مؤسسة للإئتمان الطويل الأجل، و أنيط للصندوق مهمة تعبئة الإدخار المتوسط و الطويل الأجل، و منح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل، لأجل عملية التراكم، وقد إزدادت هذه الأهمية مع بداية الخطط التنموية، وبالتالي من هذه الجهة فهو بنك أعمال متخصص.

1-3- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط.

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت 1964، و هو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و من أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية و أموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.

2- المرحلة الثانية (1966-1970):

في هذه المرحلة قررت الحكومة الجزائرية تأميم جميع البنوك الأجنبية.

2-1- إنشاء البنك الوطني الجزائري.

أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم: 66-187 بتاريخ 13 جوان 1966 برأسمال قدره عشرون (20) مليون دينار، ليحل محل خمسة بنوك كان تعداد وكالاتها يفوق الستين (60) وكالة، و قد أعتبر كأداة للتخطيط الإقتصادي و دعامة للقطاع الإشتراكي و الزراعي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-2- إنشاء القرض الشعبي الجزائري.

أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر: 67-75 بتاريخ 11 ماي 1967 برأس مال قدره خمسة عشر (15) مليون دينار جزائري، و جاء ليحل محل خمسة بنوك شعبية، و موجه إلى الشركات الصغيرة و المتوسطة مهما كان نوعها.

2-3- إنشاء البنك الخارجي الجزائري.

تأسس بموجب المرسوم رقم: 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 ضاما خمسة بنوك أجنبية، تمثلت مهمته في مراقبة التجارة الخارجية إضافة إلى ممارسته للعمليات المصرفية التقليدية.

3- المرحلة الثالثة: (1970-1982).

تمثلت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي، فإبتداءا من سنة 1970 قررت السلطات السياسية إسناد مهمة التسيير و التحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية إلى البنوك، مما إستلزم إعادة تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد، أما في سنة 1978 فقد ترك النظام البنكي المجال للخزينة العمومية في تمويل الإستثمارات المخططة للقطاع العمومي مع إلغاء القرض البنكي المتوسط المدى، بإستثناء بعض الأنشطة مثل النقل و الخدمات.

ثانيا: فترة إعادة الهيكلة (1982-1985):

نظرا للتغيرات التي عرفتها الجزائر و التي أنجر عليها تغير هيكل الجهاز البنكي بشكل يتماشى و إعادة هيكلة و إصلاح المؤسسات الأخرى، والتي كان هدفها إنشاء بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة تهدف أيضا إلى تخفيض سلطة البعض منها، و التي حققت مكاسب بفضل الإحتكار في أجزاء مهمة من الإقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر، ولهذا تم إنشاء بنكين إثنين هما:

1- بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم: 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982 برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و هو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للإقتصاد الجزائري، و التخصص في تمويل القطاع الفلاحي و العمل على تطوير الريف و الإنتاج الغذائي، و يتميز هذا البنك بأنه بنك ودائع و أيضا بنك تنمية يمنح القروض الطويلة و المتوسطة الأجل، مع إعطاء إمتيازات في أسعار الفائدة و الضمانات للمجالات الفلاحية و الريفية.

2- بنك التنمية المحلية.

تأسس هذا البنك بتاريخ 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم: 85-85، و برأسمال قدره نصف مليار دينار جزائري، تولى جزء من نشاطات القرض الشعبي الجزائري و هو بنك أنشأ لغرض خلق تنمية جهوية متوازنة، ويعتبر هذا البنك بنك ودائع مملوك للدولة و خاضع للقانون التجاري بالإضافة للمهام الأخرى للبنوك التجارية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عن طريق خدمة فعاليات الهيئات المحلية بمنحها قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل، و تمويل عملية الإستيراد و التصدير، بالإضافة إلى خدمة القطاع الخاص بقروض قصيرة و متوسطة الأجل.[1]

و طيلة هذه الفترة الممتدة من 1962 إلى 1985 لم يستطع النظام البنكي الوطني بناء تقاليد و ثقافة خاصة به، تساعده على إمتلاك المهارة و الفن البنكي، و يعود ذلك إلى العوامل الآتية:

§ ملكية الدولة لكامل النظام البنكي، مما يتيح الفرصة للدولة بتوجيه البنوك لخدمة الأهداف التنموية العامة، و بالتفكير الإشتراكي للإدارة المركزية فإن أي فرصة إنشاء بنوك خاصة أو حتى المساهمة في البنوك العمومة غير ممكنة، إضافة إل الدور السلبي للبنوك الأجنبية الذي عجل بظهور النظام البنكي العمومي.

§ خضوع النظام البنكي إلى قواعد التنظيم و آليات الأداء المماثلة للنظام الإقتصادي الإشتراكي، مما ينعكس على الدور المتزايد الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام و توجيهها بطريقة إدارية.

§ تداخل الصلاحيات، حيث تتدخل الخزينة في منح القروض كما لو كانت بنكا، كما نجد البنك المركزي يتدخل و بطريقة مباشرة في منح القروض إلى القطاع الفلاحي، و حتى البنوك تتدخل في إختصاص بنوك أخرى، و لقد ولد هذا التداخل غموضا على مستوى نظام التمويل، و أدى هذا الغموض إلى تراكم التناقضات و تزايد المشاكل.

§ هيمنة الخزينة على النظام البنكي، إذ دفعت البنك المركزي إلى إصدار النقود بالشكل غير المبرر نقديا، و تبعا لذلك همش النظام البنكي بل أصبح يتصف بالسلبية، سواء على مستوى تعبئة الإدخار أو على مستوى توزيع القروض و رسم السياسة الإقراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأس حقيقية للنظام البنكي، حيث كانت السياسات التي يتخذها لا تبنى على إعتباراته هو بل لإعتبارات أطراف أخرى.

§ إعتبار الضمان هو حسن نية الدولة، مما ولد بعض التراخي في دراسة و متابعة و مراقبة عملية القرض، و نتيجة لذلك تراكمت ديون البنوك على المؤسسات العمومية بالشكل الذي أثر على التوازن المالي للبنوك، و حتى على التوازن المالي للبلد.

§ خضوع عملية الإستفادة من القرض إلى عملية التوطين المسبق و الوحيد، حيث قامت وزارة المالية بتوزيع المؤسسات على البنوك، فالبنوك لا تمنح القرض وفق الفرصة المتاحة، و بالتالي فإن عملية منح القرض لا تخضع على المعايير الكلاسيكية المعروفة في الأنظمة البنكية.

§ النظام البنكي ذو مستوى واحد، و هذا يعني أن البنك المركزي و البنوك التجارية تقع في مستوى واحد، و لا يملك البنك المركزي عمليا سلطة حقيقة على سلوك هذه البنوك.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 180-187.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بقيت توجهات البنوك في هذه الفترة دائما وفق الخطة الإقتصادية، نظرا لهيمنة المذهب الإشتراكي للإدارة المركزية فإنه ألغيت أي فرصة نحو إنشاء بنوك خاصة أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العامة، كما يجب التذكير بالدور السلبي للقطاع البنكي الأجنبي الذي كرس قناعة إنشاء نظام بنكي عمومي و سرع إقامته.[1]

إن الخلل الذي أصاب النظام البنكي، نتيجة التعارض ما بين إعتبارات و أولويات التنمية، و بين إعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل بفعالية من أجل ضمان تطورها، هذا الواقع دفع بالسلطات إلى إدخال إصلاحات عميقة في النظام البنكي، و لكن إصلاح النظام البنكي بمعزل عن النظام الإقتصادي لا جدوى من ورائه، و لهذا كان التدرج في الإصلاح لفترة طويلة عموما.

دامت مرحلة ما بعد الإستقلال فترة لا بأس منها من الزمن، لتأتي فترة الإصلاح الشامل، و هي المتناولة في الفرع التالي.

الفرع الثاني: مرحـــــلة الإصلاحـــــات الجـــذرية (1986-1993).

دخل النظام البنكي الإصلاح في هذه المرحلة بمذهب إقتصادي جديد يستند على قوى السوق كقواعد للقرار و آليات للضبط، و ترك الفرصة للمبادرة الخاصة، و على هذه الأسس ينبغي أن يخضع التنظيم البنكي أيضا، فكان الإصلاح إستجابة للفلسفة الإقتصادية الجديدة، و تم من خلال:

أولا: الإصلاح النقدي لسنة 1986.

نظرا للأزمة الإقتصادية (التي كان سببها الإنخفاض المتزامن لكل من: إحتياطي الصرف-سعر برميل البترول-قيمة الدولار) و المالية التي يرجع سببها على إرتفاع السحب على المكشوف و التطور كبير للقروض المتوسطة و الطويلة الأجل إبتداءا من سنة 1981، تم إصدار القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض رقم: 86-12 في 19 أوت 1986، كإصلاح جدري على الوظيفة البنكية، و كان يهدف إلى إرساء القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، و هو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بالمؤسسة المالية بإختلاف طبيعتها القانونية، و بصفة عامة إستهدف ما يلي:

- إستعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية.
- وضع نظام بنكي على مستويين، و عليه تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية.
- إستعادة مؤسسات التمويل لدورها من خلال تعبئة الإدخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بعدها بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها، و أن تقوم بتقديم القروض دون تحديد لمدتها أو شكلها، كما إستعادت حق متابعة إستخدام القرض و رده.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تحجيم مركزة الموارد المالية.

[1] أنظر: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 183-185.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ إنشاء هيئات رقابة و هيئات إستشارية أخرى.

ثانيا: قانون الإستقلالية المالية للمؤسسات العمومية لسنة 1988.

جاء قانون 88-16 الصادر في 12 جانفي 1988 ليكيف الإصلاحات التي أجريت في قانون 1986 بما يتوافق و المستجدات التي طرأت على التنظيم الجديد للإقتصاد، و مضمون القانون هو إعطاء الإستقالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات، و جاءت نقاطه الرئيسية كما يلي:

§ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و هذا يعني أن البنك يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية، و لكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الإتجاه.

§ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي، كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

§ يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تطلب ديون خارجية.

§ على المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

ثالثا: إصلاح 1990 (قانون النقد و القرض).

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القروض نصا تشريعيا يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فبالإضافة لأخذه بالأفكار التي جاءت في قانوني 1986 و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يخص تنظيم البنك و أداءه.[1]

أعطيت تسمية "بنك الجزائر" كتسمية جديدة للبنك المركزي، و طبقا لأحكام المادة 12 من القانون فهو ملزم بإعداد سياسة نقدية فعالة تخدم الإقتصاد الحديث، و تحقق إستقرار العملة الوطنية داخليا و خارجيا، و من أبرز أهدافه ما يلي:

§ إلغاء قانون نظام البنوك و شروط الإقراض المتضمن المخطط الوطني للقرض.

§ تجسيد إستقلالية بنك الجزائر.

§ إعطاء الإستقلالية للمؤسسة المصرفية و تجسيدها على أرض الواقع، إذ تصبح تعمل وفق معايير إقتصاد السوق، و المتمثلة في الربحية و المردودية و حرية التعامل مع القطاع العام و الخاص بدون تمييز بينهما، مما جعل السياسة الإقراضية من صلاحيات البنك و ليس مفروضة عليه.

§ تقنين العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العامة و قد مس جانبين: تسقيف التسبيقات بـــ 10% على أقصى حد، و المدة القصوى لسداد التسبيقات هو 8 أشهر.

كما جاء في المادة 143 ما يلي:

[1] أنظر: الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص. 194-196.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بحسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخالفات المثبتة.

§ مراقبة السوق النقدية التي أنشأت في جوان 1989، بإستعمال أسعار الخصم التي تفوق أسعار الفائدة.

§ إلزام البنوك بالإحتفاظ بإحتياطي قانوني محدد بـــ 29%، و كل نقص في هذا الإحتياطي يعرض البنك إلى غرامة مالية يومية قدرها 1 % على المبلغ الناقص.

§ وضع حد للإصدار النقدي الفوضوي.

سمح قانون النقد و القرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلطة و خاصة، أو مكونة من رؤوس أموال عمومية فظهر بنك البركة في 06 ديسمبر 1990.[1]

و سمح قانون النقد و القرض للبنوك التجارية من أن تصبح بنوك شاملة،[2] تمارس إضافة إلى المهام الكلاسيكية مهاما أخرى كعمليات الصرف، العمليات على الذهب و المعادن النفيسة و القطع المعدنية الثمينة، توظيف القيم المنقولة و كل منتوج مالي، الإستشارة و الهندسة المالية، المساعدة في مجال تسيير الممتلكات، و تسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات و إنمائها.[3]

دخل النظام البنكي الجزائري كما الإقتصاد ككل في منتصف التسعينات مرحلة الإصلاح بتوجيه من هيئات مالية عالمية، و ظهر النظام البنكي الجزائري بأداء ملفت سوف نتناوله في الفرع التالي.

الفرع الثالث: مرحلة التعديل الهيكـــــلي للإقتصاد (1994-1998).

شهد الإقتصاد الجزائري في بداية التسعينات أزمة سداد ديون خارجية خانقة و إستولى تسديد هذه الديون على نسبة معتبرة من مداخيل الصادرات، إضافة إلى ما شهده إنخفاض سعر البترول من 24.3$ للبرميل في سنة 1990 إلى 17.5$ للبرميل سنة 1993، هذا ما أدى بالجزائر إلى طلب مساعدة كل من صندوق النقد الدولي (FMI) و البنك الدولي (BM)، و تم على إثرها توقيع عقدين: الأول يسمى بعقد حسن النية، و الذي دام سنة و إنتهى في أفريل 1994، أرفق هذا العقد على تأجيل سداد الديون، أما العقد الثاني و الذي دام 3 سنوات فإرتكز على ميكانيزم موسع و بدأ سريانه في ماي من عام 1995، و أرفق بتأجيل سداد ديون للبلدان الدائنة الأعضاء في كل من نادي باريس و نادي لندن، و تمثلت محاور العقود المبرمة و التي تكفل إجراء التغييرات اللازمة خلال هته الفترة في سياسة الميزانية، النظام البنكي، السياسة النقدية، و سياسة سعر الصرف.[4]

---

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 189-191.

[2] Ammour Benhalima, *Le Système Bancaire Algérien; Textes Et Réalité*, 2 éme ed, Ed. Dahlab, Algérie 2001, p. 91.

[3] مبروك حسين، مرجع سابق، ص. 102.

[4] Abdelkrim Naas, *Le Système Bancaire Algérien; De La Décolonisation à L'économie De Marché*, Ed. Maisonneuve & Larose, Paris, France, 2003, p. 220-221.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: تمويل الإقتصاد.

طيلة الفترة السابقة الممتدة ما بين 1990 و 1993 فقد أسند للبنك المركزي أساسا تمويل الإقتصاد الوطني، لكن مع بدأ برنامج التعديل الهيكلي فقد حصلت تغييرات جذرية من هذا الجانب متمثلة في نهج بنك-مؤسسة.

1- التمويل من طرف البنك المركزي.

إنقسم تمويل البنك المركزي في فترة التعديل الهيكلي إل مرحلتين:

1-1- المرحلة الأولى 1994-1995: كانت تكرس تقليد السنوات السابقة، حيث كان يمثل التمويل من طرف البنوك نسبة قليلة بالمقارنة بالتمويل عن طريق الخزينة العمومية، و شكلت القروض الموجهة من طرف البنك المركزي إلى البنوك ما نسبته 17% و 45% لسنوات 1994 و 1995 على التوالي.

2-1- المرحلة الثانية 1996-1998: و في ظل هذه الفترة أعطيت الأولوية للبنوك لتمويل الإقتصاد الوطني حيث وصلت هذه النسبة إلى 60%، 58% و 70% من مجموع التمويل لسنوات 1996، 1997 و 1998 على التوالي.

و بالتالي يتضح جليا في إطار برنامج التعديل الهيكلي التوجه الجديد للنظام المالي الجزائري من خلال الإعتماد على جهاز الوساطة المالية لتحريك دواليب الإقتصاد الوطني، و التحرر من القيود التي كانت تفرضها الخزينة العمومية على البنك المركزي سابقا.[1]

2- التمويل من طرف البنوك.

بلغ التمويل الموجه من طرف البنوك التجارية إلى الشركات العامة و الخاصة 304.8 مليار د.ج سنة 1994 إلى 776.8 مليار د.ج سنة 1996 و إلى 724.1 مليار د.ج سنة 1998، و تمثل أغلب هذا التمويل في إعادة شراء و تحويل سندات حكومية طويلة الأجل، و كان يخضع هيكل تمويل البنوك التجارية إلى أهداف واضحة تخضع لسياسة توزيع القروض، أما تطور المبالغ فكان لظاهرتي إنخفاض سعر الصرف و التضخم المشهود، و نجد أن أغلب التمويل كان قصير الأجل، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-5: هيكل تمويل البنوك الجزائرية من سنة 1996 إلى سنة 1998(%).

القروض	1996	1997	1998
قروض قصيرة الأجل	77	62	64
قروض متوسطة الأجل	22	37	45
قروض طويلة الأجل	1	1	1
المجموع	%100	%100	%100

Source: Abdelkrim Naas, Op. Cit., p. 240.

[1] Idem, p. 239-240.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: الخصائص البنكية لمرحلة التعديل الهيكلي.

عموما تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- هامشية التمويل طويل الأجل (1%).
- قلة التمويل المتوسط الأجل حوالي $\frac{1}{3}$ ، و في معظمه هو تمديد للتمويل قصير الأجل.
- هيمنة التمويل قصير الأجل حوالي $\frac{2}{3}$ طيلة فترة التعديل الهيكلي، و الذي بطبيعتها لا يخدم أهداف التنمية.
- طيلة هذه الفترة كانت المؤسسة الإقتصادية تعاني صعوبات في الحصول على التمويل الإشماري، و يرجع ذلك إلى:

§ إتباع سياسة نقدية قائمة على تقليل العرض من النقود، بهدف التقليل من التضخم الذي بلغ 30% عند بدأ التعديل، من خلال إيجاد سعر فائدة موجب (مرتفع).

§ فرض "FMI" معايير مقيدة سميت بمعايير الأداء.

§ خصائص المحافظ البنكية (محافظ خطرة)، و التي وقفت حاجزا إتجاه توزيع القروض على المؤسسات، وكانت الشركات تشهد أيضا حركة من إعادة الهيكلة أو الحل أو الإبقاء، فكانت البنوك هي كذلك في مرحلة ترقب.

§ غياب السوق المالي و وجود أسعار فائدة إن صح القول رادعة للحصول على القرض، بحيث وصلت أسعار الفائدة إلى مستويات لم يشهدها النظام البنكي الجزائري من قبل.

و عموما شهد الإقتصاد الجزائري أسوا مرحلة له في خلال هذه الفترة حيث شهد إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية، من 24 دينار للدولار إلى 60 دينار للدولار سنة 1998، أما على المستوى البنكي فشهدت عملية الإستفادة من القرض صعوبة كبيرة من طرف الشركات، و حصل في النظام البنكي إنغلاق و إبتعد عن الدور الذي يجب أن يلعبه في التنمية الإقتصادية،[1] و إنتهت هذه المرحلة بظهور بنوك خاصة و أجنبية و مؤسسات مالية كما نصت عليه شروط "FMI"، لتدعيم نصيب القطاع الخاص بعد تحرير الدولة للمجال البنكي و التأميني، فظهرت البنوك التالية:

ü البنك الإتحادي في 7 ماي 1995.

ü الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية"CNMA" كبنك و مؤسسة تأمين في 6 أفريل 1997.

ü بنك الخليفة في 27 جويلية 1998.

ü البنك التجاري و الصناعي الجزائري"BCIA" في 24 سبتمبر 1998.

ü المؤسسة العربية المصرفية "ABC" في 24 سبتمبر 1998.

ü سيتي بنك الأمريكي في 18 ماي 1998.

إضافة إلى المؤسسات المالية المتشكلة من:

[1] Idem, p. 240-249.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المؤسسة الجزائرية للقرض الإيجاري للمنقولات (SALEM) في 28 جوان 1997.
- فيلناب (FILNEP-Financière Algéro-Européenne De Partenariat-) في 6 أفريل 1998.
- و مبنى بنك في 8 أوت 1998.

تلت عملية الإصلاح فترة شبه مستقرة يمر بها النظام البنكي الجزائري، و هي التي سوف نتناولها في الفرع القادم.

الفرع الرابع: مرحـــــــــلة الإستقـــــــــرار (1999-إلى يومنا هذا...)

بعد خروج الإقتصاد الجزائري من مرحلة التعديل الهيكلي التي إكتملت سنة 1998 سجل نتائج جيدة منذ سنة 2000، إذ حقق معدل نمو 4.1% سنة 2002، و كان ذلك نتيجة الإصلاحات المتخذة من قبل، و نتيجة أيضا لإرتفاع الجباية البترولية (كأهم مصدر دخل بالنسبة للجزائر) بإرتفاع أسعار البترول، و هذا ما رفع من نفقات التجهيز، و مكن من إكمال عملية تطهير محافظ البنوك العمومية، و رفع رأسمالها للإستجابة لقوانين الحذر، و قسمت هذه المرحلة حسب مناخ العمل البنكي السائد إلى قسمين هما:

أولا: المرحلة الأولى (1999-2003).

في ظل مناخ أعمال يشجع على النمو الإقتصادي منذ إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي، تفجرت أزمة البنوك الخاصة، و نخص بالذكر بنك الخليفة الذي ينتمي إلى مجموعة الخليفة، و التي كانت تنشط إضافة إلى المجال البنكي في مجال الطيران، الإعلام، الأدوية، المطاعم، تأجير السيارات، و تميز عمل المجموعة بغياب الشفافية، حيث لم تنشر أي معلومات تخص مصادر أموالها، و أصحابها و حساباتهم أو ممولوها، و إثر التدقيق و المراجعة تم سحب الترخيص من بنك الخليفة، بسبب العجز الكبير الناتج عن تهريب الأموال إلى الخارج، و تراكم أسهم لا قيمة لها،[1] و قرر بنك الجزائر الممثل في هيئة اللجنة البنكية بنزع الإعتماد من الخليفة بنك في 29 ماي 2003.

و أعطى القرار الأخير الضوء الأخضر لعمل آلية ضمان الودائع و التي يضمنها صندوق ضمان الودائع البنكية، الذي سبق إنشائه، لتعويض حقوق صغار المودعين.[2]

و تفاديا لحصول مشاكل من نوع قضية الخليفة و التي ضربت إستقرار النظام البنكي الجزائري رفعت الدولة درجت تدخلها في النظام البنكي من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 ثم 2004، و التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف و العمل دون الرجوع لبنك الجزائر، فتم إصدار الأمر رقم: 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، و الذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد و القرض، معينان من رئاسة الجمهورية و تابعين لوزارة المالية، و ذلك من أجل تدعيم الرقابة و تعزيزا لجوانب عدة هي:

- مراقبة أنظمة الدفع، و تعزيز المراقبة البنكية، و تحديد الشرط المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال.

---

[1] حبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 193.

[2] Mohamed Ghernaout, *Crises Financières Et Faillites Des Banques Algériennes*, 1 ère ed, Ed. G.A.L, Alger, Algérie, 2004, p. 35 et 90-91.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- إعتماد مبادئ المحاسبة الدولية.
- القانون الأساسي للمؤسسة المالية.
- تعزيز التعاون مع السلطات النقدية الأجنبية.
- سحب الخزينة العامة من صندوق ضمان الودائع.
- مساهمة البنوك و المؤسسات المالية في الشركات، حيث رخص للمؤسسات المالية المختصة فقط بالمساهمة في الشركات الموجودة أو قيد الإنشاء بأكثر من 50%، و هو مبرر نشأتها للإستثمار في رأسمال المخاطرة، تسيير صناديق الإستثمار،..إلخ.[1]

و شهدت هذه المرحلة ظهور عديد البنوك و المؤسسات المالية متمثلة في:

- نتيكسيس الجزائر (NATIXIS ALGERIE) في 27 أكتوبر 1999.
- الشركة الجزائرية للبنك في 28 أكتوبر 1999.
- المؤسسة العامة الجزائـــر (SOCIETE GENERALE ALGERIE) في 4 نوفمبر 1999.
- البنك العام المتوسطي في 30 أفريل 2000.
- البنك العربي الجزائر (ARAB BANK PLC ALGERIA) في 15 أكتوبر 2001.
- بي.ن.بي باريباس الجزائر (B.N.P. / PARIBAS EL DJAZAIR) في 31 جانفي 2002.

و مؤسسات مالية مختصة متمثلة في:

- بنك الجزائر الدولي في 21 فيفري 2000.
- شركة إعادة التمويل الرهني "SRH".
- الشركة العربية للإيجار المالي "ALC" في 20 فيفري 2002.
- المغاربية للتمويل الإيجاري (MAGHREB LEASING).[2]

ثانيا: المرحلة الثانية (2004- إلى يومنا هذا...).

1- الهيكل الحديث للنظام البنكي الجزائري:

بعد أحداث الخليفة بنك كان الجانب الإحترازي برفع رأسمال البنوك و الشركات المالية في الجزائر في مناسبتين، و تحديد طريقة عمل صندوق ضمان الودائع البنكية كما يلي:

- القانون 10-01 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر، فتغير من 500 مليون د.ج إلى 2.5 مليار د.ج يحدد كحد أدنى لرأسمال البنوك، و من 10 مليون د.ج إلى 500 مليون د.ج بالنسبة للمؤسسات المالية، و هذا بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 1990.
- القانون رقم: 04-02 الصادر في 01 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، و يهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لذى بنك

[1] حبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 193-194.

[2] Abdelkrim Naas, Op. Cit., p. 282-283.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى بشركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيها البنوك بحصص متساوية، و تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لهذه الشركة تقدر بـــ 1% (حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.[1]

Ž و سعيا لتعزيز الصلابة المالية للمنشئات المالية العاملة في الجزائر و حماية المودعين أصدر مجلس النقد و القرض في 23 ديسمبر 2008 قانون تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث يتغير الحد الأدنى لرأسمال البنوك و فروع البنوك الأجنبية من 2.5 مليار د.ج إلى 10 مليار د.ج، و بالنسبة للمؤسسات المالية و الفروع الأجنبية للمؤسسات المالية الأجنبية من 500 مليون د.ج إلى 3.5 مليار د.ج، وحددت فترة عام (12 شهر) للتأقلم مع هذه اللوائح.

و كل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف يترع منا الإعتماد،[2] و يؤكد هذا تحكم السلطات النقدية في النظام المصرفي، و ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية هي:

- ترست بنك الجزائر (TRUST BANK ALGERIA).
- بنك الإسكان للتجارة و التمويل (HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE).
- فرنسابنك الجزائر (FRANSABANK EL-DJAZAIR).
- كاليون الجزائر (CALYON-ALGERIE).
- بنك السلام الجزائر (AL SALAM BANK ALGERIA) في 10 سبتمبر 2008.
- أش.أس.ب.س الجزائر (H.S.B.C. ALGERIE) في 17 جوان 2008.[3]

و إتسم الهيكل البنكي في السنوات الأخيرة بالنقصان و الزيادة مع أنها ميزة عادية في الأنظمة البنكية[4]، حيث تم حل كل من بنكي الخليفة بنك و بنك BCIA، إضافة الشركات المالية المتمثلة في: منى بنك، البنك الإتحادي، FILNEP، SALEM، و يلاحظ في النظام البنكي الجزائري عدم وجود بنوك متخصصة بعملية التنمية، فجل المؤسسات المالية إن لم نقل كلها عبارة عن بنوك تجارية و مؤسسات مالية مختصة، و إحتوى النظام البنكي الجزائري حتى جانفي 2009 على المكونات التالية:

[1] حبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 194.

[2] الجريدة الرسمية رقم: 72، ص. 34.

[3] Des Données De Banque d'Algérie, Consultée le 1/1/2009 [en ligne] sur le site: «http://www.bank-of-algeria.dz/banque.htm»

[4] أنظر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص. 50.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم 2-15: هيكل النظام البنكي الجزائري حتى 2009.

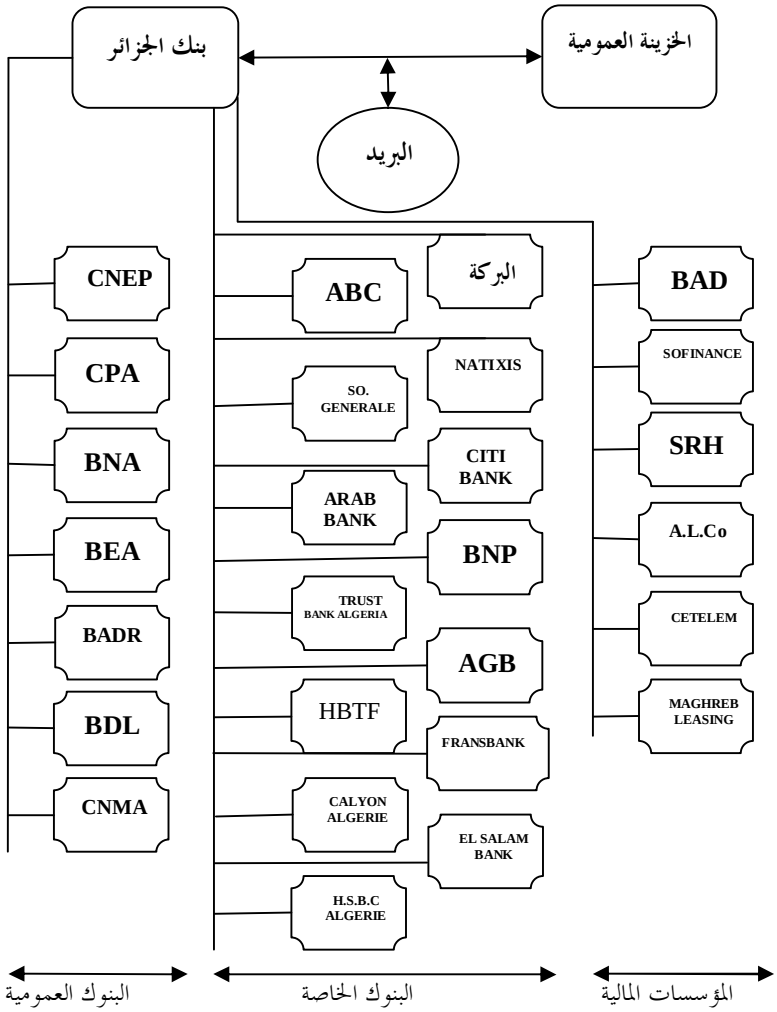

SOURCE: Abdelkrim Naas, Op. Cit., p. 286. + Des données De La Banque d'Algérie.

2- تحديات البنوك التجارية الجزائرية.

إتضحت معالم المنافسة في السوق البنكي الجزائري خاصة بين البنوك الجديدة (الخاصة و الأجنبية) و نظيرتها العمومية، نظرا لما حققته الأولى من نتائج طيبة تنم عن إصرار لاستغلال كل الفرص المتاحة في هذا السوق و هذا ما أظهرته بعض المؤشرات المالية للسنوات الأخيرة، مع أن كلاهما حقق تطور ملحوظ حتى على المستوى الدولي خاصة مؤشر مردودية الأموال الخاصة (ROE) الذي بلغ متوسطه منذ سنة 2002 أكثر من 12% في البنوك العمومية و أكثر من 25% في البنوك الأجنبية، لكن رغم المسيرة الطويلة و الحافلة التي مرت بها البنوك التجارية الجزائرية إلا أن الخبراء يجمعون على مجموعة من النقائص الداخلية و الخارجية المتمحورة فيما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2-1- المؤثرات الداخلية:

- تجمع معظم الجمعيات المهنية و التنظيمات النقابية على صعوبة الإستفادة من القرض في الجزائر، و قلة و عدم إحترافية المعروض من الخدمات غير المالية، و هي أبرز المشاكل التي تساهم قي عرقلة إنشاء و تطوير المؤسسات في الجزائر.[1]
- ضعف الإنتشار البنكي: شبابيك البنوك في الجزائر هي الأقل في منطقة المغرب العربي بمعدل كثافة بنكية 1 شباك لكل 25000 مواطن، بينما المعايير فتشير على أنه يجب أن يكون 1 شباك لكل 8000 مواطن، و يترتب عنه أن توزيع القروض في الجزائر هو بمعدل 53% و هو الأضعف في المنطقة، أي نظريا من بين طلبين (2) للقرض يقبل واحد، و كما هو معروف فإن قرار منح القرض لازال مركزيا إذ يجب أن يذهب ملف طلب القرض إلى الإدارة العامة من أجل القرار النهائي على منح القرض.
- عدم التماشي مع سيولة الإقتصاد بليونة: فحسب رئيس جمعية البنوك و المؤسسات المالية فإن النظام البنكي في الجزائر تمكن في نهاية 2008 من جمع حوالي 4710 مليار د.ج، و هذا المبلغ يمثل سيولة زائدة، و هي الحالة التي تمر بها البنوك إبتداءا من الإنتعاش البترولي لسنة 2001، حيث يعيش أزمة سيولة زائدة يمكن أن تولد أبعاد تضخمية مما يتوجب تدخل بنك الجزائر.[2]
- ضعف مهارات العنصر البشري و كذا أنظمة الدفع في البنوك.
- التركيز: حيث تستحوذ 15 شركة عمومية كبيرة على 52% من قروض البنوك العمومية، و يطال التركيز كذلك الجانب الجغرافي بحيث تتركز مجمل القروض الموجهة في الجهة الوسطى للوطن، و لفائدة كبرى الشركات، و هذا الأمر من شأنه عرقلة التنمية المتوازنة في الجزائر.
- صغر حجم رأس مال البنوك العمومية و هذا ما يمنعها من تقديم قروض أكثر، و بدوره يزيد من المؤونات المخصصة و يؤدي إلى رفع سعر الفائدة لتغطية تكلفة المؤونات و ضمان قدر من الأرباح،[3] إذ للحصول على قرض فإن الضمانات تفوق في المتوسط 2.15 حجم القرض المتحصل.[4]
- تحاشي تمويل الأنشطة الحيوية: حسب مدير المؤسسة العامة الجزائر (SGA) فالأنشطة ذات المخاطرة هي الفلاحة، السياحة، الصيد البحري، و بهذا البنوك الخاصة تدير ظهرها لتمويل هذه الأنشطة أما البنوك العمومية أصبحت تتحفظ في تمويل هذه الأنشطة، و أصبح التمويل يصب في مشاريع البناء و الأشغال العمومية مهما كان عددها أو حجمها، و هذا التخيير لا يسمح بنمو القطاع الحقيقي إنطلاقا من أن القطاعات المنشئة للثروة و المتمثلة في الفلاحة و الصناعة و السياحة ...إلخ لم تؤخذ بعين الإعتبار.[5]

---

[1] Zaim Bensaci, *Nous Plaidons Pour La Création D'une Banque de La PME*, économia, № 06, déc. 2007, p. 10.
[2] B.k, *L'impact Des Stratégies Bancaires En Débat*, liberté, № 5016, Du 09/03/2009.
[3] Abdellatif Benachenhou, *Les Nouveaux Investisseurs*, Alpha Design, Algérie, 2006, p. 250-252.
[4] Nordine Grim, *L'informel Et La Corruption Ont Assouvi Le Climat Des Affaires*, Elwatan Economie, № 203, de 15 au 21/06/2009.
[5] Mohamed Naili, *Cap Sur Les Créneaux A Risque Zéro*, Elwatan Economie, № 2005, de 25/06 au 5/07/2009.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

? إضافة إلى عوامل أخرى مثل: المسار البنكي غير متوازن فمن جهة البنوك العمومية بهدف و وجهة معينة، و من جهة أخرى البنوك الأجنبية بتصور أخر، إضافة إلى نقص الخبرة و التفاعل حتى في القائمين على النظام البنكي، مثل قيام بنك الجزائر بالإصلاح بعد فوات الأوان و حصول الخسائر في قضية الخليفة، ففي العالم الحديث يجب على البنك الجديد أن يحتوي رأسماله على مساهمة من بنك دولي، وأن تعطى الإدارة لمحترفين، كما يشير الخبراء إلى نقطة أخرى و هي أن أغلب البنوك الأجنبية هي بنوك فرنسية غرضها واضح و هو مرافقة المؤسسات الإنتاجية الفرنسية.[1]

2-2- المؤثرات الخارجية:

أما المحيط الخارجي للبنوك فتمثل أهمه فيما يلي:

? الرشوة: فيما يخص مؤشر مكافحة الرشوة في الجزائر فإنه حسب معهد الشفافية في تقريره لسنة 2008 و بعد القيام بسبر للآراء و بحوث من طرف منظمات مستقلة، و المطبق على الإدارات و الطبقات السياسية، فالجزائر في المرتبة 92 بنسبة 3.2 على 10، و تونس في المرتبة 62، أما قطر ففي المرتبة 28،[2] و يعود هذا التأخر حسب المعهد إلى عدم المراقبة الكفؤة لمصالح الدولة و أيضا على عدم إشراك المجتمع المدني في الرقابة.[3]

? بيروقراطية الإدارة: يجب أن تنظر الدولة على أن الإدارة وسيلة تنمية و للمؤسسة كعامل لخلق الثروة، و لقد صنف معهد BOING BUSINESS سنة 2008 عينة من 181 دولة من حيث مؤشر إنشاء مؤسسة حسب درجة العراقيل الإدارية و القانونية التي تصادف المستثمر، فإن الجزائر أتت في المرتبة 141 و تونس في المرتبة 37، و لكي يمكن إنشاء مؤسسة في الجزائر فيلزم في المتوسط 14 إجراء و 24 يوم، بينما في تونس فيلزم 10 إجراءات و 11 يوم، أما في كندا فيلزم إجراء واحد و 5 أيام.[4]

? عدم وضوح الرؤية بالنسب للدولة مالكة البنوك: حيث دعا "FMI"في دراسة حديثة له للنظام البنكي الجزائري على أهمية تدعيم مسار الخوصصة و تطوير مناخ البنوك خاصة القانوني و القضائي، و تطوير سياسة القروض ملمحا إلى تحسن من هذه الجهة، و ركز الصندوق على وجوب تحديد دور الدولة من ملكيتها لهذه البنوك و ماذا تريد من هذه البنوك، هل يجب أن تكون فعالة و تعمل وفق القواعد المعتمدة و تحقق مردودية و أرباح، أم تريد تطبيق سياسة محددة، كما ألحت الهيئة على توفير مناخ المنافسة بين القطاع العام و الخاص و تحقيق التوازن، حيث يلاحظ ضعف في التأقلم و نقص في الليونة.[5]

---

[1] Fayçal Métaoui, *Sans Diversification, l'Algérie N'a Aucun Avenir Economique*, Elwatan Economie, № 199, de 18 au 21/05- 2009.

[2] Nordine Grim, *L'économie Algérienne Toujours Dépendant Des Recettes Pétrolières*, Elwatan Economie, № 186, De 16 au 22/02/2009.

[3] Zhor Hadjam, *Un Fléau Qui Contrarie Les Efforts De Développement*, Elwatan Economie, № 198, De 11 au 17/05/2009.

[4] Nordine Grim, *l'économie Algérienne Toujours Dépendant Des Recettes Pétrolières*, Op. Cit.

[5] ح.ص، الأفامي يحذر من التبذير و المبالغة في النفقات العمومية، الخبر، رقم: 4162، بتاريخ 22\11\2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- عدم إحترافية القرارات القانونية: مثلما حدث للتعليمة التي صدرت عن رئيس الحكومة في 18 أوت 2004 و المتعلقة بإجبار المؤسسات العمومية توجيه أموالها و إيداعها في البنوك العمومية فقط بسبب زلزال الخليفة بنك سنة 2003، و لقد خلق هذا القرار إضطرابا في محيط الأعمال في الجزائر في ظرف كانت الجزائر تستعد فيه للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]
- عدم شمولية الإصلاحات: إن كانت الإصلاحات مجرد عمليات إدارية بعيدة عن الواقع المعاش فمصيرها حتما سيكون الفشل، و حتى الإجراءات التي تقوم بها الحكومة في توجيه التمويل البنكي نحو المجال العقاري، أي حصول المواطن على سكن فإن قدرته على التسديد معدومة حتى و إن منحت له قروض بدون فائدة، و هذا يرجع إلى أن سعر المتر المربع للسكن في أغلب الدول يعادل الأجر القاعدي المضمون، في حين يصل في الجزائر إلى أكثر من 6 مرات هذا الأجر و هو ما يجعل القرض الممنوح يمثل فقط 30% من التركيبة المالية لشراء مترل،[2] و بالتالي فعملية الإصلاح عملية شاملة لا تقبل التجزئة و تأخذ في الحسبان جميع المتعاملين الإقتصاديين، لإرساء قواعد النظام البنكي الحديث و المنفتح نحو الخارج.

و بالتالي لم يتسم المناخ الإستثماري البنكي للبنوك التجارية الجزائرية مند إسترجاع السيادة السياسية بالثبات، حيث كان من حين لأخر يطرأ عليه تعديلات سواء في المهام الموكلة له أو الهياكل التي يتكون منها، إضافة إلى توجه الإقتصاد من الإشتراكية إلى إقتصاد يتحرك بقوى السوق، بالإضافة إلى تعرضه إلى لأزمتين سنة 1986 و سنة 2003.

[1] Abdellatif Benachenhou, Op. Cit., p. 252.

[2] سليم عبد الرحمن، مدراء البنوك يجمعون على إستحالة إلتزام المواطن بتسديد قروض السكن، الخبر، رقم: 5761، بتاريخ 16\09\2009.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني

نظرة وصفية حول عينة الدراسة

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نبدأ فيه بالتعريف بالعينة قيد الدراسة (الفرع الأول)، ثم نسرد مجموعة من المؤشرات المالية للبنوك التجارية المدروسة للسنوات الأخيرة (الفرع الثاني)، و بعد ذلك نستعرض المدخلات المستخدمة في الدراسة (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بالمخرجات المستخدمة هي كذلك في الدراسة (الفرع الرابع).

الفرع الأول: التعريف بالبنوك التجارية قيد الدراسة.

سيتم التطرق إلى الستة بنوك من حيث ماهية البنك، و فيه نبين إن كان عمومي أو أجنبيي، و النقطة الثانية نبين المنتجات التي يسعى إلى الزيادة منها نظرا لخبرته في تمويل ذلك القطاع أو المجال، أو التي تبدو حيوية و مربحة في وقتنا هذا، و النقطة الثالثة تبين بحق المجالات التي تستحوذ على تمويلات البنك.

أولا: ماهية البنك الخارجي الجزائري.

1- طبيعة "BEA":

يعتبر البنك الخارجي الجزائري (Banque Extérieure d'Algérie –BEA-) مؤسسة ذات أسهم كبقية البنوك الأخرى الناشطة في السوق البنكي الجزائري، و تعود ملكيتها بالكامل للدولة، و BEA يعتبر ثالث بنك يتم إنشائه في عهد الجزائر المستقلة، و بالضبط تأسس في 1 أكتوبر1967، و يعتبر أول بنك من حيث حجم الأصول في الجزائر، حيث بلغ في سنة 2007 ما يقارب 2116 مليار د.ج، و البنك متفرغ لكافة أصناف التمويل و عديد المجالات.

2- المنتجات:

يستقبل "BEA" الودائع بكافة أنواعها و يمنح مجموعة من القروض تتمثل في:

1- قروض إلى الأفراد: و تتنوع ما بين القروض الإستهلاكية و القروض العقارية المتمثلة في ، إصلاح، توسيع شراء أو بناء عقار.

2- قروض إلى المؤسسات: و تتمثل في القروض الموجهة للمؤسسات المصغرة، القرض الإيجاري، و قروض التجارة الخارجية و الأمور المتعلقة بها.

3- محفظة البنك (أهم زبائنه):

تنطوي محفظة البنك على تمويل القطاعات الحيوية للإقتصاد الوطني، و تتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

1- قطاع المحروقات و الطاقة: و هي 10 شركات كبرى وطنية منها سوناطراك و نفطال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- قطاع الكيمياء و البتروكيمياء: و هي 15 شركة أغلبها وطنية تختص في صناعة البلاستيك و المطاط، الغازات الصناعية، مواد التنظيف،...إلخ.

3- قطاع الكهرباء و الإلكترونيك: و هي 17 شركة مختصة في صناعة الكابلات، المصاعد، التجهيزات الكهرومنزلية، البطاريات،...إلخ.

4- قطاع التعدين: و هي 8 شركات مختصة في الأنابيب المعدنية و تحويل المعادن.

5- قطاع البناء: و هي 13 شركة مختصة في البناء العمراني و تشييد المشاريع الكبرى و كذا إنتاج مواد البناء.

6- قطاع النقل و الخدمات: و هي 9 شركات أغلبها مختصة في النقل البحري الوطني و الدولي.[1]

الملاحظ أن بنك BEA يسيطر بصفة شبه كلية على القطاعات و المؤسسات النشطة في البلاد، و تتركز تمويلاتها الأساسية على مناطق الصحراء و التل.

ثانيا: البنك الوطني الجزائري.

1- طبيعة "BNA":

يعتبر البنك الوطني الجزائري ("BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE "BNA) أقدم البنوك التجارية الجزائرية حيث تأسس في 13 جوان 1966، و يعتبر من أكبر البنوك الجزائرية كذلك، لا من حيث حجم أصوله البالغ حوالي 923 مليار د.ج (الثالث بعد بنكي"BEA" و"CNEP BANQUE")،[2] أو من حيث عدد وكالاته البالغ قرابة 200 وكالة.

2- المنتجات:

إستقبال الودائع بكافة أنواعها و تقديم أنواع مختلفة من القروض، حيث تتدخل "BNA" في تمويل الشركات العامة أو الخاصة التي تنشط في كل المجالات (الصناعة، التجارة، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات، النقل، الجانب الطبي، السياحة، الفندقة، الفلاحة،...إلخ)، عن طريق توفير مجموعة من المنتجات الملائمة لكل هذه النشاطات، و تتمثل فيما يلي:

ü قروض الإستغلال:

- قروض الصندوق: و تتكون هذه القروض من: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، خصم الأوراق التجارية، قرض الشركة، تسبيقات على السندات، تسبيقات على الفاتورة، تسبيقات على الوكالة في الأسواق العمومية، تسبيق على الورق (قروض التصدير).
- القروض بالإمضاء: و تتمثل هذه القروض في: رسالة الموافقة، الكفالة (إعادة تكوين: مؤونة، مخزون، الجمارك، تعهد،...إلخ)، الضمانات البنكية (ضمان حسن التنفيذ، الكفالة الجبائية...إلخ)، القرض المستندي.

[1] Des données Consultée le 15/4/2009 [en ligne] sur le site:« www.bea.dz»
[2] Des données Consultée le 1/9/2009 [en ligne] sur le site:«www.bea.dz/BEA - Banque Extérieure d'Algérie - LE CLASSEMENT 2008 1-50.htm »

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ قروض الإستثمار: و تمثلت في قرض متوسط الأجل تصل إلى مدة 7 سنوات.[1]

3- محفظة البنك:

لا يختص بنك BNA في تمويل شركات معينة، إضافة لذلك له مساهمات في شركات مالية، تأمينية، فندقية، و تكوينية داخل الجزائر و خارجها.

ثالثا: القرض الشعبي الجزائري.

1- طبيعة "CPA":

يعتبر القرض الشعبي الجزائري (CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE "CPA") من أقدم البنوك التجارية في الجزائر حيث تأسس في 29 ديسمبر 1966، و يعتبر "CPA" رابع بنك تجاري جزائري من حيث حجم أصوله البالغ 534.4 مليار د.ج، و خامس بنك تجاري من حيث شبكة الوكالات (ليأتي بعده: "BDL" و "BADR") و البالغة أكثر من 132 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني، و بموجب القانون رقم: 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 فإن "CPA" شخصية معنوية تجارية تتمتع بالذمة المالية المستقلة و تخضع لمبدأ التوازن المحاسبي و لها رأس مال.

2- المنتجات:

فبموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض فإن المهمة الأساسية للبنك هي تلقي من الجمهور ودائع مهما كان شكلها أو مدتها، و القيام بكل عمليات القرض مهما كان شكلها أو مدتها، و يقدم البنك جملة من المنتجات تتمثل فيما يلي:

2-1- قروض إلى المهنيين: كالأطباء و الجراحين و المهندسين و المحامين و المحاسبيين...إلخ، و هو عبارة عن قرض متوسط و طويل الأجل موجه لتمويل شراء تجهيزات صحية، إصلاح، توسيع أو شراء عقار، و يمكن أن تصل مدة القرض إلى 7 سنوات في حالة التجهيزات أو تهيئة و توسيع عقار، أما في حالة شراء عقار فيمكن أن تصل المدة إلى 10 سنوات.

2-2- قروض إلى الشركات: و تتمثل أساسا في قروض الإستغلال المعروفة.

2-3- قروض إلى الأفراد: موجهة خاصة إلى مجال الإسكان فيمكن أن يمنح البنك للمستفيد قرضا إذا أراد تهيئة، توسيع، بناء أو شراء مسكن من الأفراد آخرين.

3- محفظة البنك:

لا يختص البنك في تمويل شركات محددة و له حصص و مساهمات في شركات أغلبها مؤسسات مالية و تأمينية، ثلاثة تنشط خارج الجزائر و البقية في الجزائر.[2]

[1] Des données Consultée le 15/4/2009 [en ligne] sur le site:«www.bna.dz/produits»
[2] Des données Consultée le 15/4/2009 [en ligne] sur le site:« http://www.cpa-bank.dz/»

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا: المؤسسة العامة الجزائر.

1- طبيعة "SGA":

تواجد بنك SGA (Société Générale Algérie) في الجزائر منذ 1967، و هو البنك الوحيد غير العربي الذي عمل مع الجزائر، و تمثلت مساهمات SGA في تسهيل المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا نظرا للحركية التي شهدها مكتبها التمثيلي في الجزائر خاصة منذ سنة 1974، إضافة إلى تكلفه بعملية الإقراض في سنة 1993 حيث كانت الجزائر تمر بفترة عسر في الدفع الخارجي، و ضمن تدفق مبادلات زبائنه مع نظرائهم الجزائريين، و أختير من قبل السلطات الجزائرية لترأس الاجتماع مع **نادي لندن** في أخر جدولة للديون في سنة 1994، و نظرا لخبرته و تغلغله في العمل البنكي تمكن كأول بنك أوربي من أن يتحصل على الإعتماد للعمل في الجزائر و ذلك في 04 نوفمبر 1999 بـــ 500 مليون د.ج تحت إسم المؤسسة العامة الجزائر، حيث تملك المؤسسة العامة 61% من رأس المال، و تعود نسبة 29% إلى مساهمين خواص جزائريين (Fiba Holding)، أما 10% الباقية فتعود للمؤسسة المالية الدولية (SFI) التابعة للبنك العالمي (BM)، و بدأ البنك نشاطه مع مطلع سنة 2000، كبنك شامل و بعدد محدود من الوكالات خاصة بولاية الجزائر، و ببداية صعبة داخليا و خارجيا نظرا لضعف الوسائل اللوجيستكية، صعوبات في التوظيف، توفير الهياكل، التأقلم مع المحيط القانوني، الصعوبة في التواصل مع المساهمين الخواص من الجزائر لكن و بعد سنة أي في أواخر سنة 2002 إستعاد البنك توازنه و مكانته على الساحة البنكية المحلية،[1] و ينوي البنك رفع عدد وكالاته في حدود السنة أو السنتين المقبلتين (09-2010) إلى 66 وكالة، و يعتبر"SGA" أول بنك أجنبي يصل إلى هذا الحد من الوكالات لينافس البنوك العمومية.

2- المنتجات:

إستقبال الودائع بكافة أنواعها و تقديم قروض الإستغلال، من حساب على المكشوف، خصم الأوراق التجارية، إصدار الكفالات، .. إلخ، و قروض متوسطة الأجل متمثلة في تمويل المشاريع، القرض الإيجاري، القرض السندي المخصص للإستيراد و التصدير،...إلخ.[2]

3- محفظة البنك:

كبنك عام فإنه يمول التجارة الخارجية و يقرض المؤسسات الدولية و كذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخواص و المهنيين، و تمثل زبائن البنك في كل من المؤسسات الأجنبية و الجزائرية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية.[3]

[1] Abdellatif Benachenhou, Op. Cit., p. 14-16.
[2] Des données Consultée le 15/4/2009 [en ligne] sur le site:« http://www.sga.dz/».
[3] Abdellatif Benachenhou, Op. Cit., p. 16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامسا: بنك الخليج الجزائر.

1- طبيعة "AGB":

بنك الخليج الجزائر (Algeria Gulf Bank) مؤسسة ذات أسهم تأسست في مارس 2004، و يبلغ رأسمال البنك 2.5 مليار د.ج تتجزأ ملكيته على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالمية، و هي: البنك الإتحادي الخليجي (UGB) البحريني 60%، و بنك تونس الدولي (TIB) 30%، و بنك الأردن-الكويت (JKB) 10%، و كل المساهمين الثلاثة ينتمون إلى المجموعة الكويتية KIPCO (Kuweit Project Company) المتخصصة في المجال المالي و الإعلامي، و يوفر البنك مختلف طرق التمويل الكلاسيكية، إضافة إلى منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

2- المنتجات:

يسمح الوضع القانوني للبنك من إجراء مختلف العمليات ذات الطابع المحلي أو الدولي، و سواءا للشركات أو الخواص (هذه الأخيرة كانت إبتداءا من سنة 2007).

3- محفظة البنك:

نظرا لحداثة البنك فلا يظهر شريحة أو مجال واضح يهتم البنك بتمويله، و يريد البنك إستقطاب فئة من الزبائن المهتمة بالتمويل الإسلامي و يعرض البنك صيغة المرابحة. [1]

سادسا: المؤسسة العربية المصرفية.

1- طبيعة "ABC":

المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (Arab Banking Corporation Algeria) مؤسسة ذات أسهم تأسست في 24 سبتمبر 1998 (رغم أن البنك تحصل على فتح مكتب تمثيلي منذ سنة 1995)، و يتوزع رأسمال البنك الذي يبلغ حاليا 2.67 مليار د.ج بـــ 70.37% المؤسسة العربية المصرفية (البحرين)، 10% الشركة العربية للإستثمار (السعودية)، 5% الشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين-CAAR- (الجزائر)، 4.34% المؤسسة المالية الدولية (SFI) التابعة للبنك العالمي (BM)، و 10.57% الباقية تتوزع على ستة شركات جزائرية خاصة، و ينوي البنك رفع رأسماله قبل نهاية سنة 2009 إلى 10 مليار د.ج، و ينوي البنك كذلك رفع عدد وكالاته في الأجل المتوسط إلى 24 وكالة.

2- المنتجات:

حسابات التوفير، قروض الإستغلال المتنوعة و الموجهة للشركات، القروض الشخصية و خاصة قروض السيارات، و غيرها من المنتجات الكلاسيكية في البنوك التجارية.

3- محفظة البنك:

نظرا لحداثة البنك فليس هناك وجهة محددة تستحوذ على جزء مهم من تمويلاته، و للبنك حصص في ثلاثـــة

[1] Des données Consultée le 15/4/2009 [en ligne] sur le site:«www.ag-bank.com».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شركات تنشط في الجزائر: شركة ضمان القروض البنكية، المؤسسة العربية للقرض الإيجاري، مركز لما قبل المقاصة في ما بين البنوك.[1]

بعد التعريف ببنوك العينة سنقوم بالكشف في الفرع الموالي عن أدائها من خلال المؤشرات المالية للسنين الأخيرة.

الفرع الثاني: بعض المؤشرات المالية للعينة المدروسة.

سيتم سرد بعض المؤشرات المالية الأكثر دلالة لأداء البنوك المدروسة خلال السنوات التي مضت (للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم **1**).

أولا: البنك الخارجي الجزائري.

الجدول رقم 2-6: مؤشرات مالية لبنك BEA.

البيان / السنة	2005	2006	2007
ROA	0.12	0.42	0.78
TR/TA	4.74	13.07	10.54
RN /TR	2.55	3.18	7.41

***ROA**: Return on Assets -العائد على الأصول-

***TR/ TA**: le Total Des Revenues Sur Le Total D'actif.

***RN/ TR**: Le Résultat Net Sur Le Total Des Revenues.

المصدر: من إعداد الطالب طبقا للتقارير السنوية للبنك.

من خلال مؤشرات العائد على الأصول يتضح أن BEA حقق نتيجة دورة موجبة خلال الثلاث سنوات، لكنه حقق نتائج أقل من المتوسط في جانب العائد على الأصول ROA بمقدار متوسط يبلغ 0.44% خلال الثلاث سنوات بالمقارنة مع متوسط عائد على الأصول بلغ 0.64% في البنوك العمومية، أما من ناحية مجموع الإيرادات على الأصول فيلاحظ أن أصول BEA أكثر إدرارا للمداخيل بين البنوك المدروسة، و هذا يدل على إستغلال إيجابيات الحجم الكبير في هذه البنك، أما المؤشر الأخير و الذي يدل على النتيجة السنوية الصافية مقسومة على مجموع الإيرادات فهي تدل على أن هناك نسبة تكاليف كبيرة تلتهم ما يتم توليده من إيرادات، و هذا بالمقارنة فقط بالبنوك العمومية دون مقارنتها بالبنوك الخاصة التي ترى بأنها متحكمة جيدا في التكاليف دون غيرها، لكن بالمقابل ليس هناك تحقيق نتائج دورات خسارة، لكن من جهة ليس هناك عمل الإداري في BEA غير عشوائي.

ثانيا: البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم 2-7: مؤشرات مالية لبنك BNA.

البيان / السنة	2005	2006	2007
ROA	-0.48	0.61	0.73
TR/TA	10.18	4.81	4.43
RN /TR	-4.78	12.65	16.61

المصدر: من إعداد الطالب طبقا للتقارير السنوية للبنك.

[1] Des données Consultée le 15/4/2009 [en ligne] sur le site:«www.arabbanking.com.dz».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتضح من المؤشرات المعروضة أعلاه عن بنك BNA فيما يخص مؤشر ROA أن البنك حقق نتيجة دورة خسارة فظهر هذا المؤشر سالب بمقدار 0.48-% و هي نوعا ما نسبة كبيرة و يعود البنك في السنتين المواليتين ليحقق نسبة تحت المعدل ثم نسبة فوق المعدل بالمقارنة مع متوسط هذا المؤشر في البنوك العمومية، أما المؤشر الثاني الدال على توليد الأصول للإيرادات فيحقق البنك في سنته الأولى (2005) أعلى نسبة فيما يخص هذا المؤشر، لكن بنتيجة دورة خسارة و من خلال موازنته السنوية يلاحظ تأثير التكاليف غير المتعلقة بمهنة الوساطة (مساهمات، حصص في شركات أخرى...إلخ)، لكن يعود في السنتين المواليتين ليحقق أخفض نسبة، أما المؤشر الثالث الدال على نسبة النتيجة السنوية من الإيرادات فيدل على أن تحقيق النتيجة السنوية في البنوك العمومية لا يتم بتحقيق الإيرادات الكبيرة، و لا بالتكاليف المخفضة، لذى تظهر البنوك العمومية متذيلة الترتيب في تحقيق النتائج الربحية.

ثالثا: القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم 2-8: مؤشرات مالية لبنك CPA.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008
ROA	0.63	1.62	0.67	1.4
TR/TA	4.78	4.53	11.83	10.5
RN /TR	13.28	35.71	5.67	13.3

المصدر: من إعداد الطالب طبقا للتقارير السنوية للبنك.

يحقق بنك CPA أفضل النسب في التوظيف الجيد للأصول، أي أكثر من الضعف في سنة 2006 بالمقارنة بالبنوك العمومية، لكن دون أن يفوق ما تحققه AGB و ABC و بقية البنوك الخاصة، و يدل التوظيف الجيد للأصول على الإنتقاء الجيد و الرشادة في توزيع للقروض و إستثمار الأموال المتبقية في الإستثمارات التي تحقق العائد و تحفظ السيولة إلى أقصى ما يمكن، أما المؤشر الثاني للبنك فليس هناك تميز في تحقيق نسب أعلى أو اقل بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة، لكن يبقى هناك عدم رتابة في هذا المؤشر سواء في CPA أو البنوك الأخرى، أما عن المؤشر الثالث المبين لنسبة النتيجة الصفية للدورة من الإيرادات المتولدة فيشبه المنهج المتبع من طرف البنوك الخاصة المعتمد على التوليد الأقصى للإيرادات، و تعتبر خاصية متميزة في البنوك التجارية في العالم، لكن دون الضغط الجيد للنفقات كما تفعل البنوك الخاصة، و هذا ما وضحه مؤشر ROA.

رابعا: المؤسسة العامة الجزائر.

الجدول رقم 2-9: مؤشرات مالية لبنك SGA.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008
ROA	1.31	0.98	1.03	1.31
TR/TA	8.24	8.13	9.73	11.83
RN /TR	15.97	12.04	10.63	11.04

المصدر: من إعداد الطالب طبقا للتقارير السنوية للبنك.

يظهر بنك SGA فيما يخص مؤشر العائد على الأصول بمقدار يعادل ما تحققه البنوك العمومية و أحيانا أقل منها، و بعيد عن ما تحققه البنوك الخاصة التي بلغ متوسطها في هذا المؤشر خلال الأربع سنوات هذه 2.8%، أما مؤشر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توليد الأصول للإيرادات فهو في أحسن رواق إذ لم ينخفض خلال الأربع سنوات هذه عن 8.13% بينما بلغ أدناه في البنوك العمومية 4.43%(BEA سنة 2007)، و 5.45% في البنوك الخاصة(ABC سنة 2005)، و يظهر المؤشر الثالث بإعتماد SGA و البنوك الخاصة عامة على تحقيق النتائج الإيجابية بتوليد الأرباح و الضغط و التحكم في النفقات، لكن تضاف لـــ SGA خاصية عدم تحقيق الخسارة بالمقارنة مثلا بما حدث لـــ ABC سنة 2006.

خامسا: بنك الخليج الجزائر.

الجدول رقم 2-10: مؤشرات مالية لبنك AGB.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008
ROA	1.45	3.3	3.62	3.92
TR/TA	5.84	8.33	8.72	9.37
RN /TR	25	39.6	41.32	41.83

المصدر: من إعداد الطالب طبقا للتقارير السنوية للبنك.

يظهر بنك الخليج الجزائر من خلال مؤشر ROA أكبر من المعدل بمتوسط 3.07% خلال الأربع سنوات هذه بالمقارنة بما تحققه البنوك الخاصة التي بلغ متوسطها في هذا المؤشر 2.8%، و يدل هذا كما في بقية البنوك الخاصة و كما هو ظاهر في ميزانياتها الختامية السنوية على قلة حجم أصولها، لكن يبقى أدائها ملفت للإنتباه، أما المؤشر الثاني فهو مقارب لما يحققه بنك SGA و بالتالي يشكلان سويا أحسن توظيف للأصول، فيما يخص المؤشر الثالث فيحقق البنك أفض النسب و يدل أن البنك يعتمد أكثر من غيره في سبيل تحقيق نتيجة دورة موجبة على التوليد الكبير للإيرادات، و هذا يدل على التحكم الكبير في النفقات، و ربما يبرر ذلك بقلة فروع البنك، لكن البنك يبرهن على الإدارة الجيدة للتكاليف حتى برفع عدد فروعه إلى 12 وكالة سنة 2008.

سادسا: المؤسسة العربية المصرفية.

الجدول رقم 2-11: مؤشرات مالية لبنك ABC.

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008
ROA	1.86	-2.12	2.76	1.9
TR/TA	5.45	7.9	6.92	6.73
RN /TR	34.23	-26.8	40	28.26

المصدر: من إعداد الطالب طبقا للتقارير السنوية للبنك.

يظهر بنك ABC تحت المتوسط في مؤشر مساهمة الأصول في النتيجة السنوية، و يرجع بعض ذلك إلى حداثة البنك في السوق البنكي الجزائري، فالبنك في مرحلة التعرف على محيط الأعمال البنكي الجزائري، و هو ما تبرره نتيجة الخسارة في سنة 2006، أما مؤشر توليد البنك للإيرادات فهو مقارب لما حققه البنكين الخاصين السابقين، كما بينا سابقا نظرا لسهولة توظيف حجم الأصول الصغير بالمقارنة بالبنوك العمومية، أما المؤشر الثالث فيكرس القاعدة الموجودة في البنوك الخاصة و هي الإنفاق المستقبلي الرشيد في مجال زيادة عدد فروع البنك، و هي الخاصية التي تتميز بها البنوك الخاصة على البنوك العمومية، حيث تم وضع هذه الأخيرة بهذا الحجم من الفروع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الذي يبدو أحيانا كبير بمعطيات الإقتصاد الإشتراكي الذي تبنته الجزائر سابقا، و إجتهاد البنوك الخاصة لضمان تحقيق نتيجة دورة موجبة على الزيادة في الإيرادات.

بعد التلميح إلى ماهية بنوك العينة و أداءها مؤخرا سوف نقدم المدخلات التي سوف نقيم بها الجوانب المختلفة من كفاءة هذه البنوك، و ذلك في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: مدخلات الدراسة.

أولا: التعريف بمدخلات الدراسة.

1- العمل:

1-1- العمل فنيا: تم الإستعانة بمؤشر عدد الفروع البنكية للدلالة على الجانب الفني للإنفاق على عنصر العمل.

1-2- العمل تكلفيا: تشمل تكاليف العمل لإطارات البنوك و العمال الآخرين، و تتكون من: الأجور، تكاليف الضمان الإجتماعي، مصاريف التدريب و التكوين،...إلخ.

2- رأس المال المالي:

2-1- رأس المال المالي فنيا: فيتمثل رأس المال المالي في جميع الأموال المستخدمة و المتكونة من: الودائع، الديون المقترضة من البنوك و المؤسسات المالية، رأس مال البنك، إحتياطاته، الإحتياطات النظامية لغرض الحفاظ على سيولة البنك، السندات و الأسهم الموضوعة كضمان من المؤسسات المالية أو من الزبائن.

2-2- رأس المال المالي تكلفيا: هي جميع التكاليف المرتبة بالمهنة البنكية، من تكاليف فائدة، عمولات، و غير مرتبطة بنفقات العمال أو نفقات تجهيز فروع البنك.

3- رأس المال الثابت:

3-1- رأس المال الثابت فنيا: لا يختلف هذا العنصر على ما تم تناوله في الدراسات السابقة، و يحتوي هذا العنصر على جميع الوكالات و العقارات البنكية المنتشرة، إضافة إلى القيم المنقولة كالبرامج الحاسوبية المستخدمة لتسيير العمل البنكي، و وسائل النقل و التجهيزات المكتبية، و هذه البنود تظهر في حسابات الميزانية كما يلي:

- العقارات الملموسة (**Immobilisations Corporelles**).
- العقارات غير الملموسة (**Immobilisations Incorporelles**).[1]

3-2- رأس المال الثابت تكلفيا: تم رصد عنصر التكاليف التشغيلية كما جرت العادة في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الإهتلاكات و حساب تدني قيم الأصول، و يرى بأن الجانب التكلفي المعبر عن العقارات الملموسة يتمثل في سعر المتر المربع[2]، لكن هذا ليس متوفر في معلوماتنا.

ثانيا: عرض مدخلات الدراسة.

[1] Thierry Chauveau, Jezabel Couppey, Op. Cit., p. 1368.

[2] Mohamed Sassenou, *Economies Des Couts Dans Les Banques Et Les Caisses D'épargne, Impact De La Taille Et De La Variété De Produits*, Revue économique, Vol. 43, №2, Mar., 1992, p. 281.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- عرض المدخلات الفنية للدراسة:

الجدول رقم 2-12: المدخلات الفنية للدراسة.

البنوك	الفروع	رأس المال الثابت 10^6د.ج	رأس المال المالي 10^6د.ج
BEA 2005	86	5217	913832
BEA 2006	86	7247	1367768
BEA 2007	86	23442	2000591
BNA 2005	210	6151	504008
BNA 2006	212	7383	612313
BNA 2007	212	21402	789918
CPA 2005	144	5013	421849
CPA 2006	147	5232	479728
CPA 2007	147	20982	511625
SGA 2005	17	520	37082
SGA 2006	33	1145	63271
SGA 2007	49	1590	83068
ABC 2005	5	608	23307
ABC 2006	5	398	24244,1
ABC 2007	9	856,1	29736,7
AGB 2005	1	91,5	2587
AGB 2006	1	1802	7364
AGB 2007	12	4980	9032,2

المصدر: من إعداد الطالب طبقا لتقارير البنوك الستة.

2- عرض المدخلات التكلفية للدراسة:

الجدول رقم 2-13: المدخلات التكلفية للدراسة.

البنوك	مصاريف العمال	التكاليف التشغيلية	التكاليف البنكية	سعر العمل	سعر رأس المال الثابت	سعر رأس المال المالي
BEA 2005	2384	4874	41774	27,72	0,834	0,0457
BEA 2006	3333	2654	175066	38,76	0,366	0,128
BEA 2007	3257	5358	191695	37,87	0,228	0,096
BNA 2005	2784	2980	58983	13,26	0,484	0,117
BNA 2006	2778,13	3149	23651	13,1	0,426	0,0386
BNA 2007	2885,1	4209	24567	13,61	0,196	0,0311
CPA 2005	*2300	3046	46838	15,97	0,607	0,111
CPA 2006	2400	3271	46559	16,33	0,625	0,097
CPA 2007	2518,6	3153	56559	17,13	0,15	0,11
SGA 2005	314,43	944	1144	18,5	1,815	0,031
SGA 2006	601,8	825	1935	18,24	0,72	0,03
SGA 2007	1090,85	2945	3039	22,26	1,852	0,0366
ABC 2005	*230,76	1290	305,4	46,15	2,122	0,0131
ABC 2006	*271,35	412,65	2298	54,27	1,037	0,0948
ABC 2007	327,35	484	569,2	36,37	0,565	0,0191
AGB 2005	52,12	137,6	88,3	52,12	1,504	0,0341
AGB 2006	69,75	124	223,6	69,75	0,069	0,0304
AGB 2007	134,7	151	254,4	47,6	0,03	0,0282

[* قيم مقدرة.] المصدر: من إعداد الطالب طبقا لتقارير البنوك الستة. -القيم بـــ 10^6د.ج-

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: توصيف مدخلات الدراسة.

1- توصيف المدخلات الفنية للدراسة:

	حجم العينة	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الفروع	18	1,00	199,00	76,6111	72,95941
رأس المال الثابت	18	91,50	23442,0	6336,6444	7604,45774
رأس المال المالي	18	2587,00	2000591,00	437851,3333	552779,50610

تبين البيانات المدروسة للبنوك في مجال المدخلات الفنية ظهور مجموعتين الأولى المتمثلة في البنوك العمومية المتميزة بالعدد الكبير لوكالاتها و ضخامة أصولها العقارية و الأموال التي تستخدمها للعمل كوسيط مالي، و هذا بالمقارنة بالبنوك الأجنبية الصغيرة التعداد في الوكالات أو التكاليف و الأموال المستخدمة، و هذا ما يضفي على الدراسة فائدة كبيرة بالأخذ في الإعتبار كل هذه الأمور.

2- توصيف المدخلات التكلفية و السعرية للدراسة:

	حجم العينة	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
مصاريف العمل	18	52,12	3333,00	1540,7189	1278,05660
التكاليف التشغيلية	18	124,00	5358,00	2222,6250	1704,46512
التكاليف البنكية	18	88,30	191695,00	37530,4944	57398,98035
سعر العمل	18	13.1	69.75	31.056	17.3334
سعر رأس المال الثابت	18	0.03	2.122	0.7572	0.651
سعر رأس المال المالي	18	0.0131	0.128	0.0308	0.04

لا تختلف مواصفات المدخلات التكلفية و السعرية عن سابقتها الفنية و الإنحراف المعياري (Ecart type) خير شاهد على هذا، لكن كما ذكرنا سابقا أننا نتناول ستة بنوك ثلاثة عمومية متجذرة في النظام البنكي الجزائري و الثلاثة الأخرى حديثة العهد و تثبت تقاريرها على المنحى التصاعدي الذي تسلكه أرقامها سنة بعد سنة.

بعد التطرق لمدخلات الدراسة سوف نورد في الفرع القادم المخرجات المستعملة لتقدير مختلف أنواع الكفاءة.

الفرع الرابع: مخرجات الدراسة.

أولا: التعريف بمخرجات الدراسة.

1- القروض:

1-1- القروض فنيا: يتمثل في مجموع القروض و التسبيقات ذات الأجل القصير و المتوسط المقدمة إلى الزبائن من شركات، أشخاص، و مهنيين و مؤسسات مالية أو بنكية أخرى.

1-2- القروض من حيث الدخل: تتمثل في مصادر الدخل المترتبة عن الأشخاص المشار إليهم في الجانـــــب الفني، و بصفة أساسية سعر الفائدة على القروض.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- الإستثمارات:

2-1- الإستثمارات فنيا:

و يحتوي هذا العنصر على بقية توظيفات البنوك ما عدا طبعا القروض، و يحتوي على العناصر التالية:

إلتزامات عمومية و قيم مشابهة، الحقوق و السندات ذات الدخل الثابت، الأسهم و السندات ذات العائد المتغير، المساهمات في الشركات و أنشطة المحفظة، حصص في الشركات المرتبطة، القرض الإيجاري، الكراء العادي، أصول أخرى، حسابات التسوية.[1]

2-2- الإستثمارات من حيث الدخل:

تتمثل مصادر دخل الإستثمارت في كل من عائدات الإستثمارات المالية و الإستثمارات الحقيقية، إضافة إلى عملية الكراء و القرض الإيجاري.

ثانيا: عرض مخرجات الدراسة.

1- عرض المخرجات الفنية للدراسة:

الجدول رقم 2-14: المخرجات الفنية للدراسة.

البنوك	القروض 10^6د.ج	الإستثمارات 10^6د.ج
BEA 2005	692292	153777
BEA 2006	1011585	293252
BEA 2007	1515982	298657
BNA 2005	309645,6	247671
BNA 2006	439798,8	222586,5
BNA 2007	607661	238463,6
CPA 2005	181810	155276
CPA 2006	225666	175070
CPA 2007	249978,8	181979,8
SGA 2005	33237,56	4517
SGA 2006	58038,6	5505,5
SGA 2007	78030	5321,5
ABC 2005	16261,4	7632
ABC 2006	19606,7	6856
ABC 2007	25735,12	5864
AGB 2005	2737,9	1219
AGB 2006	6034,31	1616
AGB 2007	9242,87	2307

المصدر: من إعداد الطالب طبقا لتقارير البنوك الستة.

2- عرض المخرجات الدخلية للدراسة:

تمثلت المخرجات الدخلية للبنوك الستة المدروسة في الجدول الموالي:

[1] Thierry Chauveau, Jezabel Couppey, Op. Cit., p. 1368.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 2-15: المخرجات الدخلية للدراسة.

البنوك	مداخيل القروض	مداخيل الإستثمارات	أسعار القروض	أسعار الإستثمارات
BEA 2005	31114	17587	0,0449	0,1144
BEA 2006	28032	26536	0,0277	0,0904
BEA 2007	35541	25546	0,0234	0,0855
BNA 2005	26115,5	35678	0,0843	0,144
BNA 2006	27773	6755	0,0631	0,0303
BNA 2007	32542	8332	0,0535	0,035
CPA 2005	9945	10556	0,0547	0,068
CPA 2006	11103	11023	0,0492	0,063
CPA 2007	9857	12150	0,0394	0,0667
SGA 2005	1126,3	2000	0,0339	0,4428
SGA 2006	2180	2951	0,0376	0,536
SGA 2007	3665,5	4488,4	0,047	0,8434
ABC 2005	809	909,5	0,047	0,1192
ABC 2006	1078,27	1273,253	0,055	0,1857
ABC 2007	1185	790	0,046	0,1347
AGB 2005	110,5	186,07	0,04	0,1526
AGB 2006	404,32	437	0,067	0,2704
AGB 2007	579,1	688,56	0,0626	0,2984

المصدر: من إعداد الطالب طبقا لتقارير البنوك الستة. -القيم بـــ 10^6د.ج -

ثالثا: توصيف مخرجات الدراسة.

1- توصيف المخرجات الفنية للدراسة:

	حجم العينة	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
القروض	18	2737,90	1515982,00	304630,2033	416385,62698
الإستثمارات	18	1219,00	298657,00	111531,7167	116515,01242

لا تختلف المخرجات الفنية للبنوك المدروسة خلال الثلاث سنوات عن ما تم مشاهدته في المدخلات بجانبها الفنية، التكلفية و السعرية، و بالتالي تظهر مجموعتين الأولى متقاربة فيما بينها و الثانية كذلك متقاربة فيما بينها، لكن المجموعتين متباعدتين عن بعضهما البعض بشكل كبير.

2- توصيف المخرجات الدخلية و السعرية للدراسة:

	حجم العينة	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
مداخيل القروض	18	110,50	35541,00	12397,8050	13515,14713
مداخيل الإستثمارات	18	186,07	35678,00	9327,0435	10586,69825
أسعار القروض	18	0.2	0.08	0.0487	0.01478
أسعار الإستثمارات	18	0.3	0.84	0.2045	0.21129

و ما تمت ملاحظته في الجانب الوصفي لمدخلات الدراسة بشقيها و مخرجاتها الفنية يبقى ساري على المخرجات الدخلية و السعرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث

محاولة صياغة نموذج DEA كأسلوب رياضي مساعد لتقدير كفاءة البنوك التجارية الجزائرية

سيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نفتتحه بعرض الصيغة الرياضية لنموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمدخلات (الفرع الأول)، ثم نوضح الصيغة الرياضية لنموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية التكلفية (الفرع الثاني)، و نستعرض بعدها الصيغة الرياضية لنموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمخرجات (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بالصيغة الرياضية لنموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية الدخلية (الفرع الرابع)، وسيتم تقدير كفاءة البنوك من الجهة الفنية بفرضية ثبات عوائد الحجم (CRS) و فرضية تغير عوائد الحجم (VRS).

الفرع الأول: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمدخلات.

كما ذكرنا في المبحث السابق فنظرا للطبيعة الفنية لإقتصاديات الحجم فسنقوم بحساب الكفاءة الفنية للمدخلات بنموذج CCR و أيضا بنموذج BCC.

أولا: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمدخلات بإستعمال نموذج CCR.

بما أننا نبحث عن كفاءة المدخلات فإننا نعمد إلى تدنية دالة الهدف (Minimisation)، و عندما يحول الشكل إلى الثنائية (Dualité) فإنه يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف (Maximisation)، و لهذا سوف نعمد إلى كتابة المسألة بصيغة الثنائية مباشرة.

و لحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة و الموضوعة على أساس زمني واحد لقياس كفاءتها فإنه يستلزم علينا حل مسألة البرمجة الخطية N مرة (حجم العينة) لكشف مؤشر الكفاءة للعينة المقدرة بـــ 18 بنك (6 بنوك في 3 سنوات)، و تكتب الصيغة الموالية 18 مرة، فتكتب مثلا لتقدير مؤشر الكفاءة الفنية للمدخلات لبنك "BEA" لسنة 2005 بنموذج CCR كما يلي:

$$\text{Max}_{\theta,\lambda}\ \theta$$

s.c.

$$\theta \quad (-692292)+692292\,\lambda_1+1011585\,\lambda_2+1515982\,\lambda_3+309645.6\,\lambda_4+439798.8\,\lambda_5+607661\,\lambda_6 +181810\,\lambda_7+225666\,\lambda_8+249978.8\,\lambda_9+33237.56\,\lambda_{10}+58038.6\,\lambda_{11}+78030\,\lambda_{12} +16261.4\,\lambda_{13}+19606.7\,\lambda_{14}+25735.12\,\lambda_{15}+2737.9\,\lambda_{16}+6034.31\,\lambda_{17}+9242.87\,\lambda_{18} \geq 0.$$

$$\theta \quad (-153777)+153777\lambda_1+293252\lambda_2+298657\lambda_3+247671\lambda_4+222586.5\lambda_5+238463.6\lambda_6 +155276\lambda_7+175070\lambda_8+181979.8\lambda_9+4517\lambda_{10}+5505.5\lambda_{11}+5321.5\lambda_{12}+7632\lambda_{13}+6856\lambda_{14} +5864\lambda_{15}+1219\lambda_{16}+1616\lambda_{17}+2307\lambda_{18} \geq 0.$$

$$86-86\lambda_1-86\lambda_2-86\lambda_3-210\lambda_4-212\lambda_5-212\lambda_6-144\lambda_7-147\lambda_8-147\lambda_9-17\lambda_{10}-33\lambda_{11}-49\lambda_{12}-5\lambda_{13} -5\lambda_{14}-9\lambda_{15}-1\lambda_{16}-1\lambda_{17}-12\lambda_{18} \geq 0.$$

$$5217-5217\lambda_1-7247\lambda_2-23442\lambda_3-6151\lambda_4-7383\lambda_5-21402\lambda_6-5013\lambda_7-5232\lambda_8-20982\lambda_9 -520\lambda_{10}-1145\lambda_{11}-1590\lambda_{12}-608\lambda_{13}-398\lambda_{14}-856.1\lambda_{15}-91.5\lambda_{16}-1802.\lambda_{17}-4980\lambda_{18} \geq 0.$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$913832-913832\lambda_1-1367768\lambda_2-2000591\lambda_3-504008\lambda_4-612313\lambda_5-789918\lambda_6-421849\lambda_7$
$-479728\lambda_8-511625\lambda_9-37082\lambda_{10}-63271\lambda_{11}-83068\lambda_{12}-23307\lambda_{13}-24244.1\lambda_{14}-29736.7\lambda_{15}$
$-2587\lambda_{16}-7364\lambda_{17}-9032.2\lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$
$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$

و يتم كتابة المسألة أعلاه إلى غاية الوحدة 18 (AGB 2007)، و ذلك بإستبدال في كل مرة المخرجات المرتبطة بالقيمة θ التي تخص الوحدة المقيمة.

ثانيا: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمدخلات بإستعمال نموذج BCC.

بما أننا نبحث عن كفاءة المدخلات فإننا نعمد إلى تدنية دالة الهدف (Minimisation)، و عندما يحول الشكل إلى الثنائية (Dualité) فإنه يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف (Maximisation)، و لهذا سوف نعمد إلى كتابة المسألة بصيغة الثنائية مباشرة.

و لحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة و الموضوعة على أساس زمني واحد لقياس كفاءتها فإنه يستلزم علينا حل مسألة البرمجة الخطية N مرة (حجم العينة) لكشف مؤشر الكفاءة للعينة المقدرة بـــ 18 بنك (6 بنوك في 3 سنوات)، و تكتب الصيغة الموالية 18 مرة، فتكتب مثلا لتقدير مؤشر الكفاءة الفنية للمدخلات لبنك "BEA" لسنة 2005 بنموذج BCC كما يلي:

$$\text{Max}_{\theta,\lambda}\ \theta$$

s.c.

$\boldsymbol{\theta}$ $(-692292)+692292\ \lambda_1+1011585\ \lambda_2+1515982\ \lambda_3+309645.6\ \lambda_4+439798.8\ \lambda_5+607661\ \lambda_6$
$+181810\ \lambda_7+225666\ \lambda_8+249978.8\ \lambda_9+33237.56\ \lambda_{10}+58038.6\ \lambda_{11}+78030\ \lambda_{12}$
$+16261.4\ \lambda_{13}+19606.7\ \lambda_{14}+25735.12\ \lambda_{15}+2737.9\ \lambda_{16}+6034.31\ \lambda_{17}+9242.87\ \lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$

$\boldsymbol{\theta}$ $(-153777)+153777\lambda_1+293252\lambda_2+298657\lambda_3+247671\lambda_4+222586.5\lambda_5+238463.6\lambda_6$
$+155276\lambda_7+175070\lambda_8+181979.8\lambda_9+4517\lambda_{10}+5505.5\lambda_{11}+5321.5\lambda_{12}+7632\lambda_{13}+6856\lambda_{14}$
$+5864\lambda_{15}+1219\lambda_{16}+1616\lambda_{17}+2307\lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$

$86-86\lambda_1-86\lambda_2-86\lambda_3-210\lambda_4-212\lambda_5-212\lambda_6-144\lambda_7-147\lambda_8-147\lambda_9-17\lambda_{10}-33\lambda_{11}-49\lambda_{12}-5\lambda_{13}$
$-5\lambda_{14}-9\lambda_{15}-1\lambda_{16}-1\lambda_{17}-12\lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$
$5217-5217\lambda_1-7247\lambda_2-23442\lambda_3-6151\lambda_4-7383\lambda_5-21402\lambda_6-5013\lambda_7-5232\lambda_8-20982\lambda_9$
$-520\lambda_{10}-1145\lambda_{11}-1590\lambda_{12}-608\lambda_{13}-398\lambda_{14}-856.1\lambda_{15}-91.5\lambda_{16}-1802.\lambda_{17}-4980\lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$
$913832-913832\lambda_1-1367768\lambda_2-2000591\lambda_3-504008\lambda_4-612313\lambda_5-789918\lambda_6-421849\lambda_7$
$-479728\lambda_8-511625\lambda_9-37082\lambda_{10}-63271\lambda_{11}-83068\lambda_{12}-23307\lambda_{13}-24244.1\lambda_{14}-29736.7\lambda_{15}$
$-2587\lambda_{16}-7364\lambda_{17}-9032.2\lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$
$\sum_{i=1}^{18} \lambda_j = \mathbf{1}.$
$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18} \geq \mathbf{0}$

و يتم كتابة المسألة أعلاه إلى غاية الوحدة 18 (AGB 2007)، و ذلك بإستبدال في كل مرة المخرجات المرتبطة بالقيمة θ التي تخص الوحدة المقيمة.

للحكم على الكفاءة التكلفية للبنوك لابد من الصيغة السعرية للمدخلات، و هو المتناول في الفرع القادم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية المدخلية.

أولا: كيفية حساب الكفاءة التكلفية.

في ظل توفر المعلومات عن الأسعار و ملائمة فرضيات تقليل التكلفة (Minimisation De Coût) لوصف السلوك الإقتصادي للمنشئات الإنتاجية فيمكن بالإضافة إلى الكفاءة الفنية حساب الكفاءة التوظيفية (التخصيصية- السعرية) لهذه البنوك، و لتحقيق ذلك يطبق نموذج DEA مرتين: مرة لقياس الكفاءة الفنية (التي تم صياغتها سابقا) و المرة الثانية لقياس الكفاءة التكلفية و من ثم تحسب الكفاءة التوظيفية بأخذ الفرق،[1] أو القيام بحساب الكفاءة الفنية لوحدها و الكفاءة السعرية لوحدها و إستخراج جداءهما لتعطينا الكفاءة التكلفية،و الطريقة الأخيرة هي التي سوف نأخذ بها، فنحسب الكفاءة الفنية ثم الكفاءة السعرية و نستخلص الكفاءة التكلفية بجداء المؤشرين لكل وحدة قرار، كما هو مبين بالصيغة الموالية:

1- في حالة فرضية وجود إقتصاديات الحجم الثابتة (CRS):

الكفاءة التكلفية بـــ CRS = الكفاءة الفنية بـــ CCR × الكفاءة السعرية

2- في حالة فرضية وجود إقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS):

الكفاءة التكلفية بـــ VRS = الكفاءة الفنية بـــ BCC × الكفاءة السعرية.

ثانيا: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية المدخلية.

بما أننا نبحث عن كفاءة المدخلات فإننا نعمد إلى تدنية دالة الهدف (Minimisation)، و عندما يحول الشكل إلى الثنائية (Dualité) فإنه يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف (Maximisation)، و لهذا سوف نعمد إلى كتابة المسألة بصيغة الثنائية مباشرة.

و لحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة و الموضوعة على أساس زمني واحد لقياس كفاءتها فإنه يستلزم علينا حل مسألة البرمجة الخطية N مرة (حجم العينة) لكشف مؤشر الكفاءة السعرية للعينة المقدرة بـــ 18 بنك (6 بنوك في 3 سنوات)، و عندما تقارن التكاليف (كمدخلات) بالإيرادات (كمخرجات) فنكون قد إستعملنا مقاربة أخرى غير مقاربة الوساطة المعتمدة في الجانب الفني، و هذه المقاربة الجديدة تسمى بالمقاربة التشغيلية (Approche Opérationnel)[2]، و تكتب الصيغة الموالية 18 مرة، فتكتب مثلا لتقدير مؤشر الكفاءة السعرية المدخلية، لبنك "BEA" لسنة 2005 كما يلي:

[1] مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص. 26.

[2] Fadzlan Sufian, *Determinants of bank efficiency during unstable macroeconomic environment: Empirical evidence from Malaysia*, Research in International Business and Finance, № 23, 2009, p. 59.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\text{Max}_{\theta,\lambda}\ \theta$$

s.c.

$$\theta\ (-0.0449) + 0.0449\lambda_1 + 0.0277\lambda_2 + 0.0234\lambda_3 + 0.0843\lambda_4 + 0.0631\lambda_5 + 0.0535\lambda_6 + 0.0547\lambda_7 + 0.0492\lambda_8 + 0.0394\lambda_9 + 0.0339\lambda_{10} + 0.0376\lambda_{11} + 0.047\lambda_{12} + 0.047\lambda_{13} + 0.055\lambda_{14} + 0.046\lambda_{15} + 0.04\lambda_{16} + 0.067\lambda_{17} + 0.0626\lambda_{18} \geq 0$$

$$\theta\ (-0.1144) + 0.1144\lambda_1 + 0.0904\lambda_2 + 0.0855\lambda_3 + 0.144\lambda_4 + 0.0303\lambda_5 + 0.035\lambda_6 + 0.068\lambda_7 + 0.063\lambda_8 + 0.0667\lambda_9 + 0.4428\lambda_{10} + 0.536\lambda_{11} + 0.8434\lambda_{12} + 0.1192\lambda_{13} + 0.1857\lambda_{14} + 0.1347\lambda_{15} + 0.1526\lambda_{16} + 0.2704\lambda_{17} + 0.2984\lambda_{18} \geq 0$$

$$27.72 - 27.72\lambda_1 - 38.76\lambda_2 - 37.87\lambda_3 - 13.26\lambda_4 - 13.1\lambda_5 - 13.61.1\lambda_6 - 15.97\lambda_7 - 16.33\lambda_8 - 17.13\lambda_9 - 18.5\lambda_{10} - 18.24\lambda_{11} - 22.26\lambda_{12} - 46.15\lambda_{13} - 54.27\lambda_{14} - 36.37\lambda_{15} - 52.12\lambda_{16} - 69.75\lambda_{17} - 47.6\lambda_{18} \geq 0$$

$$0.834 - 0.834\lambda_1 - 0.366\lambda_2 - 0.228\lambda_3 - 0.484\lambda_4 - 0.426\lambda_5 - 0.196\lambda_6 - 0.607\lambda_7 - 0.625\lambda_8 - 0.15\lambda_9 - 1.852\lambda_{10} - 0.72\lambda_{11} - 1.852\lambda_{12} - 2.122\lambda_{13} - 1.037\lambda_{14} - 0.565\lambda_{15} - 1.504\lambda_{16} - 0.069\lambda_{17} - 0.03\lambda_{18} \geq 0$$

$$0.0457 - 0.0457\lambda_1 - 0.128\lambda_2 - 0.096\lambda_3 - 0.117\lambda_4 - 0.0386\lambda_5 - 0.0311\lambda_6 - 0.111\lambda_7 - 0.097\lambda_8 - 0.11\lambda_9 - 0.031\lambda_{10} - 0.03\lambda_{11} - 0.0366\lambda_{12} - 0.0131\lambda_{13} - 0.0948\lambda_{14} - 0.0191\lambda_{15} - 0.0341\lambda_{16} - 0.0304\lambda_{17} - 0.0282\lambda_{18} \geq 0$$

$$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18} \geq 0$$

و يتم كتابة المسألة أعلاه إلى غاية الوحدة 18 (AGB 2007)، و ذلك بإستبدال في كل مرة المخرجات المرتبطة بالقيمة θ التي تخص الوحدة المقيمة.

كما هي مفيدة عملية التدنية فكذلك تبدو عملية التعظيم، و هو ما سيتم صياغته في الفرع القادم.

الفرع الثالث: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمخرجات (الكفاءة الإنتاجية).

كما ذكرنا في المبحث السابق فنظرا للطبيعة الفنية لإقتصاديات الحجم فسنقوم بحساب الكفاءة الفنية للمخرجات بنموذج CCR و أيضا بنموذج BCC.

أولا: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمخرجات بإستعمال نموذج CCR.

بما أننا نبحث عن كفاءة المدخلات فإننا نعمد إلى تدنية دالة الهدف (Minimisation)، و عندما يحول الشكل إلى الثنائية (Dualité) فإنه يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف (Maximisation)، و لهذا سوف نعمد إلى كتابة المسألة بصيغة الثنائية مباشرة.

و لحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة و الموضوعة على أساس زمني واحد لقياس كفاءتها فإنه يستلزم علينا حل مسألة البرمجة الخطية N مرة (حجم العينة) لكشف مؤشر الكفاءة للعينة المقدرة بـــ 18 بنك (6 بنوك في 3 سنوات)، و تكتب الصيغة الموالية 18 مرة، فتكتب مثلا لتقدير مؤشر الكفاءة الإنتاجية لبنك "BEA" لسنة 2005 بنموذج CCR كما يلي:

$$\text{Min}_{\theta,\lambda}\ \theta$$

s.c.

$$-692292 + 692292\lambda_1 + 1011585\lambda_2 + 1515982\lambda_3 + 309645.6\lambda_4 + 439798.8\lambda_5 + 607661\lambda_6 + 181810\lambda_7 + 225666\lambda_8 + 249978.8\lambda_9 + 33237.56\lambda_{10} + 58038.6\lambda_{11} + 78030\lambda_{12} + 16261.4\lambda_{13} + 19606.7\lambda_{14} + 25735.12\lambda_{15} + 2737.9\lambda_{16} + 6034.31\lambda_{17} + 9242.87\lambda_{18} \geq \mathbf{0}.$$

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$-153777+153777\lambda_1+293252\lambda_2+298657\lambda_3+247671\lambda_4+222586.5\lambda_5+238463.6\lambda_6+155276\lambda_7+175070\lambda_8+181979.8\lambda_9+4517\lambda_{10}+5505.5\lambda_{11}+5321.5\lambda_{12}+7632\lambda_{13}+6856\lambda_{14}+5864\lambda_{15}+1219\lambda_{16}+1616\lambda_{17}+2307\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\boldsymbol{\theta}86-86\lambda_1-86\lambda_2-86\lambda_3-210\lambda_4-212\lambda_5-212\lambda_6-144\lambda_7-147\lambda_8-147\lambda_9-17\lambda_{10}-33\lambda_{11}-49\lambda_{12}-5\lambda_{13}-5\lambda_{14}-9\lambda_{15}-1\lambda_{16}-1\lambda_{17}-12\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\boldsymbol{\theta}5217-5217\lambda_1-7247\lambda_2-23442\lambda_3-6151\lambda_4-7383\lambda_5-21402\lambda_6-5013\lambda_7-5232\lambda_8-20982\lambda_9-520\lambda_{10}-1145\lambda_{11}-1590\lambda_{12}-608\lambda_{13}-398\lambda_{14}-856.1\lambda_{15}-91.5\lambda_{16}-1802.\lambda_{17}-4980\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\boldsymbol{\theta}913832-913832\lambda_1-1367768\lambda_2-2000591\lambda_3-504008\lambda_4-612313\lambda_5-789918\lambda_6-421849\lambda_7-479728\lambda_8-511625\lambda_9-37082\lambda_{10}-63271\lambda_{11}-83068\lambda_{12}-23307\lambda_{13}-24244.1\lambda_{14}-29736.7\lambda_{15}-2587\lambda_{16}-7364\lambda_{17}-9032.2\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

و يتم كتابة المسألة أعلاه إلى غاية الوحدة 18 (AGB 2007)، و ذلك بإستبدال في كل مرة المدخلات المرتبطة بالقيمة θ التي تخص الوحدة المقيمة.

ثانيا: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمخرجات بإستعمال نموذج BCC.

بما أننا نبحث عن كفاءة المدخلات فإننا نعمد إلى تدنية دالة الهدف (Minimisation)، و عندما يحول الشكل إلى الثنائية (Dualité) فإنه يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف (Maximisation)، و لهذا سوف نعمد إلى كتابة المسألة بصيغة الثنائية مباشرة.

و لحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة و الموضوعة على أساس زمني واحد لقياس كفاءتها فإنه يستلزم علينا حل مسألة البرمجة الخطية N مرة (حجم العينة) لكشف مؤشر الكفاءة للعينة المقدرة بـــ 18 بنك (6 بنوك في 3 سنوات)، و تكتب الصيغة الموالية 18 مرة، فتكتب مثلا لتقدير مؤشر الكفاءة الإنتاجية لبنك "BEA" لسنة 2005 بنموذج BCC كما يلي:

$$\text{Min}_{\theta,\lambda}\ \theta$$

s.c.

$-692292+692292\lambda_1+1011585\lambda_2+1515982\lambda_3+309645.6\lambda_4+439798.8\lambda_5+607661\lambda_6+181810\lambda_7+225666\lambda_8+249978.8\lambda_9+33237.56\lambda_{10}+58038.6\lambda_{11}+78030\lambda_{12}+16261.4\lambda_{13}+19606.7\lambda_{14}+25735.12\lambda_{15}+2737.9\lambda_{16}+6034.31\lambda_{17}+9242.87\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$-153777+153777\lambda_1+293252\lambda_2+298657\lambda_3+247671\lambda_4+222586.5\lambda_5+238463.6\lambda_6+155276\lambda_7+175070\lambda_8+181979.8\lambda_9+4517\lambda_{10}+5505.5\lambda_{11}+5321.5\lambda_{12}+7632\lambda_{13}+6856\lambda_{14}+5864\lambda_{15}+1219\lambda_{16}+1616\lambda_{17}+2307\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\boldsymbol{\theta}86-86\lambda_1-86\lambda_2-86\lambda_3-210\lambda_4-212\lambda_5-212\lambda_6-144\lambda_7-147\lambda_8-147\lambda_9-17\lambda_{10}-33\lambda_{11}-49\lambda_{12}-5\lambda_{13}-5\lambda_{14}-9\lambda_{15}-1\lambda_{16}-1\lambda_{17}-12\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\boldsymbol{\theta}5217-5217\lambda_1-7247\lambda_2-23442\lambda_3-6151\lambda_4-7383\lambda_5-21402\lambda_6-5013\lambda_7-5232\lambda_8-20982\lambda_9-520\lambda_{10}-1145\lambda_{11}-1590\lambda_{12}-608\lambda_{13}-398\lambda_{14}-856.1\lambda_{15}-91.5\lambda_{16}-1802.\lambda_{17}-4980\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\boldsymbol{\theta}913832-913832\lambda_1-1367768\lambda_2-2000591\lambda_3-504008\lambda_4-612313\lambda_5-789918\lambda_6-421849\lambda_7-479728\lambda_8-511625\lambda_9-37082\lambda_{10}-63271\lambda_{11}-83068\lambda_{12}-23307\lambda_{13}-24244.1\lambda_{14}-29736.7\lambda_{15}-2587\lambda_{16}-7364\lambda_{17}-9032.2\lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

$\sum_{i=1}^{18}\lambda_j = \mathbf{1}$.

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18} \geq \mathbf{0}$.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يتم كتابة المسألة أعلاه إلى غاية الوحدة 18 (AGB 2007)، و ذلك بإستبدال في كل مرة المدخلات المرتبطة بالقيمة θ التي تخص الوحدة المقيمة.

للكشف عن الكفاءة الدخلية للبنوك لابد من إيفاد الصيغة السعرية المخرجية، و هو ما سيتم في الفرع التالي.

الفرع الرابع: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية المخرجية.

أولا: كيفية حساب الكفاءة الدخلية.

في ظل توفر المعلومات عن الأسعار و ملائمة فرضيات تعظيم المداخيل (Maximisation Du Revenue) لوصف السلوك الإقتصادي للمنشئات الإنتاجية فيمكن بالإضافة إلى الكفاءة الفنية حساب الكفاءة التوظيفية (التخصيصية) لهذه البنوك، و لتحقيق ذلك يطبق نموذج DEA مرتين: مرة لقياس الكفاءة الفنية (التي تم صياغتها سابقا) و المرة الثانية لقياس الكفاءة الدخلية و من ثم تحسب الكفاءة التوظيفية بأخذ الفرق،[1] أو القيام بحساب الكفاءة الفنية لوحدها و الكفاءة السعرية لوحدها و حساب جداءهما لتعطينا الكفاءة الدخلية، و سنعمل بالأسلوب الأخير فنحسب الكفاءة الفنية ثم الكفاءة السعرية و نستخلص الكفاءة الدخلية بجداء المؤشرين لكل وحدة قرار، كما هو مبين بالصيغة الموالية:

1- في حالة فرضية وجود إقتصاديات الحجم الثابتة (CRS):

الكفاءة الدخلية بـــ CRS = الكفاءة الفنية بـــ CCR × الكفاءة السعرية.

2- في حالة فرضية وجود إقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS):

الكفاءة الدخلية بـــ VRS = الكفاءة الفنية بـــ BCC × الكفاءة السعرية.

ثانيا: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية.

بما أننا نبحث عن كفاءة المدخلات فإننا نعمد إلى تدنية دالة الهدف (Minimisation)، و عندما يحول الشكل إلى الثنائية (Dualité) فإنه يصبح الأمر تعظيم دالة الهدف (Maximisation)، و لهذا سوف نعمد إلى كتابة المسألة بصيغة الثنائية مباشرة.

و لحل مسألة البرمجة الخطية للعينة المدروسة و الموضوعة على أساس زمني واحد لقياس كفاءتها فإنه يستلزم علينا حل مسألة البرمجة الخطية N مرة (حجم العينة) لكشف مؤشر الكفاءة السعرية (تسمى المقاربة التشغيلية كما ذكرناها من جهة المدخلات السعرية) للعينة المقدرة بـــ 18 بنك (6 بنوك في 3 سنوات)، و تكتب الصيغة الموالية 18 مرة، فتكتب مثلا لتقدير مؤشر الكفاءة السعرية المخرجية لبنك "BEA" لسنة 2005 كما يلي:

[1] مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص. 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\text{Min}_{\theta,\lambda}\ \theta$$

s.c.

$$-0.0449 + 0.0449\lambda_1 + 0.0277\lambda_2 + 0.0234\lambda_3 + 0.0843\lambda_4 + 0.0631\lambda_5 + 0.0535\lambda_6 + 0.0547\lambda_7 + 0.0492\lambda_8 + 0.0394\lambda_9 + 0.0339\lambda_{10} + 0.0376\lambda_{11} + 0.047\lambda_{12} + 0.047\lambda_{13} + 0.055\lambda_{14} + 0.046\lambda_{15} + 0.04\lambda_{16} + 0.067\lambda_{17} + 0.0626\lambda_{18} \geq 0$$

$$-0.1144 + 0.1144\lambda_1 + 0.0904\lambda_2 + 0.0855\lambda_3 + 0.144\lambda_4 + 0.0303\lambda_5 + 0.035\lambda_6 + 0.068\lambda_7 + 0.063\lambda_8 + 0.0667\lambda_9 + 0.4428\lambda_{10} + 0.536\lambda_{11} + 0.8434\lambda_{12} + 0.1192\lambda_{13} + 0.1857\lambda_{14} + 0.1347\lambda_{15} + 0.1526\lambda_{16} + 0.2704\lambda_{17} + 0.2984\lambda_{18} \geq 0$$

$$\theta\ 27.72 - 27.72\lambda_1 - 38.76\lambda_2 - 37.87\lambda_3 - 13.26\lambda_4 - 13.1\lambda_5 - 13.61.1\lambda_6 - 15.97\lambda_7 - 16.33\lambda_8 - 17.13\lambda_9 - 18.5\lambda_{10} - 18.24\lambda_{11} - 22.26\lambda_{12} - 46.15\lambda_{13} - 54.27\lambda_{14} - 36.37\lambda_{15} - 52.12\lambda_{16} - 69.75\lambda_{17} - 47.6\lambda_{18} \geq 0$$

$$\theta\ 0.834 - 0.834\lambda_1 - 0.366\lambda_2 - 0.228\lambda_3 - 0.484\lambda_4 - 0.426\lambda_5 - 0.196\lambda_6 - 0.607\lambda_7 - 0.625\lambda_8 - 0.15\lambda_9 - 1.852\lambda_{10} - 0.72\lambda_{11} - 1.852\lambda_{12} - 2.122\lambda_{13} - 1.037\lambda_{14} - 0.565\lambda_{15} - 1.504\lambda_{16} - 0.069\lambda_{17} - 0.03\lambda_{18} \geq 0$$

$$\theta\ 0.0457 - 0.0457\lambda_1 - 0.128\lambda_2 - 0.096\lambda_3 - 0.117\lambda_4 - 0.0386\lambda_5 - 0.0311\lambda_6 - 0.111\lambda_7 - 0.097\lambda_8 - 0.11\lambda_9 - 0.031\lambda_{10} - 0.03\lambda_{11} - 0.0366\lambda_{12} - 0.0131\lambda_{13} - 0.0948\lambda_{14} - 0.0191\lambda_{15} - 0.0341\lambda_{16} - 0.0304\lambda_{17} - 0.0282\lambda_{18} \geq 0$$

$$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4, \lambda_5, \lambda_6, \lambda_7, \lambda_8, \lambda_9, \lambda_{10}, \lambda_{11}, \lambda_{12}, \lambda_{13}, \lambda_{14}, \lambda_{15}, \lambda_{16}, \lambda_{17}, \lambda_{18} \geq 0$$

و يتم كتابة المسألة أعلاه إلى غاية الوحدة 18 (AGB 2007)، و ذلك بإستبدال في كل مرة المدخلات المرتبطة بالقيمة θ التي تخص الوحدة المقيمة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الرابع

عرض و تحليـــــل نتائـــج الدراسة

بعد إستعمال برنامج SIAD (Sistema Integrado de Apoio à Decisão)، النسخة الثالثة v. 3.0، و المتخصص في حل مسائل البرمجة المتعددة المعايير، و مسائل أسلوب DEA، لحل 108 مسألة برمجة خطية (كل بنك لكل سنة بستة توجهات)، فسيتم تناول هذا المطلب في أربع نقاط نفتتحه بعرض و تحليل نتائج البنوك في تقليل المدخلات الفنية (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى نتائج الدراسة على مستوى الكفاءة التكلفية للمدخلات (الفرع الثاني)، و نستعرض بعدها نتائج الكفاءة الإنتاجية (الفرع الثالث)، لننهي المطلب بعرض و تحليل نتائج الكفاءة الدخلية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمدخلات.

سيتم عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمدخلات المستعملة بإستعمال الفرضيتين، أي مرة بثبات عوائد الحجم للبنوك المدروسة و مرة بفرضية إختلاف عوائد الحجم للبنوك المدروسة.

أولا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمدخلات بنموذج CCR.

ظهرت نتائج الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج CCR كما يبين الشكل الموالي:

الشكل رقم 2-16: مؤشرات الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج CCR.

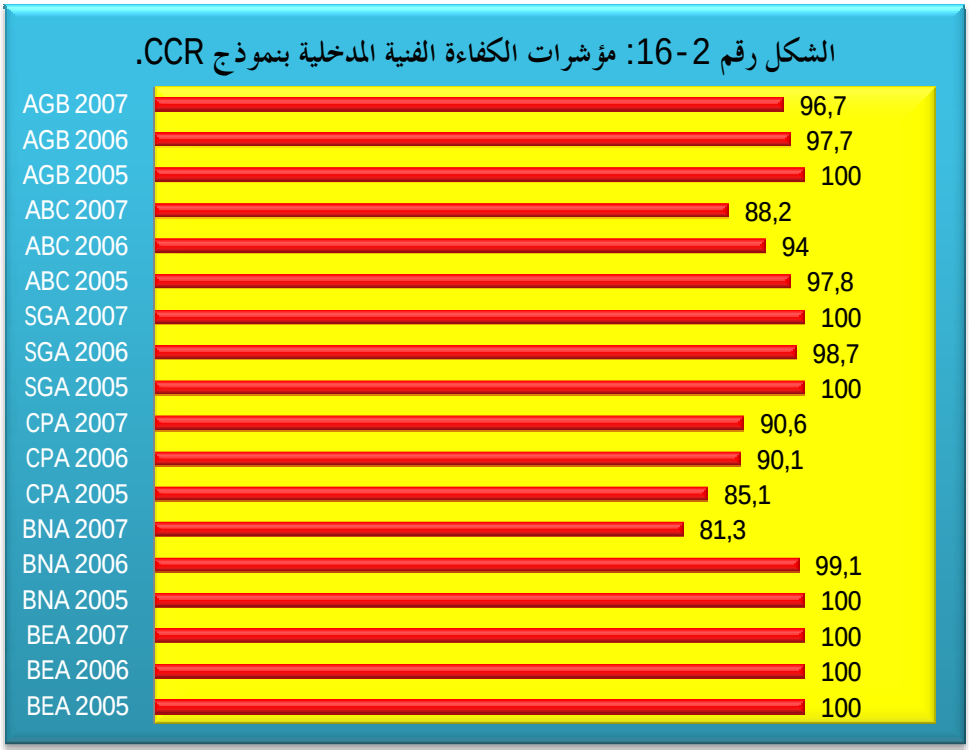

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تظهر النتائج أعلاه على أنه من أصل 18 بنك حصل فقط 7 بنوك على نسب كفاءة فنية كاملة (100%) فحقق بنك BEA نسب كفاءة كاملة في الثلاث سنوات، و يأتي في المرتبة الثانية بنك SGA الذي حقق مؤشرات كفاءة كاملة في سنتين، و ظهر في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 99.56%، و يأتي في المرتبة الثالثة بنك AGB بمؤشرات كفاءة كاملة في سنة واحدة فقط، و ظهر في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 98.13%، و كذلك الأمر بالنسبة لبنك BNA الذي يأتي في المرتبة الرابعة بتحقيقه لكفاءة كاملة في سنة واحدة فقط، و ظهوره في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 93.46%، ثم يأتي بنك ABC في المرتبة الخامسة بتحقيقه هو كذلك لكفاءة كاملة في سنة واحدة فقط، و ظهوره في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 93.33%، بينما يبقى بنك CPA في المرتبة الأخيرة لأنه لم يحقق و لو لمرة واحدة نسبة كفاءة فنية كاملة خلال الثلاث سنوات، و ظهر بمتوسط كفاءة يعادل 88.6%.

و ظهر المؤشر الفني المدخلي للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج CCR في حدود 95.51%، و هو يبرز التقارب الكبير بين بنوك العينة في الإستخدام النسبي المتقارب لمباشرة العمل البنكي.

و يبين توزيع الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج CCR على أن 15 بنك تقع كفاءتها الفنية المدخلية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الفنية المرتفعة، و 3 بنوك تقع كفاءتهم الفنية المدخلية بين 90% و 80%، فتوصف هذه البنوك بتحقيق نتائج كفاءة فنية مقبولة.

ثانيا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمدخلات بنموذج BCC.

تحلت نتائج الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج BCC بالشكل الموالي:

الشكل رقم 2-17: مؤشرات الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج BCC.

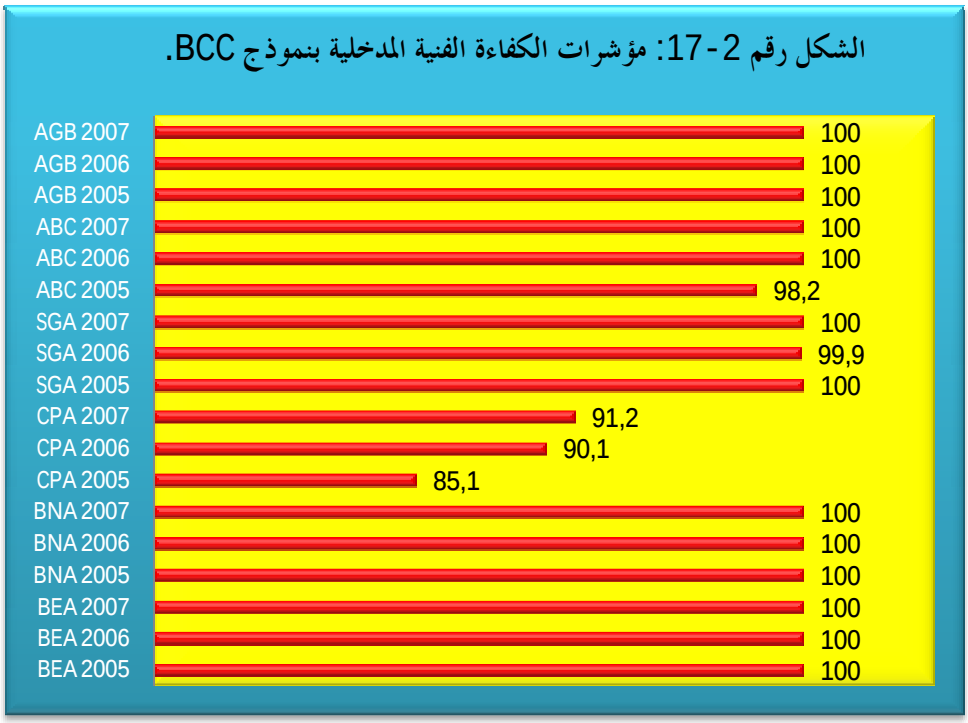

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تظهر النتائج أعلاه على أنه من أصل 18 بنك حصل 13 بنك على نسب كفاءة فنية كاملة (100%) فحقق بنك BEA، BNA، AGB نسب كفاءة كاملة في الثلاث سنوات، و يأتي في المرتبة الرابعة بنك SGA الذي حقق مؤشرات كفاءة كاملة في سنتين، و ظهر في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 99.96%، ثم يأتي بنك ABC في المرتبة الخامسة بتحقيقه هو كذلك لكفاءة كاملة في سنتين، و ظهوره في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 99.4%، بينما يبقى بنك CPA في المرتبة الأخيرة لأنه لم يحقق و لو لمرة واحدة نسبة كفاءة فنية كاملة خلال الثلاث سنوات رغم إستعمالنا لنموذجين مختلفين، و ظهر بمتوسط كفاءة يعادل 88.8%، و نستنتج أنه بالرغم من إستعمالنا لنموذجين مختلفين في رسم حدود الكفاءة إلا أن ترتيب البنوك بقي كما هو إلا بتغيير طفيف في تبادل المراتب بين بنكي SGA و BNA.

و ظهر المؤشر الفني المدخلي للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج BCC في حدود 98.02%، و هو يبرز التقارب الشديد بين بنوك العينة في الإستخدام النسبي الشبه متماثل في تفعيل المدخلات البنكية.

و يبين توزيع الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج BCC على أن 17 بنك تقع كفاءته الفنية المدخلية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الفنية المرتفعة، و بنك واحد تقع كفاءته الفنية المدخلية بين 90% و 80%، فيوصف هذا البنك بتحقيق نتائج كفاءة فنية مقبولة أو الذي لا يلزمه الكثير للحاق بالبنوك الكفؤة.

للحكم على نتائج البنوك في تدنية المدخلات لابد من تحليل نتائج الكفاءة التكلفية، كما في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: عرض و تحليل نتائج الكفاءة التكلفية.

أولا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة التكلفية بنموذج CCR.

ظهرت مؤشرات الكفاءة السعرية المدخلية في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-16: نتائج الكفاءة السعرية المدخلية.

البنوك	BEA 2005	BEA 2006	BEA 2007	BNA 2005	BNA 2006	BNA 2007	CPA 2005	CPA 2006	CPA 2007
المؤشر	56,2029	29,5064	31,0368	100	100	100	58,3858	47,3909	82,6961
البنوك	SGA 2005	SGA 2006	SGA 2007	ABC 2005	ABC 2006	ABC 2007	AGB 2005	AGB 2006	AGB 2007
المؤشر	78,2808	100	100	100	34,8511	99,6421	52,514	98,8269	100

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

من خلال الجدول رقم **[2-16]** يظهر مدى الإنخفاض الكبير في مؤشرات البنوك الكفاءة السعرية و الذي بدوره يترجم نتائج كفاءة تكلفية أقل بالمقارنة مع نتائج الكفاءة الفنية المدخلية، حيث يظهر متوسط الكفاءة السعرية لمجموع البنوك في الثلاث سنوات بمقدار 76.0741%، و تنخفض أدنى قيمة لها إلى مقدار 29.2029% الذي حققه بنك BEA سنة 2007، و تترجم هذه النتائج الإنفاق على مستلزمات العمل البنكية من يد عاملة و تكلفة رأس مال مقترض و الإنفاق على الهياكل و الوكالات، و يوضح المؤشر الكلي للكفاءة السعرية أنه كان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بإمكان البنوك الستة في متوسط الثلاث سنوات السابقة من أن تقتصد ما قيمته 23.926% من أسعار مدخلاتها و تبقى تعمل بكفاءة.

و ظهر جداء الكفاءتين الفنية المدخلية و السعرية المدخلية، أي الكفاءة التكلفية بالشكل الموالي:

الشكل رقم 2-18:مؤشرات الكفاءة التكلفية بنموذج CCR.

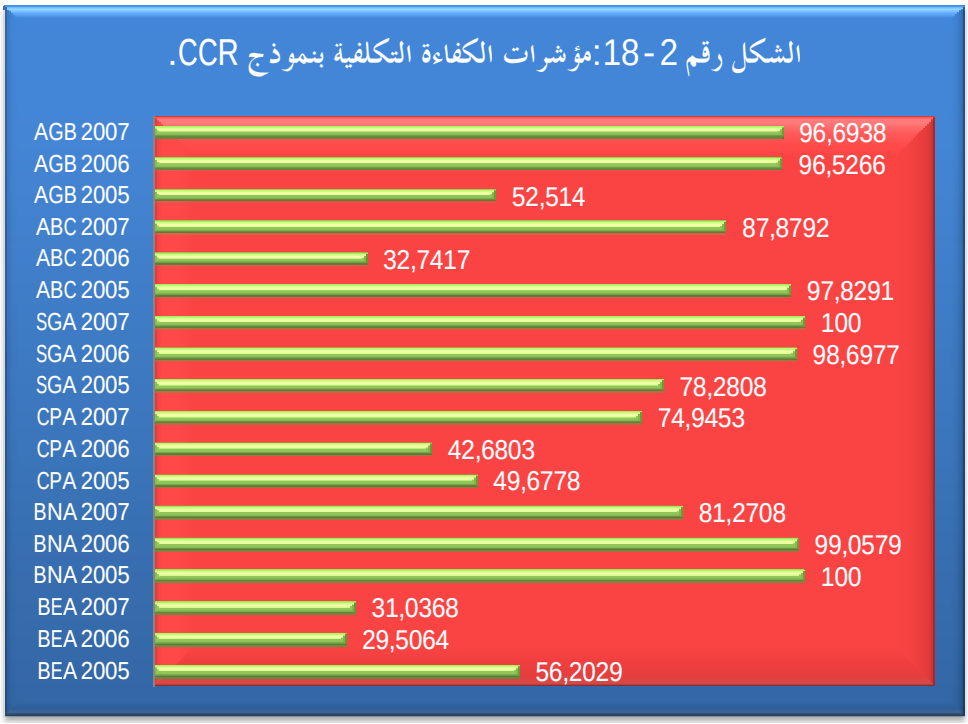

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تمكنت الكفاءة السعرية المدخلية بمعدلاتها الضعيفة من تخفيض كفاءة البنوك الفنية المدخلية لتعطينا كفاءة تكلفية بمتوسط 72.53% لمجموع البنوك الستة في الثلاث سنوات قيد الدراسة، و تغير ترتيب البنوك بشكل كبير إلا بنكي SGA و BNA فبتحقيقهما لنتائج كفاءة سعرية مدخلية كاملة في الثلاث سنوات فقد عوضا بذلك الإخفاق (خصوصا بالنسبة لبنك BNA) في جانب التخفيض من المدخلات و بالتالي تصدرا المجموعة في الكفاءة التكلفية، فجاء بنك BNA في المرتبة الأولى بمتوسط كفاءة تكلفية للثلاث سنوات يساوي 93.443%، و حل بنك SGA ثانيا بمعدل يقارب 92.3262%، و تأتي الأربع بنوك الباقية بعيدة عن البنكين الأولين فيكون الثالث بنك AGB بمتوسط كفاءة تكلفية مقداره 81.9114%، و يحل رابعا بنك ABC بمتوسط يساوي 72.8166%، و يأتي خامسا بنك CPA بمعدل ثلاث سنوات يساوي 55.7678%، و يحل أخيرا بنك BEA بمتوسط كفاءة تكلفية يساوي 38.9153%، و هو البنك الذي حقق نتائج كفاءة فنية كاملة طيلة مدة الدراسة.

و يبرز مؤشر الكفاءة التكلفية للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج CCR الذي قدر بـــ 72.53% التباعد الكبير بين بنوك العينة في الإستخدام النسبي المختلف كثيرا للمدخلات البنكية، و كان يجب على البنوك أن تخفض تكلفة إستعمالها للمدخلات بمقدار 27.47%، أي من مجموع تكاليف إجمالية للثلاث سنوات السابقة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و المقدرة بـــ 743.29 مليار د.ج كان يجب تخفيض ما قيمته 204.18 مليار د.ج، و هو مبلغ معتبر كان يمكن توفيره.

و يبين توزيع الكفاءة الفنية التكلفية بنموذج CCR على أن 7 بنوك تقع كفاءتها التكلفية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الفنية المرتفعة، و بنكين تقع كفاءتهما التكلفية بين 90% و 80%، فيوصف هذين البنكين بتحقيق نتائج كفاءة فنية مقبولة، و 2 بنوك تقع كفاءتهما التكلفية بين 80% و 70%، و توصف هذه البنوك بالكفاءة المتوسطة أي يلزمها جهد نوعا ما كبير للحاق بالبنوك الرائدة، و يقع بنكين في مجال 60% و 50%، أما في مجال بين 50% و 40% فيقع بنكين، و في مجال 40% و 30% فيقع كذلك بنكين، و يبقى المجال الأخير المحصور ما بين 30% و 20% لبنك واحد و هو BEA في سنة 2006.

و تحتوي الفئة ما تحت 50% على بنكين عموميين و بنك خاص، و يلزم هذه البنوك عمل كبير لبلوغ درجة الكفاءة 100%، و تشير مؤشرات الكفاءة التكلفية للبنوك غير الكفؤة بإشارة واضحة إلى المجالات الخطرة[1] (المترتب عنها مؤونة أعلى) التي تمولها هذه البنوك.

ثانيا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة التكلفية بنموذج BCC.

الكفاءة التكلفية هي نتاج جداء مؤشر الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج BCC و مؤشر الكفاءة السعرية المدخلية، و الشكل الموالي يوضح نتائج الكفاءة التكلفية بنموذج BCC:

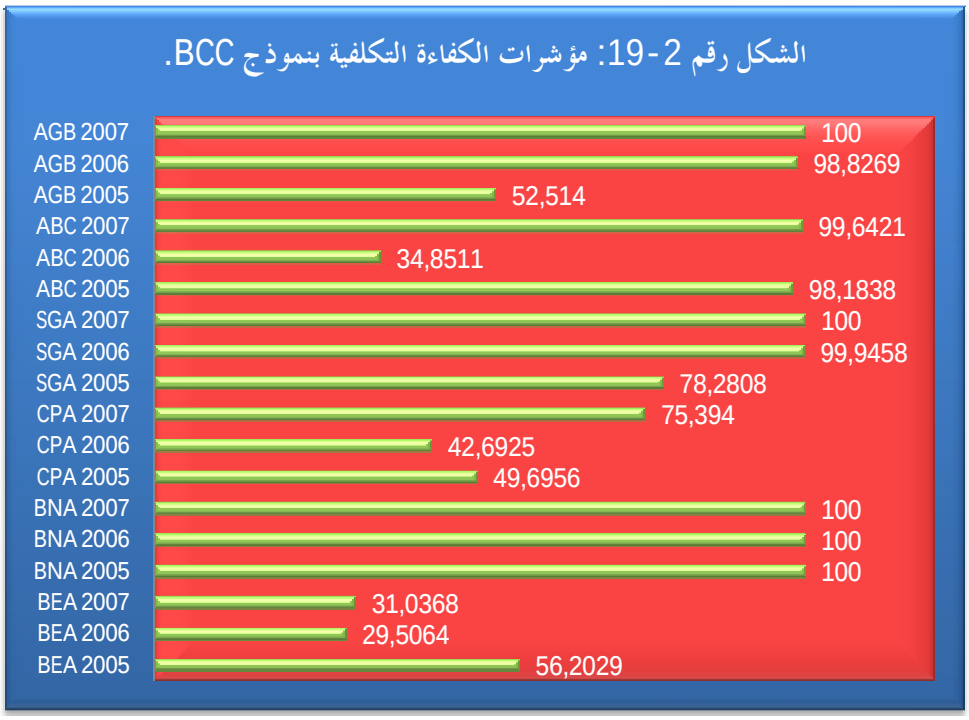

المصدر: مخرجات برنامج **SIAD**.

[1] Gabriel Asaftei, Subal C. Kumbhakar, *Regulation and Efficiency in Transition: The Case of Romanian Banks*, Journal of Regulation Economic, № 33, 2008, p 257.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بفرضية تغير عوائد الحجم (BCC) للبنوك المدروسة يظهر مؤشر الكفاءة التكلفية لمجموع البنوك في الثلاث سنوات في حدود 74.821%، و يظهر بنك BNA في الريادة نظرا لتأثير الكفاءة الحجمية في نموذج CCR، و يحقق 100% كفاءة تكلفية للثلاث سنوات السابقة، و يأتي بنك SGA ثانيا كما في نموذج CCR و بالتالي يبرهن على إمتياز البنك في توظيف حجمه بنسبة هي الكبيرة بين البنوك الستة المدروسة سواء في التوظيف شبه الكامل لحجمه أو إختياره للمدخلات الفنية أو السعرية بالطريقة التي يحقق بها نتائج كفاءة عالية، و الأكيد أن هذه النتائج التي يحققها البنك هي نتاج عمل شامل سواءا فنيا، حجميا أو سعريا، فيظهر مؤشر الكفاءة بمقدار 92.74% في الثلاث سنوات، و يحل بنك AGB ثالثا كما في النموذج السابق بمعدل كفاءة تكلفية مقداره 83.78% بإرتفاع طفيف يبين عدم الإستفادة الكاملة من حجم هذا البنك، و يأتي بنك ABC في المركز الرابع بمعدل ثلاث سنوات يساوي 77.56%، و يحل البنك العمومي CPA بمعدل 55.93%، و يحل بنك BEA أخرا بمعدل كفاءة تكلفية في حدود 38.915%، و يحتفظ ترتيب الكفاءة بالنموذجين (الثابتة و المتغيرة)، و يدل على أن البنوك المدروسة ليس لديها مشاكل حقيقة في التوظيف الأمثل لحجمها.

و يبرز مؤشر الكفاءة التكلفية للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج BCC الظاهر في حدود 74.821% التباعد الكبير بين بنوك العينة في الإستخدام النسبي المختلف كثيرا للمدخلات البنكية، و كان يجب على البنوك أن تخفض تكلفة إستعمالها للمدخلات بمقدار 25.18%، أي من مجموع تكاليف إجمالية للثلاث سنوات السابقة و المقدرة بـــ 743.29 مليار د.ج كان يجب تخفيض ما قيمته 187.15 مليار د.ج، و هو مبلغ يفوق مثلا مجموع أصول بنك SGA في سنة 2007 بمرتين.

و يبين توزيع الكفاءة التكلفية بنموذج BCC على أن 9 بنوك تقع كفاءتها التكلفية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة التكلفية المرتفعة، و لا بنك تقع كفاءته ما بنكين بين 90% و 80%، و بنكين تقع كفاءتهما التكلفية بين 80% و 70%، و توصف هذه البنوك بالكفاءة المتوسطة، أي يلزمها جهد نوعا ما كبير للحاق بالبنوك الرائدة، و بنكين تقع كفاءتهما ما بين 60% و 50%، أما في مجال بين 50% و 40% فيقع بنكين، و في مجال 40% و 30% فيقع كذلك بنكين، و يبقى المجال الأخير المحصور ما بين 30% و 20% لبنك واحد و هو BEA في سنة 2006.

و تعود طبيعة البنوك التي حصلت على نتائج كفاءة تكلفية بنموذج BCC أقل من 50% إلى بنك خاص و بنكين عموميين، و يلزم هذه البنوك عمل كبير لبلوغ درجة الكفاءة 100%.

و إن كان جانب التدنية مفيد للبنوك فكذلك جانب التعظيم، لأنه و بإختصار يمنح البنوك غير الكفؤة أكثر من طريقة لتحسين أداءها، و هذا الجانب سيتم تناوله في الفرع الموالي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثالث: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمخرجات –الكفاءة الإنتاجية-

أولا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمخرجات بنموذج CCR.

تحلت نتائج الكفاءة الإنتاجية بنموذج CCR بالشكل الموالي:

الشكل رقم 2-20: مؤشرات الكفاءة الفنية المخرجية بنموذج CCR.

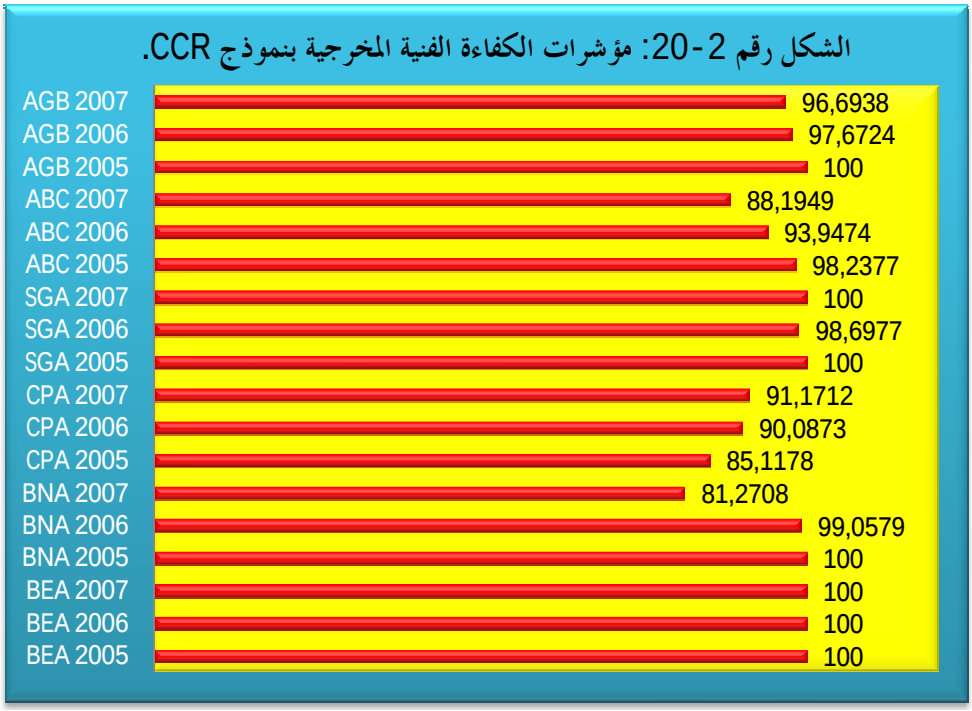

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تظهر النتائج أعلاه على أنه من أصل 18 بنك حصل فقط 7 بنوك على نسب كفاءة فنية كاملة (100%) فحقق بنك BEA نسب كفاءة كاملة في الثلاث سنوات، و يأتي في المرتبة الثانية بنك SGA الذي حقق مؤشرات كفاءة كاملة في سنتين، و ظهر في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 99.56%، و يأتي في المرتبة الثالثة بنك AGB بمؤشرات كفاءة كاملة في سنة واحدة فقط، و ظهر في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 98.12%، ثم يأتي بنك ABC في المرتبة الرابعة بظهوره في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 93.46% رغم عدم تحقيقه لكفاءة كاملة في أي سنة، بينما يأتي بنك BNA في المرتبة الخامسة بظهوره في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 93.44%، رغم تحقيقه لكفاءة كاملة في واحدة من السنوات الثلاث، أما بنك CPA فيبقى كذلك بالتوجه الفني المخرجي في المرتبة الأخيرة لأنه لم يحقق و لو لمرة واحدة نسبة كفاءة فنية كاملة خلال الثلاث سنوات، و ظهر بمتوسط كفاءة يعادل 88.79%، أي بدرجة أعلى بقليل من متوسط الكفاءة الفنية المدخلية للثلاث سنوات، و يشير الترتيب السالف الذكر عن الكفاءة الإنتاجية للبنوك الستة أن بنك BEA في الريادة و هو البنك الذي يمول الأنشطة الحيوية للإقتصاد الجزائري، و له خبرة يستفيد منها أكثر من غيره من بنوك العينة أو البنوك غير الداخلة في الدراسة، ألا و هو المجال الخارجي المتمثل في التصدير و الإستيراد و إعتماد الإقتصاد الجزائري سواء في تلبية الحاجات الداخلية فلابد من الإستيراد لأن الناتج الداخلي لا يكفي، و في بعض المجالات لا تنتجه الجزائر، و على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جانب التصدير، و قيام البنك بتسهيل العمليات، ثم تأتي البنوك الأجنبية الثلاثة التي تظهر موازناتها السنوية على إعتمادها على الأنشطة ذات المردود السريع (الإلتزامات قصيرة الأجل)، أما البنوك العمومية المتمثلة في كل من BNA و CPA فإنها تعيش مرحلة ترشيد القرض، بعد خروجها من مرحلة التمويل غير الرشيد عامة، مما جعلها من البنوك غير المقدامة في توظيف الموارد التي تحت تصرفها.

و ظهر المؤشر الفني المخرجي للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج CCR في حدود 95.56%، و هو يبرز التقارب الكبير بين بنوك العينة في الإنتاج البنكي النسبي المتقارب.

و يبين توزيع الكفاءة الإنتاجية بنموذج CCR أن 15 بنك كذلك تقع كفاءتهم الإنتاجية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الفنية المرتفعة، و 3 بنوك تقع كفاءتهم الإنتاجية بين 90% و 80%، فتوصف هذه البنوك بتحقيق نتائج كفاءة فنية أعلى من المتوسط الذي يظهر في مجال بين 60% و 70%.

ثانيا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمخرجات بنموذج BCC.

تجلت نتائج الكفاءة الإنتاجية بنموذج BCC بالشكل الموالي:

الشكل رقم 2-21: مؤشرات الكفاءة الفنية المخرجية بنموذج BCC.

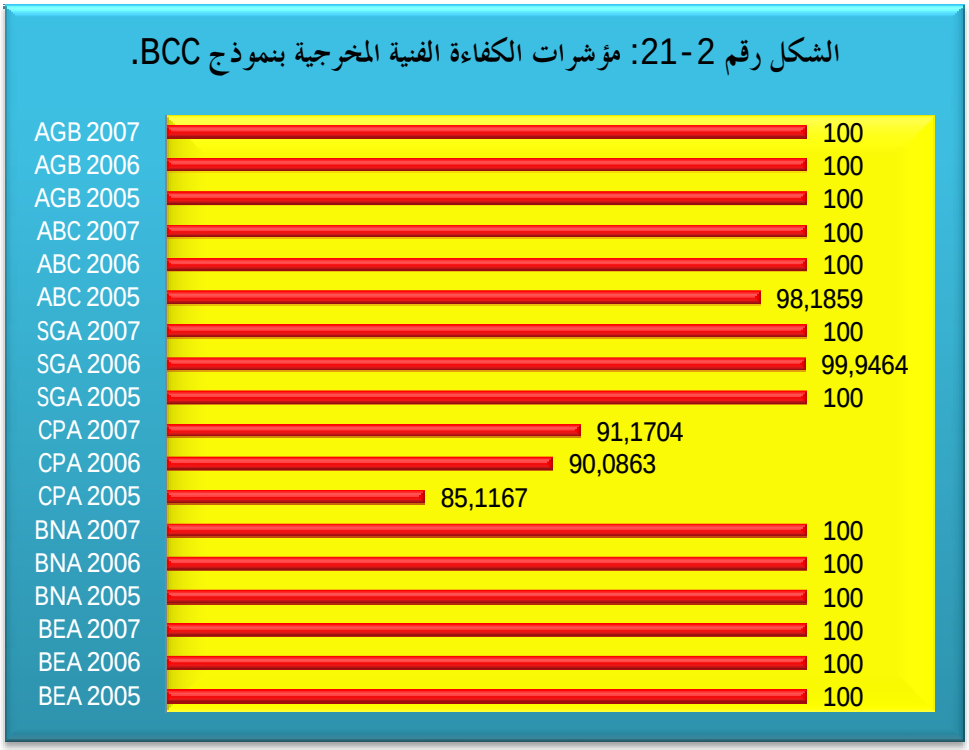

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تظهر النتائج أعلاه على أنه من أصل 18 بنك حصل 13 بنك على نسب كفاءة فنية كاملة (100%) فحقق بنك BEA، BNA، AGB نسب كفاءة كاملة في الثلاث سنوات، كما تم ذلك في التوجه المدخلي، و يأتي في المرتبة الرابعة بنك SGA الذي حقق مؤشرات كفاءة كاملة في سنتين، و ظهر في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 99.98%، أي بإرتفاع قدره 0.02% عن متوسط التوجه المدخلي، ثم يأتي بنك ABC في المرتبة الخامسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بتحقيقه هو كذلك لكفاءة كاملة في سنتين، و ظهوره في متوسط الثلاث سنوات بمعدل 99.4%، بينما يبقى بنك CPA في المرتبة الأخيرة لأنه لم يحقق و لو لمرة واحدة نسبة كفاءة فنية كاملة خلال الثلاث سنوات رغم إستعمالنا لنموذجين مختلفين، و ظهر بمتوسط كفاءة يعادل 88.8%، و نستنتج أنه بالرغم من إستعمالنا لنموذجين مختلفين في رسم حدود الكفاءة إلا أن ترتيب البنوك بقي كما هو إلا بتغيير طفيف في تبادل المراتب بين بنكي SGA و BNA، حيث تقدم بنك BNA من المركز الرابع إلى المركز الثالث، و تأخر بنك SGA من المركز الثاني إلى المركز الرابع.

و ظهر المؤشر الفني المخرجي للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج BCC في حدود 98.03%، و هو يبرز التقارب الشديد بين بنوك العينة في الإنتاج البنكي النسبي الشبه متماثل.

و يبين توزيع الكفاءة الإنتاجية بنموذج BCC على أن 17 بنك تقع كفاءته الإنتاجية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الفنية المرتفعة، و بنك واحد فقط تقع كفاءته الإنتاجية بين 90% و 80%، فيوصف هذا البنك بتحقيق نتائج كفاءة فنية مقبولة أو البنك الذي ليس بالبعيد عن المجموعة الرائدة في طريقة التحويل و الإنتاج البنكية.

و كخلاصة لنتائج الجانب الفني المدخلي و الفني المخرجي و التي تبقى كما هي، فيدل كما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أن البنوك المقيمة في الدراسة تتميز بثبات عوائد الحجم.

و لا يمكن الحكم على سلامة توظيفات قطاع كالبنوك ما لم يتم تحليل نتائج كفاءته الدخلية، و هو ما سيتم في الفرع الموالي.

الفرع الرابع: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الدخلية.

أولا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الدخلية بنموذج CCR.

ظهرت مؤشرات الكفاءة السعرية المخرجية في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-17: نتائج الكفاءة السعرية المخرجية.

البنوك	BEA 2005	BEA 2006	BEA 2007	BNA 2005	BNA 2006	BNA 2007	CPA 2005	CPA 2006	CPA 2007
المؤشر	56,2029	29,5064	31,0368	100	100	100	58,3858	47,3909	82,6961
البنوك	SGA 2005	SGA 2006	SGA 2007	ABC 2005	ABC 2006	ABC 2007	AGB 2005	AGB 2006	AGB 2007
المؤشر	78,2808	100	100	100	34,8511	99,6421	52,514	98,8269	100

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

من خلال الجدول رقم **[2-17]** يظهر مدى الإنخفاض الكبير في مؤشرات البنوك من حيث الكفاءة السعرية للمخرجات، و الذي بدوره يترجم نتائج كفاءة دخلية أقل بالمقارنة مع نتائج الكفاءة الإنتاجية، حيث يظهر متوسط الكفاءة السعرية لمجموع البنوك في الثلاث سنوات بمقدار 76.0741%، و تنخفض أدنى قيمة لها إلى مقدار

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

29.5064% الذي حققه بنك BEA سنة 2006، و تترجم هذه النتائج تأثير الكفاءة السعرية المدخلية و التي تبدو معها الكفاءة السعرية المخرجية ضئيلة بالمقارنة مع بقية البنوك، و يوضح المؤشر الكلي للكفاءة السعرية أنه كان بإمكان البنوك الستة في متوسط الثلاث سنوات السابقة من أن تجني أرباحا بمقدار ما قيمته 23.926% من أسعار مخرجاتها و تبقى تنتج بكفاءة.

و ظهر جداء الكفاءة الإنتاجية و الكفاءة السعرية المخرجية، أي الكفاءة الدخلية بالشكل الموالي:

الشكل رقم 2-22: مؤشرات الكفاءة الدخلية بنموذج CCR.

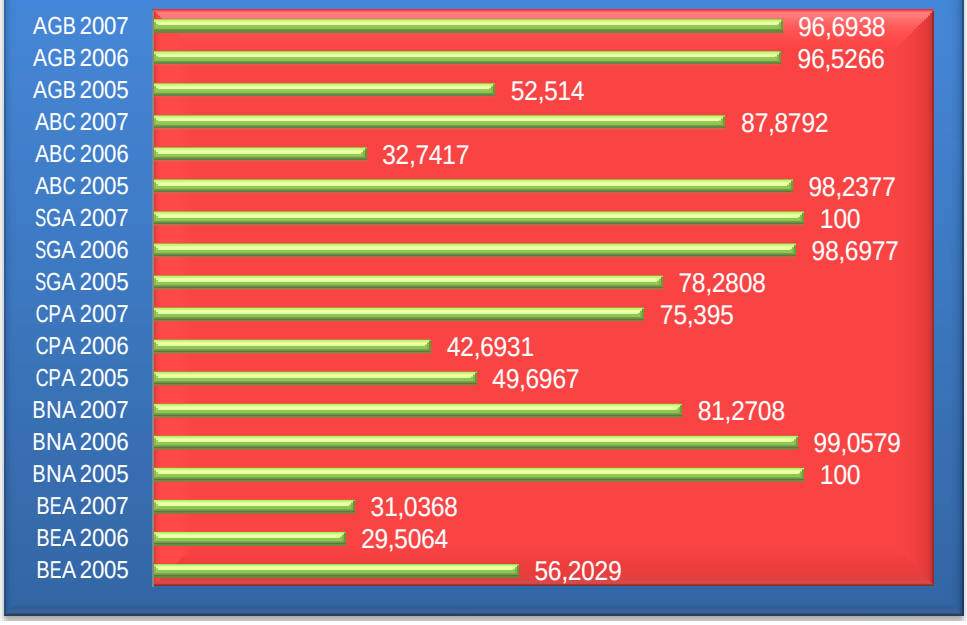

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تمكنت الكفاءة السعرية للمخرجات هي كذلك بمعدلاتها الضعيفة من تخفيض كفاءة البنوك من الجهة الإنتاجية، لينتج عنها كفاءة إيرادية (دخلية) بمتوسط 72.58% لمجموع البنوك الستة في الثلاث سنوات قيد الدراسة، و تغير ترتيب البنوك بشكل كبير إلا بنكي SGA و BNA فبتحقيقهما لنتائج كفاءة سعرية مخرجية كاملة في الثلاث سنوات فقد عوضا بذلك الإخفاق (خصوصا بالنسبة لبنك BNA) في جانب الزيادة من المخرجات و بالتالي تصدرا المجموعة في الكفاءة الدخلية، فجاء بنك BNA في المرتبة الأولى بمتوسط كفاءة دخلية للثلاث سنوات يساوي 93.443%، و حل بنك SGA ثانيا بمعدل يقارب 92.326%، و تأتي الأربع بنوك الباقية بعيدة عن البنكين الأولين فيكون الثالث بنك AGB بمتوسط كفاءة دخلية مقداره 81.91%، و يحل بنك ABC رابعا بمتوسط يساوي 72.95%، و يأتي بنك CPA خامسا بمعدل ثلاث سنوات يساوي 55.93%، و يحل أخيرا بنك BEA بمتوسط كفاءة دخلية مقداره 38.91%، و هو البنك الذي حقق نتائج كفاءة فنية كاملة، و يرجع هذا لسعر المخرجات الإستثمارية الضعيفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يبرز المؤشر الكفاءة الدخلية للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج CCR الظاهر في حدود 72.58%، و هو التباعد الكبير بين بنوك العينة في تحقيق الإيرادات، و كان يمكن للبنوك من أن تحصد مدخلات بمقدار 27.42%، أي من مجموع إيرادات إجمالية للثلاث سنوات السابقة و المقدرة بـــ 391.05 مليار د.ج كان يمكن جني ما قيمته 107.22 مليار د.ج، و هو مبلغ معتبر كان يمكن الإستفادة منه.

و يبين توزيع الكفاءة الدخلية بنموذج CCR على أن 7 بنوك تقع كفاءتها الدخلية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الدخلية المرتفعة، و بنكين تقع كفاءتهما الدخلية بين 90% و 80%، فيوصف هذين البنكين بتحقيق نتائج كفاءة دخلية مقبولة، و 2 بنوك تقع كفاءتهما الدخلية بين 80% و 70%، و توصف هذه البنوك بالكفاءة المتوسطة أي يلزمها جهد نوعا ما كبير للحاق بالبنوك الرائدة، و يقع بنكان في مجال بين 60% و 50%، و أما في مجال بين 50% و 40% فيقع بنكين، و في مجال 40% و 30% فيقع كذلك بنكين، و يبقى المجال الأخير المحصور ما بين 30% و 20% لبنك واحد و هو BEA في سنة 2006.

و تحتوي الفئة ما تحت 50% على بنكين عموميين و بنك خاص، و يلزم هذه البنوك عمل و إستراتيجية كبيرة لبلوغ درجة الكفاءة 100%، و تبرهن نتائج الكفاءة الدخلية على النتيجة التي خلصت إليها الكفاءة الفنية بشقيها و هي عدم التأثر الكبير لحجم البنوك في تقدير مختلف مؤشرات الكفاءة، أي إتصاف البنوك بثبات عوائد الحجم.

ثانيا: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الدخلية بنموذج BCC.

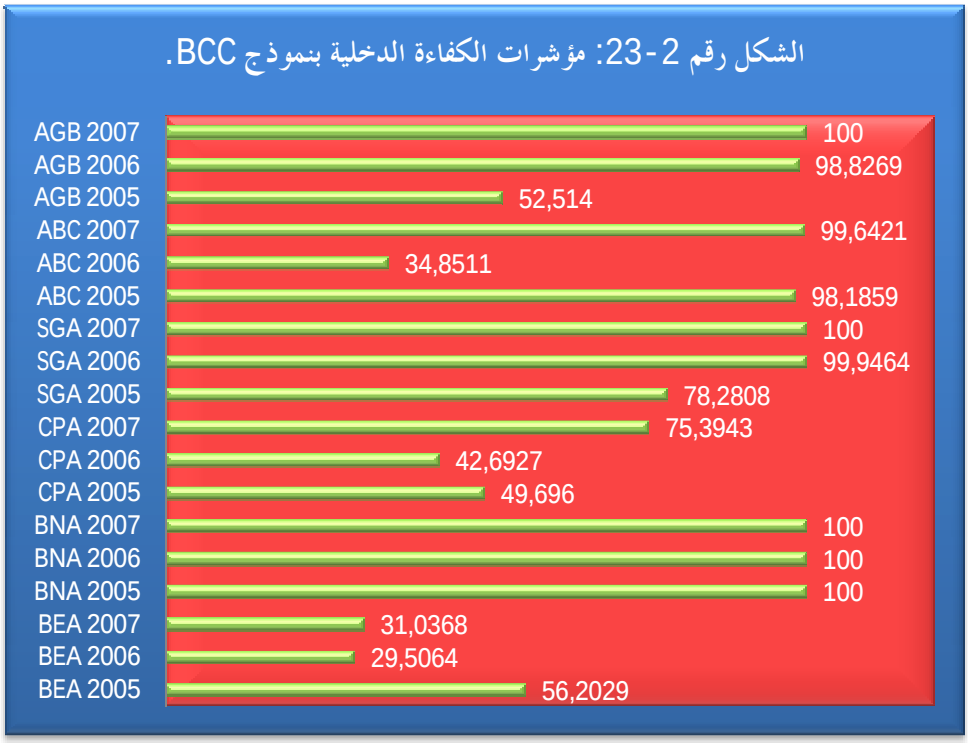

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بفرضية تغير عوائد الحجم (BCC) للبنوك المدروسة يظهر مؤشر الكفاءة الدخلية لمجموع البنوك في الثلاث سنوات في حدود 74.82%، و يظهر بنك BNA في الريادة نظرا لتأثير الكفاءة الحجمية في نموذج CCR، و يحقق كفاءة دخلية كاملة للثلاث سنوات السابقة، و يأتي بنك SGA ثانيا كما في نموذج CCR و بالتالي يبرهن على إمتياز البنك في توظيف حجمه بنسبة هي الكبيرة بين البنوك الستة المدروسة سواء في التوظيف الكامل لحجمه أو إختياره للمدخلات الفنية أو السعرية بالطريقة التي يحقق بها نتائج كفاءة عالية، و الأكيد أن هذه النتائج التي يحققها البنك هي نتاج عمل شامل سواءا فنيا، حجميا أو سعريا، فيظهر مؤشر الكفاءة بمقدار 92.74% في الثلاث سنوات، و يحل بنك AGB ثالثا كما في النموذج السابق بمعدل كفاءة دخلية مقداره 83.78% بإرتفاع طفيف يبين عدم الإستفادة الكاملة من حجم هذا البنك، و يأتي بنك ABC في المركز الرابع بمعدل ثلاث سنوات يساوي 77.56%، و يحل البنك العمومي CPA بمعدل 55.93%، و يحل بنك BEA أخرا بمعدل كفاءة دخلية في حدود 38.91%، و يحتفظ ترتيب الكفاءة بالنموذجين (الثابتة و المتغيرة)، و يدل هذا على أن البنوك المدروسة ليس لديها مشاكل حقيقة في التوظيف الأمثل لحجمها.

و يبرز مؤشر الكفاءة الدخلية للبنوك الستة في الثلاث سنوات بنموذج BCC الذي ظهر في حدود 74.82%، و هو التباعد الكبير بين بنوك العينة في الإستخدام النسبي المختلف لإيراد العمل البنكي عامة، و كان يمكن للبنوك من أن تربح أكثر من خلال الزيادة عند أسعار مخرجات معينة بمقدار 25.18%، أي من مجموع إيرادات إجمالية للثلاث سنوات السابقة و المقدرة بـــ 391.05 مليار د.ج كان يمكن زيادة ما قيمته 98.46 مليار د.ج، و هو مبلغ يفوق مثلا 6 أضعاف مجموع أصول بنك AGB في سنة 2007.

و يبين توزيع الكفاءة الدخلية بنموذج BCC على أن 9 بنوك تقع كفاءتها الدخلية ما بين 100% و 90%، فتوصف هذه البنوك بالكفاءة الدخلية المرتفعة، و لا بنك تقع كفاءته ما بنكين بين 90% و 80%، و بنكين تقع كفاءتهما الدخلية بين 80% و 70%، و توصف هذه البنوك بالكفاءة المتوسطة، أي يلزمها جهد نوعا ما كبير للحاق بالبنوك الرائدة، و بنكين تقع كفاءتهما ما بين 60% و 50%، أما في مجال بين 50% و 40% فيقع بنكين، و في مجال 40% و 30% فيقع كذلك بنكين، و يبقى المجال الأخير المحصور ما بين 30% و 20% لبنك واحد و هو BEA في سنة 2006.

و تعود طبيعة البنوك التي حصلت على نتائج كفاءة دخلية بنموذج BCC أقل من 50% إلى بنك خاص و بنكين عموميين، و يلزم هذه البنوك عمل متكامل و جبار لبلوغ درجة الكفاءة 100%.

و خلاصة القول و أنه بالرغم من النتائج المتساوية في حالة قيام البنوك غير الكفؤة من التحسين سواء على مستوى زيادة المخرجات أو تخفيض المخرجات، فنيا أو تكلفيا (نظرا لعمل البنوك تحت إقتصاديات الحجم الثابتة) إلا أن هذا الأمر يوفر للبنوك الإختيار في إتباع الأسلوب المناسب لإدارة كل بنك، و التماشي و الإستراتيجية المسطرة من طرف كل بنك من البنوك المدروسة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الخامس

تحسين وضعية البنوك غير الكفؤة

سيتم التطرق هذا المطلب في أربع نقاط نستهله بتحسين وضعية البنوك غير الكفؤة على مستوى الجانب الفني لمدخلاتها (الفرع الأول)، ثم نواصل التحسين على مستوى تكلفة المدخلات للبنوك غير كفؤة من هذه الناحية (الفرع الثاني)، و نستعرض في النقطة الثالثة التحسينات من جانب الكفاءة الإنتاجية (الفرع الثالث)، لنختم المطلب بالتحسين على مستوى إيرادات المخرجات للبنوك غير الكفؤة (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمدخلات.

سيتم إيفاد التحسينات اللازمة للبنوك بفرضية ثبات عوائد الحجم (CRS)، و كذلك بفرضية تغير عوائد الحجم (VRS)، و مقارنة هذه التحسينات بالواقع الفعلي للبنوك.

أولا: تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2005.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم أو تغير عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-18: تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2005.

البنوك	BEA			BNA			CPA		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
الوكالات	86	86	86	210	210	210	144	122.5	144
رأس المال الثابت	5217	5217	5217	6151	6151	6151	5013	4265.34	4545.24
رأس المال المالي	913832	913832	913832	504008	504008	504008	421849	358933	421849
البنوك	SGA			ABC			AGB		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
الوكالات	17	17	17	5	4.5	5	1	1	1
رأس المال الثابت	520	520	520	608	442.06	252.41	91.5	91.5	91.5
رأس المال المالي	37082	37082	37082	23307	22801	23307	2587	2587	2587

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تحليل نتائج **CRS**: تظهر نتائج تحسين سنة 2005 على أنه نظريا كانت هناك 22 وكالة و فرع زائدة، أي لها إنتاجية معدومة، من مجموع 463 وكالة للست بنوك، و أن ما قيمته 913.6 مليون د.ج أيضا لها إنتاجية تساوي الصفر، و أن ما قيمته 63422 مليون د.ج لم يتم إستعمالها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحليل نتائج **VRS**: تظهر نتائج تحسين سنة 2005 على أنه نظريا كل الوكالات كانت مستغلة بنسبة كبيرة، و لم يظهر مجال للتحسين، أما جانب التحسين فانصب على عنصر رأس المال الثابت الذي كانت فيه قيمة 467.76 مليون د.ج ذات نسبة إستغلال صفر نظريا، و هي المتعلقة فقط ببنك CPA لوحده.

ثانيا: تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2006.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم أو تغير عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-19: تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2006.

البنوك	BEA			BNA			CPA		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
الوكالات	86	86	86	212	156	212	147	132.4	147
رأس المال الثابت	7217	7217	7217	7383	7314.6	7383	5232	4712	4837
رأس المال المالي	1367768	1367768	1367768	612313	606646	612313	479728	432044.6	479728
البنوك	SGA			ABC			AGB		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
الوكالات	33	32.57	33	5	4.5	5	1	0.98	1
رأس المال الثابت	1145	1130.09	1143	398	374	398	1802	1302.34	1802
رأس المال المالي	63271	62447.03	63271	24244.1	22781	24244.1	7364	7192.6	7364

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تحليل نتائج **CRS**: شملت عملية التحسين لسنة 2006 نسبة كبيرة من البنوك، أي 5 بنوك ما عدا بنك BEA، فكان عدد الوكالات التي نسبة إستغلالها تساوي صفر حوالي أكثر من 71 وكالة و ملحقة، و لم يسلم رأس المال الثابت كذلك من الإنتقاد و ظهر أن ما قيمته 2299.076 مليون د.ج لم تستغل أبدا، أما رأس المال المالي فظهر مقدار 55508.87 مليون د.ج غير موظفة بالكامل و يتجلى هذا الأخير إقتصاديا بما يمكن أن يسمى إكتناز بنكي، إذا تستحوذ على أموال هي ليست في حاجة إليها.

تحليل نتائج **VRS**: شملت عملية التحسين لهذه السنة فقط بنكي CPA و SGA في جانب رأس المال فقط، فوجب توظيف ما نسبته كرأس مال ثابت 397 مليون د.ج، التي هي غير موظفة بالكامل.

ثالثا: تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2007.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم أو تغير عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 2-20: تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2007.

البنوك	BEA			BNA			CPA		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
الوكالات	86	86	86	212	172.3	212	147	133.2	147
رأس المال الثابت	23442	23442	23442	21402	16303.2	21402	20982	12125.2	17232.7
رأس المال المالي	2000591	2000591	2000591	789918	641972.5	789918	511625	463672.6	511625
البنوك	SGA			ABC			AGB		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
الوكالات	49	49	49	9	8	9	12	3.376	12
رأس المال الثابت	1590	1590	1590	856.1	755	856.1	4980	308.9	4980
رأس المال المالي	83068	83068	83068	29736.7	26226.6	29736.7	9032.2	8733.4	9032.2

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تحليل نتائج **CRS**: تشمل عملية التحسين لسنة 2007 عدد 4 بنوك، أي ما عدا بنكي BEA و SGA، و وجب تخفيض أكثر من 63 وكالة، و ما قيمته كرأس مال ثابت 18727.8 مليون د.ج، و رأس مال مالي 169707.3 مليون د.ج.

تحليل نتائج **VRS**: العنصر الذي يتوجب التخفيض هو فقط رأس المال الثابت لبنك CPA بقيمة 3749.3 مليون د.ج.

و خلاصة القول أن التخفيضات المذكورة في المدخلات إن كانت البنوك الستة تعمل بمستوى كفاءة واحد فإن المدخلات التي خفضناها في الحقيقة هي زائدة عن ما تنتجه من إنتاج.

كما يعطي الجانب الفني للإدارة مجال لتحسين مدخلاتها فكذلك جانب التكلفة، و هو المتناول في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة التكلفية.

سيتم إيفاد التحسينات اللازمة للبنوك بفرضية ثبات عوائد الحجم (CRS)، و مقارنة هذه التحسينات بالواقع الفعلي للبنوك، و هذا نظرا لتقارب كلى النموذجين فيتم إعتماد النموذج البسيط (CRS).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا: تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2005.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-21: تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2005.

البنوك	BEA		BNA		CPA		SGA		ABC		AGB	
المتغيرات	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS
مصاريف العمال	2384	1339.8	2784	2784	2300	1142.6	314.4	246.2	230.7	225.6	52.12	27.37
التكاليف التشغيلية	4874	2445.4	2980	2980	3046	1401	944	531.3	1290	938	137.6	72.26
التكاليف البنكية	41774	23471	58983	58983	46838	23259	1144	899.6	305.4	298.7	88.3	46.3

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

كانت ما قيمته مصاريف عمال 2299.6 مليون د.ج زائدة عن ما تحتاجه البنوك في هذه السنة لتأدية كامل عملها، و مقدار 4903.6 مليون د.ج كتكاليف تشغيلية، و مقدار 42175 مليون د.ج كتكاليف بنكية، و كل هذا يتعلق بكل البنوك ما عدا بنك BNA.

ثانيا: تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2006.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-22: تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2006.

البنوك	BEA		BNA		CPA		SGA		ABC		AGB	
المتغيرات	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS
مصاريف العمال	3333	983.55	2778.1	2043.6	2400	1024.6	601.8	590	271.35	85.11	69.75	50.1
التكاليف التشغيلية	2654	782.6	3149	3116	3271	1330.6	825	813.6	412.6	135.2	124	88.8
التكاليف البنكية	175066	37459	23651	23416	46559	29465.4	1935	1873	2298	752.6	223.6	215.7

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

كان من المفترض في سنة 2006 تفادي إنفاق ما قيمته: 4677.04 مليون د.ج كمصاريف عمال، و 4168.8 مليون د.ج كتكاليف تشغيلية، و مقدار 156551 مليون د.ج كتكاليف بنكية، و هي تتعلق بكل البنوك.

ثالثا: تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2007.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 2-23: تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2007.

البنوك	BEA		BNA		CPA		SGA		ABC		AGB	
المتغيرات	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS
مصاريف العمال	3257	1011	2885.1	2343.3	2518.6	147.36	1090.6	1090.6	327.35	290.2	134.7	130
التكاليف التشغيلية	5358	1659	4209	3195.4	3153	1503.5	2945	2945	484	425	151	9.267
التكاليف البنكية	191695	39800	24567	19965	56559	11545.4	3039	3039	569.2	498.3	254.4	246.3

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

مست عملية التكاليف الزائدة كالعادة كل البنوك ما عدا بنك BNA، فكانت مصاريف العمال تقدر بـــ 5201 مليون د.ج، و المصاريف التشغيلية بقيمة 6562.8 مليون د.ج، و المصاريف البنكية بقيمة 201589 مليون د.ج.

و الملاحظ أن مقدار التحسين رغم نسب كفاءته الثابتة إلا أن القيم هي في حالة صعود، خاصة إذا خص الأمر بنك عمومي، و هذا نظرا لكبر حجمها.

لا تتمثل عملية التحسين فقط في تقليل المدخلات، بل كذلك بزيادة المخرجات، و هو المتناول في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات.

سيتم إيفاد التحسينات اللازمة للبنوك بفرضية ثبات عوائد الحجم (CRS)، و كذلك بفرضية تغير عوائد الحجم (VRS)، و مقارنة هذه التحسينات بالواقع الفعلي للبنوك.

أولا: تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2005.

التحسين سيكون في إطار فرضية CRS أو VRS و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-24: تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2005.

البنوك	BEA			BNA			CPA		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
القروض	692292	692292	692292	309645.6	309645.6	309645.6	181810	270414	270724.4
الإستثمارات	153777	153777	153777	247671	247671	247671	155276	182424.8	182427.3
البنوك	SGA			ABC			AGB		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
القروض	33237.56	33237.6	33237.56	16261.4	16553.1	17079.6	2837.9	2837.9	2837.9
الإستثمارات	4517	4517	4517	7632	7769	7773	1219	1219	1219

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحليل نتائج **CRS**: ظهور بنكي CPA و ABC بإنكماش في القروض قدره 88895.7 مليون د.ج، و إنكماش في الإستثمارات قدره 27285.806 مليون د.ج، و هي قيم خارجة عن المقدار الذي تحتفظ به البنوك عند البنك المركزي، و عن المقدار الذي تواجه به سحب الزبائن، و تؤدي إلى ظهور سيولة زائدة تعاني منها البنوك.

تحليل نتائج **VRS**: إنخفض مقدار القروض الواجب على بنكي CPA و ABC توظيفها، فأصبح 9678.2 مليون د.ج، أما الإستثمارات فزادة بإرتفاع بسيط أي 27289.8 مليون د.ج.

ثانيا: تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2006.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم أو تغير عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-25: تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2006.

البنوك	BEA			BNA			CPA		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
القروض	1011585	1011585	1011585	439798.8	443981.5	439798.8	225666	320918.7	313712
الإستثمارات	293252	293252	293252	222586.5	224703.4	222586.5	175070	194392	194335.8
البنوك	SGA			ABC			AGB		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
القروض	58038.6	58804.4	58069.7	19606.7	20870	19606.7	6034.31	6178	6034.31
الإستثمارات	5505.5	7297.9	5508.4	6856	7298	6856	1616	1739.7	1616

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تحليل نتائج **CRS**: تمثلت المخرجات الراكدة الواجب على البنوك توظيفها فقط لكل البنوك ماعدا بنك BEA، فكانت القروض تقدر بـــ 71610.2 مليون د.ج، و الإستثمارات بمقدار 23797 مليون د.ج

تحليل نتائج **VRS**: يلتحق بنك SGA ببنك BEA في التوظيف الكامل للقروض و الإستثمارات لسنة 2006، و يبقى على بقية البنوك رفع قروضها بـــ 88077.1 مليون د.ج، و إستثماراتها بـــ 19268.7 مليون د.ج.

ثالثا: تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2007.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم أو تغير عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 2-26: تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2007.

البنوك	BEA			BNA			CPA		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
القروض	1515983	1515983	1515983	60766.1	747699.3	60766.1	249978.8	337747.3	337994.4
الإستثمارات	298657	298657	298657	238463.6	293418.6	238463.6	181979.8	200799.9	199604.1
البنوك	SGA			ABC			AGB		
المتغيرات	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS	فعلية	CRS	VRS
القروض	78030	78030	78030	25735.12	29179.8	25735.12	9242.87	9559.05	9242.87
الإستثمارات	5321.5	5321.5	5321.5	5864	11817.3	5864	2307	4256	2307

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تحليل نتائج **CRS**: يبقى بنك SGA وحده الرائد في توظيف أمواله لسنة 2007، و يبقى على بقية البنوك رفع قروضها بـــ 778462.56 مليون د.ج و إستثماراتها بـــ 81677.4 مليون د.ج.

تحليل نتائج **VRS**: عملية التحسين بالفرضية تغير عوائد الحجم تخص فقط بنك CPA و يجب عليه رفع قروضه بـــ 88015.6 مليون د.ج، و إستثماراته بـــ 17624.3 مليون د.ج.

كما تمت الإشارة إليه سابقا فليست أي عملية توظيف بنكية ذات كفاءة، لهذا تظهر عملية تحسين مداخيل المخرجات أمر لازم و ضروري لرفع كفاءة أداء البنوك، و هو المتناول في الفرع التالي.

الفرع الرابع: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الدخلية.

سيتم إيفاد التحسينات اللازمة للبنوك بفرضية ثبات عوائد الحجم (CRS)، و مقارنة هذه التحسينات بالواقع الفعلي للبنوك.

أولا: تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارات لسنة 2005.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، و هذا نظرا لتقارب كلى النموذجين فيتم إعتماد النموذج البسيط (CRS)، و التحسينات ممثلة كما يلي:

الجدول رقم 2-27: تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارات لسنة 2005.

البنوك	BEA		BNA		CPA		SGA		ABC		AGB	
المتغيرات	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS
مداخيل القروض	31114	55306	26115.5	26115.5	9945	261608	1126.3	1439	809	973.8	110.5	2838
مداخيل الإستثمارات	17587	31301	35678	35678	10556	23711	2000	2555	909.5	929.9	186.07	354.2

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ضيعت بنوك BEA، CPA، SGA، ABC و AGB على نفسها جني ما مقداره 279059.5 مليون د.ج من جراء القروض و قيمة 27612.5 مليون د.ج من عمليات الإستثمار، و كذلك يفسر هذا على أن إختيارات البنوك التوظيفية سيئة أو أكثر مخاطرة في هذه البنوك.

ثانيا: تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارات لسنة 2006.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-28: تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارات لسنة 2006.

البنوك	BEA		BNA		CPA		SGA		ABC		AGB	
المتغيرات	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS
مداخيل القروض	28032	94964	27773	28010	11103	33311.3	2180	2211	1078.27	3292.6	404.32	418.8
مداخيل الإستثمارات	26536	65334	6755	6807	11023	34473	2951	3912	1273.25	3887.5	437	559

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

أظهرت سنة 2006 أن كل البنوك لم تكن كفؤة في إدرار المداخيل، و يلاحظ أن البنوك الأخرى خسرت ما مقداره 91637.1 مليون د.ج من مداخيل القروض، و 65997 مليون د.ج من عائدات الإستثمارات.

ثالثا: تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارات لسنة 2007.

التحسين سيكون في إطار فرضية ثبات عوائد الحجم و مقارنتها بالنتائج الفعلية للبنوك، كما يلي:

الجدول رقم 2-29: تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارات لسنة 2007.

البنوك	BEA		BNA		CPA		SGA		ABC		AGB	
المتغيرات	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS	فعلية	CRS
مداخيل القروض	35541	114290	32542	40002	9857	23413.8	3665.5	3665.5	1185	1347	579.1	598.4
مداخيل الإستثمارات	25546	82274	8332	10269	12150	16194.5	4488.4	4488.4	790	2152.5	688.56	1270

المصدر: مخرجات برنامج SIAD.

تحقيق بنك SGA نسبة كاملة في توليد المداخيل تجعله مثالا يحتدى به للبنوك الأخرى، و يمكن أيضا أن يلمح إلى المجالات غير الخطرة التي يمولها البنك و يستثمر فيها، و تبقى بقية البنوك الأخرى تضيع ما قيمته 99947 د.ج من مداخيل جراء القروض و 64653.4 مليون د.ج من كمداخيل من جراء الإستثمارات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة المبحث الثاني:

يعتبر النظام البنكي الجزائري من الأنظمة البنكية الصاعدة، لكن و في هذه الفترة فإنه يعيش ظروف داخلية و خارجية تجعله يتعامل معها و يعرف كيف يخرج رابحا، و لا يجد أحسن من مؤشر الكفاءة السليم الذي يوفره أسلوب التحليل التطويقي للبيانات للإعتماد على نتائجه لغرض التصحيح، خاصة و أن نتائج الدراسة تشير إلى هامش كبير و مهم يمكن أن تربحه بعض إدارات البنوك التجارية المدروسة، فقط بإختيارات إستراتيجية ملائمة كما تفعل بعض البنوك، فيظهر مؤشر مدخلات العمل البنكي في حدود 95%، حيث يتضح أن 5% كمتوسط لمجموع البنوك تتكلف عناء مراقبة و تنظيم كم من الوكالات و العمال و الموارد المالية التي تحت تصرفها، و المؤشر مماثل لجانب الكفاءة الإنتاجية، أي أن هناك متوسط إنكماش سنوي في القروض لوحدها يقارب 88 مليار د.ج، أما الجانب التكلفي فهو معتبر و قدر متوسط هذا المؤشر للثلاث سنوات المدروسة بمقدار 73.6%، أي أن البنوك الستة لوحدها كانت تبذر ما قيمته أكثر من 142.7 مليار د.ج سنويا، و المؤشر مماثل لجانب توليد الإيرادات، أي أن البنوك الستة نظريا تفوت على نفسها جني متوسط أرباح سنوي يقارب 189.8 مليار د.ج، و خلاصة القول من خلال هذه النتائج أن البنوك التجارية الجزائرية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في هياكلها المترامية التي تنفق عليها و بالمقابل لا تحقق مردود إقتصادي، و تسعى إلى تفعيل الإنتعاش الذي يعيشه الإقتصاد الجزائري حاليا و مستقبلا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

من خلال تعرضنا لماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و تطبيقه على البنوك التجارية الجزائري إتضح أنه نظرا لتعامل أسلوب DEA مع كافة الوحدات سواء الربحية أو الاربحية، و سواء السلعية أو الخدمية، و شموليته لأي وحدة إتخاد قرار تمتلك درجة معينة من الحرية الإدارية في إتخاذ قراراتها، أعتبر أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أنجع وسيلة يمكن الإستفادة منها لإجراء مقارنة الكفاءة النسبية (الكفاءة الحدودية) للوحدات المتماثلة، و نظرا لأنه لم يقتصر دوره على تحديد درجة كفاءة الوحدات المقومة بل تعداه ليبين الخلل في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير الكفؤة، و يحدد لهذه الأخيرة الوحدات النظيرة أو المرجعية لغرض بلوغ الكفاءة الكاملة، و لهذا كان إستعماله لكشف مؤشرات كفاءة البنوك التجارية الجزائرية.

و من خلال تطبيق أسلوب DEA على الستة بنوك التجارية خلال الثلاث سنوات تبين أنه و رغم الخبرة الكبيرة التي تتمتع بها البنوك الأجنبية (سليلة بنوك عالمية) الوافدة إلى السوق البنكي الجزائري إلا أن البنوك التجارية العمومية وظفت كذلك خبرتها في هذا السوق، و بهذا يظهر مؤشر الكفاءة الإنتاجية للبنوك الستة المدروسة متقاربا حيث تنحصر 50% من البنوك خلال الثلاث سنوات ما بين 90 و 100% و 50% الأخرى ما بين 80 و 100% و هي إشارة واضحة على التحكم الجيد في السيولة و عدم ترك الأموال في خزينة البنك جامدة، لكن رغم ذلك لا يجب التغاضي على أن النشاط الإقتصادي حُرم من 264 مليار د.ج كقروض خلال الثلاث سنوات هذه، رغم الطلب الكبير الذي يشهده السوق البنكي الجزائري على القروض.

أما مؤشرات الكفاءة التكلفية فأظهرت بوضوح سياسة كل بنك لمزاولة العمل و المهنة البنكية، فظهر متوسط هذه البنوك في حدود 73.6%، و هو مؤشر صريح للتكاليف الزائدة التي تتحمل عنائها بعض البنوك، و خاصة العمومية منها، أي أن الستة البنوك نظريا أنفقت في مجموع الثلاث سنوات 428 مليار د.ج كتكاليف بمردودية تساوي الصفر، و هو مبلغ معتبر.

أما مؤشرات الكفاءة الدخلية فبينت بحق رشادة التخصيص الذي تعتمده البنوك الستة المدروسة خلال الثلاث سنوات، فظهر متوسط هذه البنوك هو كذلك كما في الكفاءة التكلفية في حدود 73%، و هو ترجمة إلى التباين الواضح في مردودية و رشادة التمويلات و التوظيفات التي تقوم بها هذه البنوك، و أيضا إلى الكفاءة المتباعدة و التي تجعل بعض البنوك تتحمل أكثر من غيرها مصاريف مخاطرة أكبر، و ضيعت البنوك الستة المدروسة خلال الثلاث سنوات على نفسها الحصول على إيرادات تفوق قيمتها 569.5 مليار د.ج.

لكن يجب التنويه على أن المؤشرات الجيدة أو الرديئة و بمختلف توجهاتها طيلة الثلاث سنوات المدروسة لم تستقر على سنة من السنوات أو على بنك من البنوك، و هذا يدل على عدم تأثير المتغيرات الكلية بشكل جلي على أداء هذه البنوك، و أيضا على أن البنوك التجارية العاملة في الجزائر تختلف حقا في توجهاتها لمزاولة الوساطة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المالية في الجزائر، و بالتالي من الخطأ التعامل معها كلها بمنطق واحد، و رغم ذلك لا يجب إخفاء ما يعيق هذه البنوك من مؤثرات داخل النظام البنكي و خارجه، لذى فإنه يجب على الحكومة أن تعمل ممثلة بالبنك المركزي على تخفيض القيود المفروضة على النشاط البنكي، و أن تخلق تحديات أمام هذا القطاع من شأنها الرفع من كفاءته ليستفيد القطاع الحقيقي بدوره.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمـــة العامـــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. ملخص البحث و نتائجه:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ليس الحكم السهل على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية و إنما فتح نقاش واسع حول أداء هذه البنوك و ذلك وفق المبادئ و الأسس و الآليات التي تحكم المنظومة البنكية، حيث تعرضنا في الفصل الأول لماهية البنوك التجارية و عملية قياس الكفاءة، فدرسنا في المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، و الإستراتيجيات التي تتبعها في جذب و توظيف الأموال، وتطرقنا إلى المنافسة كأهم عنصر يجب توفيره لتحقيق الأداء الجيد، ثم تعرضنا إلى واقع البنوك في الدول المتخلفة و خصائص محيطها، ثم حاولنا في المبحث الثاني توضيح مؤشر الكفاءة كمؤشر أداء له أهمية على المستوى الجزئي و الكلي يكمل المؤشرات المالية الشائعة الإستخدام في البنوك، و وضحنا المفهوم الجديد للكفاءة الذي يستدعي حسابه طرقا أكثر تعقيدا، و بينا متغيراته و ظروف تطبيقه في المجال البنكي، ثم ألقينا الضوء على عملية قياس الكفاءة النسبية و طرق قياسها.

ثم حاولنا في الفصل الثاني الإحاطة بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات و تطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية، فدرسنا في المبحث الأول أسلوب التحليل التطويقي للبيانات بإعطاء لمحة بسيطة عن بطبيعته و نشأته و نماذج المعروفة، و المتمثلة في نموذج CCR، و أيضا نموذج BCC، و بينا أهم نماذج أسلوب DEA الأخرى، و ختمنا المبحث بحدود و إمتدادات أسلوب DEA، بعد ذلك تناولنا المبحث الثاني بإفتتاحه بمسيرة البنوك التجارية الجزائرية ثم عرجنا إلى التعريف ببنوك العينة المدروسة و ذكر بعض مؤشراتها المالية، و إنتقلنا إلى الصياغة الرياضية للكفاءة الفنية و الكفاءة السعرية، و قمنا بتبيان نتائج النموذجين المطبقين و تحليلها، و ختمنا المبحث بالتحسينات الضرورية لنتائج البنوك غير الكفؤة و التعليق على ذلك.

و في ضوء أهداف الدراسة التي وضعها الطالب، و الفرضيات التي سعت الدراسة إلى التحقق منها وتم إختبارها بالمبحث الأخير من الدراسة، فقد تم التوصل إلى مجموعة هامة من النتائج، وعموماً، فإن الطالب يستطيع أن يوجز أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة في النقاط التالية:

هناك تقارب كبير ما بين البنوك المدروسة في الثلاث سنوات من حيث الكفاءة الإنتاجية، حيث تظهر النماذج المستعملة أنه في المتوسط 83% من البنوك المدروسة تنحصر كفاءتها الإنتاجية بين 90 و 100%، أي بين هذه البنوك هوامش طفيفة تمكنها اللحاق ببعضها، و يبقى القرض الشعبي الجزائري بعيد عن المجموعة الرائدة في مجال الكفاءة الإنتاجية حيث لم يتعدى مؤشر كفاءته 88.8% كمتوسط في الثلاث سنوات قيد الدراسة، و هو ما يشير إلى أن تحقيق البنك لنتائج طيبة في السنوات القليلة الماضية كان على حساب جانب الكفاءة، و تبين هذه النتائج حقا أن هذه البنوك تعمل عند مستوى تكنولوجيا واحد، لهذا يجب عليها السعي إلى زيادة حجم الإنفاق على التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا البنوك الإلكترونية، البنك الناطق، و الصراف الآلي و غيره).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و عموما إتصفت البنوك العمومية خاصة في مطلع الألفية الثالثة بركود في توظيف الأموال التي تحت تصرفها في إطار ترشيد توزيع القروض، و أيضا لعدم كفاءة هذه البنوك في تحويل المشاريع الفاشلة إلى مشاريع ناجحة، و تبرر نتائج الكفاءة الإنتاجية الصعوبة التي يعيشها المتعاملين الإقتصاديين في الإستفادة من القروض، كما دلت على هذا الدراسات التي جرت في هذا المجال أنه نظريا من بين طلبين للقرض يتم قبول واحد، و كما خرجت به هذه الدراسة التي إحتل فيها البنكين العموميين البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري المراتب الأخيرة ضمن الستة بنوك المدروسة، بمتوسط مؤشر كفاءة إنتاجية في حدود 90%، و اللذان يشكلان لوحدهما حوالي 20% من أصول النظام البنكي الجزائري لنتأكد من خاصية السيولة الزائدة التي تميز بها النظام البنكي الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة، لهذا يجب على البنوك العمومية مسايرة أوضاع السيولة في الإقتصاد بمرونة، و إعادة النظر في أي عملية دمج تنوي السلطات النقدية القيام بها، لكي لا يؤثر البنك غير الكفؤ في مسار البنك الكفؤ، كما تم الحديث عن هذا الدمج سابقا بين البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، و إلا فإنه يجب على البنوك العمومية أن تتبادل فيما بينها للقاعدة المعلوماتية عن أسلوب الإنتاج و عملية تخصيص الموارد البنكية.

و بصفة عامة تشير نتائج الكفاءة الإنتاجية المتقاربة إلى أنه يجب على الحكومة أن تعمل ممثلة بالبنك المركزي على تخفيض القيود المفروضة على النشاط البنكي و أن تخلق تحديات أمام هذا القطاع من شأنها تحفيز القطاع البنكي على الإبداع و التطوير.

و بناءً على ما تقدم، وما تم التوصل إليه من نتائج، فقد تم رفض الفرضية الأولى و القائلة بعدم وجود تقارب بين بنوك العينة في تحقيق درجات الكفاءة الإنتاجية.

أما مؤشرات الكفاءة التكلفية للبنوك فكان هناك تباعد واضح طيلة الثلاث سنوات، و يبقى ما نسبته 40% فقط من العينة ينحصر ما بين مؤشر 90 و 100%، و هو هامش واسع يكرس ما خرجت به الدراسات السابقة من التباعد المشهود في جانب الكفاءة التكلفية، و تبدو البنوك الأجنبية الثلاثة المدروسة إضافة إلى البنك الوطني الجزائري متحكمة جيدا في التكاليف بمختلف أنواعها، بالمقارنة مع بنكي القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري، لهذا سيكون من المفيد إعادة النظر في حجم هذين البنكين العموميين، و هي الأحجام التي تبدو زائدة عن اللزوم (التفرع الزائد)، عن طريق تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على وكالات البنك الواحد، و هو ما يشير أيضا إلى أن تعمل البنوك على إدارة التسهيلات الإئتمانية بكفاءة عالية لتتمكن من التخلص من ظاهرة تزايد الديون المعدومة و المشكوك فيها، لتحسن كفاءتها التكلفية.

و بناءً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج وما قدمته الدراسة من دلالات، فقد تم قبول الفرضية الثانية و القائلة بأن هناك تباعد بين بنوك العينة من حيث درجة كفاءتها التكلفية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و أما الكفاءة الدخلية (الإيرادية) فكانت نتائجها مماثلة لنتائج الكفاءة التكلفية، فحققت 40% من البنوك مؤشرات كفاءة دخلية ما بين مؤشر 90 و 100%، أما 60% الأخرى فإنحصرت كفاءتها الدخلية ما بين مؤشر 30 و 90%، و هذه النتيجة هي خلاف لما خرجت به الدراسات في هذا الجانب، و يفسر جزء كبير من النتائج إلى التخصص الواضح الذي يلقي بضلاله على تباين أداء البنوك الجزائرية، و هو الذي مازالت تسلكه البنوك العمومية، و الذي بدأت تنتهجه البنوك الأجنبية، فحققت بعض البنوك نتائج طيبة في الكفاءة الدخلية نظرا لتوجيه جل تمويلها في التوظيفات القصيرة الأجل و التوظيفات المضمونة، و حققت بنوك أخرى كالقرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري نتائج كفاءة دخلية ضعيفة نظرا لتمويل الأول لمجالات بطبيعتها خطرة، و تفرغ البنك الثاني على الساحة الدولية، و ما يشمل هذا المجال من أخطار سعر الصرف و أخطار أخرى، و تبين نتائج الكفاءة الدخلية أنه يجب على البنوك تحسين و تنويع مصادر أرباحها لتحسين تنافسيتها، و كذلك هي دلالة مميزة إلى سوق مالي ضعيف، لهذا يجب العمل على تنشيط بورصة الجزائر للإستفادة من توظيفات البنوك في الأدوات المالية، و مساعدة البنوك في التحكم في مخاطر العمل البنكي كما هو الشأن في الدول ذات الأنظمة المالية المتطورة، و تشير كذلك نتائج الكفاءة الدخلية على ضرورة أخذ البنك المركزي زمام المبادرة في توجيه البنوك التجارية العمومية و الأجنبية على حدٍ سواء، للعمل بمستوى واحد يمكن من بلوغ التنمية الإقتصادية المنشودة.

و بناءً على ما تقدم من نتائج الدراسة، فقد تم قبول الفرض الثالث والقائل بأنه يوجد تباين واضح في تحقيق بنوك العينة لدرجات كفاءة دخلية.

و بصفة عامة فإن مؤشرات الكفاءة كانت تختلف من سنة لأخرى، و لم يكن لها منحى معين، فتارة تظهر بنوك بمعدلات متزايد، و تارة تظهر بنوك بمعدلات متناقصة، و أحيانا ثابتة، و لم تكن أيضا الكفاءة الجيدة حكرا على البنوك الأجنبية بل كانت أيضا البنوك العمومية تحقق معدلات ريادية في مختلف جوانب الكفاءة التي تم دارستها.

2. آفاق البحث:

رغم محاولة الطالب تغطية العديد من جوانب الكفاءة، و المتمثلة بكل من الكفاءة الفنية، الكفاءة التكلفية، و الكفاءة الدخلية، إلا أن نطاق الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى أهمية إمتداد جهود الطلبة لتغطية نواحي أخرى لا تقل أهمية عما شملته الدراسة الحالية، ومن هذه النواحي ما يلي:

- القيام بإجراء دراسة تشمل كافة البنوك التجارية الناشطة في السوق البنكي الجزائري، لغرض الوصول إلى أحكام شاملة عن واقع الوساطة المالية في الجزائر، حيث يبدو عدم الإهتمام بنظام المعلومات من جانب البنوك غير المدروسة هو في الواقع يخفي إخفاقات أخرى لهذه البنوك.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تبني مؤشرات الكفاءة على أساس بنوك العينة، و هي المستقاة في الغالب من مجموعة البنوك العاملة على مستوى الدولة الواحدة، و سبب ذلك هو تجنب الإصطدام بما تنفرد به كل دولة من مميزات، خاصة فيما يتعلق بالمناخ الموفر للعمل البنكي و كذا إختلاف التكنولوجيا البنكية بين الدول، رغم ذلك و بإعتبار الجزائر ذات نظام بنكي كبقية الدول المتخلفة فهي تحتاج إلى إجراء مقارنات مع دول أخرى، خاصة دول الجوار العربية أو دول الضفة المتوسطية و خاصة جنوب أوربا، و ذلك في سبيل الإدراك الحقيقي لكفاءة مؤسساتها المالية.
- بما أن دراسة الكفاءة لا تكفي وحدها للحكم على الكفاءة العامة للبنك فيجب إدماج جانب أخر ألا و هو جانب النوعية، بهدف الوصول إلى الحكم الصائب و الشامل.
- التفصيل في كفاءة كل بنك (خاصة البنوك العمومية)، بدارسة وكالات البنك الواحد كل على حدى، و ما لهذا أهمية في تحديد المناطق الجغرافية التي تستفيد من التمويل من غيرها، لغرض إعادة التنمية المتوازنة لكافة التراب الوطني.
- ما زال مفهوم الكفاءة البنكية يحتاج إلى بذل مجهودات إضافية لإستكشافه، لهذا ندعو الطلبة في أبحاثهم المستقبلية تحديد كفاءة البنوك التجارية بإدخال عامل جذب الودائع (مقاربة الإنتاج).
- دراسة كفاءة الطرف الثاني في النظام البنكي الجزائري، و المتمثل في المؤسسات المالية المختصة، التي يبدو دورها محتشما، و بالتالي العمل على تطويرها و دفع أداءها إلى الأمام.
- بفعل حداثة الأسلوب في الجزائر فيجب الإستفادة منه بتطبيقه على قطاعات خدمية و سلعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الملاحق:

I. ملحق البيانات المالية للبنوك المدروسة..... 224.

II. بعض الدراسات التي جرت بتطبيق أسلوب "DEA" في المجال البنكي..... 234.

III. ملحق تقريري بنك الجزائر..... 235.

IV. ملحق طريقة صياغة و حل مسألة النموذج ببرنامج SIAD- ..... 235.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

I. ملحق البيانات المالية للبنوك المدروسة.

(1) ملحق البنك الخارجي الجزائري.

(أ) - سنة 2005.

BILAN 2005

En million de dinars	ACTIF
Caisses, Banque centrale, CCP	173 607
Créances sur les institutions financières	467 322
- à vue	27 833
- à terme	439 489
Créances sur clientèle	224 970
- créances commerciales	4 611
- autres concours à la clientèle	85 291
- comptes ordinaires débiteurs	135 068
Obligations et autres titres à revenus fixes	93 611
Actions et autres titres à revenus variables	24 200
Participations, parts dans les entreprises liées	14 277
Immobilisations incorporelles	224
Immobilisations corporelles	5 093
Autres actifs et comptes de régulation	21 689
TOTAL	1 024 994

	PASSIF
Dettes envers les institutions financières	9 271
- à vue	2 177
- à terme	7 094
Comptes créditeurs de la clientèle	815 749
Comptes d'épargne	33 433
- à vue	598 825
- à terme	183 473
- autres dettes	18
Dettes représentées par un titre	55 906
- bon de caisse	31 706
- autres dettes	24 200
Autres passifs et comptes de régulation	95 997
Provisions pour risques et charges	3 119
FRBG	10 889
Capital social	24 500
Réserves	4 398
Report à nouveau	3 926
Résultat de l'exercice	1 240
TOTAL	1 024 994

En million de dinars	Charges 2005	Produits 2005
Intérêts et assimilés	4 109	31 114
Commissions	1 [illegible]	8 750
Produits divers		3 972
Sous - Total	5 117	43 836
Produit Net bancaire		38 719
Charges d'exploitation générales	4 434	
Services	1 327	
Frais de personnel	7 [illegible]	
Impôts et taxes	713	
Charges diverses	0	
Dotations aux amortissements	400	
Sous -Total	4 874	
Résultat Brut d'exploitation		33 845
Dotations aux provisions et pertes	33 194	
Résultat Courant avant impôt		651
Charges / produits exceptionnels	3 413	5 365
Résultat exceptionnel		2 052
Impôt sur les bénéfices	1 [illegible]	
Résultat de l'exercice (bénéfice)		1 240

Source: sur les deux liens; «http://www.bea.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=64&Itemid=87».
«http://www.bea.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=65&Itemid=88».

ب - سنتي 2006-2007.

■ Compte de résultat

	31/12/07	31/12/06	Variation	
CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRES	17 510	7 570	2 458	48%
INTERETS ET CHARGES ASSIMILEES	7 405	6 858	2 502	57%
- SUR OPERATIONS IF	10	19	0	-2%
- SUR OPERATIONS CLIENT	7 227	6 497	2 413	59%
- SUR OBLIGATIONS	168	343	89	35%
COMMISSIONS	639	710	-42	-6%
AUT CHARG D'EXPL BANC	9 466	1	-2	-66%
AUTRES CHARGES	188 931	181 049	13 431	8%
CHARGES D'EXPLOITATION GENERALES	7 603	5 401	964	22%
- MATIERES ET FOURNITURES	135	171	72	72%
- SERVICES	1 333	1 133	468	70%
- FRAIS DE PERSONNEL	3 257	3 333	949	40%
- IMPOTS ET TAXES	1 242	653	-74	-10%
- CHARGES DIVERSES	1 635	111	-451	-80%
PROV PERTES CREANCES	172 720	165 937	18 973	13%
AMORT INCORP / CORP	1 008	586	136	30%
CHARGES EXCEPTIONNELLES	1 465	2 559	-12 394	-83%
IMPOTS SUR LES BENEFICES	6 136	6 566	5 753	707%
BENEFICE DE L'EXERCICE	16 516	6 208	4 968	401%
TOTAL	222 957	194 827	20 857	

	31/12/06	31/12/06	Variation	
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRES	51 621	52 931	-1 783	-3%
INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	42 425	33 481	-6 157	-16%
- SUR OPERATIONS IF	13 143	8 865	2 654	43%
- SUR OPERATIONS CLIENT	22 398	19 167	-6 497	-25%
- SUR OBLIGATIONS	6 884	5 448	-2 314	-30%
COMMISSIONS	9 194	3 432	-86	-2%
AUT PROD D'EXPL BANC	3	16 018	4 461	39%
AUTRES PRODUITS	171 336	141 896	22 640	19%
PRODUITS DIVERS	36	30	-16	-34%
REPRISE PROV	161 871	140 258	26 187	23%
PRODUITS EXCEPTIONNELS	9 429	1 608	-3 531	-69%
TOTAL	222 957	194 827	20 857	

■ Compte de résultat

	31/12/07	31/12/06	Variation	
CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRES	17 510	7 570	2 458	48%
INTERETS ET CHARGES ASSIMILEES	7 405	6 858	2 502	57%
- SUR OPERATIONS IF	10	19	0	-2%
- SUR OPERATIONS CLIENT	7 227	6 497	2 413	59%
- SUR OBLIGATIONS	168	343	89	35%
COMMISSIONS	639	710	-42	-6%
AUT CHARG D'EXPL BANC	9 466	1	-2	-66%
AUTRES CHARGES	188 931	181 049	13 431	8%
CHARGES D'EXPLOITATION GENERALES	7 603	5 401	964	22%
- MATIERES ET FOURNITURES	135	171	72	72%
- SERVICES	1 333	1 133	468	70%
- FRAIS DE PERSONNEL	3 257	3 333	949	40%
- IMPOTS ET TAXES	1 242	653	-74	-10%
- CHARGES DIVERSES	1 635	111	-451	-80%
PROV PERTES CREANCES	172 720	165 937	18 973	13%
AMORT INCORP / CORP	1 008	586	136	30%
CHARGES EXCEPTIONNELLES	1 465	2 559	-12 394	-83%
IMPOTS SUR LES BENEFICES	6 136	6 566	5 753	707%
BENEFICE DE L'EXERCICE	16 516	6 208	4 968	401%
TOTAL	222 957	194 827	20 857	

	31/12/06	31/12/06	Variation	
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRES	51 621	52 931	-1 783	-3%
INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	42 425	33 481	-6 157	-16%
- SUR OPERATIONS IF	13 143	8 865	2 654	43%
- SUR OPERATIONS CLIENT	22 398	19 167	-6 497	-25%
- SUR OBLIGATIONS	6 884	5 448	-2 314	-30%
COMMISSIONS	9 194	3 432	-86	-2%
AUT PROD D'EXPL BANC	3	16 018	4 461	39%
AUTRES PRODUITS	171 336	141 896	22 640	19%
PRODUITS DIVERS	36	30	-16	-34%
REPRISE PROV	161 871	140 258	26 187	23%
PRODUITS EXCEPTIONNELS	9 429	1 608	-3 531	-69%
TOTAL	222 957	194 827	20 857	

Source: sur le lien; «http://www.bea.dz/rapport_annuel_2007.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(2) ملحق البنك الوطني الجزائري.

أ- سنة 2005.

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	45 599 659 252,71
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	124 563 754 927,12
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	18 645 619 160,89
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	290 999 970 725,63
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	27 726 395 000,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 452 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	285 794 092,60
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	5 866 498 279,84
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	942 569 168,90
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 698 946 170,55
TOTAL ACTIF	609 067 252 863,23

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	21 787 351 053,60
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	436 728 497 775,85
- COMPTES D'EPARGNE	198 775 396 845,20
- AUTRES DETTES	237 953 100 930,65
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	1 641 094 233,08
6)- COMPTES DE REGULARISATION	94 020 856 114,11
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 541 203 099,91
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 991 155 332,60
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 051 497 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	0,00
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	-2 954 835 846,20
TOTAL PASSIF	609 067 252 863,23

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		26 115 524 206,27
60- Charges bancaires	4 589 672 910,42	
80- Marge bancaire		21 525 851 295,85
80- Marge bancaire		21 525 851 295,85
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		24 034 508,54
78- Transfert de charge d'exploitation		0,00
61-Mat.& Fournitures consommés	148 851 131,34	
62- Services	841 551 225,11	
63- Frais de personnel	2 783 995 090,97	
64- Impôts & Taxes	544 916 298,41	
66- Frais divers	860 476 809,68	
68- Dotations amortis.& Provis	585 759 898,12	
83-Résultats d'exploitation		15 784 335 350,76
79- Produits hors exploitation		35 653 836 018,62
69- Charges hors exploitation	54 393 007 215,58	
84- Résultats hors exploitation		(18 739 171 196,96)
83- Résultats d'exploitation		15 784 335 350,76
84- Résultats hors exploitation		(18 739 171 196,96)
880- Résultat brut de l'exercice		2 954 835 846,20
886- Provision pour Risque de crédit	0,00	
889- Impôt s/Les bénéfices des sociétés	0,00	
88- Résultat de l'exercice		(2 954 835 846,20)

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	185 233 329 931,78
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	13 657 744 565,55
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	12 325 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	41 501 767 528,99
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	117 748 724 656,49
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	104 861 309 443,08
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	104 861 309 443,08
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

Source: sur le lien; «http://www.bna.dz/bilan_2005.html».

ب- ملحق 2006.

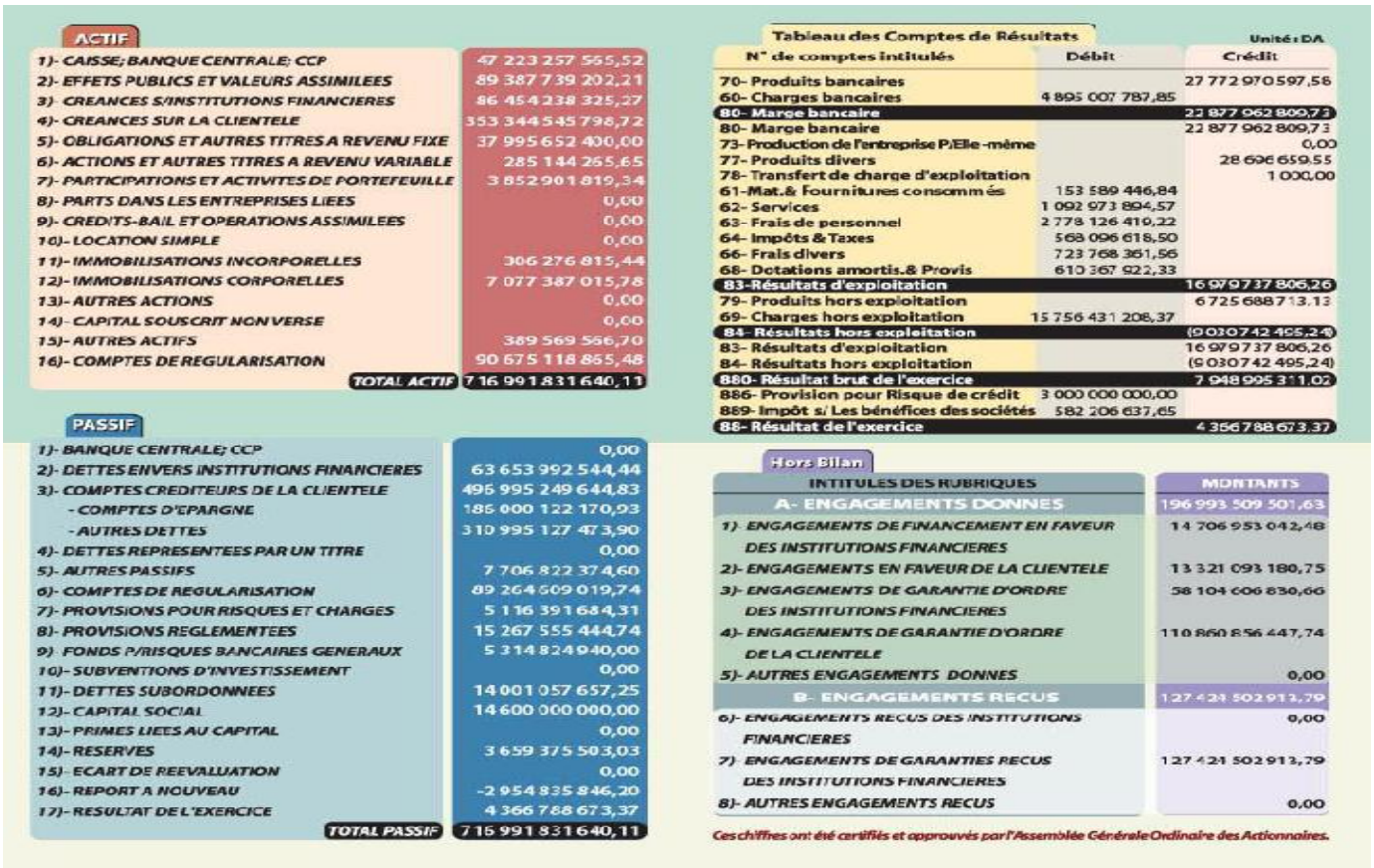

ACTIF

1)- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	47 223 257 565,52
2)- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	89 387 739 202,21
3)- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	86 454 238 325,27
4)- CREANCES SUR LA CLIENTELE	353 344 545 798,72
5)- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	37 995 652 400,00
6)- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	285 144 265,65
7)- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 852 901 819,34
8)- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
9)- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
10)- LOCATION SIMPLE	0,00
11)- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	306 276 815,44
12)- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	7 077 387 015,78
13)- AUTRES ACTIONS	0,00
14)- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
15)- AUTRES ACTIFS	389 569 566,70
16)- COMPTES DE REGULARISATION	90 675 118 865,48
TOTAL ACTIF	716 991 831 640,11

PASSIF

1)- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
2)- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	63 653 992 544,44
3)- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	496 995 249 644,83
- COMPTES D'EPARGNE	186 000 122 170,93
- AUTRES DETTES	310 995 127 473,90
4)- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
5)- AUTRES PASSIFS	7 706 822 374,60
6)- COMPTES DE REGULARISATION	89 264 609 019,74
7)- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 116 391 684,31
8)- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
9)- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 314 824 940,00
10)- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
11)- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
12)- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
13)- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
14)- RESERVES	3 659 375 503,03
15)- ECART DE REEVALUATION	0,00
16)- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 846,20
17)- RESULTAT DE L'EXERCICE	4 366 788 673,37
TOTAL PASSIF	716 991 831 640,11

Tableau des Comptes de Résultats

Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		27 772 970 597,58
60- Charges bancaires	4 895 007 787,85	
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
80- Marge bancaire		22 877 962 809,73
73- Production de l'entreprise P/Elle -même		0,00
77- Produits divers		28 696 659,55
78- Transfert de charge d'exploitation		1 000,00
61-Mat.& Fournitures consommés	153 589 446,84	
62- Services	1 092 973 894,57	
63- Frais de personnel	2 778 126 410,22	
64- Impôts & Taxes	568 096 618,50	
66- Frais divers	723 768 361,56	
68- Dotations amortis.& Provis	610 367 922,33	
83-Résultats d'exploitation		16 979 737 806,26
79- Produits hors exploitation		6 725 688 713,13
69- Charges hors exploitation	15 756 431 208,37	
84- Résultats hors exploitation		(9 030 742 495,24)
83- Résultats d'exploitation		16 979 737 806,26
84- Résultats hors exploitation		(9 030 742 495,24)
880- Résultat brut de l'exercice		7 948 995 311,02
886- Provision pour Risque de crédit	3 000 000 000,00	
889- Impôt s/ Les bénéfices des sociétés	592 206 637,65	
88- Résultat de l'exercice		4 356 788 673,37

Hors Bilan

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	196 993 509 501,63
1)- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 706 953 042,48
2)- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	13 321 093 180,75
3)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	58 104 606 830,66
4)- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	110 860 856 447,74
5)- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	127 421 502 913,79
6)- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
7)- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	127 421 502 913,79
8)- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires.

Source: sur le lien; «http://www.bna.dz/bilan_2006.html».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- سنة 2007.

ACTIF — Unité : DA

- CAISSE; BANQUE CENTRALE; CCP	55 395 161 627,04
- EFFETS PUBLICS ET VALEURS ASSIMILEES	87 861 105 373,53
- CREANCES S/INSTITUTIONS FINANCIERES	156 617 785 702,45
- CREANCES SUR LA CLIENTELE	451 043 110 887,31
- OBLIGATIONS ET AUTRES TITRES A REVENU FIXE	34 570 081 081,00
- ACTIONS ET AUTRES TITRES A REVENU VARIABLE	440 239,50
- PARTICIPATIONS ET ACTIVITES DE PORTEFEUILLE	3 668 901 819,33
- PARTS DANS LES ENTREPRISES LIEES	0,00
- CREDITS-BAIL ET OPERATIONS ASSIMILEES	0,00
- LOCATION SIMPLE	0,00
- IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	335 110 579,74
- IMMOBILISATIONS CORPORELLES	21 067 245 264,23
- AUTRES ACTIONS	0,00
- CAPITAL SOUSCRIT NON VERSE	0,00
- AUTRES ACTIFS	341 253 932,52
- COMPTES DE REGULARISATION	112 022 434 113,02
TOTAL ACTIF	922 922 630 719,67

PASSIF — Unité : DA

- BANQUE CENTRALE; CCP	0,00
- DETTES ENVERS INSTITUTIONS FINANCIERES	142 077 411 033,58
- COMPTES CREDITEURS DE LA CLIENTELE	595 593 939 411,84
* COMPTES D'EPARGNE	195 040 192 415,13
* AUTRES DETTES	400 553 746 996,71
- DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	0,00
- AUTRES PASSIFS	5 589 606 359,95
- COMPTES DE REGULARISATION	101 577 558 379,16
- PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	3 256 852 684,31
- PROVISIONS REGLEMENTEES	15 267 555 444,74
- FONDS P/RISQUES BANCAIRES GENERAUX	5 507 639 265,32
- SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0,00
- DETTES SUBORDONNEES	14 001 057 657,25
- CAPITAL SOCIAL	14 600 000 000,00
- PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00
- RESERVES	8 026 164 176,40
- ECART DE REEVALUATION	13 590 105 762,20
- REPORT A NOUVEAU	-2 954 835 646,20
- RESULTAT DE L'EXERCICE	6 789 576 391,12
TOTAL PASSIF	922 922 630 719,67

Tableau des Comptes de Résultats — Unité : DA

N° de comptes intitulés	Débit	Crédit
70- Produits bancaires		32 541 595 415,14
60- Charges bancaires	5 429 731 078,83	
80- Marge bancaire		27 111 864 336,31
80- Marge bancaire		27 111 864 336,31
73- Productiondel'entreprisePlElle-même		0,00
77- Produits divers		65 888 902,15
78- Transfert de charge d'exploitation		1 766,00
61-Mat.& Fournitures consommés	145 863 278,21	
62- Services	1 365 232 196,27	
63- Frais de personnel	2 885 086 552,02	
64- Impôts & Taxes	657 497 457,83	
66- Frais divers	1 286 245 375,79	
68- Dotations amortis.& Provis	753 831 919,48	
83-Résultat d'exploitation		20 383 918 214,88
79- Produits hors exploitation		8 265 863 195,35
69- Charges hors exploitation	19 136 673 050,10	
84- Résultat hors exploitationicn		(10 870 809 864,74)
83- Résultat d'exploitation		20 383 918 214,88
84- Résultat hors exploitation		(10 870 809 864,74)
880- Résultat brut de l'exercice		9 213 108 350,12
886- Prevision pour risque de crédit	0,00	
889- Impôts / Les bénéfices des sociétés	2 423 531 959,00	
88- Résultat de l'exercice		6 789 576 391,12

Hors Bilan — Unité : DA

INTITULES DES RUBRIQUES	MONTANTS
A- ENGAGEMENTS DONNES	420 714 196 381,17
- ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	14 644 590 259,99
- ENGAGEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	10 359 293 180,75
- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	253 591 994 275,30
- ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	142 118 318 655,13
- AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0,00
B- ENGAGEMENTS RECUS	202 273 734 948,66
- ENGAGEMENTS RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0,00
- ENGAGEMENTS DE GARANTIES RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	202 273 734 948,66
- AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	0,00

Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale des Actionnaires.

Source: sur le lien; «http://www.bna.dz/bilan_2006.html».

(3). ملحق القرض الشعبي الجزائري.

أ- سنة 2005-2006.

Acif — U.: Millions DA

Rubriques	2004	2005	2006	Evolution 2006/2005 Montant	%
Opérations inter bancaires	114 345	133 358	169 816	36 458	27
dont :					
- Disponibilités	80 076	86 670	81 891	-4 779	-6
- Créances s/Institutions Financières	34 269	46 688	87 925	41 237	88
Opérations avec la clientèle (Créances clientèle)	133 694	135 122	137 741	2 619	1,9
Portefeuille titres et participations	135 501	142 657	159 587	16 930	12
dont :					
- Obligations et autres titres	131 405	138 538	154 775	16 237	12
- Actions et titres à revenus variables	155	156	27	-129	-83
- Participations	3 941	3 963	4 785	822	21
Immobilisations	4 541	5 013	5 232	219	4
Autres actifs et comptes de régularisation	21 372	12 619	15 483	2 864	23
TOTAL	**409 453**	**428 769**	**487 859**	**59 090**	**14**

Passif — U: Millions DA

Rubriques	2004	2005	2006	Evolution 2006/2005 Montant	%
Opérations inter-bancaires et assimilées	33 026	27 704	44 746	17 042	62
dont :					
- Banque Centrale CCP	4	0	666	666	
- Dettes envers les Institutions Financières	33 022	27 704	44 080	16 376	59
Opérations avec la clientèle	317 181	338 422	362 909	24 487	7
dont :					
- Comptes créditeurs	280 246	302 873	330 624	27 751	9
- Dettes représentées par un titre	36 935	35 549	32 285	-3 264	-9
Autres passifs et comptes de régularisation	27 144	23 823	32 054	8 231	35
Provisions pour risques et charges	1 685	1 539	1 446	-93	-6
Fonds propres	30 417	37 129	46 511	9 382	25
dont					
- Capital social	25 300	25 300	29 300	4 000	16
- réserves	940	2 361	5 082	2 721	115
- Dettes subordonnées	0	4 152	193	-3 959	
- Fonds pour Risques Bancaires Généraux (FRBG)	2 700	2 700	4 191	1 491	55
- Ecart de réévaluation	56	46	36	-10	-22
- Résultat de l'exercice	1 421	2 722	7 902	5 180	190
TOTAL	**409 453**	**428 769**	**487 859**	**59 090**	**14**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3 – COMPTES DE RESULTATS :

Les résultats de l'exercice 2006, se présentent comme suit :

U: Millions DA

Produits et Charges	2004	2005	2006	Evolution 2006/2005 %
I - Produits d'exploitation bancaire	18 136	20 063	21 848	9
- Produits sur les opérations avec la clientèle	7 175	9 564	9 540	0
- Produits s/obligations & autres titres à revenu fixe	6 649	5 934	6 263	6
- Produits sur titres à revenu variable	18	85	137	61
- Produits s/ opérat. avec les Institutions Financières	594	381	1 563	310
- Commissions et autres produits	3 700	4 099	4 345	6
dont : Commissions perçues	3 154	3 377	4 087	21
II - Charges d'exploitation bancaire	6 585	5 500	4 763	-13
- Charges sur les opérations avec la clientèle	5 599	4 144	3 264	-21
- Autres intérêts et charges assimilées		152	41	-73
- Charges s/ opérat. avec les Institutions Financières	395	294	237	-19
- Commissions et autres charges	591	910	1 221	34
III - Produit Net bancaire	11 551	14 563	17 085	17
- Charges de fonctionnement	4 054	4 755	4 946	4
IV - Résultat brut d'exploitation	7 497	9 808	12 139	24
- Amortissement	489	591	725	23
- Dot. provisions & pertes/créances irrécouvrables	35 686	40 995	41 270	1
- Reprises prov. & récupér./créances amorties	30 423	35 590	40 773	15
V - Résultat net avant impôt	1 745	3 812	10 917	186
- Produits exceptionnels	216	437	278	-36
- Charges exceptionnelles	22	343	526	53
V - Résultat hors exploitation	194	94	-248	-364
VI - Résultat brut de l'exercice	1 939	3 906	10 669	173
- Impôt sur le bénéfice (IBS)	518	1 184	2 767	134
VII - Résultat net de l'exercice	1 421	2 722	7 902	190

ب - سنة 2007.

Passif :

LIBELLE	2007
Dettes envers les institutions financières	**41 019 220 411,25**
- A vue	32 091 815 349,95
- A terme	8 927 405 061,30
Comptes créditeurs de la clientèle dont :	**362 369 907 321,56**
- Comptes épargne	**84 939 605 100,11**
- A vue	84 939 605 100,11
- Autres dettes	**277 430 302 221,45**
- A vue	230 273 001 657,68
- A terme	47 157 300 563,77
Dette représentées par un titre	**36 483 441 608,61**
- Bons de caisse	36 480 911 608,61
- Emprunts obligatoires	2 530 000,00
Autres passifs	**29 610 871 118,11**
Comptes de régularisation	**3 060 738 871,21**
Provisions pour risques et charges	**1 911 535 462,74**
Fonds pour risques bancaires généraux	**5 453 816 550,00**
Dettes subordonnées	**193 159 221,82**
Capital social	**29 300 000 000,00**
Réserves	**5 477 436 472,13**
Ecarts de réévaluation	**15 946 246 575,80**
Résultat de l'exercice	**3 589 367 150,58**
Total passif	**534 415 740 763,81**

Unité : Dinar

Bilan

Actif :

LIBELLE	2007
Caisse, banque centrale, CCP	**81 475 030 640,65**
Effets publiques et valeurs assimilées	**40 839 750 352,80**
Créances sur les institutions financières	**92 140 993 939,22**
- A vue	90 196 568 177,86
- A terme	1 944 425 761,36
Créances sur la clientèle	**157 837 784 120,90**
- Créances commerciales	5 877 895 156,90
- Autres concours à la clientèle	142 368 587 600,99
- Comptes ordinaires débiteurs	9 591 301 363,01
Obligations et autres titres à revenu fixe	**117 644 963 696,63**
Actions et autres titres à revenu variable	**28 265 415,00**
Participations et activités de portefeuille	**4 993 491 091,63**
Immobilisations incorporelles	**61 831 440,61**
Immobilisations corporelles	**20 920 490 724,38**
Autre actifs	**18 452 862 264,93**
Comptes de régularisation	**20 277 077,44**
Total de l'actif	**534 415 740 763,81**

Unité : Dinar

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Produits

LIBELLE	2007
PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE	21 844 200 375,00
Intérêts et charges assimilées	17 056 538 355,65
- Sur opérations avec les institutions financières	873 732 572,78
- Sur les operations avec la clientèle	8 983 381 105,33
- Sur les obligations et autres titres à revenu fixe	7 199 433 677,54
Produits sur les titres à revenu variable	62 521 367,77
COMMISSIONS	4 710 537 425,52
Autres produits d'exploitation bancaire	14 603 226,06
Autres produits	41 369 022 024,00
Reprises de provisions & récupération sur créances amorties	41 234 393 192,99
Produits exceptionnels	161 628 831,01

Unité : Millions de DA

Charges :

LIBELLE	2007
CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE	5 704 800 435,19
Intérêts et charges assimilées	3 328 665 900,51
- Sur opérations avec les institutions financières	300 421 888,91
- Sur opérations avec la clientèle	3 028 244 011,60
COMMISSIONS	145 878 576,42
Autres charges d'exploitation bancaire	2 230 255 958,26
AUTRES CHARGES	53 946 054 813,23
Charges d'exploitation générales	5 353 560 896,51
- Services	1 478 441 122,63
- Frais de personnel	2 518 642 284,59
- Impôts et taxes	441 197 422,10
- Charges diverses	915 280 067,19
Dotation aux provisions & pertes sur créanaces irrécupérables	46 447 789 167,78
Dotation aux amortissements & provisions sur immobilisations	1 137 054 739,66
Charges exceptionnelles	4 427 395,51
Impôts sur les bénéfices	1 003 222 631,77
BENEFICE DE L'EXERCICE	3 589 367 150,58

Unité : Dinar

Source: sur le lien; «http://www.cpa-bank.dz/?p=bilan_archive».

(4). ملحق المؤسسة العامة الجزائر.

أ- سنة 2005.

ACTIF

LIBELLE	MONTANT 2004	MONTANT 2005
Caisse, Banques Centrales, Centres de Chèques Postaux	8 639 698 474,97	11 093 764 817,76
Effet publics et valeurs assimilées	0,00	0,00
Créances sur les institutions financières:	1 845 131 119,33	5 826 601 006,93
- A vue	1 845 131 119,33	5 826 601 006,93
- A terme	0,00	0,00
Créances sur la clientèle:	8 038 639 284,04	16 317 190 505,62
- Créances commerciales	873 005 015,58	1 854 070 796,94
- Autres concours à la clientèle	2 215 341 539,69	5 846 246 035,59
- Comptes ordinaires débiteurs	4 950 292 728,77	8 616 873 673,09
Obligations et autres titres à revenu fixe	50 500 000,00	283 168 000,00
Actions et autres titres à revenu variable	0,00	0,00
Participations et activités de portefeuille	10 000 000,00	15 675 000,00
Parts dans les entreprises liées	0,00	0,00
Crédit-bail et opérations assimilées	920 687 739,74	1 290 578 042,32
Location simple	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	38 335 459,71	53 110 595,34
Immobilisations corporelles	219 577 406,92	467 192 564,91
Autres actions	0,00	0,00
Capital souscrit non versé	0,00	0,00
Autres actifs	1 543 812 945,60	2 324 417 285,02
Comptes de régularisation	55 358 657,63	462 110 894,56
TOTAL DE L'ACTIF	21 361 741 087,94	38 133 808 712,46

PASSIF

LIBELLE	MONTANT 2004	MONTANT 2005
Banques centrales; Centres de chèques postaux	0,00	0,00
Dette envers les institutions financières:	1 367 881 730,79	546 840 721,92
- A vue	367 881 730,79	546 840 721,92
- A terme	1 000 000 000,00	0,00
Comptes créditeurs de la clientèle	11 969 161 194,94	22 443 730 164,86
- Comptes d'épargne:	1 483 055 689,04	2 274 199 182,98
- A vue	1 483 055 689,04	2 274 199 182,98
- A terme	0,00	0,00
- Autres dettes	10 486 095 505,90	20 169 530 981,87
- A vue	9 359 963 893,96	17 265 253 830,92
- A terme	1 126 131 611,94	2 904 277 150,95
Dettes représentées par un titre:	2 620 487 109,52	4 614 759 833,69
- Bons de caisse	2 620 487 109,52	4 614 759 833,69
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	0,00	0,00
- Emprunts obligataires	0,00	0,00
- Autres dettes représentées par un titre	0,00	0,00
Autres passifs	2 996 441 329,48	6 099 884 261,79
Comptes de régularisation	181 661 371,67	661 168 963,00
Provisions pour risques et charges	236 276 048,58	420 776 038,64
Provisions réglementées	0,00	0,00
Fonds pour risques bancaires généraux	204 980 601,25	366 006 791,76
Subventions d'investissements	0,00	0,00
Dettes subordonnées	0,00	0,00
Capital social	1 697 840 000,00	2 600 000 000,00
Primes liées au capital	0,00	0,00
Réserves	0,00	189 022 801,71
Ecart de réévaluation	0,00	0,00
Report à nouveau (+/-)	-36 972 093,82	0,00
Résultat de l'exercice (+/-)	226 994 896,63	601 629 145,21
TOTAL DU PASSIF	21 361 741 087,94	38 133 808 712,46

Source: sur le lien; «http://www.sga.dz/rapport+presse/Rapport Annuel 2005.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

CHARGES

LIBELLE	MONTANT 2004	MONTANT 2005
Charges d'Exploitation Bancaire	530 208 062,65	742 306 169,85
Intérêts et charges assimilées	295 195 426,20	231 495 078,82
- sur opérations avec institutions financières	50 847 731,61	16 296 344,41
- sur opérations avec la clientèle	244 347 694,59	214 831 534,44
- sur obligations et autres titres à revenu fixe	0,00	367 199,98
- autres intérêts et charges assimilées	0,00	0,00
Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	162 778 806,69	429 348 504,41
Charges sur opérations de location simple	0,00	0,00
Commissions	72 233 829,76	81 462 586,61
Autres charges d'exploitation bancaire	0,00	0,00
Autres charges	949 434 973,09	1 659 624 876,52
Charges d'exploitation générale	474 552 898,20	752 533 229,37
- services	194 441 931,27	314 232 296,19
- frais de personnel	183 249 200,41	314 425 330,45
- impôts et taxes	46 181 897,65	49 540 574,46
- charges diverses	50 679 868,87	74 335 028,27
Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	226 609 511,35	377 441 729,07
Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	233 213 246,67	505 448 161,30
Charges exceptionnelles	15 059 316,87	24 201 756,78
Impôts sur les bénéfices	109 236 089,90	240 688 593,87
Bénéfice de l'exercice	226 994 895,53	501 629 146,21

PRODUITS

LIBELLE	MONTANT 2004	MONTANT 2005
Produits d'exploitation bancaire	1 656 336 987,01	2 923 050 068,86
Intérêts et charges assimilées	732 727 244,36	1 130 666 817,07
- sur opérations avec institutions financières	35 631 375,84	45 327 038,61
- sur opérations avec la clientèle	697 095 868,52	1 081 173 281,79
- sur obligations et autres titres à revenu fixe	0,00	4 166 496,67
- autres intérêts et produits assimilés	0,00	0,00
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	392 037 958,26	981 476 857,78
Produits sur opérations de location simple	0,00	0,00
Produits des titres à revenu variable	0,00	0,00
Commissions	531 431 775,39	810 762 187,56
Autres produits d'exploitation bancaire	140 009,00	144 206,45
Autres produits	158 527 034,16	221 198 716,59
Produits divers	110 575 527,84	177 403 043,98
Reprise de provisions et récupérations sur créances amorties	758 000,00	18 228 971,58
Produits exceptionnelles	47 203 506,32	25 566 701,03
Perte de l'exercice		

ب- سنة **2006** - **2007**.

ACTIF

Montants en Dinar Algérien (DZD)

LIBELLE	2006	2007	ÉCART	%
Caisse, Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	20 233 623 475,26	20 250 029 912,11	16 406 436,85	0,08%
Effets publics et valeurs assimilées	•	•	•	•
Créances sur les institutions financières	5 870 610 260,07	6 182 650 458,43	312 040 198,36	5,32%
- A vue	5 870 610 260,07	4 732 650 458,43	-1 137 959 801,64	-19,38%
- A terme	•	1 450 000 000,00	1 450 000 000,00	•
Créances sur la clientèle	31 934 399 033,63	51 651 297 793,46	19 716 928 759,83	61,74%
- Créances commerciales	2 756 507 636,87	3 405 726 472,30	649 218 835,43	23,55%
- Autres concours à la clientèle	16 858 551 133,70	28 608 168 717,09	11 749 617 583,39	69,70%
- Comptes ordinaires débiteurs	12 319 310 263,06	19 637 402 604,07	7 318 092 341,01	59,40%
Obligations et autres titres à revenu fixe	333 168 000,00	337 825 328,77	4 657 328,77	1,40%
Actions et autres titres à revenu variable	•	•	•	•
Participations et activités de portefeuille	15 675 000,00	15 675 000,00	•	0,00%
Parts dans les entreprises liées	•	•	•	•
Crédit-bail et opérations assimilées	1 962 608 508,03	3 384 038 369,78	1 421 429 861,75	72,43%
Location simple	•	•	•	•
Immobilisations incorporelles	41 798 340,90	50 129 780,85	8 330 439,95	19,93%
Immobilisations corporelles	1 103 351 956,42	1 540 078 243,11	436 726 286,69	39,58%
Autres actions	•	•	•	•
Capital souscrit non versé	•	•	•	•
Autres actifs	2 854 775 749,77	1 053 909 570,86	-1 800 866 178,91	-63,08%
Comptes de régularisation	349 292 421,37	528 692 273,27	179 409 851,90	51,37%
TOTAL DE L'ACTIF	64 699 262 745,45	84 994 325 730,64	20 295 062 985,19	31,37%

PASSIF

Montants en Dinar Algérien (DZD)

LIBELLE	2006	2007	ÉCART	%
Banques centrales; Centres de chèques postaux	•	•	•	•
Dettes envers les institutions financières	119 315 312,87	49 300 240,49	-70 015 072,38	-58,69%
- A vue	119 315 312,87	49 300 240,49	-70 015 072,38	-58,69%
- A terme	•	•	•	•
Comptes créditeurs de la clientèle	42 047 103 501,67	56 681 506 442,67	14 634 402 941,00	34,80%
- Comptes d'épargne	3 747 824 341,32	5 930 850 101,12	2 183 025 759,80	58,25%
- A vue	3 747 824 341,32	5 930 850 101,12	2 183 025 759,80	58,25%
- A terme	•	•	•	•
- Autres dettes	38 299 279 160,35	50 750 656 341,55	12 451 377 181,21	32,51%
- A vue	36 515 634 022,84	45 367 908 912,00	8 852 274 889,16	24,24%
- A terme	1 783 645 137,51	5 382 747 429,55	3 599 102 292,04	201,78%
Dettes représentées par un titre	5 157 411 061,73	5 303 572 948,01	146 161 886,28	2,83%
- Bons de caisse	5 157 411 061,73	5 303 572 948,01	146 161 886,28	2,83%
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	•	•	•	•
- Emprunts obligataires	•	•	•	•
- Autres dettes représentées par un titre	•	•	•	•
Autres passifs	11 441 655 469,20	15 620 119 303,60	4 178 463 834,40	36,52%
Comptes de régularisation	765 451 605,09	443 913 020,41	-321 538 584,68	-42,01%
Provisions pour risques et charges	907 677 421,53	1 249 047 470,31	341 370 048,78	37,61%
Provisions réglementées	•	•	•	•
Fonds pour risques bancaires généraux	676 989 376,60	1 183 950 848,96	506 961 472,36	74,88%
Subventions d'investissements	•	•	•	•
Dettes subordonnées	•	•	•	•
Capital social	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	•	•
Primes liées au capital	•	•	•	•
Réserves	450 651 946,92	482 302 299,41	31 650 352,49	7,02%
Écart de réévaluation	•	•	•	•
Report à nouveau (+/-)	•	601 356 697,35	601 356 697,35	•
Résultat de l'exercice (+/-)	633 007 049,84	879 256 459,43	246 249 409,59	38,90%
TOTAL DU PASSIF	64 699 262 745,45	84 994 325 730,64	20 295 062 985,19	31,37%

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Tableaux des comptes de résultats comparés 2006/2007

▸PRODUITS

LIBELLE	2006	2007	ÉCART	%
Produits d'exploitation bancaire	4 832 460 275,79	7 672 564 025,45	2 840 103 749,66	58,77%
Intérêts et charges assimilées	2 189 393 478,35	3 675 165 084,28	1 486 771 605,93	67,94%
- Sur opérations avec institutions financières	145 879 892,32	172 539 017,61	26 659 125,29	18,27%
- Sur opérations avec la clientèle	2 033 324 964,36	3 492 926 066,67	1 459 601 102,31	71,78%
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	9 188 621,67	9 700 000,00	511 378,33	5,57%
- Autres intérêts et produits assimilés	•	•	•	•
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	1 508 860 464,49	2 485 363 781,22	976 503 316,73	64,72%
Produits sur opérations de location simple	•	•	•	•
Produits des titres à revenu variable	•	•	•	•
Commissions	1 134 976 673,22	1 511 929 357,18	376 952 683,96	33,21%
Autres produits d'exploitation bancaire	229 659,73	105 802,77	-123 856,96	-53,93%
Autres produits	427 577 683,34	594 780 766,68	167 203 083,34	39,10%
Produits divers	278 612 636,27	396 589 413,37	117 980 777,10	42,35%
Reprise de provisions et récupération sur créances amorties	130 204 217,03	114 260 341,16	-15 943 875,87	-12,25%
Produits exceptionnels	18 760 830,04	83 927 012,15	65 166 182,11	347,35%
▸▸▸ PERTE DE L'EXERCICE	•	•	•	•

Montants en Dinar Algérien (DZD)

▸CHARGES

LIBELLE	2006	2007	ÉCART	%
Charges d'Exploitation Bancaire	999 427 414,11	1 562 364 962,48	562 937 548,37	56,90%
Intérêts et charges assimilées	279 858 873,38	343 504 848,13	63 645 974,75	22,74%
- Sur opérations avec institutions financières	16 822 991,65	22 205 709,24	5 382 717,59	32,00%
- Sur opérations avec la clientèle	262 402 681,73	320 665 538,89	58 262 857,16	22,20%
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	633 200,00	633 600,00	400,00	0,06%
- Autres intérêts et charges assimilées	•	•	•	•
Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	690 152 264,56	1 184 988 858,74	494 836 594,18	71,70%
Charges sur opérations de location simple	•	•	•	•
Commissions	19 416 276,17	23 871 255,61	4 454 979,44	22,94%
Autres charges d'exploitation bancaire	•	•	•	•
Autres charges	3 637 603 495,18	5 835 723 370,22	2 198 119 875,04	60,43%
Charges d'exploitation générale	1 533 552 394,14	2 512 647 732,97	979 095 338,83	63,84%
- Services	670 522 388,89	1 003 188 081,16	332 665 692,27	49,61%
- Frais de personnel	601 824 208,06	1 090 854 410,58	489 030 202,52	81,26%
- Impôts et taxes	116 477 706,10	228 844 166,70	112 366 460,60	96,47%
- Charges diverses	144 728 091,09	189 761 074,53	45 032 983,44	31,12%
Dotation aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	927 244 838,00	1 392 496 800,27	465 251 962,27	50,18%
Dotation aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	913 426 602,18	1 522 112 081,22	608 685 479,04	66,64%
Charges exceptionnelles	18 704 406,86	94 091 214,92	75 386 808,06	403,04%
Impôts sur les bénéfices	244 675 254,00	314 375 540,84	69 700 286,84	28,49%
▸▸▸ BÉNÉFICE DE L'EXERCICE	633 007 049,84	879 256 459,43	246 249 409,59	38,90%

Source: sur le lien; «http://www.sga.dz/rapport+presse/Rapport Annuel 2007.pdf».

5- بنك الخليج الجزائر.

أ- سنة 2005.

BILAN AU 31 DÉCEMBRE 2005

ACTIF

	DA	CV USD
1- Caisses, Banque d'Algérie, Trésor Public, Ccp[1]	1.202.117.914,25	15.974.670,46
2- Créances sur les institutions financières[2]	23.514.152,88	312.474,21
3- Créances sur la clientèle à court terme[3]	2.516.759.010,04	33.444.635,79
4- Créances sur la clientèle à moyen et long termes[3]	98.609.059,06	1.310.393,27
5- Autres actifs[4]	1.197.402.157,68	15.912.003,85
6- Comptes de régularisation[5]	5.993.751,50	79.640,60
7- Participations[7]	15.675.000,00	208.301,50
8- Investissements	91.197.638,87	1.211.904,60
TOTAL ACTIF	5.151.268.684,28	68.454.033,27

PASSIF

	DA	CV USD
1- Banques et Correspondants	1.465.547,06	19.475,32
2- Comptes créditeurs de la clientèle[11]	2.177.255.444,25	28.933.050,43
3- Dettes représentées par un titre[2]	334.985.360,89	4.451.544,09
4- Autres passifs[3]	1.033.953.650,48	13.730.974,08
5- Provisions pour risques bancaires généraux[5]	57.339.071,07	761.965,82
6- Report à nouveau	-137.189.384,25	-1.823.078,40
7- Résultat au 29/12/05	74.940.785,36	995.870,98
8- Capital social	1.600.000.000,00	21.262.034,64
9- Comptes de régularisation[6]	8.518.191,42	113.196,30
TOTAL PASSIF	5.151.268.684,28	68.454.033,27

CHARGES

	DA
A- CHARGES D'EXPLOITATION BANCAIRE[13]	17.614.010,26
1 Intérêt et charges assimilées	7.600.892,33
- Sur opérations avec les institutions financières	329.082,86
- Sur opérations avec la clientèle	7.271.809,47
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	
- Autres intérêts et charges assimilées	
2 Charges sur opérations crédit bail et opérations assimilées	
3 Charges sur opérations de location simple	
4 Commissions	10.013.117,93
5 Autres charges d'exploitation bancaire	
B- AUTRES CHARGES	208.205.587,00
6 Charges d'exploitation générale[14]	98.643.086,87
- Services, frais de personnel	90.998.946,75
- Impôts et taxes	6.512.168,78
- Charges diverses	1.221.971,34
7 Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécouvrables[15]	64.479.352,85
8 Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations corporelles et incorporelles	38.967.798,10
9 Charges exceptionnelles et antérieures[21]	6.205.349,18
Impôts sur les bénéfices	
TOTAL DES CHARGES	225.000.507,26
BÉNÉFICE DE L'EXERCICE	74.940.785,36
TOTAL GÉNÉRAL	300.850.382,62

PRODUITS

	DA
A- PRODUITS D'EXPLOITATION BANCAIRE	289.971.668,04
1 Intérêts et produits assimilés	110.479.622,10
- Sur opérations avec les institutions financières	8.783.333,05
- Sur opérations avec la clientèle	101.696.288,24
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	
- Autres intérêts et charges assimilées	
2 Produits sur opérations de crédit bail et opérations assimilées	
3 Produits sur opérations de location simple	
4 Produits des titres à revenu variable	
5 Commissions	179.492.046,75
6 Autres produits d'exploitation bancaire	
B- AUTRES PRODUITS	10.878.713,68
7 Produits divers	6.569.135,72
8 Reprises de provisions et récupérations sur créances amorties	4.309.577,96
9 Produits exceptionnels	
10 Perte de l'exercice	0,00
TOTAL GÉNÉRAL	300.850.382,62

Source: sur le lien; «http://www.ag-bank.com/rapports/rapport_agb_2005_fr.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب - سنة 2006-2007.

Bilans comparés 2006/2007

ACTIF

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Caisse, Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	2 262 001 823,96	2 487 790 078,86	225 788 254,90	9,98
Effets publics et valeurs assimilées	0	0	0	–
Créances sur les institutions financières	49 464 286,78	493 438 914,96	443 974 628,18	897,57
- A vue	49 464 286,78	393 438 914,96	343 974 628,18	695,40
- A terme	0	100 000 000,00	100 000 000,00	–
Créances sur la clientèle	5 984 849 046,64	8 749 428 223,31	2 764 579 176,67	46,19
- Créances commerciales	34 769 577,20	160 862 698,47	126 093 121,27	362,65
- Autres concours de la clientèle	5 538 611 017,86	7 715 490 099,01	2 176 885 078,06	39,30
- Comptes ordinaires débiteurs	411 468 451,48	873 069 428,83	461 600 977,34	112,18
Obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	–
Actions et autres titres à revenu variable	0	0	0	–
Participations et activités de portefeuille	0	0	0	–
Parts dans les entreprises liées	15 675 000,00	15 675 000,00	0	–
Crédits-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Location simple	0	0	0	–
Immobilisations incorporelles	53 570 036,54	131 586 935,05	78 016 898,51	145,64
Immobilisations corporelles	126 577 962,28	366 381 101,13	239 803 138,85	189,46
Autres actions	0	0	0	–
Capital souscrit non versé	0	0	0	–
Autres actifs	1 543 623 240,66	2 256 531 687,03	712 908 446,37	46,18
Comptes de régularisation	56 344 282,67	44 434 881,18	-11 909 401,39	- 21,14
TOTAL DE L'ACTIF	*10 092 105 679,43*	*14 545 266 821,52*	*4 453 161 142,09*	*44,13*

Bilans comparés 2006/2007

PASSIF

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Banques Centrales, Centre de Chèques Postaux	0	0	0	–
Dettes envers les institutions financières	1 461 744,59	1 433 346,02	-28 398,57	-1,94
- A Vue	1 461 744,59	1 433 346,02	-28 398,57	-1,94
- A Terme	0	0	0	–
Comptes créditeurs de la clientèle	0	0	0	–
- Comptes d' épargne	0	0	0	–
- A Vue	0	0	0	–
- A Terme	0	0	0	–
Autres dettes	4 144 540 425,16	5 579 857 815,54	1 435 317 390,38	34,63
- A Vue	3 165 907 954,44	4 695 767 449,37	1 529 859 494,93	48,32
- A Terme	978 632 470,72	884 090 366,17	-94 542 104,55	-9,66
Dettes représentées par un titre	556 391 427,01	630 862 949,55	74 471 522,54	13,38
- Bons de caisse	556 391 427,01	630 862 949,55	74 471 522,54	13,38
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	0	0	0	–
- Emprunts obligataires	0	0	0	–
- Autres dettes représentées par un titre	0	0	0	–
Autres passifs	2 426 603 629,89	4 807 188 430,32	2 380 584 800,43	98,10
Comptes de régularisation	29 984 888,92	46 862 118,51	16 877 229,59	56,29
Provision pour risques et charges	0	0	0	–
Provisions réglementées	0	0	0	–
Fonds pour risques bancaires généraux	161 836 765,04	306 209 938,76	144 373 173,72	89,21
Subventions d'investissements	0	0	0	–
Dettes subordonnées	0	0	0	–
Capital social	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	0	–
Primes liées au capital	0	0	0	–
Réserves	0	13 564 339,94	13 564 339,94	–
Ecart de réévaluation	0	0	0	–
Report à nouveau (+/-)	-62 248 598,89	135 668 433,28	73 419 834,39	-117,95
Résultat de l'exercice (+/-)	333 535 397,71	523 599 449,60	190 064 051,89	56,98
TOTAL DU PASSIF	*10 092 105 679,43*	*14 545 266 821,52*	*4 453 161 142,09*	*44,13*

Tableau des comptes de résultats comparés

2006/2007

CHARGES

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Charges d'Exploitations Bancaire	55 441 238,42	90 738 885,83	35 297 647,41	63,67
Intérêts et charges assimilées	55 441 238,42	90 738 888,03	35 297 649,61	75,26
- Sur opérations avec institutions financières	477 131.11	222 395.84	-254 735.27	-53.39
- Sur opérations avec la clientèle	32 556 791,45	54 130 258,88	21 573 467,43	66,26
- Sur obligation et autres titres a revenu fixe	0	0	0	–
- Autres intérêts et charges assimilées	0	0	0	–
Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Charges sur opérations de location simple	0	0	0	–
Commissions	22 407 315,86	36 386 233,31	13 978 917,45	62,39
Autres charges d'exploitation bancaire	0	0	0	–
Autres charges	0	0	0	–
Charges d'exploitation générale	168 618 232,78	259 741 338,49	91 123 105,71	54,04
- Services	71 605 642.24	90 049 920.68	18 444 278.44	25.76
- Frais de personnel	–	134 685 585.15	64 927 446,95	93.08
- Impôts et taxes	21 655 075.96	25 478 606.08	3 823 530.12	17.66
- Charges diverses	5 599 376.38	9 527 226.58	3 927 850.20	70.15
Dotation aux provisions et pertes sur créances irrécupérables	164 090 238.14	150 369 813.74	-13 720 424.40	-8.36
Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles	24 972 134.37	25 904 636.26	932 501.89	3.73
Charges exceptionnelles	4 186 313,58	13 296 344,58	9 110 031,00	217,61
Impôt sur les bénéfices	90 428 933.00	203 035 305.00	112 606 372.00	124.52
BENEFICE DE L'EXERCICE	*333 535 397.71*	*523 599 449.60*	*190 064 051.90*	*56.98*

Tableau des comptes de résultats comparés

2006/2007

PRODUITS

LIBELLE	2006	2007	ECART	%
Produits d'exploitation bancaire	828 336 892,80	1 219 220 175,97	390 883 283,17	47,19
Intérêts et Produits assimilés	404 318 978,45	579 124 993,24	174 806 014,79	43,23
- Sur opérations avec institutions financières	7 561 670.05	17 723 711.41	10 162 041.36	134.39
- Sur opération avec la clientèle	396 757 308.40	561 401 281.83	164 643 973.43	41.50
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	0	0	0	–
- Autres intérêts et produits assimilés	0	0	0	–
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0	–
Produits sur opérations de location simple	0	0	0	–
Produits des titres à revenu variable	0	0	0	–
Commissions	424 017 914,35	640 095 182,73	216 077 268,38	50,96
Autres produits d'exploitation bancaire	0	0	0	–
Autres produits	12 935 595.20	48 465 597.53	35 530 002.33	274.67
Produits divers	0	0	0	–
Reprise de provision et récupération sur créances amorties	0	0	0	–
Produits exceptionnels	0	0	0	–
PERTE DE L'EXERCICE	*0*	*0*	*0*	–

Source: sur le lien; «http://www.ag-bank.com/rapports/Rapport annuel AGB 2007.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(6). المؤسسة العربية المصرفية.

أ- سنة 2005-2006.

Situation Financière

Etats Financiers au 31/12/2006

Actif	2006 Milliers DZD	2005 Milliers DZD	Evolution %
Caisse ; Banque Centrale ; Centre des Chèques Postaux	2 898 050	7 000 784	-59%
Effets publics et valeurs assimilées	0	0	0%
Créances sur les Institutions Financières	12 263 937	9 812 271	25%
- A vue	679 770	1 572 939	-57%
- A terme	11 584 166	8 239 332	41%
Créances sur la clientèle	7 342 759	5 469 712	34%
- Créances commerciales	137 128	325 598	-58%
Autres concours à la clientèle	6 305 729	5 152 236	22%
- Comptes ordinaires débiteurs	899 902	991 879	-7%
Obligations et autres titres à revenu fixe	1 000 308	515 208	94%
Actions et autres titres à revenu variable	0	0	0%
Participations et activités de portefeuille	273 395	273 395	0%
Parts dans les entreprises liées	0	0	0%
Crédit-bail et opérations assimilées	0	0	0%
Location simple	0	0	0%
Immobilisations Incorporelles	15 218	13 075	16%
Immobilisations corporelles	382 270	595 205	-36%
Autres actifs	0	0	0%
Capital souscrit non versé	0	0	-
Autres actifs	156 640	19 358	709%
Comptes de régularisation	5 426 696	5 823 657	-20%
Total de l'Actif	**29 758 473**	**31 509 065**	**6%**

Passif	Milliers DZD	Milliers DZD	%
Banque Centrale ; Centre des Chèques Postaux	0	0	0%
Dettes envers les Institutions Financières	1 458 447	808 641	80%
- A vue	1 458 447	808 641	80%
- A terme	0	0	0%
Comptes créditeurs de la clientèle	15 774 205	17 154 046	-8%
Comptes d'épargne	0	0	0%
- A vue	0	0	0%
- A terme	0	0	0%
Autres dettes	15 774 205	17 154 046	-8%
- A vue	14 132 214	12 874 449	10%
- A terme	1 641 991	4 279 597	-62%
Dettes représentées par un titre	1 663 208	2 043 478	-19%
- Bons de Caisse	1 663 208	2 043 478	-19%
- Titres du Marché Interbancaire et titres de créances négociables	0	0	0%
- Emprunts obligataires	0	0	0%
- Autres dettes représentées par un titre	0	0	0%
Autres passifs	126 681	115 388	10%
Comptes de régularisation	6 144 177	7 739 020	-21%
Provisions pour risques et charges	1 523 369	26 855	5573%
Provisions réglementées	0	0	-
Fonds pour risques bancaires généraux	363 950	287 197	27%
Subventions d'investissement	0	0	0%
Dettes subordonnées	0	0	0%
Capital social	2 670 000	2 670 000	0%
Primes liées au capital	0	0	0%
Réserves	664 439	202 094	229%
Ecart de réévaluation	0	0	0%
Report à nouveau (+/-)	0	-125 218	-100%
Résultat de l'exercice (+/-)	-630 004	587 563	-207%
Total du Passif	**29 758 473**	**31 509 065**	**6%**

	2006 Milliers DZD	2005 Milliers DZD	Evolution %
Intérêts et charges assimilées	120 562	58 580	106%
Commissions	71 288	49 129	45%
Autres charges d'exploitation	7 022	1 568	348%
Total A = Charge d'exploitation bancaire	**198 872**	**109 277**	**82%**
Charges d'Exploitation Générale	603 054	512 795	18%
Dotations aux Provisions	2 043 470	177 854	1049%
Dotations aux Amortissements	81 256	100 670	-19%
Charges Exceptionnelles	54 880	28 088	95%
Impôts sur bénéfices	0	202 195	-
Total B = Autres Charges	**2 782 660**	**1 021 602**	**172%**
A+B = Total Charges	**2 981 532**	**1 130 879**	**164%**
Intérêts et produits assimilés	1 078 271	808 988	33%
Commissions	793 903	615 500	29%
Autres Produits d'Exploitation	8 173	7 091	15%
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	1 686	1 560	8%
Produits des titres à revenu variable	23 659	21 906	8%
Total C = Produits D'Exploitation Bancaire	**1 905 693**	**1 455 046**	**31%**
D = Autres Produits	**445 835**	**263 396**	**69%**
C+D = Total Produits	**2 351 528**	**1 718 442**	**37%**
Resultat de l'Exercice (Déficit)	**-630 004**	**587 563**	**-207%**

ب- سنة 2007.

Bilan - Décembre 2007 (Montant en DA)
Balance Sheet - December 2007 (IN DZD)

ACTIF / ASSETS	Montant / Amount
1-Caisses, Banque centrale ; centre des chèques postaux	6 669 915 113,75
1-Cash, Balance at central banks ; post office cheque centers	
2-Effets publics et valeurs assimilées	0,00
2-Public securities and similar values	
3-Créances sur les institutions financières	12 961 783 058,56
3-Loans and advances to financial institutions	
A vue / On demand	342 501 954,45
A terme / On term basis	12 619 281 104,11
4-Créances sur la clientèle	12 833 327 758,77
4-Loans and advances to customers	
-Créances commerciales / Commercial loans and advances	120 857 103,81
Autres concours à la clientèle / Other facilities to customers	11 895 695 654,10
-Comptes ordinaires / Overdraft	816 775
Soldes débiteurs / Debit payments	67,00
5-Obligations et autres titres à revenu fixe	360 208 383,33
5-Bonds and other fixed yield securities	
6-Actions et autres titres à revenu variable	0,00
6-Participation and other variable yield securities	
7-Participations et activités de portefeuille	273 395 000,00
7-Participation and portfolio activities	
8-Parts dans les entreprises liées	0,00
8-Shares in related companies	
9-Crédit-bail et opérations assimilées	0,00
9-Leasing and similar transactions	
10-Location simple	0,00
10-Simple leasing	
11-Immobilisations incorporelles	70 606 975,94
11-Intangible assets	
12-Immobilisations corporelles	815 565 777,77
12-Tangible fixed assets	
13-Autres actions	0,00
13-Other shares	
14-Capital souscrit non versé	0,00
14-Subscribed share capital but not paid	
15-Autres actifs	188 824 783,48
15-Other assets	
16-Comptes de régularisation	4 439 761 276,50
16-Adjustment accounts	
TOTAL ACTIF / TOTAL ASSETS	36 521 282 999,68

Source: sur le lien; «http://www.arabbanking.com.dz/fr/about/ABC_rap_ann_2006_fr.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Compte de Résultat 2007 (Montant en DA)
Profit and Loss Account - December 2007 (IN DZD)

PASSIF / LIABILITIES	Montant / Amount
1-Banque centrale; centre des chèques postaux 1-Deposits from central banks; post office cheque centres	0,00
2-Dettes envers les institutions financières 2-Deposits from financial institutions	
-A vue / On demand	
-A terme / Term bank	0,00
3-Comptes créditeurs de la clientèle 3-Deposits from customers	
-Comptes d'épargne / Saving accounts	
-A vue / On demand	
-A terme / Term bank	3 331 172 165,68
-Autres dettes / Other debts	79 198 987,03
-A vue / On demand	79 198 987,03
-A terme / Term bank	0,00
4-Dettes représentées par un titre 4-Security deposits	
-Bons de caisse / Term deposits	1 897 782 488,02
-Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables -Interbanking market securities and negotiable debt securities	0,00
-Emprunts obligataires / Debenture loans	0,00
-Autres dettes représentées par un titre -Other securities debts	0,00
5-Autres passifs 5-Other liabilities	
6-Comptes de régularisation 6-Adjustment accounts	
7-Provisions pour risques et charges 7-Provision for risks and charges	146 551 542,98
8-Provisions réglementées 8-Regulated provisions	0,00
9-Fonds pour risques bancaires généraux 9-Provisions for general banking risks	371 363 245,62
10-Subventions d'investissements 10-Investments subsidies	0,00
11-Dettes subordonnées 11-Subordinated liabilities	0,00
12-Capital social 12-Subscribed share capital	
12-Primes liées au capital 13-Capital premiums	0,00
13-Réserves 14-Reserves	
14-Ecart de réévaluation 15-Revaluation differential	346 690 233,29
15-Report à nouveau 16-Balance brought forward	
17-Résultat de l'exercice 17-Profit and loss	1 010 328 956,89
TOTAL PASSIF / TOTAL LIABILITIES	36 521 243 999,04

CHARGES / OPERATING EXPENSES	Montant / Amount
A-Charges d'exploitation bancaire / Banking operating expenses	147 409 497,92
1-Intérêts et charges assimilées 1-Interest and Similar charges	
-Sur opérations avec les institutions financières -On transactions with financial institutions	
-Sur opérations avec la clientèle -On transactions with customers	74 903 940,74
-Sur obligations et autres titres à revenu fixe -on bonds and other yield securities	0,00
-Autres intérêts et charges assimilées -Other interest and similar charges	0,00
2-Charges sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées 2-Leasing transactions and similar charges	0,00
3-Charges sur opération de location simple 3-Simple lease transactions	
4-Commissions 4-Fees and commissions	
5-Autres charges d'exploitation bancaire 5-other banking operating expenses	
B-Autres charges / Other Expenses	1 349 201 998,18
6-Charges d'exploitation générale 6-General operating expenses	
-Services / Services	
-Frais de personnel / Staff	327 349 641,53
-Impôts et taxes / Taxes	
-Charges diverses / Sundries	
7-Dotations aux provisions et pertes sur créances irrécouvrables 7-Appropriation to provisions and losses on bad loans	402 237 937,77
8-Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles 8-Appropriation to amortisations and provisions on intangible and tangible fixed assets	
9-Charges exceptionnelles 9-Unusual expenses	
10-Impôts sur bénéfices 10-Taxation on profit	136 000 233,00
Bénéfice de l'exercice / Net profit	1 010 328 956,89

PRODUITS / OPERATING INCOME	Montant / Amount
A-Produits d'exploitation bancaire / A-Banking Operating Income	**1 926 556 581,00**
1-Intérêts et produits assimilées 1-Interest and similar income	1 211 156 724,76
-Sur opérations avec les institutions financières -On transactions with financial institutions	237 919 589,98
-Sur opérations avec la clientèle -On transactions with customers	946 827 652,06
-Sur obligations et autres titres à revenu fixe -On bonds and other yield securities	26 409 482,72
-Autres intérêts et produits assimilées -Other interest and similar income	0,00
2-Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées 2-Leasing transactions and similar transactions	1 498 176,00
3-Produits sur opérations de location simple 3-Simple lease transactions	0,00
4-Produits des titres à revenu variable 4-Fixed yield securities	5 241 448,61
5-Commissions 5-Fees and commissions	697 405 315,06
6-Autres produits d'exploitation bancaire 6-Other banking operating income	11 254 916,57
B-Autres produits / B-Other Income	**600 383 871,97**
7-Produits divers 7-Sundry Income	39 612 897,82
8-Reprise de provisions et récupérations sur créances amoties 8-Recovry on amortized debts	552 371 908,54
9-Produits exceptionnels 9-Unusual income	8 399 065,61
10-Perte de l'exercice 10-Loss of the year	

Source: sur le lien; «http://www.arabbanking.com.dz/fr/about/ABC_rap_ann_2007.pdf».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

II. بعض الدراسات التي جرت بتطبيق أسلوب "DEA" في المجال البنكي.

A survey of DEA research in banks

Study	Country	No. of banks	Inputs	Outputs
Sherman and Gold (1985)	USA	14	Employees, expenses, space	Number of transactions
Parkan (1987)	Canada	35	Employees, expenses, space, rent, terminals	Number of transactions, customer response, error corrections
Oral and Yolalan (1990)	Turkey	20	Employees, terminals, number of accounts, credit applications	Number of transactions
Vassiloglou and Giokas (1990)	Greece	20	Employees, suppliers, space, Computer terminals	Number of transactions
Giokas (1991)	Greece	17	Employees, expenses, rent	Number of transactions
Al-Faraj et al. (1993)	Saudi Arabia	15	Employees, location, expenses, acquired equipment	Net profit, balance of current accounts, savings account, loans, number of accounts
Fukuyama (1993)	Japan	143	Employees, capital, funds from customers	Loan revenue, other revenues
Sherman and Ladino (1995)	USA	33	Employees, expenses, rent	Number of transactions
Favero and Papi (1995)	Italy	174	Employees, capital, loanable funds, deposits	Loans, investment in securities, non-interest income
Athanassopoulos and Curram (1996)	UK	250	ATMs, employees, counter transactions, potential market	Loans sales, liability sales, investments and insurance policies sold
Athanassopoulos (1997)	Greece	68	Employees, ATMs, terminals, interest costs, non-interest costs, location	Non-interest income
Resti (1997)	Italy	270	Employees, capital	Loans, deposits, non-interest income
Bhattacharya et al. (1997)	India	74	Interest expense, operating expense	Advances, deposits, investments
Schaffnit et al. (1997)	Canada	291	Employees	Transactions, maintenance
Ayadi et al. (1998)	Nigeria	10	Interest on deposits, expenses on personnel, total deposits	Total loans, interest income, non-interest income
Al-Shammari and Salimi (1998)	Jordan	16	Selected financial ratios	Selected financial ratios
Chen and Yeh (1998)	Taiwan	34	Employees, assets, number of branches, operating costs, interest expenses	Loans, investments interest income, non-interest income
Seiford and Zhu (1999)	USA	55	Employees, assets, capital stock	Revenue, profits
Golany and Storbeck (1999)	USA	182	Employees, space, marketing	Loans, deposits, accounts per customer, satisfaction
Drake and Howcroft (1999)	UK	250	Number of loan accounts, number of mortgage accounts, number of cheque accounts	Personal loans, new cheque accounts, mortgage loans, insurance commission, change in 'marketed balances'
Zenios et al. (1999)	Cyprus	144	Employees, terminals, space, current accounts, savings accounts, credit applications	Number of transactions
Mukherjee et al. (2002)	India	68	Networth, borrowings, operating expenses, employees, number of branches	Deposits, net profit, advances, non-interest income, interest income
Ho and Zhu (2004)	Taiwan	41	Capital stocks, assets, number of branches, employees	Sales, deposits
Sakar (2006)	Turkey	11	Branch numbers, employees per branch, assets, loans, deposits	ROA, ROE, interest income/assets, interest income/ operating income, non-interest income/assets
Wu et al. (2006)	Canada	142	Employees, expenses	Deposits, revenues, loans
Howland and Rowse (2006)	Canada	162	Non-sales FTE, sales FTE, size, city employment rate	Loans, deposits, average number of products/customer, customer loyalty

Source: Mohamed M. Mostafa, Op. Cit., p. 311.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

III. ملحق تقريري بنك الجزائر.

1- تقرير سنة 2005.

Tableau 1 : Indicateurs de rentabilité des banques

	2003	2004	2005
Banques publiques y compris la caisse d'épargne			
ROE *	6,24%	3,38%	5,63%
ROE (avant provisions)	25,84%	23,11%	41,40%
ROA **	0,37%	0,19%	0,30%
Levier financier***	17	17	18
Ratio de couverture des charges par les produits	98%	97,9%	96,8%
Banques privées en activité à fin 2005			
ROE *	12,57%	23,48%	25,43%
ROE (avant provisions)	32,81%	32,78%	29,66%
ROA**	0,91%	1,72%	2,38%
Levier financier ***	14	14	11
Ratio de couverture des charges par les produits	86%	76%	73%

** ROE : résultats / fonds propres moyens,*
*** ROA : résultats / total moyen de bilans,*
**** Levier financier : Total moyen des actifs / fonds propres moyens.*

Source: La Banque d'Algérie -Rapport 2005, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie-.

2- تقرير سنة 2008.

Tableau 1 : Indicateurs de rentabilité des banques

	2006	2007	2008
Banques publiques y compris la caisse d'épargne			
ROE *	17,41%	23,64%	25,01%
ROE (avant provisions)	42,93%	26,42%	33,26%
ROA **	0,75%	0,87%	0,99%
Levier financier***	23	27	25
Ratio : Total des charges/total des produits (avant impôt)	77,14%	69,24%	60,03%
Banques privées en activité courant 2008			
ROE *	23,40%	28,01%	25,60%
ROE (avant provisions)	32,60%	32,73%	30,43%
ROA**	2,31%	3,21%	3,27%
Levier financier ***	9	9	8
Ratio : total des changes /total des produits (avant impôt)	71,47%	61,60%	61,37%

Source: La Banque d'Algérie -Rapport 2008, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie-.

IV. ملحق طريقة صياغة و حل مسألة النموذج ببرنامج – SIAD v. 3–

المرحلة الأولى: مرحلة فتح ملف خاص بأسلوب **DEA** و بالبيانات التي لدينا، فنتوجه إلى خانة **Arquivo** و نختار ملف جديد (**novo DEA**)، و يجب تحضير البيانات التي لا تحتوي على قيم بالفاصلة (نضرب المصفوفة كلها في رقم مثلا **100** لتفادي الفاصلة لكن يجب عدم تناسي هذا في عملية التحسين)، كما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نختار عدد الوحدات المقيمة (DMUs)، ثم عدد المدخلات (INPUTS)، ثم عدد المخرجات(OUTPUTS)، كما يلي:

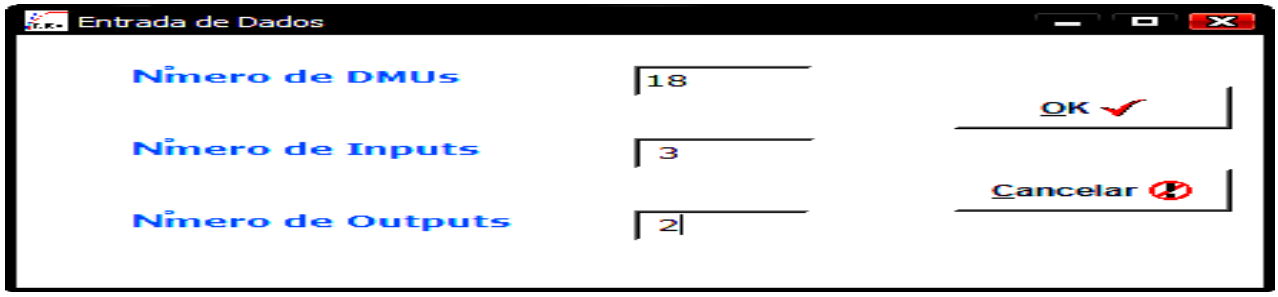

المرحلة الثانية: مرحلة ملء خانات المدخلات و المخرجات بالبيانات التي لدينا، ثم نختار نوع عوائد الحجم سواء الثابتة (CRS)، أو المتغيرة (VRS)، ثم نختار نوع التوجه سواء مدخلي لتدنية المدخلات (Input)، أو مخرجي لتعظيم المخرجات (Output)، ثم نضغط على زر (Calcular) للقيام بالحساب، كما في الشكلين المواليين:

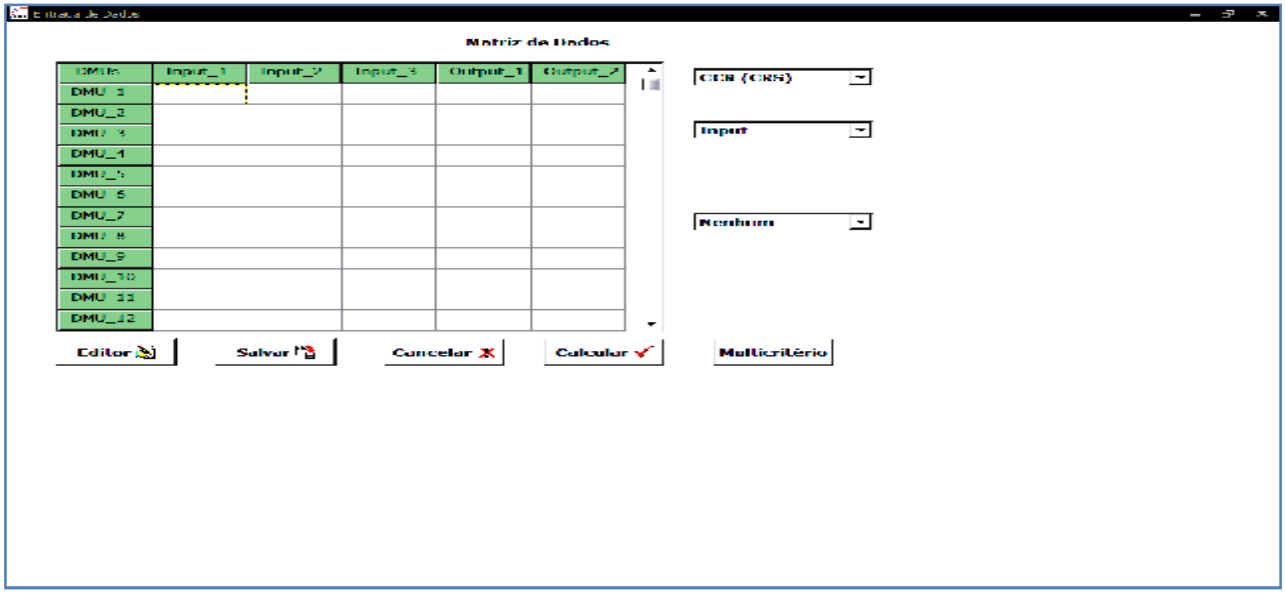

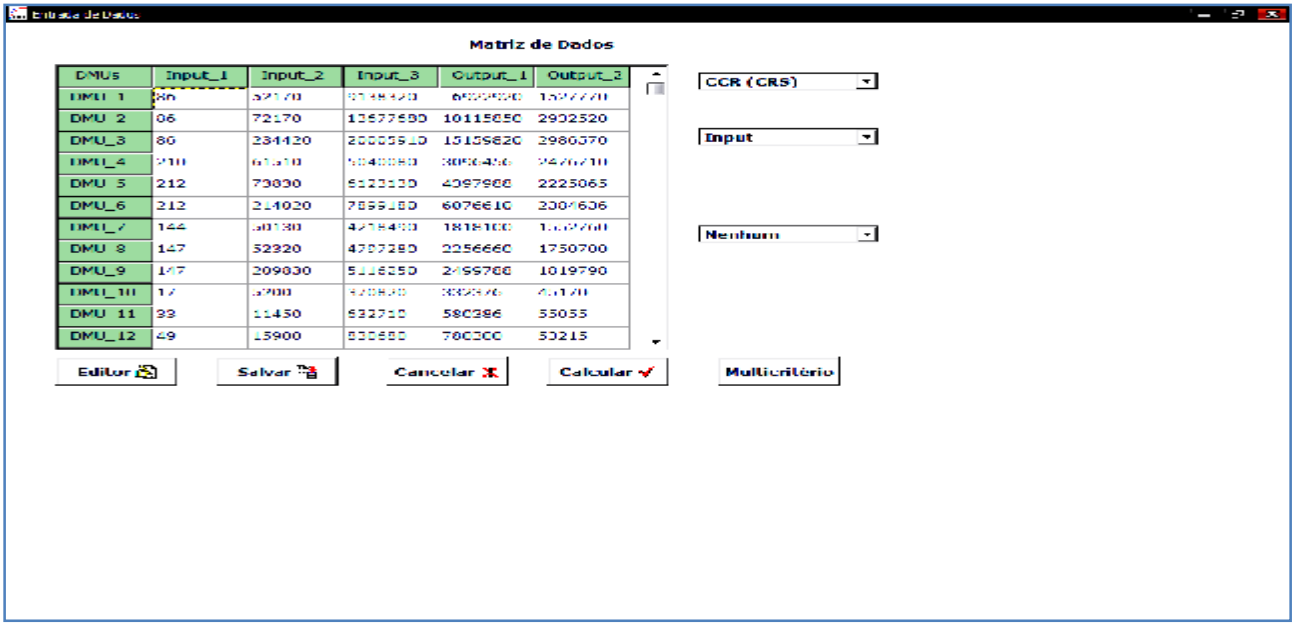

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرحلة الثالثة: إظهار الحلول، بالقيام بالضغط على خانة أحسب في المرحلة السابقة يظهر الشكل الموالي، و هو يبين مؤشرات الكفاءة، و بالضغط على خانة **Benchmarks** فيظهر التحسين الواجب من الوحدات الكفؤة للوحدات غير الكفؤة، و بالضغط على زر **Alvos e Folgas** يظهر التحسينات اللازمة (**Alvo**) –المتغيرات الهدف- في المدخلات إذا كان توجه مدخلي أو التحسينات اللازمة في المخرجات إذا كان توجه مخرجي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمـــة المراجـــع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمـــــــــة المراجـــــــــع:

I. الكتب.

أولا: باللغة العربية.

Œ المراجع الخاصة:

1- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف –استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الإئتمان-، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، **2000**.

2- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، **2000**.

3- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، **1999**.

4- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، **1993**.

5- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **1993**.

6- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، **2008**.

7- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **2006**.

8- محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، **1992**.

9- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، **2000**.

10- يوحنا عبد آل أدم. سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الإقتصادية و تقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان، الأردن، **2000**.

- المراجع العامة:

11- أحمد محمد المصري، الكفاءة الإنتاجية للمنشأة الصناعية: التكلفة- الوقت- الأداء، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، **2004**.

12- إبراهيم مختار، بنوك الإستثمار، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو، **1987**.

13- الطاهر لطرش، تقنيات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، **2007**.

14- جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للنشر، (السنة لا توجد).

15- جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي, المنظور العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، **1999**.

16- زهير ثابت، كيف تقيم أداء الشركات و العاملين، «سلسلة الدليل العلمي لمدير القرن **21**»، دار قباء للطباعة، **2001**.

17- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة. مصر، **2000**.

18- سلمان أبو دياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، **1996**

19- سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، **1989**.

20- شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2000**.

21- شذا جمال خطيب، صعفق الركيبي، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا، **2002**.

22- عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، **2008**.

23- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان. الأردن، **2003**.

24- علي السلمي، إدارة الأفراد و الكفاءة الإنتاجية، الطبعة الثالثة، مكتبة غريب للطباعة، القاهرة. مصر، **1985**.

25- م.جاسم الصميدعي، ر. عثمان يوسف، التسويق المصرفي: مدخل إستراتيجي، كمي، تحليلي، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، **2005**.

26- مؤيد الفضل، الأساليب الكمية في الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، **2004**.

27- مبروك حسين، المدونة البنكية الجزائرية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، **2006**.

28- مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، **2007**.

29- محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج و العمليات، الدار الجامعية، مصر، **1999**.

30- محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، **2000**.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

31- مصطفى رشدي شيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،1999.
32- مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
33- يورك برس، الإستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، « سلسلة الإدارة العملية»، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2002.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

A- En Français.

Œ Ouvrages Spéciaux.

1- Christian Descamps, Jaques Soichot, *Economie Et Gestion De La Banque*, Ed. EMS, Coll. «Les Essentiels De La Gestion», Paris, France, 2002.

• Ouvrages Généraux.

2- Abdelkrim Naas, *Le Système Bancaire Algérien; De La Décolonisation à L'économie De Marché*, Ed. Maisonneuve & Larose, Paris, France, 2003.
3- Abdellatif Benachenhou, *Les Nouveaux Investisseurs*, Alpha Design, Algérie, 2006.
4- Alain Beitone Et Autres, *Economie*, Dalloz, 2eme Ed, France, 2004.
5- Ammour Benhalima, *Le Système Bancaire Algérien; Textes Et Réalité*, 2 éme ed, Ed.Dahlab, Algérie 2001.
6- Brigitte Doriath. Christian Goujet, *Gestion Prévisionnelle Et Mesure De La Performance*, 3eme Ed, Dunod, Paris, France, 2007.
7- Dahfer Saidane: *La Nouvelle Banque; Métiers Et Stratégies*, Ed. Revue Banque, Paris, France, 2006.
8- Daniel Martina, *Précis D'économie*, Coll. «Repères Pratiques Nathan», Nathan, Paris, France, 1997.
9- Lacoue-Labarthe Dominique, *Les Banques En France*, Ed. Economica, France, 2001.
10- Marc Guyot. Radu Vranceanu, *Introduction a La Microéconomie Des Entreprises*, Colle. «Gestion Sup», Ed Dunod, France, 2002.
11- Mohamed Ghernaout, *Crises Financières Et Faillites Des Banques Algériennes*, 1 ère ed, Ed G.A.L, Alger, Algérie, 2004.
12- P.Chrétinne, y.Pesqueux, j-c.Grandjean, *Algorithmes et Pratique De Programmation Linéaire*, «collection; langage et algorithmes de l'informatique», ed. TECHNIP, PARIS, 1980.
13- Philippe Narassiguin, *Monnaie; Banques Et Banques Centrales Dans La Zone Euro*, 1ere Ed, De Boeck, Paris, France, 2004.
14- Sylvie Diatkine, *Les Fondements De La Théorie Bancaire*, Ed Dunod, Colle «Théories Economiques», Paris, France, 2002.
15- Zuhayr Mikdashi, *Les Banques a L'ère De La Mondialisation*, Ed. Economica, Paris, France, 1998.

B- En Anglais.

Œ Specific Books.

16- H. Sherman David. Zhu Joe, *Service Productivity Management*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006.
17- Harold O. Fried, C. A. Knox, Lovell Shelton S. Schmidt, *The Measurement Of Productive Efficiency And Productivity Growth*, Oxford University Press, New York, USA, 2008.
18- Jacob A. Bikker, Jaap W. B. Bos, *Bank Performance; A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency*, 1sted, Routledge, New York, USA, 2008.
19- Joe Zhu, *Quantitative Models for Performance Evaluation And Benchmarking: DEA With Spreadsheets*, 2nd Ed, Springer, Boston, USA, 2009.

• General Books.

20- A. Manzoni, S. M. N. Islam, *Performance Measurement in Corporate Governance*, Physica-Verlag Heidelberg, 2009.
21- Gregoriou Greg N, Zhu Joe, *Evaluating Hedge Fund and CTA Performance; Data Envelopment Analysis Approach*, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2005, P 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

22- Henry Tulkens, Public Goods, *Environmental Externalities And Fiscal Competition*, Springer Science +Business Media, New York, USA, 2006.
23- Joe Zhu, Wade D. Cook, *Modeling Data Irregularities and Structural Complexities in Data Envelopment Analysis*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2007.
24- Kent Matthews, John Thompson, *The Economics Of Banking*, John Wiley & Sons, USA, 2005.
25- Rowena Jacobs, Peter C. Smith, Andrew Street, *Measuring Efficiency in Health Care; Analytic Techniques And Health Policy*, Cambridge University Press, New York, USA, 2006.
26- Subhash C. Ray, *Data Envelopment Analysis Theory and Techniques for Economics and Operations Research*, Cambridge university press, 1 st Ed, UK, 2004.
27- T. J. Coelli, D. S. Prasada Rao, C, J, O'Donnell, *An Introduction To Efficiency And Productivity Analysis*,2end ed, Springer Science +Business Media, New York, USA, 2005.
28- Wade D. Cook, Joe Zhu, *Modeling Performance Measurement: Applications and Implementation Issues in DEA*, Springer Science+Business Media, New York, USA, 2005.
29-W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Data Envelopment Analysis*, 2end ed. Springer Science + Business Media, USA. 2007.
30-W. W. Cooper, L. M. Seiford, Kaoru Tone, *Introduction To Data Envelopment Analysis And Its Uses*, Springer Science + Business Media, USA. 2006.
31- William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Joe Zhu, *Handbook on Data Envelopment Analysis*, Kluwer Academic Publishers, Boston, USA, 2004.

II. الرسائل و الأطروحات:

1- مولاي لخضر عبد الرزاق، إدارة الموارد البشرية و دورها في تحسين الإنتاجية بالمؤسسة الإقتصادية دراسة حالة المؤسسة العامة لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، (غير منشورة) 2006/2005.

III. المجلات و الدوريات:

أولا: باللغة العربية.

1- حسان خضر، الدمج المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 45، الكويت.
2- خالص صافي صالح، الربحية: مفاهيمها و صيغ التعبير عنها، مجلة العلوم التجارية، العدد 1\2، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2002.
3- خالد بن منصور الشعيبي، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص313-342.
4- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية، مجلة عالم المعرفة، رقم 42، يناير1981، الكويت.
5- مصطفى بابكر، مؤشرات الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 8، الكويت.
6- ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، رقم 17، مايو/ أيار، الكويت، 2003.
7- جريدة الخبر رقم: 4162، بتاريخ 22\11\2007.
- رقم: 5761، بتاريخ 16\09\2009.

ثانيا باللغة الأجنبية.

A- En Français.

1- Abdelaziz ROUABAH, *Economies D'echelle, Economies De Diversification Et Efficacité Productive Des Banques Luxembourgeoises: Une Analyse Comparative Des Frontières Stochastiques Sur Données En Panel*, Cahier D'études № 3, Banque Centrale du Luxembourg, Mars 2002.
2- Daniela Borodak, *Les Outils D'analyse Des Performances Productives Utilisés En Economie Et Gestion : La Mesure De L'efficience Technique Et Ses Déterminants*, Cahier De Recherche № 5, ESC Clermont, Mai 2007.
3- E. Boutitie, R. Burnand, C. Marcellier, *Banques: taille critiques, quelle taille critique* ?, Conjoncture, Economic-Research, BNP PARIBAS, Février, 1998.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4- Mohamed Sassenou, *Economies Des Couts Dans Les Banques Et Les Caisses D'épargne, Impact De La Taille Et De La Variété De Produits*, Revue économique, Vol. 43, №2, Mar., 1992, PP 277-300.
5- Mohamed E. Chaffai, Michel Dietsch, *Mesures De L'efficience Technique Et De L'efficience Allocative Par Les Fonctions De Distance Et Application Aux Banques Européennes*, Revue économique, Vol. 50, №3, May, 1999.
6- Olivier de la Villarmois, *le Concept De Performance Et Sa Mesure: Un Etat De L'art*, Les Cahiers De La Recherche, CLAREE-UPRESA-CNRS 8020, Avril 2001.
7- Thierry Chauveau, Jezabel Couppey, *Les banques françaises de réseaux n'ont pas de problèmes majeurs d'inefficacité productive: Une application de la technique d'enveloppement des données (DEA)*, Revue économique, Vol. 51, №. 6, Nov., 2000, PP. 1355-1380.
8- Saïd Dib, *Les Intérêts Pratiques De La Distinction Entre Banques Et Etablissements Financiers Dans La Loi Sur La Monnaie Et Le Crédit*, Media Bank, № 41, Avril- Mai, Alger, 1999.
9- Zaim Bensaci, *Nous Plaidons Pour La Création D'une Banque De La PME*, économia, № 06, décembre 2007.
10- Elwatan Economie, № 186, De 16 au 22/02/2009.
- Elwatan Economie, № 198, De 11 au 17/05/2009.
- Elwatan Economie, № 199, De 18 au 21/05/2009.
- Elwatan Economie, № 203, De 15 au 21/06/2009.
- Elwatan Economie, № 205, De 25/06 au 5/07/2009.
11- Journal liberté, № 5016, Du 09/03/2009.

B- En Anglais.

12- A. N. Berger, G. A. Hanweck, D. B. Humphrey, *Competitive Viability in Banking; Scale, Scope, and Product Mix Economies*, Journal Of Monetary Economics, № 20, 1987, PP 501-520.
13- A. S. Camanho, R. G. Dyson, *Cost Efficiency, Production and Value-Added Models in the Analysis of Bank Branch Performance*, Journal of the Operational Research Society, Vol. 56, № 5, May, 2005, PP 483-494.
14- Abhiman Dasa, Saibal Ghoshb, *Financial deregulation and profit efficiency: A nonparametric analysis of Indian banks*, Journal of Economics and Business, 2009,
15- C. A. K. Lovell, A. P. B. Rouse, *Equivalent Standard DEA Models to Provide Super-Efficiency Scores*, The Journal of the Operational Research Society, Vol. 54, No. 1, Jan., 2003, PP 101-108.
16- Chien-Ta Ho, Yun-Shan Wu, *Benchmarking Performance Indicators for Banks*, Benchmarking an International Journal, Vol. 13 № 1/2, 2006.
17- Fadzlan Sufian, *Determinants of bank efficiency during unstable macroeconomic environment: Empirical evidence from Malaysia*, Research in International Business and Finance, № 23, 2009, PP 54–77.
18- Gabriel Asaftei, Subal C. Kumbhakar, *Regulation and Efficiency in Transition: The Case of Romanian Banks*, Journal of Regulation Economic, № 33, 2008, PP 253-282.
19- Mohamed Arief-Luc Can , *Cost and profit efficiency of Chinese banks: A non-parametric analysis*, China Economic Review, №19, 2008.
20- Mohamed M. Mostafa, *Modeling The Efficiency Of Top Arab Banks: A DEA–Neural Network Approach*, Expert Systems With Applications, №36, 2009, PP 309–320.
21- Quey-Jen Yeh, *The Application of Data Envelopment Analysis in Conjunction with Financial Ratios for Bank Performance Evaluation*, The Journal of the Operational Research Society, Vol. 47, №. 8, Aug,1996
22- Thorsten Beck, Asli Demirguc-Kunt, Ross Levine, *Bank Concentration, Competition, and Crises: Firsts Results*, Journal of Banking & Finance, № 30, 2006, PP 1581-1603.

IV. التقارير و المعاجم:

أولا: باللغة العربية.

1- معجم المصطلحات الأساسية في التقييم و الإدارة القائمة على النتائج، منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)، 28\08\2008.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

En Français

1- Rapport 2005, *Evolution Economique Et Monétaire En Algérie*.
- Rapport 2008, *Evolution Economique Et Monétaire En Algérie*.
2- Rapport Annuel *BEA* 2007.
3- Rapport Annuel *CPA* 2006 et 2007.
4- Rapport Annuel *SGA* 2005, 2006 et 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- Rapport Annuel *ABC* 2005, 2006 et 2007.
6- Rapport Annuel *AGB* 2005, 2006 et 2007.
7- Bulletin De La Commission Bancaire N° 20 – Avril 1999 –Banque De France-.
8- Andrew Hughes, *Guide De Mesure De La Productivité Des Administrations Publique*, Observateur International De La Productivité, №5, Automne 2002.
9- Guide: Vérification De L'efficience, Octobre 1995 -Bureau Du Vérificateur Général Du Canada-.

V. الملتقيات و الأيام الدراسية:

باللغة الأجنبية.

1- Contrôle de Gestion des Programmes, 3 éme réunion plénière, L'analyse comparative au service de l'amélioration de la performance, Jeudi 27 juin 2007.
2- Julien leveque, William Roy, *Quelles avancées permettent les techniques de frontière dans la mesure de l'efficience des exploitants de transport urbain*?, 14eme journées du SESAME a Pau, les 23, 24 et 25 septembre, 2004.
3- Othman Joumady, *Efficacité Et Productivité Des Banques Au Maroc Durant La Période De Libéralisation Financière : 1990-1996*, 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire Et Bancaire, Lisbonne, Portugal, 7-9 Juin 2000.
4- Touhami Abdelkhalek, Sanae Solhi, *Efficience Et Productivité Des Banques Commerciales Marocaines: Approche Non Paramétrique*, 15th Conference, Equity And Economic Development, Cairo, Egypt, 23-25th November 2008.

VI. مواقع الويب.

1- مواقع البنوك المدروسة:

بنك الخليج الجزائر	www.ag-bank.com
المؤسسة العربية المصرفية	www.abc.com.dz
البنك الخارجي الجزائري	www.bea.dz
البنك الوطني الجزائري	www.bna.dz
القرض الشعبي الجزائري	www.cpa-bank.dz
المؤسسة العامة الجزائر	www.sga.dz

2- مواقع أخرى:

بنك الجزائر (البنك المركزي)	www.Bank-of-algeria.dz
بنك لكسمبورغ (البنك المركزي)	www.Bcl.Lu
بنك كندا (البنك المركزي)	www.banqueducanada.ca
بنك فرنسا (البنك المركزي)	www.banque-france.fr
مكتبة جامعة ليل 1	www.bibliotheques.univ-lille1.fr
مجلة بنك ب.آن.ب. باريباس	www.economic-research.bnpparibas.com
منتدى البحوث الإقتصادية	www.erf.org.eg
المدرسة العليا للتجارة –كليرمانت - فرنسا	www.esc-clermont.fr
المدرسة العليا للتجارة الخارجية –فرنسا-	www.esce.fr
الإحتياطي الفدرالي (الولايات المتحدة الأمريكية)	www.federalreserve.gov
فرع الدراسات التجارية العليا-جامعة جنيف-	www.hec.info.unige.ch
شبكة البشماركنغ الدولية للماء و الصرف الصحي	www.ib-net.org
الأرشيف الشخصي ميونيخ	www.mpra.ub.uni-muenchen.de

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المكتبة الفرنسية الإلكترونية	**www.numilog.fr**
المكتب الكندي للفحص العام	**www.oag-bvg.gc.ca**
منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية	**www.oecd.org**
منتدى الأداء في القطاع العام الفرنسي	**www.performance-publique.gouv.fr**
جامعة أورليانس فرنسا	**www.univ-orleans.fr**

VII. المواد القانونية:

القانون **04-02** المؤرخ في **04** مارس **2004** و المتضمن شروط تكوين الإحتياطي الإلزامي.

VIII. البرنامج المستعمل.

- برنامج SIAD (Sistema Integrado de Apoio à Decisão)، النسخة الثالثة – **v. 3.0** -، و هو متخصص في حل مسائل البرمجة المتعددة المعايير، و مسائل أسلوب **DEA**، يمكن الحصول عليه مجانا عبر الرابط التالي:

«http://www.uff.br/decisao»

- برنامج **Office Excel 2007** لمايكروسوفت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الجداول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائـــــمة الجـــــداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الدول النامية.	55
2-1	المتغيرات المتداولة لقياس الكفاءة التكلفية للبنوك.	93
3-1	المتغيرات المتداولة لقياس الكفاءة الدخلية للبنوك.	95
4-1	خصائص أسلوب التحليل العشوائي.	106
1-2	النموذج الرياضي بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA).	125
2-2	الفرق بين إقتصاديات الحجم الثابتة و النماذج الأخرى.	133
3-2	نماذج DEA بمفهوم الكفاءة الممتازة.	143
4-2	خصائص أسلوب DEA.	147
5-2	هيكل تمويل البنوك الجزائرية من سنة 1996 إلى 1998.	167
6-2	مؤشرات مالية لبنك BEA.	181
7-2	مؤشرات مالية لبنك BNA.	181
8-2	مؤشرات مالية لبنك CPA.	182
9-2	مؤشرات مالية لبنك SGA.	182
10-2	مؤشرات مالية لبنك AGB.	183
11-2	مؤشرات مالية لبنك ABC.	183
12-2	المدخلات الفنية للدراسة.	185
13-2	المدخلات التكلفية للدراسة.	185
14-2	المخرجات الفنية للدراسة .	187
15-2	المخرجات الدخلية للدراسة.	188
16-2	نتائج الكفاءة السعرية المدخلية.	194
17-2	نتائج الكفاءة السعرية المخرجية.	204
18-2	تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2005.	208
19-2	تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2006.	209
20-2	تحسين وضعية المدخلات الفنية لسنة 2007.	210
21-2	تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2005.	211
22-2	تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2006.	211
23-2	تحسين وضعية تكلفة المدخلات لسنة 2007.	212
24-2	تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2005.	212
25-2	تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2006.	213

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

26-2	تحسين وضعية القروض و الإستثمارات لسنة 2007.	214
27-2	تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارت لسنة 2005.	214
28-2	تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارت لسنة 2006.	215
29-2	تحسين وضعية مداخيل القروض و الإستثمارت لسنة 2007.	215

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة الأشكال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائـــــمة الأشـــــكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	دور الوساطة المالية في الإقتصاد.	16
2-1	العلاقة بين العائد و الخطر في محفظة البنك.	31
3-1	أهداف عملية التخصيص.	31
4-1	مدخل مجمع الأموال.	32
5-1	مدخل التخصيص المعدل.	34
6-1	العوامل المؤثرة على السوق البنكي.	41
7-1	مسار تقويم الأداء.	63
8-1	الفرق بين الإنتاجية و الكفاءة.	73
9-1	الكفاءة التقنية و التخصيصية بالتوجه المدخلي.	82
10-1	الكفاءة التقنية و التخصيصية بالتوجه المخرجي.	84
11-1	المصادر الدخلية للبنك.	94
12-1	أثر تكنولوجيا المعلومات في تخفيض التكلفة.	97
13-1	مكونات الخطأ بأسلوب حدود الإنتاج العشوائية.	105
1-2	حالة التطويق بالتوجه المخرجي.	116
2-2	نموذج CCR بالتوجه المدخلي.	122
3-2	نموذج CCR بالتوجه المخرجي.	123
4-2	الوحدات المرجعية و التحسين.	129
5-2	نموذج DEA بمختلف عوائد الحجم.	132
6-2	عوائد الحجم لعنصر العمل.	134
7-2	إقتصاديات الحجم في البنوك.	138
8-2	النموذج التجميعي.	139
9-2	نموذج FDH و عوائد الحجم الأخرى.	141
10-2	الكفاءة الممتازة.	142
11-2	قياس الكفاءة بتباطؤ المدخلات.	144
12-2	قياس الكفاءة بتباطؤ المخرجات.	145
13-2	السياق المتصل.	151
14-2	رباعي الكفاءة و النوعية.	153
15-2	هيكل النظام البنكي الجزائري حتى 2009.	172

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

16-2	مؤشرات الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج CCR.	196
17-2	مؤشرات الكفاءة الفنية المدخلية بنموذج BCC.	197
18-2	مؤشرات الكفاءة التكلفية بنموذج CCR.	199
19-2	مؤشرات الكفاءة التكلفية بنموذج BCC.	200
20-2	مؤشرات الكفاءة الإنتاجية بنموذج CCR.	202
21-2	مؤشرات الكفاءة الإنتاجية بنموذج BCC.	203
22-2	مؤشرات الكفاءة الدخلية بنموذج CCR.	205
23-2	مؤشرات الكفاءة الدخلية بنموذج BCC.	206

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهـــرس المحتويـات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهـــــرس المحتـــــويات

المحتويـــــــــــــــــــــــات الصفحة

إهـــــــداء.

شكر و تقدير.

خطة البحث.

المقدمة العامة..... أ-خ

الفصل الأول: البنوك التجارية و قياس الكفاءة

مقدمة الفصل..... 01

المبحث الأول: البنـــــوك التجـــــارية 02

تمهيـــــد..... 03

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية..... 04

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للبنـــــوك التجارية..... 04

الفرع الثاني: خصـــــــائص و مميزات البنوك التجاريـــــــة..... 13

الفرع الثالث: أهمية و دور البنوك و الوساطة المالية في الإقتصاد..... 14

الفرع الربع: أهـــــــــــــداف البنـــــوك التجاريـــــة..... 16

المطلب الثاني: الودائع و إستراتيجيات جذبها..... 20

الفرع الأول: مصادر التمـــــــويل الثانويـــــــــة..... 20

الفرع الثاني: الودائع و دور الدولة في حمايتهـــــــــا..... 21

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في عدم إستقرار الودائـــــع..... 22

الفرع الرابع: إستراتيجيات جذب الودائـــــــــــــع..... 23

المطلب الثالث: إستخدامات الأموال و إستراتيجياتها..... 26

الفرع الأول: ماهيـــــــة الإئتمـــــــــــــــان..... 26

الفرع الثاني: أسس توظيـــــــف الأمـــــــــــــوال..... 30

الفرع الثالث: الإستراتيجيـــــــة الإقراضية للبنـــــــــك..... 35

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في الإستراتيجية الإقراضية للبنك..... 37

المطلب الرابع: المنافسة البنكية..... 40

الفرع الأول: الإطار النظري للمنافسة البنكيـــــة..... 40

الفرع الثاني: مظاهر المنافسة في النظام البنـــــــكي..... 44

الفرع الثالث: سياســـــة الدولة تجاه المنافســـــة..... 43

الفرع الرابع: التعـــــــاون البنـــــــــكي..... 44

المطلب الخامس: الممارسة البنكية في الدول المتخلفة..... 46

الفرع الأول: لمحـــة عن خصـــــــائص الدول المتخلفـــــــة..... 46

الفرع الثاني: دور الجهـــاز المصرفي في التنميـــــــة الإقتصادية..... 49

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات المصرفية في الدول المتخلفة..... 51
الفرع الرابع: تحديات و آفاق البنوك التجارية في الدول المتخلفة..... 55
خلاصة المبحث..... 59
المبحث الثاني: قياس الكفـــــــــــــاءة 60
تمهيـــــد..... 61
المطلب الأول: ماهية تقويم الأداء..... 62
الفرع الأول: مفـــــــهـــــــوم تقـــــــويـــــم الأداء..... 62
الفرع الثاني: أهـــــــــداف و مزايا تقـــــــــــــويم الأداء..... 64
الفرع الثالث: الإنحـــــــــــراف عن تنفيذ الأهداف و سبل العلاج..... 65
الفرع الرابع: المعايير تصنيفها، صعوبات إختيارها و الحلول المقترحة..... 67
المطلب الثاني: مفهوم الكـــفـــــاءة و عملية قياسها..... 71
الفرع الأول: مفهوم الكفـــــاءة..... 71
الفرع الثاني: قياس الكـــــــفاءة..... 74
الفرع الثالث: أهمية قياس الكفاءة..... 77
الفرع الرابع: طرق تحسين الكفاءة..... 77
المطلب الثالث: المنظـــــــور الحديـــــث للكـــــفاءة..... 80
الفرع الأول: مدخل إلى المفهـــوم الحديث للكفـــــــاءة..... 80
الفرع الثاني: مفهوم فاريـــل (Farrell) للكفـــــــــاءة..... 81
الفرع الثالث: التمثيل البيـــــاني لكـــــفاءة فاريـــــل..... 82
الفرع الرابع: إيجابيات المنظـــــور الحديث للكفـــــــاءة..... 85
المطلب الرابع: قياس الكفاءة في البنـــــوك..... 87
الفرع الأول: المعايير الكلاسيكية للكـــفاءة في البنـــوك..... 87
الفرع الثاني: الكفاءة بالمفهوم الجـــــديد في البنـــــوك..... 91
الفرع الثالث: إختيار متغيرات الكفـــــاءة في البنـــوك..... 95
الفرع الرابع: المتغيرات الأخرى المؤثرة في الكفاءة البنكية..... 96
المطلب الخامس: القياس و أساليب قياس الكفاءة..... 100
الفرع الأول: ماهيـــــة القيـــــاس..... 100
الفرع الثاني: قياس الكفاءة بأسلوب المؤشرات (Méthodes Indicielles)..... 102
الفرع الثالث: قياس الكفاءة بالأساليب البرمترية (Méthodes Paramétriques)..... 104
الفرع الرابع: قياس الكفاءة بأسلوب البرمجة الخطية (Méthodes Non-Paramétriques)..... 107
خلاصة المبحث..... 108
خلاصة الفصل..... 109

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و تطبيقه على البنوك التجارية الجزائرية

مقدمة الفصل..... 111

المبحث الأول: أسلوب التحليل التطويقي للبيانات 112

تمهيـــــد..... 113

المطلب الأول: مدخل إلى أسلوب التحليل التطويقي للبيانات..... 114

الفرع الأول: ماهية البرمجة الخطية..... 114

الفرع الثاني: ماهية أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)..... 116

الفرع الثالث: محددات إستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات..... 118

الفرع الرابع: مجالات تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات..... 119

المطلب الثاني: النموذج الأساسي لأسلوب DEA (نموذج CCR)..... 122

الفرع الأول: مفهوم نموذج إقتصاديات الحجم الثابتة (CCR)..... 122

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج إقتصاديات الحجم الثابتة (CCR)..... 123

الفرع الثالث: البرنامج الكسري هو نفسه الخطي..... 126

الفرع الرابع: الوحدات المرجعية و القيام بالتحسين..... 129

المطلب الثالث: نموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (نموذج BCC)..... 131

الفرع الأول: مفهوم نموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC)..... 131

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج إقتصاديات الحجم المتغيرة (BCC)..... 133

الفرع الثالث: الأساس النظري لظاهرة عوائد الحجم..... 134

الفرع الرابع: عوائد الحجم في البنوك..... 137

المطلب الرابع: النماذج الأخرى لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات..... 139

الفرع الأول: النموذج التجميعي (Additive Model)..... 139

الفرع الثاني: نموذج التغليف الحر (Free Disposal Hull)..... 140

الفرع الثالث: نموذج الكفاءة الممتازة (Super Efficiency)..... 141

الفرع الرابع: نماذج التباطؤ (Slacks Based DEA Models)..... 143

المطلب الخامس: حدود و إمتدادات أسلوب التحليل التطويقي للبيانات..... 147

الفرع الأول: خصائص و إيجابيات أسلوب DEA..... 147

الفرع الثاني: صعوبات و عراقيل تطبيق أسلوب DEA..... 148

الفرع الثالث: تأقلم أسلوب DEA في التعامل مع البيانات..... 149

الفرع الرابع: إمتدادات أسلوب DEA في إستخلاص النتائج..... 152

خلاصة المبحث..... 157

المبحث الثاني: تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات على البنوك التجارية الجزائرية 158

تمهيـــــد..... 159

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الأول: مسيرة أداء البنوك التجارية الجزائرية..... 160
الفرع الأول: مرحلة تكون النظام البنـــكي الجزائري (1962-1985)..... 160
الفرع الثاني: مرحـــــلة الإصلاحـــــات الجـــذرية (1986-1993)..... 164
الفرع الثالث: مرحلة التعديل الهيكـــــلي للإقتصاد (1994-1998)..... 166
الفرع الرابع: مرحـــــــلة الإستقـــــــرار (1999-إلى يومنا هذا...)..... 169
المطلب الثاني: التعريف بالعينة و المتغيرات المدروسة..... 176
الفرع الأول: التعريف بالبنـــــوك قيد الدراســـة..... 176
الفرع الثاني: بعض المؤشرات للعينـــــــة المدروسة..... 181
الفرع الثالث: المدخلات المستخدمة في الدراســـــة..... 184
الفرع الرابع: المخرجات المستخدمة في الدراســـــة..... 186
المطلب الثالث: محاولة صياغة نموذج DEA كأسلوب رياضي مساعد لتقدير كفاءة البنوك التجارية الجزائرية.. 189
الفرع الأول: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمدخلات..... 189
الفرع الثاني: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية المدخلية..... 191
الفرع الثالث: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة الفنية للمخرجات (الكفاءة الإنتاجية)..... 192
الفرع الرابع: صياغة نموذج DEA لتقدير الكفاءة السعرية المخرجية..... 194
المطلب الرابع: عرض و تحليـــــــل نتائـــــــــج الدراسة..... 196
الفرع الأول: عرض و تحليل نتائج الكفاءة الفنية للمدخلات..... 196
الفرع الثاني: عرض و تحليـــــــــل نتائج الكفاءة التكلفية 198
الفرع الثالث: عرض و تحليـــــــــل نتائج الكفاءة الفنية للمخرجات (الكفاءة الإنتاجية)..... 202
الفرع الرابع: عرض و تحليـــــــــل نتائج الكفاءة الدخلية..... 204
المطلب الخامس: تحسين وضعية البنوك غير الكفؤة..... 208
الفرع الأول: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمدخلات..... 208
الفرع الثاني: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة التكلفية..... 210
الفرع الثالث: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات (الكفاءة الإنتاجية)..... 212
الفرع الرابع: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الدخلية..... 214
خلاصة المبحث..... 216
خلاصة الفصل..... 217
الخاتمة العامة..... 219
قائمة الملاحق..... 223
قائمة المراجع..... 238
قائمة الجداول..... 245
قائمة الأشكال..... 248
فهرس المحتويات..... 251

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص البحث:

إن الهدف الأسمى من بحثنا هذا هو محاولة تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأسلوب غير برمتري لتقدير كفاءة ستة (6) بنوك تجارية جزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2007، و هذا لغرض إيفاد مسؤولي البنوك بمرجعية لبناء سياساتهم و إستراتيجياتهم المستقبلية، و خرجت النتائج أن البنوك الستة متماثلة في إختيار و إنتاج مدخلاتها و مخرجاتها الفنية بمعدل 95%، بينما تظهر هذه البنوك متباعدة في تحقيق الكفاءة التكلفية أو الدخلية، و يظهر المؤشر بمعدل 73% للثلاث سنوات المدروسة، و بينت النتائج كذلك على أنه لا يوجد إرتباط بين حجم البنك أو ملكيته (عامة\أجنبية) و بين نتائج الكفاءة المتحصل عليها.

الكلمات المفتاحية: التحليل التطويقي للبيانات، البنوك التجارية الجزائرية، الكفاءة الفنية، الكفاءة التكلفية، الكفاءة الدخلية.

ABSTRAIT:

L'objectif primordial de notre recherche est d'essayer d'appliquer la méthode d'analyse par enveloppement des données comme une méthode non paramétrique qui estime le score d'efficience des entités similaires, a but de donner chez les managers des banques un référence a construire leurs futures stratégies. Les résultats montrent que ces six banques sont identiques dans leurs choix et leur production technique avec un taux d'efficience égale 95.5%. Mais en ce qui concerne l'efficience coût et l'efficience revenu elles se divergent, a qui donne un score d'efficience moyen de 73% durant la période étudiée, cela ou il faut noter que les résultats ne montrent pas une relation signifiante entre les caractéristiques de la taille de la banque voire son style de propriété (public/étrangère) sur les scores d'efficiences obtenus.

Mots clés: Analyses Par Enveloppement Des Données, Banques Commerciales Algériennes, Efficience Technique, Efficience Cout, Efficience Revenue.

ABSTRACT:

The aim of this research is to applying a non-parametric estimation technique, Data Envelopment Analysis (DEA), to investigate the efficiency of six Algerians commercials banks over the period 2005-2007, to provide the reference for a bank's managers in determining operation strategies. The results indicates that, this six banks are similar to choice input and to produce output technique to average level 95.5%, but is divergence to realize cost and revenue results by average level 73%. And our results indicate that there are not effects of scale and of the mode of ownership (public /foreign) on banking efficiency.

Keywords: Data Envelopment Analysis, Algerians Commercials Banks, Technical Efficiency, Cost Efficiency, Revenue Efficiency.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com